دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والمسكرية

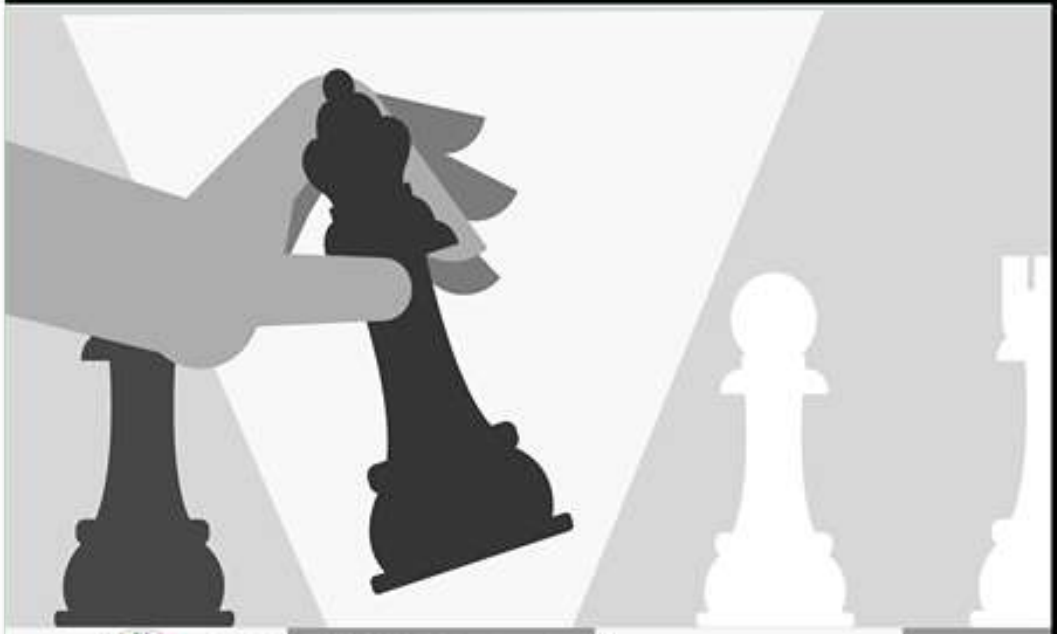

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies

International scientific periodical journal

مجلة دورية علمية دولية محكمة .. تصدر عن المركز الديمقراطي العربي .. للدراسات الإستراتيجية والعسكرية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد:

الدكتور محمد عسيوي

العدد العشرون

المجلد الخامس

سبتمبر 2023 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- د. المصطفى طايل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. فؤاد الربع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق

- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز ترينذز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح ، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طايل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. حياة بوبشيري، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، أستاذة زائرة بالمدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة، المغرب

المحتويات

المقال	الصفحة
مصطفى راشد محمد جرار الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في سهل عرابة – فلسطين (1984 – 2021)	9
صديقي عبد الخالق، عباسي عبد الناصر تدبير الموارد المائية بواحة تافيلالت	25
هشام شعايبي، إلهام السوسي، محمد البوشيخي الحكامة آلية لتدبير اقتصادي فعال وأداة لتحقيق التنمية المحلية	38
ازكرار محمد النظام المالي للجماعات الترابية المغربية من خلال القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. نموذج جماعة تاهلة	59
كميحي محمد، عبد النور صديق، فارس نافع التعاونيات النسائية بين رهان تثمين المنتوجات المجالية وتحقيق التنمية المحلية بالريف الأوسط الجنوبي: تعاونية البرانس الفلاحية بجماعة الجوزات نموذجا	70
عباسي عبد الناصر، صديقي عبد الخالق، لحنين عمرو الموارد المحلية والتنمية الترابية بواحة تافيلالت (المغرب)	77
بندحو شهرزاد، بلغيثري الحسن التهيئة الهيدروفلاحية بين تدخلات الفاعلين وانتظارات الساكنة بسهل تافراطة (شرق المغرب) - حالة الجماعة الترابية لقطيطير –	93
فاطمة قدادا التنظيمات الاجتماعية بالواحات المغربية	101
عبد العالي بوكيد المقاربة التنموية للهجرة: السياسات الأوروبية والمغربية نموذجان	108
عبد القادر بحروني دور المؤسسة الأمنيّة في توطين الفرنسيين بالبلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية	131
مبروكة ألاكوار، عبد العزيز بن لحسن سياسة المملكة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بعد عودتها إلى الاتحاد الإفريقي	141
محمد اغزيف الدولة والمجال في التجربة السياسية المغربية: دراسة تحليلية	156
عبد الغني الباهي العلاقات المغربية-الروسية وآفاقها المستقبلية (الأهمية-الفرص-والتحديات)	169
فاضل عبد علي حسن التنافس الأمريكي - الروسي: دراسة في الأزمة الأوكرانية	185

فؤاد بنبوعزة، حميد بوهدا الحرب السيبرانية الروسية الأوكرانية بين التنظير والواقع الميداني	200

Sommaire

Article	Page
Ibtissame FATAH Gestion du principal risque biologique du chêne liège de la Maâmora	210
Boutaîna HASSANI ; Salvador Hernández Armenteros L'Héritage d´Al-Andalus et la croissance économique de la ville de Grenade	221

الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في سهل عرابة – فلسطين (1984 – 2021).

مصطفى راشد محمد جرار: أستاذ غير متفرغ في قسم نظم المعلومات الجغرافية، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين
Mustafa.jarrar@aaup.edu

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل المكاني للتوسع العمراني في سهل عرابة على حساب الأراضي الزراعية في الفترة ما بين 1984م إلى 2021م ، وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن بعد RS ، بالاعتماد على المرئيات الفضائية لاندسات Landsat التي تم معالجتها وتحسينها وتصنيفها وتحليلها، وعلى البيانات الأخرى المتوفرة في مواقع أخرى (وهي: الجيومولج وLULC) التي تمتاز بدقة عالية، ومن ثم إجراء الحسابات الكمية للتوسع العمراني، ولقد تبين من خلال النتائج التي تم استخلاصها أن حجم الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في سهل عرابة قد تطور من 0.13كم2 عام 1984م إلى 11.64كم2 عام 2021م ، وأظهرت الدراسة أيضا أن النمو العمراني كان غير متوازن وغير مستدام، وكل ذلك يؤكد ضرورة تبني سياسات وقوانين تحد من ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

الكلمات الدالة: الزحف العمراني، الأراضي الزراعية، سهل عرابة، نظم المعلومات الجغرافية، الاستشعار عن بعد.

Urban Sprawl on Agricultural lands in Arraba Plain - Palestine (2021-1984)

Abstract

This study aims at the spatial analysis of urban expansion in the Arraba Plain at the expense of agricultural lands in the period between 1984 to 2021, using geographic information systems GIS and remote sensing RS, relying on Landsat satellite image that have been processed, classified and analyzed, and on other data available in other sites (Geomolge and LUCLC) that are characterized by high accuracy, and then quantitative calculations were made for urban expansion , It has been shown by the results obtained that the volume of urban sprawl on agricultural lands in Arraba Plain has developed from 0.13 km 2 in 1984 to 11.64 km 2 in 2021, and the study also showed that urban growth was unbalanced and unsustainable, and all of this confirms the need to adopt policies and laws that limit the phenomenon of urban sprawl on agricultural lands in the study area.

Keywords: Urban sprawl, Araba plain, Agricultural lands, geographic information systems GIS, remote sensing RS.

المقدمة:

بات الزحف العمراني حقيقة واضحة نتيجة الزيادة السكانية التي يشهدها العالم بشكل عام وفلسطين بشكل خاص ، وعلى وجه التحديد منطقة سهل عرابة سلة غذاء محافظة جنين وباقي محافظات الضفة الغربية، ولتحديد مصطلح الزحف العمراني كتب العالمان مايكل باتي وايلينا بيسوس أن الزحف العمراني هو النمو غير المنسق أي هو التوسع العمراني للمجتمع بغض النظر عن عواقب التوسع، أو أنه النمو العمراني غير المخطط له والنمو التزايدي غير المستديم.([1])

وهناك من يعرف النمو العمراني على أنه توسع المدينة وضواحيها على حساب الأراضي الزراعية والمناطق التي تحيط بها، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى تحويل المناطق الريفية إلى مدن كبيرة بكثافة سكانية عالية بشكل تدريجي، ويكون هذا

[1] - العذاري، سراء عيد طه، 2020، أثر العوامل البشرية في انحسار الأراضي الزراعية واستراتيجيات الحد منها باستخدام التقنيات الحديثة قضاء الحلة نموذجا. مجلة البحوث الجغرافية جامعة الكوفة، العدد 32 ص 387

التوسع غير منسق وغير منتظم وغير متكافئ يؤدي إلى عدم تساوي توزيع الموارد الطبيعية والخدمات، ويعد الزحف العمراني مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول على مستوى العالم.([1]) .

يأخذ النمو العمراني بعدين الأول بعد مكاني يتم من خلاله دراسة المساحة العمرانية وتغيرها خلال فترات زمنية مختلفة، والبعد الأخر مكاني يتم فيه تحليل حركة العمران على أرض الواقع خلال فترة زمنية محددة، وتعد دراسة الأبعاد المكانية لظاهرة التوسع العمراني هدفا جغرافيا أصيلا حيث أن التباين المكاني لا يظهر بصورته الحقيقية إلا إذا تم تتبعه على أرض الواقع خلال فترات محددة زمنيا.([2]).

تعتبر التقنيات الجغرافية الحديثة وفي مقدمتها تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، وسائل فعالة جدا في دعم وتطوير عملية إدارة واتخاذ القرارات التخطيطية التي تتعلق في مجال إدارة المدن والتخطيط العمراني من خلال استخدام هذه التقنيات المتطورة التي تستطيع إدارة وتحليل البيانات والخرائط المستعملة في عملية التخطيط والتنمية بكفاءة عالية، حيث تتميز معطيات الاستشعار عن بعد بتدفق كم معلوماتي هائل و وفر بيانات تفصيلية عن المدن والأقاليم التابعة لها([3]).

أولا: منطقة الدراسة

يعد سهل عرابة من اكبر السهول الداخلية شبه المغلقة في مرتفعات نابلس شمال الضفة الغربية كما يظهر في الخريطة رقم(1)، يمتد شمالي بلدة عرابة([4]) يبلغ طوله 10كم وعرضه 3كم ومساحته حوالي 32كم2 ويتراوح ارتفاع أرضه بين 230 – 245م فوق مستوى سطح البحر ، يتطاول السهل (يمتد طوليا) وينحدر تدريجيا من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وتحيط به من جميع الجهات تلال ترتفع بين 350م -325م ويعد جبل المصلى في الشمال الشرقي من السهل أعلى موقع في التلال الشمالية ويحتضن بين سفوحه قرية كفيرت، يتسع السهل في أقسامه الشمالية الشرقية، ويصل أقصى اتساع له 4كم في الجزء الممتد بين جبل المشتى جنوبا وقرية كفرقود شمالا، وتطل تلال برقين على هذا الجزء الفسيح من السهل، ويضيق السهل في الأجزاء الجنوبية الغربية ولا يتعدى اتساعه الكيلومتر الواحد مقابل أقدام تلال بلدة يعبد كما يظهر في الخريطة رقم(2).

نشأ السهل نتيجة حركة تكتونية (بنائية) أدت إلى هبوطه على طول صدع يمتد في محاذاة الأطراف الشمالية له، وقد ظهرت الينابيع على امتداد الحافة الشمالية منه وتكثر الآبار في الزاوية الشمالية الشرقية وفي الجزء الشرقي من السهل لكن مستويات مياهها توجد على أعماق كبيرة ولم يعثر على المياه الجوفية في جهات السهل الأخرى، يصل متوسط الأمطار السنوية في السهل نحو 600ملم، مما يسمح بقيام زراعة جيدة فيه، بالإضافة إلى أن مياه الأمطار مصدر هام لتغذية الخزانات الجوفية للسهل([5]). تتميز تربة السهل بلونها الأسمر وبخصوبتها لأنها غنية بالمواد العضوية والمعدنية وهي تربة لحقيه ترجع إلى الحقبة الرابعة ومعظمها نقلته المياه الجارية والأمطار من المرتفعات المحيطة عبر الأودية مثل وادي النص ووادي الخضيرة، ويمثل الإنتاج الزراعي حجر الزاوية في اقتصاد القرى والبلدات المحيطة بالسهل ([6])الدباغ،1991،

2- جبر، انتظار جاسم، 2019، أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية (حي الشماسنة نموذجا). مجلة سامراء جامعة سامراء العراق، المجلد 15، العدد 61، ص536

3- عبد الفتاح، عبد الفتاح السيد، 2013، الزحف الحضري على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، مصر،ص73

4-إبراهيم، علي كريم، 2010، تحليل التوسع الحضري لمدينة المسيب باستعمال نظم المعلومات الجغرافية والتحسس النائي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بابل، المجلد(1) العدد(4) ص198

5- يرجع تسمية السهل إلى هذه البلدة (عرابة) والتي تبعد 13كم تقريبا عن جنوب غرب مدينة جنين، وتتفرع بالقرب منها عدة طرق رئيسية وفرعية هامة، حيث تربط البلدة بكل من مدينة جنين، مدينة نابلس، مدينة طولكرم، بلدة قباطية، بلدة يعبد وبلدة كفر راعي ، نشأت عرابة فوق تلال قليلة الارتفاع لا تعلو أكثر من 380م وتشكل هذه التلال خطا لتقسيم المياه بين وادي النص و وادي الغراب اللذان يرفدان نهر المفجر (الخضيرة).

2- هيئة الموسوعة الفلسطينية ، 1984 م ، القسم العام، المجلد الرابع (ل- ي)، طبعة جديدة مزيده ومنقحة، الأهالي للنشر والتوزيع. دمشق. ض210 الدباغ، مصطفى مراد، 1991، بلادنا فلسطين، مطبعة دار الهدى، كفر قرع، فلسطين. ص256- [3]

ص256) وهي: بلدة عرابة، بلدة يعبد، بلدة قباطية، بلدة برقين، قرية كفيرت، قرية كفرقود ، قرية مركة، قرية بير الباشا وقرية مثلث الشهداء.

خريطة رقم (1) موقع منطقة الدراسة

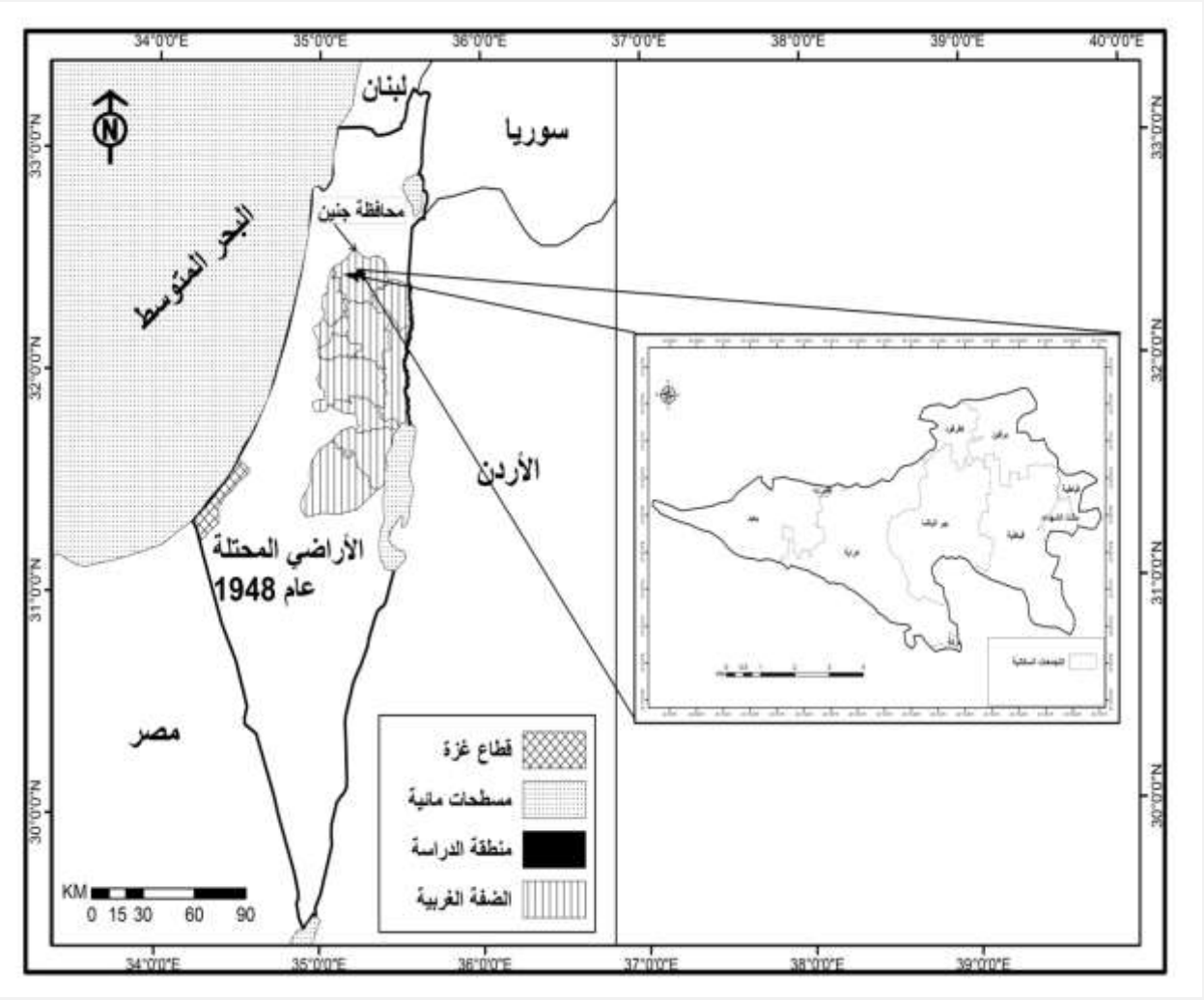

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على خريطة فلسطين

خريطة رقم (2) طبوغرافية منطقة الدراسة

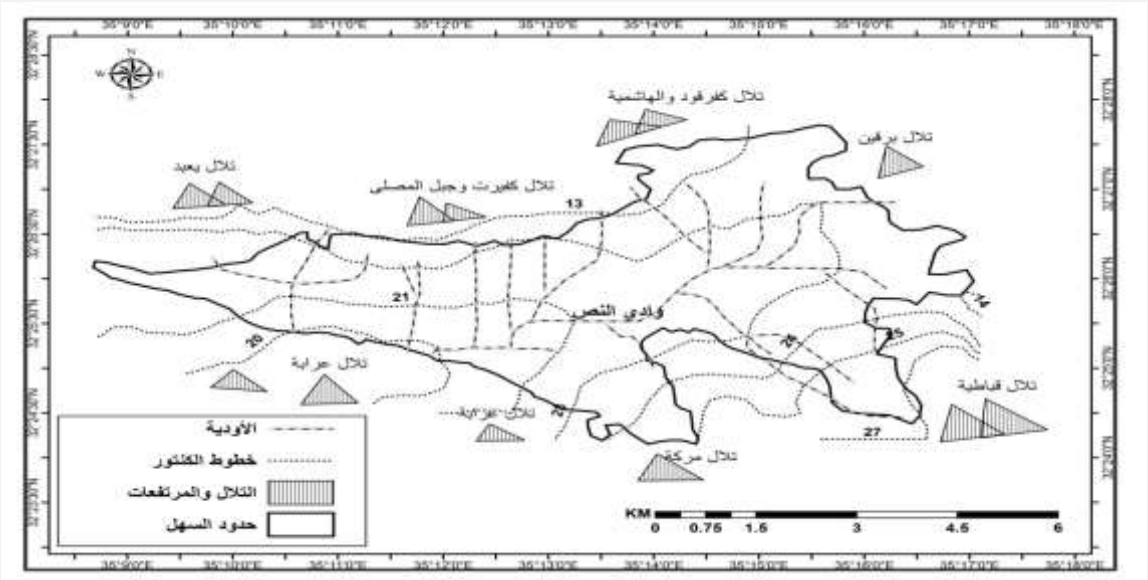

المصدر: إعداد الباحث

ثانيا: مشكلة الدراسة:

يعاني سهل عرابة كغيره من سهول فلسطين الداخلية من توغل العمران عليه، بالرغم من أن هذا السهل يعد سلة غذاء شمال الضفة الغربية لما يتمتع به من موقع ومساحة، وتوفر للتربة الخصبة وبعض مصادر المياه السطحية والجوفية، إلا أنه شهد توسع عمراني ملحوظ وبشكل غير طبيعي على حساب الأراضي الزراعية الخصبة خاصة في الفترة الأخيرة، لذلك جاءت هذه الدراسة لقياس مدى التوسع العمراني الذي تعرض له السهل لتحديد هذه المشكلة على أرض الواقع والمحاولة في تقديم الحلول لها.

وبذلك تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يتم تحديد النمو العمراني الملاحظ والمتوقع في منطقة سهل عرابة؟ وما هو مدى انحسار الأراضي الزراعية ضمن حدود التجمعات السكانية المحيطة والواقعة في السهل؟

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، أن دراسة وتحليل ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية من القضايا الهامة جدا لارتباطها في استراتيجيات الدولة وخاصة تحقيق الأمن الغذائي الذي تمثله الزراعة والأراضي الزراعية الخصبة (التربة الخصبة)، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1: تحديد النمو العمراني الملاحظ على الأراضي الزراعية في منطقة سهل عرابة.

2: تحليل واقع التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

3: استخدام التقنيات الجغرافية الحديثة (الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) في إظهار مدى انحسار الأراضي الزراعية حسب الفترات الزمنية التي تمت دراستها.

4: مقارنة الزحف العمراني في منطقة سهل عرابة على الأراضي الزراعية بين أراضي التجمعات السكانية المحيطة والواقعة ضمن هذا السهل.

خامسا: منهج الدراسة وطرق البحث:

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في سهل عرابة وذلك من خلال تحليل المرئيات الفضائية لمنطقة الدراسة حسب السنوات المختارة باستخدام برنامج Arc GIS ، كما يظهر بشكل واضح من خلال الشكل رقم (1).

شكل رقم(1) طرق التحليل المكاني للزحف العمراني في منطقة الدراسة.

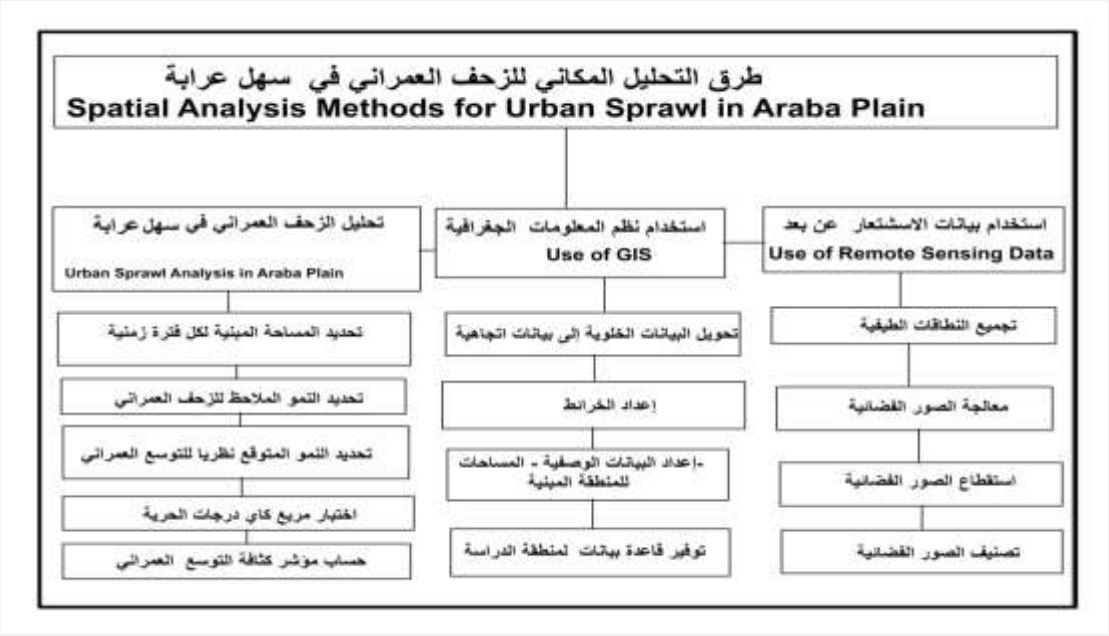

يتضح من الشكل السابق المراحل التي تم الاعتماد عليها في دراسة وتحليل الزحف العمراني، حيث اعتمدت هذه الدراسة بداية على مرئيتين فضائيتين للقمر الصناعي لاندسات Land sat تم الحصول عليهما من موقع هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية المجاني (USGS) من الرابط https: www.usgs.gov وهي على النحو التالي:

- مرئية القمر الصناعي Land sat 5 1984 Thematic mapper (TM)
- مرئية القمر الصناعي Land sat 7 1997 Enhanced Thematic mapper (ETM)

وقد مرت هذه المرئيات في عملية التصحيح والمعالجة حسب ما يلي:

أ: تجميع النطاقات Layer Stack الطيفية حيث يتم فيها تجميع الأحزمة Bands الطيفية لتحويلها إلى صورة فضائية متكاملة يصلح العمل عليها.

ب: معالجة المرئيات الفضائية Digital Processing Image من خلال عملية التصحيح والتحسين للوصول إلى أفضل دقة للمرئية الفضائية.

ج: استقطاع المرئيات الفضائية Subset Image حيث تم اقتطاع منطقة سهل مرج ابن عامر من المرئيات الفضائية عن طريق ملف Shape file .

د:تصنيف المرئيات الفضائية Image Classification حيث تم تقسيم كل مرئية إلى عدد من الفئات Classes وتمثل كل فئة ظاهرة محددة (كالمنطقة المبنية والأراضي الزراعية).

وبعد ذلك تم تحويل الخرائط المصنفة التي تحتوي على بيانات شبكية(خلوية) Raster data إلى بيانات اتجاهية Vector data باستخدام برنامج Arc GIS، وذلك لحساب مساحة الأغطية الأرضية التي صنفت لتسهيل دراسة وتحليل الزحف العمراني، الأمر الذي أسهم في توفير قاعدة بيانات جغرافية عن منطقة سهل عرابة نتيجة استخدام تلك التقنيات المتطورة.

وكذلك تم تغطية باقي السنوات بالاعتماد على بيانات الجيومولج Geomolg التابع لوزارة الحكم المحلي نظرا لدقتها حيث تم تحميل Shape file لسنة 2007 و سنة 2014 ، ولأن البيانات المتوفرة في الجيومولج حتى 2016 ، تم تحميل بيانات لسنة 2021 من موقع أخر(LULC) Sentinel1-2 10m Land cover Time Series وهي بيانات ذات دقة عالية (بنحو 10م) مقارنة بمرئيات لاندسات.

كما تم استخدام **منهج المقاربة التاريخية** في تتبع ورصد التسلسل الزمني للزحف العمراني عبر فترات زمنية مختلفة، من أجل تحليل وتيرة التطور العمراني للتغيرات العمرانية، وكذلك تم إجراء المقارنات في دراسة التوسع العمراني بين أراضي التجمعات السكانية المحيطة والواقعة في السهل نفسه وتتقاسم أراضيه.

سادسا: الدراسات السابقة:

نظرا لقلة الدراسات التي تناولت موضوع الزحف العمراني في سهل عرابة إلا أنه تم إجراء مسح للعديد من الدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة، والتي تمت في مناطق فلسطينية أخرى، وهي مرتبة من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

1: دراسة محمد كتانة (2009) بعنوان: دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي (رام الله والبيرة) باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مراحل التطور العمراني للمدينتين والوقوف على أسباب التوسع والزحف العمراني وما نتج عنه، وخلصت الدراسة أن للاحتلال الصهيوني دورا في منع التوسع العمراني في الجهة الشرقية لمدينة البيرة والجهة الجنوبية لمدينة رام الله الأمر الذي أثر سلبا على وتيرة الزحف العمراني على الجهات الأخرى من المدينتين.

2: دراسة تسيرا مرواني و إيريت كوهين(2010) بعنوان: أنماط التنمية والمحافظة على الأراضي الزراعية – حالة دراسة منطقة تل الربيع (تل أبيب) الكبرى 1990 -2000، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأنماط التنموية الناتجة عن التوسع العمراني من الناحية الكمية والحفاظ على المساحات المفتوحة من الأراضي الزراعية داخل منطقة تل الربيع الكبرى على مدى عقد (1990 – 2000)، وأظهرت الدراسة عدة نتائج من أهمها. أن التحولات في التخطيط المؤسسي وسياسة الأراضي داخل مناطق 1948م في التسعينيات كان ذات نمط تخطيطي بعيد المدى ليس فقط على مستوى التخطيط المكاني وإدارة الأراضي وتنميتها، ولكن أيضا على الصعيد الاجتماعي والقيم والأعراف الأيديولوجية للمجتمع ككل.

3: دراسة شادي كحيل (2013) بعنوان: إثر النمو العمراني على ملكية الأراضي الزراعية في محافظات غزة باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معطيات النمو العمراني وتمدده في محافظات غزة وإثر ذلك على ملكية الأراضي والتغير في التوزيع المساحي والبيئي للملكيات، وأظهرت الدراسة عدة نتائج كان أهمها إعداد قاعدة بيانات خاصة بملكيات الأراضي على مستوى منطقة الدراسة من خلال الإحصاءات والجداول المشتقة من قاعدة البيانات وتتبع التغير الأمر الذي أدى إلى تفتت الملكيات الزراعية.

4: دراسة غادة وهدان (2013) بعنوان: اتجاهات التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس، هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى توضيح أسباب التوسع العمراني في محافظة طوباس بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م على الأراضي الزراعية، وخلصت الدراسة أن للاحتلال الصهيوني دور في منع التوسع العمراني في المناطق المصنفة (ج)، كذلك لم يكن ضمن المخططات الهيكلية تخطيط للأراضي الزراعية.

5: دراسة مصطفى قبها (2014) بعنوان: أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية عام 2014، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة جنين، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن غياب التخطيط وغياب دور المؤسسات الأهلية والحكومية في الحد من الزحف العمراني وإعطاء تراخيص للبناء فوق الأراضي الزراعية، ترتب عليه فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

6: دراسة هند الأعرج(2017) بعنوان: الزحف العمراني في ظل التحضر وتشريعات التخطيط : حالة دراسة حي أم الشرايط ، مدينة البيرة/فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التحضر والقوانين التخطيطية في خلق ظاهرة الزحف العمراني، ومدى خطر التوسع العمراني العشوائي على الأراضي الفلسطينية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الزحف العمراني ناجم عن التحضر السريع غير المنضبط والافتقار إلى الوعي المجتمعي والافتقار إلى رقابة عملية البناء بسبب الضعف التنظيمي ونقص قوانين التخطيط الملائمة.

7: دراسة إسراء جيوسي(2019) بعنوان: التحليل المكاني لتوجهات التوسع العمراني في الضفة الغربية من عام 2003 إلى عام 2017 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا أظهرت المناطق الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية أنماطا عشوائية، حيث تمت دراسة الزحف العمراني بالاعتماد على المؤشرات والمقاييس النسبية ، وأظهرت الدراسة بشكل رئيسي أن هناك أنماطا مختلفة من مظاهر التمدد العمراني العشوائي بنسب متفاوتة.

المبحث الأول : دراسة تطور النمو العمراني:

يتناول هذا المبحث تتبع التوسع العمراني في سهل عرابة من خلال الجوانب التالية:

أولا: تطور الزحف العمراني بصريا في سهل عرابة The development of urban sprawl visually in the plain:

يقصد بالتحليل البصري التعرف البسيط على الأشياء الموجودة على سطح الأرض وصولا إلى المعلومات التفصيلية بين ظاهرات سطح الأرضظ[1]أي تحديد التوسع العمراني بشكل مفصل داخل سهل عرابة حسب حدود التجمعات السكانية التي تتقاسم سهل عرابة.

يتضح من الخريطة رقم (3) أن العمران (الذي تمثل بالمنطقة المبنية) كان محدود جدا في منطقة سهل عرابة عام 1984م، ويظهر من الخريطة أن العمران كان متناثر بشكل ضئيل جدا بموازاة الشوارع الرئيسية في بعض التجمعات السكانية كبلدة برقين وبلدة قباطية وقرية بير الباشا ، وفي المقابل انعدم وجود المباني في السهل بهذا التاريخ كقرى كفيرت وكفرقود ومركة.

خريطة رقم (3) المنطقة المبنية في سهل عرابة عام 1984م

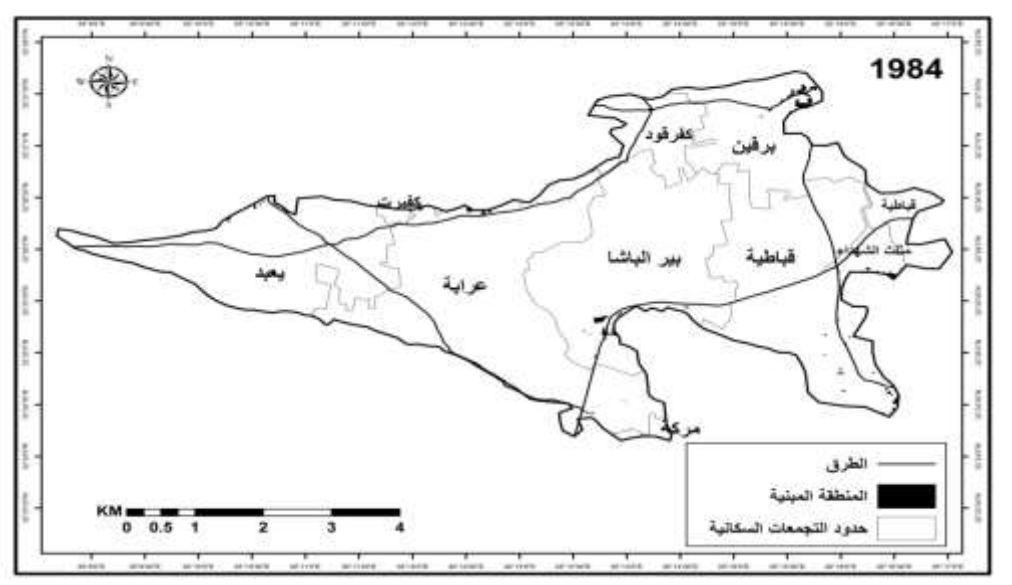

يلاحظ بصريا في الخريطة رقم (4) أن العمران أخذ بالتمدد على أراضي السهل بالقرب من الشوارع الرئيسية التي تخترق التجمعات السكانية، ويتضح أيضا وجود مباني سكنية فوق أراضي السهل بكل التجمعات السكانية ولكن بدرجة متفاوتة.

1 - حسون، لؤي عدنان، 2017، التحليل البصري والآلي للصور الجوية والمرئيات الفضائية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، المجلد 23، العدد 99، ص285

خريطة رقم (4) المنطقة المبنية في سهل عرابة عام 1997م

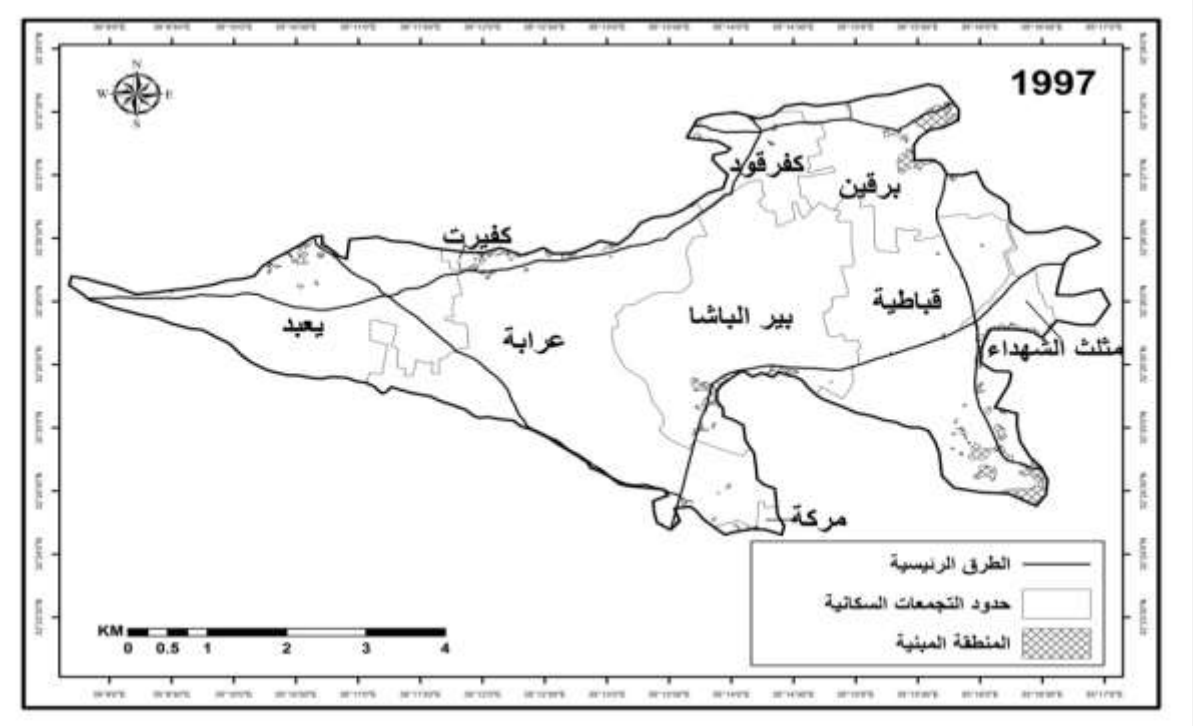

أما الخريطة رقم (5) فبينت أن هناك غزوا غير محدودا للعمران على الأراضي الزراعية، وخاصة على طول امتداد الشوارع الرئيسية وبالذات في بلدتي برقين وقباطية، وقرية بير الباشا.

خريطة رقم (5) المنطقة المبنية في سهل عرابة عام 2007م

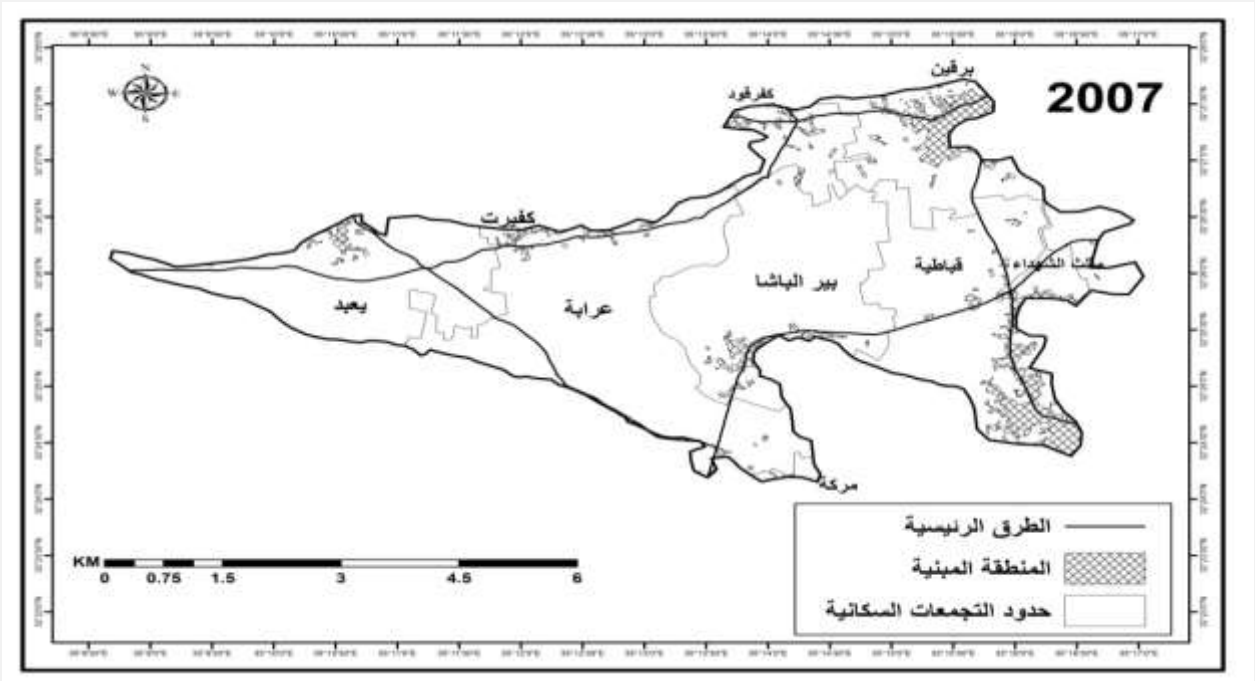

أما الخريطة رقم (6) أظهرت أن هناك نمو عمراني متشابك (أي متواصل) ومتسع فوق الأراضي الزراعية على حد سواء في معظم التجمعات السكانية.

خريطة رقم (6) المنطقة المبنية في سهل عرابة عام 2014م

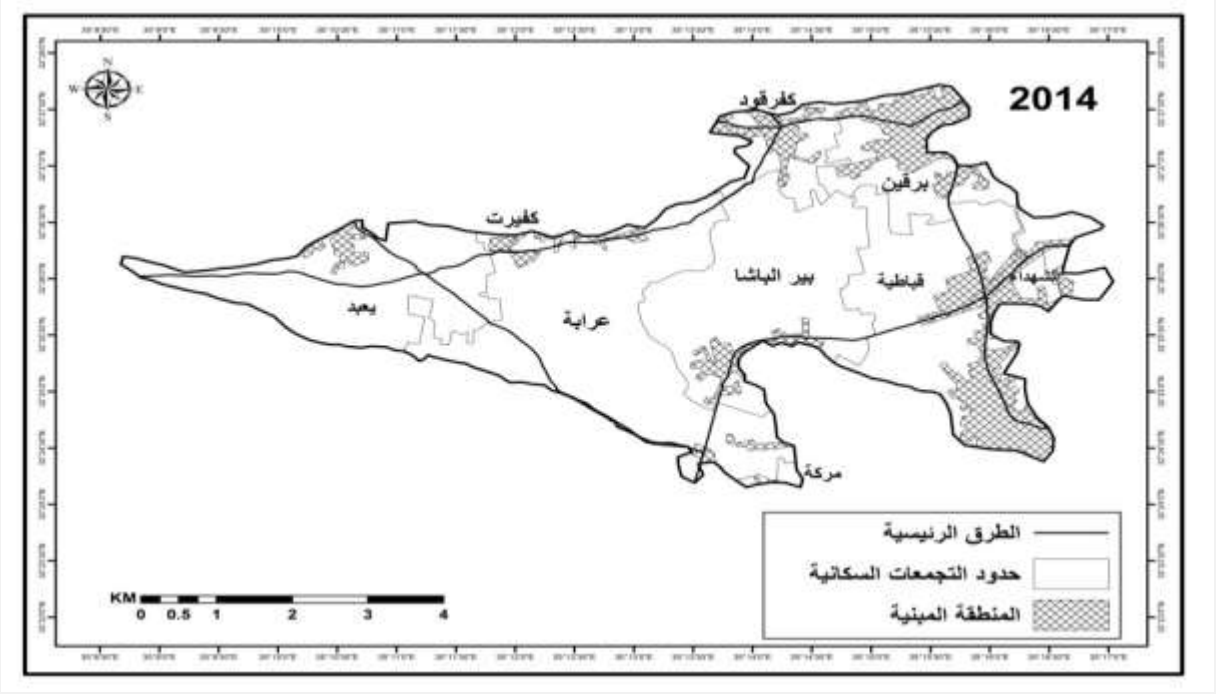

تبين الخريطة رقم(7) أن هناك انتشارا وتوسعا عمرانيا هائلا وغير منضبطا على الأراضي الزراعية بكل التجمعات السكانية في سهل عرابة ، ويظهر أن هناك تنقصا كبيرا في الأراضي الزراعية الخصبة.

خريطة رقم (7)المنطقة المبنية في سهل عرابة عام 2021م

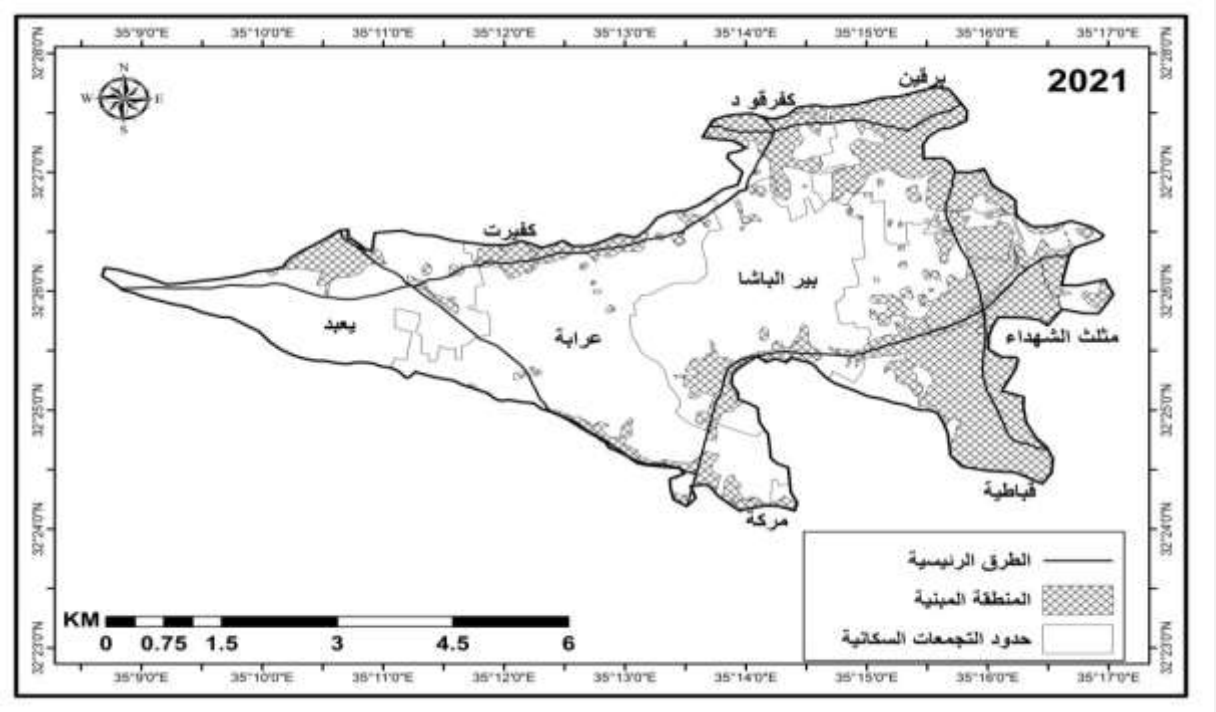

ثانيا: تطورمساحة المنطقة المبنية Development of built-up area:

يتضح من الجدول رقم(1) أن المساحة المبنية في سهل عرابة تطورت بشكل كبير جدا من 0.13 كم2 عام 1984م إلى 11.6كم2 عام 2021م، ونظرا لأن السهل يتقاسمه عدة تجمعات سكانية كما ذكر سابقا، فنجد أن وتيرة الزيادة كانت مضاعفة بشكل كبير جدا في بلدة قباطية من0.02كم2 إلى 4.68كم2 ، وبلدة برقين من0.044كم2 إلى 2.2كم2 و كذلك

الأمر في قريتي مثلث الشهداء وبير الباشا، أي أن الزيادة كانت أكثر من 5 أضعاف تقريبا ، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص الأراضي المتاحة للسكان من جهة وعدم الالتزام بالمخططات الهيكلية للتجمعات مما أدي إلى وجود عشوائية في النمو العمراني لبعض التجمعات السكانية. أما باقي التجمعات السكانية فكانت وتيرة التوسع العمراني تتراوح بين كبيرة مثل بلدة يعبد وقرية كفرقود إلى محدودة مثل قرية مركة التي شهدت الأقل توسعا على حساب أراضي السهل الخصبة.

جدول رقم (1) المساحة المبنية في منطقة الدراسة/كم2

السنة	بلدة قباطية	النسبة المئوية	قرية مثلث الشهداء	النسبة المئوية	قرية بير الباشا	النسبة المئوية	قرية مركة	النسبة المئوية	بلدة برقين	النسبة المئوية
1984	0.02	15.4	0.012	9.2	0.03	23	0	0	0.044	33.8
1997	0.29	34.9	0.04	4.8	0.12	14.5	0.003	0.36	0.23	27.7
2007	0.7	32.3	0.1	4.6	0.28	12.9	0.005	0.23	0.7	32.3
2014	1.67	30	0.79	14.2	0.48	8.6	0.008	0.14	1.4	25.1
2021	4.68	40.2	0.93	8	0.85	7.3	0.16	1.4	2.2	18.9
السنة	بلدة عرابة	النسبة المئوية	بلدة يعبد	النسبة المئوية	قرية كفيرت	النسبة المئوية	قرية كفرقود	النسبة المئوية		المجموع الكلي
1984	0.015	11.5	0.005	3.8	0.0002	0.15	0.0018	1.4		0.13
1997	0.06	7.2	0.051	6.1	0.013	1.6	0.02	2.4		0.83
2007	0.067	3.1	0.11	5.1	0.07	3.2	0.14	6.5		2.17
2014	0.27	4.8	0.24	4.3	0.19	3.4	0.53	9.5		5.57
2021	0.9	7.7	0.69	5.9	0.31	2.7	0.92	7.9		11.64

ثالثا: النمو العمراني الملاحظ والمتوقع Observed and expected urban growth في منطقة الدراسة:

تم تقسيم النمو العمراني الملاحظ إلى 4 فئات حسب الفترات الزمنية التي تمت دراستها من خلال المرئيات الفضائية والمواقع الأخرى، حيث يبين الجدول رقم (2) أن النمو العمراني الملاحظ كان في بداياته محدود جدا في أغلب التجمعات السكانية ثم أخذ بالزيادة بشكل واضح في عام 1997 بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد عام 2007 زاد بشكل كبير ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة بشكل مفرط في بعض التجمعات كبلدتي قباطية وبرقين وقريتي مثلث الشهداء وبير الباشا.

جدول رقم (2)النمو الملاحظ لمساحات الزحف العمراني بمنطقة الدراسة / كم2

السنة	بلدة قباطية	قرية مثلث الشهداء	قرية بير الباشا	قرية مركة	بلدة عرابة	بلدة يعبد	قرية كفيرت	قرية كفرقود	بلدة برقين
1984- 1997	0.27	0.028	0.04	0.003	0.045	0.46	0.0128	0.0198	0.186
1997 - 2007	0.41	0.06	0.16	0.002	0.007	0.59	0.057	0.12	0.47
2007 -2014	0.97	0.69	0.2	0.003	0.203	0.13	0.12	0.39	0.7
2014 - 2021	3.01	0.14	0.37	0.152	0.63	0.45	0.12	0.39	0.8

ولإظهار مشكلة الزحف والتمدد العمراني في سهل عرابة بشكل أكثر وضوحا تم إجراء تحليل مقارن ما بين القيم التي تم رصدها والقيم المتوقعة نظريا حسب الجدول رقم (3)، وذلك بالاعتماد على قانون حساب النمو العمراني المتوقع للمساحة المبنية من خلال المعادلة التالية([1]):

$$M_i^E j = \frac{M_i^S \times M_j^S}{M_g}$$

المجموع الكلي:Mg مجموع العمود:MSJ مجموع الصف: MSi النمو المتوقع:MiEJ

فعند طرح النمو العمراني الملاحظ من النمو العمراني المتوقع فيمكن أن نحدد مقدار التوسع العمراني في منطقة الدراسة ، فالقيم الإيجابية من حاصل الطرح تدل على مؤشر نمو عمراني منخفض إلى حد ما.

جدول رقم (3) النمو المتوقع نظريا للتوسع العمراني /كم2

السنة	بلدة قباطية	قرية مثلث الشهداء	قرية بير الباشا	قرية مركة	بلدة عرابة	بلدة يعبد	قرية كفيرت	قرية كفرقود	بلدة برقين
1997 -1984	0.4	0.08	0.07	0.014	0.08	0.14	0.03	0.08	0.19
2007 - 1997	0.71	0.14	0.12	0.02	0.13	0.25	0.05	0.14	0.33
2014 -2007	1.28	0.25	0.211	0.04	0.24	0.45	0.09	0.25	0.6
2021 - 2014	2.28	0.45	0.38	0.08	0.43	0.8	0.15	0.45	1.1

جدول رقم (4) الفرق بين النمو الملاحظ والمتوقع للتوسع العمراني في منطقة الدراسة/ كم2

السنة	بلدة قباطية	قرية مثلث الشهداء	قرية بير الباشا	قرية مركة	بلدة عرابة	بلدة يعبد	قرية كفيرت	قرية كفرقود	بلدة برقين
1997 - 1984	-0.13	-0.52	-0.03	-0.011	-0.035	0.32	-0.017	-0.06	-0.004
2007 - 1997	-0.3	-0.08	0.04	-0.018	-0.123	0.34	0.007	-0.02	0.14
2007 -2014	-0.31	0.44	-0.011	-0.037	-0.037	-0.32	0.03	0.14	0.1
2014 - 2021	0.73	-0.31	-0.01	0.072	0.2	-0.35	-0.03	-0.06	-0.3

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن النمو العمراني كان منخفض في الفترة 1984م -1997م في كل التجمعات السكانية على الإطلاق، وذلك بسبب الأحكام العسكرية الناجمة عن الاحتلال آنذاك، ونجد أن النمو العمراني خلال الفترة (1997 -2007) والفترة (2007 -2014) كان منخفض المؤشر في 5 تجمعات ومرتفع في باقي التجمعات السكانية وهذا دليل على أن هناك توسع وتمدد عمراني على حساب الأراضي الزراعية، في حين كانت القيم المنخفضة في الفترة (2014 – 2021) قيم متدنية جدا ويعد ذلك دليل آخر على زيادة التوسع العمراني، مما يشير إلى عدم وجود سياسات عمرانية وتخطيطية خاطئة أو عشوائية أو غير مدروسة بشكل جيد أدت إلى توسع عمراني كبير على حساب أرضي السهل الخصبة.

المبحث الثاني: دراسة النمو العمر اني كميا:

أولا: اختبار مربع كاي Chi-square test:

[1] - Dadra, Mohsen And others,(2015), Spatial-temporal analysis of urban growth from remote sensing data in Bandar Abbas city, Iran The Egyptian Journal of Remote Sensing and Space Sciences, (18)p4

يتم استخدام مربع كاي من أجل حساب درجة الحرية للنمو العمراني ، حيث يعد مؤشرا على مدى استدامة وعدم استدام النمو العمراني، فدرجة الحرية العالية تدل أن عمليات النمو العمراني غير متوازن ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية([1]):

$$X_i^2 = \sum_{i=o}^{m} \frac{(mj - mj^E)^2}{mj^E}$$

النمو المتوقع في العمود j :mj^E النمو الملاحظ في العمود j :mj درجة الحرية: Xi^2

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن النمو العمراني في سهل عرابة كان غير متوازن أو مستدام في أغلب الفترات المدروسة، حيث يدل ارتفاع درجة الحرية على أن النمو العمراني غير متوازن في المنطقة ، ويتضح أيضا أن الفترة الزمنية من 2007م – 2014م هي اكبر فترة للزحف العمراني في منطقة الدراسة.

جدول رقم (5) اختبار كاي درجات الحرية في منطقة الدراسة

السنة	درجة الحرية
1997 -1984	0.8995
2007 - 1997	0.844
2014 -2007	1.223
2021 - 2014	0.8543

ثانيا: مؤشر كثافة التوسع العمراني Urban expansion density index :

يستخدم هذا المؤشر لتقييم شكل النمو العمراني وحجمه وسرعته، وتحليل اختلافات التوسع المكاني لمنطقة ما كميا،ويعكس الاتجاه المستقبلي المحتمل وإمكانيات التوسعات العمرانية وهو يعكس كثافة اختلاف في نمط استعمالات الأرض في فترات زمنية مختلفة، ويتم تقسيم معيار مؤشر كثافة التوسع العمراني إلى عدة درجات للتوسع العمراني كما يظهر في الجدول رقم (6)([2]):

جدول رقم (6) معيار مؤشر كثافة التوسع العمراني

قيمة معيار المؤشر	درجة النمو العمراني
0 – 0.28	نمو عمراني بطئ
0.28 - 0.59	نمو بسرعة منخفضة
0.59 - 1.05	نمو بسرعة متوسطة
1.05 – 1.92	نمو بسرعة عالية
أكثر من 1.92	نمو عالي السرعة

ويمكن حساب مؤشر كثافة العمران لمنطقة الدراسة باستخدام المعادلة التالية ([3]):

---

[1] - Ren, P., Gan, S., Yuan, X., Zong, H., & Xie, X. (2013). Spatial Expansion and Sprawl Quantitative Analysis of Mountain City Built-Up Area Geo Informatics in Resource Management andSustainable Ecosystem, p168

2- الهدار، فرج مصطفى،2011، تحليل اتجاهات النمو العمراني لمدينة زلتين باستخدام التقنيات الجغرافية الحديثة والأساليب الإحصائية، مجلة التربوي جامعة المرقب ليبيا العدد 18 ص 546

[3] - Al-Sharif, A.A., B, P,. H,S,. S, M, (2013) Quantitative analysis of urban sprawl in Tripoli using Pearson's Chi-Square statistics and urban expansion intensity index, 7th IGRSM International Remote Sensing & GIS Conference and Exhibition, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science20, p5

$$UEII_{it} = [ULA_{i,b} - ULA_{i,a}/t] / TLA_i \times 100$$

UEI_{it} : المتوسط السنوي لشدة التمدد في الاتجاه المكاني رقم i خلال الوقت المحدد t

$ULA_{i,a}$, $ULA_{i,b}$: البداية والنهاية للمنطقة المبنية للاتجاه المكاني الأول

TLA_i : المساحة الإجمالية للاتجاه المكاني الأول

جدول رقم (7) مؤشر كثافة العمران في منطقة الدراسة خلال الفترة المدروسة.

الفترة	بلدة قباطية	قرية مثلث الشهداء	قرية بير الباشا	قرية مركة	بلدة عرابة	بلدة يعبد	قرية كفيرت	قرية كفرقود	بلدة برقين
1997 – 1984	0.001	0.004	0.21	0.01	0.001	0.001	0.01	0.002	0.04
2007 - 1997	0.3	1.1	0.6	0.04	0.03	0.74	0.29	0.21	0.3
2014 – 2007	0.6	8.54	0.82	0.01	0. 1	1.3	0.6	0.3	0.72
2021 - 2014	1.1	7.1	1.5	0.29	0.3	1.4	1.01	0.6	1.1

وبعد تطبيق مؤشر كثافة التوسع العمران في منطقة الدراسة، يبين الجدول رقم (7) أن التوسع لعمراني على حساب أراضي سهل عرابة في أغلب التجمعات السكانية كان في البداية نمو عمراني بطئ للغاية ثم انتقل في الفترة (1997 – 2007) إلى نمو عمراني ذات سرعة منخفضة إلى متوسطة إلى سرعة عالية خاصة في قرية مثلث الشهداء، بينما شهدت الفترات الأخيرة في أغلب التجمعات العمرانية نمو عمراني ذات درجة عالية السرعة باستثناء بلدة عرابة وقرية مركة التي كان توسعهما العمراني محدود باتجاه سهل عرابة.

الخلاصة:

تقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، حيث ركز المبحث الأول على دراسة تطور التوسع العمراني بصريا في سهل عرابة، من خلال تحليل خرائط المناطق المبنية حسب الفترات الزمنية المدروسة، وقد أظهرت تلك الخرائط وتيرة التوسع لعمراني، ومن ثم تحديد تطور النمو العمراني المتسلسل والمضاعف (الذي تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف) في مساحة المنطقة المبنية على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، وبعد ذلك تم إبراز النمو العمراني الملاحظ خلال الفترات الزمنية المحددة ومقارنتها بالنمو العمراني المتوقع للتجمعات السكانية العمرانية التي تتقاسم السهل، حيث كان مؤشر الزحف العمراني مرتفع جدا في بلدتي قباطية وبرقين وقريتي مثلث الشهداء وبير الباشا.

وفي المقابل خصص المبحث الثاني لدراسة النمو العمراني بالطرق الكمية، وكان من أشهر هذه الطرق اختبار مربع كاي الذي بين أن النمو العمراني في سهل عرابة غير متوازن في أغلب الفترات الزمنية التي تمت دراستها، وكذلك تم تطبيق مؤشر كثافة التوسع العمراني الذي أظهر أن هناك درجات متباينة للنمو العمراني في غالبية التجمعات السكانية، وخلاصة ذلك كله يمكن القول أن هناك تآكل كبير جدا في الفترة الأخيرة للأرضي الزراعية في سهل عرابة، لذلك يقترح الباحث أخذ النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث وتوصياته بعين الاعتبار لإنقاذ ما تبقى من الأراضي الزراعية لتوفير الأمن الغذائي حاليا ومستقبلا.

النتائج:

بناء على الدراسة التحليلية لظاهرة الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية في سهل عرابة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1: بينت الدراسة أن هناك أهمية كبيرة للتقنيات الجغرافية الحديثة في دراسة ظاهرة التمدد العمراني عبر الزمن في المنطقة قصد الدراسة، مما ساعد على تقليل الوقت الجهد في إجراء مسح شامل للمناطق المبنية.

2: بينت الدراسة أن أكثر نمو عمراني ملاحظ في السهل هو الفترة 2014م -2021م ، حيث بلغت مساحة المنطقة المبنية في بلدة قباطية3.01كم2، وبلدة عرابة 0.64 كم2 وبلدة برقين 0.39 كم2 وقرية بير الباشا 0.37كم2 وفي المقابل شهدت الفترة 2007 -2014 م زيادة للزحف العمراني لغالبية التجمعات السكانية كان في مقدمتها بلدة قباطية وقرية مثلث الشهداء.

3: أشارت الدراسة أن النمو العمراني المتوقع نظريا كان خلال فترات الدراسة الممتدة من 1984 إلى 1997م كان نموا محدودا ، بينما ارتفع في الفترة (2007 -2014) في بلدتي قباطية ويعبد وقرى مثلث الشهداء وكفرقود وبير الباشا، و في المقابل ازداد النمو العمراني المتوقع بشكل أكبر في الفترة (2014 – 2021).

4: أظهرت الدراسة أيضا من خلال تطبيق مربع كاي درجة الحرية أن التوسع العمراني في سهل عرابة كان غير متوازن وخاصة الفترة 2007م -2014م، وهذا ما تم تأكيده بعد تطبيق مؤشر كثافة العمران لنفس الفترة حتى 2021 أن النمو العمراني وخاصة.... ذات نمو عمراني يصنف بسرعة عالية. ...

التوصيات:

بناء على الدراسة التحليلية لهذا البحث وتحقيقا لأهدافه، وتسجيل أهم النتائج التي توصل إليها، يمكن اقتراح عدد من التوصيات موجهة إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك من أجل اتخاذ إجراءات وتدابير للحد من ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في سهل عرابة، والحفاظ على ما تبقى من هذه الأراضي، وخلاصة ذلك يمكن **وضع النقاط التالية:**

1: يجب تبني سياسات وقوانين تخطيطية تنظم وتضبط وتحد من التوسع العمراني على الأراضي الزراعية بحيث تقلل من التآكل الحاصل في مساحة الأراضي الخصبة، وهذه السياسات والبرامج والقوانين التخطيطية يجب أن تتبناها المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة.

2: نشر الوعي بين المواطنين للحفاظ على مساحة الأراضي الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية معا.

3: يوصي الباحث باستخدام التقنيات الحديثة المتقدمة في دراسة ظاهرة النمو العمراني وغيرها من الظواهر التي تؤثر على منطقة الدراسة من أجل الحفاظ على ما تبقى من أراضي زراعية خصبة.

4: ينصح بإجراء دراسات مستمرة من أجل متابعة التغيرات التي تطرأ على ظاهرة التمدد العمراني، في منطقة السهل.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1: إبراهيم، علي كريم، 2010، تحليل التوسع الحضري لمدينة المسيب باستعمال نظم المعلومات الجغرافية والتحسس النائي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بابل، المجلد(1) العدد(4) ص 198-ص204.

2: الدباغ، مصطفى مراد، 1991، بلادنا فلسطين، مطبعة دار الهدى، كفر قرع، فلسطين.

3: السيد، مديح مفيد محمد، 2018، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مركز كفر شكر في الفترة (1983-2015). رسالة ماجستير جامعة الزقازيق مصر.

4: العذاري، سراء عيد طه، 2020، أثر العوامل البشرية في انحسار الأراضي الزراعية واستراتيجيات الحد منها باستخدام التقنيات الحديثة قضاء الحلة نموذجا. مجلة البحوث الجغرافية جامعة الكوفة، العدد 32 ص 373 - 396

5: الهدار، فرج مصطفى،2011، تحليل اتجاهات النمو العمراني لمدينة زلتين باستخدام التقنيات الجغرافية الحديثة والأساليب الإحصائية، مجلة التربوي جامعة المرقب ليبيا العدد 18 ص 536 - 549

6: الهدار، فرج مصطفى،2011، تقييم الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة زلتين ليبيا، باستخدام التقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، مجلة التربوي جامعة المرقب ليبيا العدد 18 ص 50 - 52

7: جبر، انتظار جاسم، 2019، أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية (حي الشماسنة نموذجا). مجلة سامراء جامعة سامراء العراق، المجلد 15، العدد 61، ص 531 - 570.

8: حسون، لؤي عدنان، 2017، التحليل البصري والآلي للصور الجوية والمرئيات الفضائية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، المجلد 23، العدد 99، ص 275- 300.

9: شلبي، رجاء راتب فارس، 2018، أثر استخدام الري بالمياه العادمة المعالجة على التنمية الزراعية المستدامة في سهل مرج ابن عامر في جنين (محصول البرسيم الحجازي)، رسالة ماجستير جامعة القدس فلسطين.

10: عبد الفتاح، عبد الفتاح السيد، 2013، الزحف الحضري على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، مصر.

11: قبها، مصطفى جميل،2014، أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

12: كتانة، محمد تيسير، 2009، دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت.

13: كحيل، شادي زهير، 2013، إثر النمو العمراني على ملكية الأراضي الزراعية في محافظات غزة باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

14: هيئة الموسوعة الفلسطينية ، 1984 م ، القسم العام، المجلد الرابع (ل- ي)، طبعة جديدة مزيده ومنقحة، الأهالي للنشر والتوزيع. دمشق.

15: وهدان، غادة يوسف، 2013، اتجاهات التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ثانيا المراجع الأجنبية:

1: Alaraj, Hind Basil, 2017, Urban Sprawl in the Shade of Urbanization and Planning Legislation: Case Study of Um AL-Sharayat District , AL-Bireh city/Palestine, Master Thesis, AN-Najah National University, Nablus, Palestine.

2: Al-Sharif, A.A., B, P,. H,S,. S, M, (2013) Quantitative analysis of urban sprawl, in Tripoli using Pearson's Chi-Square statistics and urban expansion intensity, index, 7th IGRSM International Remote Sensing & GIS Conference and Exhibition, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science20, p2 -9.

3: Dadra, Mohsen And others,(2015), Spatial-temporal analysis of urban growth from remote sensing data in Bandar Abbas city, Iran The Egyptian Journal of Remote Sensing and Space Sciences, (18)p35 -52.

4: Jayousi, Israa Yahya,2019, Spatial Analysis of Urban Expansion Trernds in the West Bank From 2003 – 2017 Using GIS. Master Thesis, AN-Najah National University, Nablus, Palestine.

5 :Maruani,Tseira and Cohen-Irit Amit.(2010) Patterns of development and conservation in agricultural lands The case of the Tel Aviv metropolitan region(1990 -2008). The Journal of Land Use Policy, No(27) P671-679.

6 :Ren, P., Gan, S., Yuan, X., Zong, H., & Xie, X. (2013). Spatial Expansion and Sprawl Quantitative Analysis of Mountain City Built-Up Area Geo Informatics in Resource Management and Sustainable Ecosystem, pp166-176.

مواقع الانترنت:

https://earthexplorer.usgs.gov

https://geomolg.ps

https://www.arcgis.com/home/item.html

تدبير الموارد المائية بواحة تافيلالت

صديقي عبد الخالق،[1] عباسي عبد الناصر[2]

1- باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، abdelkhalik.sadiki@uit.ac.ma

2- باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، abbassigeo@gmail.com

ملخص:

عرفت الواحات المغربية إلى حدود القرن العشرين استقرارا وتوازنا بين مكونات الوسط البيئي، تولد من خلاله ثقافة وحضارة وتاريخا ميزها عن باقي أنحاء التراب الوطني . يتجلى عامل التوازن هذا في تكييف حاجيات الجماعة مع امكانيات الوسط، ذلك بالرغم من قساوة الظروف الطبيعية وضعف وشح الإمكانيات الاقتصادية والبشرية. أفرز انماط عيش ملائمة للاقتصاد الواحي، وتتميز بخصوصيات من حيث تنظيم المجتمع والمجال.

لكن مع مرور الوقت ظهرت تحولات كبرى مست الموارد المائية وطرق تدبيرها، بفعل تغيير الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، المحلية والوطنية والدولية، تمثلت بالخصوص في دخول الاستعمار والانفجار الديمغرافي وتطور وسائل المواصلات وقساوة الظروف الطبيعية وندرة المياه وهشاشة الوسط، وتدخل الدولة... ترتب عن هذه الاليات المتواترة في الزمن واقعا جديدا وتغيير لملامح الواحات المغربية.

تتمثل مداخلتنا في إبراز المؤهلات المائية بواحة تافيلالت في ظل التحولات التي تشهدها أغلب الواحات، وذلك لرصد مدى ترابط الموارد الطبيعية والمؤهلات البشرية لتحديد توازن النظام البيئي بواحة تافيلالت، إذ يعتبر الماء، أحد الموارد الطبيعية الرئيسية التي تقوم عليها الحياة البشرية والإقتصادية، حيث يعد شرطا ضروريا لكل تنمية اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفاتيح : الواحة - تافيلالت -الموارد المائية - طرق التدبير – التحولات

Water resources management in the tafilalt oasis

Abstract:

The Moroccan oases on the borders of the 20th century have become stable and balanced among the components of the environment, generating the culture, civilization and history that distinguish them from the rest of the national territory. This balancing factor is reflected in the adaptation of community needs to the possibilities of the environment, despite extreme natural conditions and the low and scarce economic and human potential. Create lifestyles adapted to the living economy, characterized by specificities in terms of organization of society and the field.

Over time, however, major changes have occurred that have affected water resources and the means to manage them, as a result of changes in natural, economic and social, local, national and international conditions, namely the entry into colonialism, the demographic explosion, the development of means of transport, the severity of natural conditions, the scarcity of water, the fragility of the environment... These frequent mechanisms of time have created a new reality and changed the characteristics of Moroccan oases.

Our intervention aims to highlight the water qualifications of the oasis of Tavilalt in light of the transformations in most oases, to monitor the interconnection of natural resources and human skills to determine the balance of the Tavilalt oasis ecosystem. Water is one of the main natural resources that underpin human and economic life.

Keywords: Oasis - Tavilalt - Water resources - Management methods - Transformations

مقدمة

تقع تافيلالت من الناحية الجغرافية (الخريطة رقم:2) في الجنوب الشرقي لوسط التراب الوطني بين خطي عرض '10°31و '33°31 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول '10°4 و '30°4 غرب جط غرينيتش،و على حوالي 765 م فوق سطح البحر . تحدها شمالا واحة أولاد الزهراء و أرفود، جنوبا جبل أدرار وبومعيز ، شرقا أم الربوح وغربا واد غريس، بيلغ طولها حوالي 20 كلم و عرضها يتراوح ما بين 7 و 9 كلم ، مساحتها الإجمالية تتراوح ما بين 150 و 170 كلم ^{2} . عبارة عن واحة مسطحة باستثناء بعض المرتفعات الجبلية و هي الجبيل 787 م و تينغراس 776 و ريش هارون 790م.

وتتشكل المنطقة المدروسة من جماعة بني امحمد سجلماسة، وجماعة السفالات، وجماعة الريصاني، وهي قيادة الريصاني التابعة لدائرة الريصاني بإقليم الرشيدية والمنتمية لجهة مكناس تافيلالت. وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي من المغرب حيث تعاني كما هو الشأن بالنسبة لكافة المناطق الشبه الصحراوية من صعوبة و قساوة الوسط الطبيعي والذي يرجع أساسا إلى الظروف المناخية السائدة بالمنطقة.

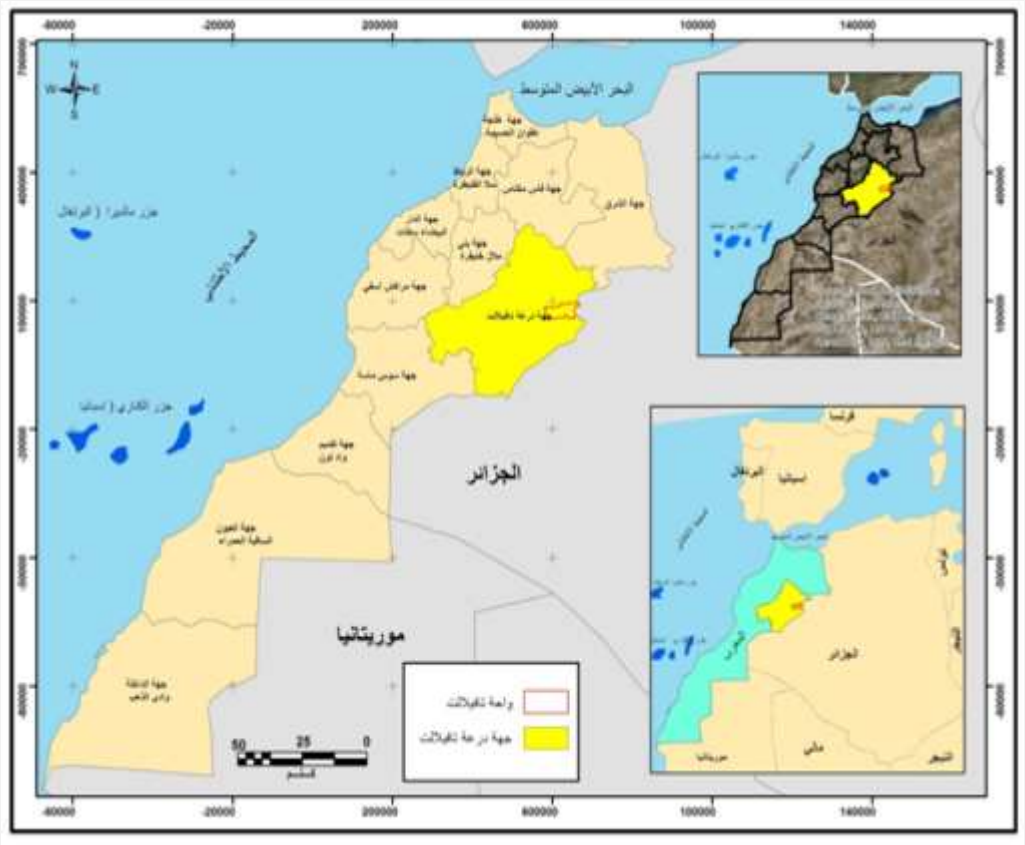

خريطة رقم 1 توطين واحة تافيلالت

I - تدبير الموارد المائية بواحة تافيلالت

اقتصر اهتمام جل الدراسات التي تناولت تحليل مسألة الموارد المائية بالواحات على الجوانب التقنية في معزل عن باقي مكونات المجال الجغرافي. فالدراسات الجغرافية المتمحورة حول الماء كموضوع رئيسي يجمع بين الخصائص الطبيعية لهذا المورد الطبيعي وعلاقته بالإنسان وتأثيره على المجال والمجتمع، إلا منذ عهد قريب جاء نتيجة التغيرات التي

بدأت تطرأ على تعامل الإنسان مع المياه وفرضت إلى حد ما ضرورة إزالة الحاجز بين الجغرافيين والتطرق إلى موضوع الماء بشكل موحد في إطار جغرافية المياه التي تفرض اللجوء إلى معطيات طبيعية وتقنية واقتصادية وبشرية في آن واحد[1].

1- تهيئة واحة تافيلالت في عهد الحماية:

إن سقوط منطقة تافيلالت وتهدئتها المتأخرة سنة 1933 يشكل حدثا كانت له تأثيرات مباشرة على الواحة، يتجلى الأثر الأول في الضرر الحاصل على مستوى التجهيزات المائية التقليدية، وفي تراجع الإنتاج النباتي، والأثر الثاني تجسد في تدخل الإدارة الاستعمارية على مستوى اشغال التجهيز والتحديث التي كانت محدودة زمنيا مقارنة مع المناطق التي خضعت مبكرا. جل الدراسات التي أنجزت خلال هذه الفترة من طرف مختلف المهتمين من مهندسين وعسكريين، تقف عند وضعية الأزمة التي سببتها فترة التهدئة وما خلقته من ظروف جديدة كانت وراء عدة تحولات سنعمل على إبرازها.

1-1 إعداد الموارد المائية :

تستمد تافيلالت مواردها المائية من تعبئة مياه فيض زيز وغريس، كما تعتمد الفرشة المائية في تغذيتها على هذا المورد، إلا أنه خلال هذه الفترة عرف هذا النظام اضطرابا لمدة ناهزت 20 سنة نتيجة تعطيل أشغال التحويل، مما أدى إلى حصول تراجع في المساحات المزروعة، وفي أعداد النخيل المتواجد بالمنطقة من 550 ألف نخلة سنة 1943 إلى 520 ألف نخلة سنة 1946 ذلك أن معظم الدراسات التي همت الجوانب الهيدرولوجية تتفق على أن مشكل تافيلالت مرتبط بالعلاقة بين نظام الفيض ونظام تغذية الفرشة. ومن أجل إعادة التوازن المفقود يقتضي اتباع خطواتتتمثل في تحويل مياه الفيض بواسطة السدود، تميزت هذه الوضعية خلال الأربعينات بوجود سدود تحويلة متفاوتتة الأداء كما تعطلت سدود غريس عن العمل مقارنة مع سدود زيز،حيث أصبح بناء السدود على واد غريس ضرورة ملحة لتصبح قادرة على تحويل كميات مناسبة من مياه الفيض، إلا أن هذه العملية يعترضها عائقان: أولها مرتبط بأسر زيز من طرف غريس نظرا للوضعية الطبوغرافية المعرفة، وثانيهما مرتبط بتحديد مجالات نشر المياه الموجهة لتغذية الفرشة.

1-2التهيئة بين التصورات الموروثة والتقنيات الحديثة:

مكنت الدراسات الحديثة التي همت المنطقة من معرفة الكثير من الخصائص الجيولوجية والطبوغرافية والهيدرولوجية معرفة أفضل من التي توفرت عليها الساكنة أثناء القيام بأعمال التهيئة والإعداد في الماضي. بينت هذه الدراسات محدودية الشبكة التقليدية وعدم قدرتها على التغلب على الكثير من القضايا البيئية الكبرى بتقنيات بسيطة[2].. هكذا عرفت تافيلالت خلال الفترة الاستعمارية عملية ترميم شبكة الري التقليدية، حيث همت هذه العمليات اعداد رافد زيز وأم الربوح، وإعادة بناء السدود القديمة على زيز وغريس ثم الربط بين غريس وزيز. بالنسبة لإعداد زيز وأم الربوح، انتهت أعمال التهيئة بإقامة سد بالحجارة على المجرى الرئيسي لأم الربوح. لم تكن هذه الوضعية كافية للحد من الفيضانات التي يحدثها زيز،خضوضا عندما يكون صبيبه مرتفعا، حيث يخرج عن مجراه ويحدث خسائر كبيرة. هكذا عرفت سنة 1954 أشغالا قامت على فكرة استعمال "أم الربوح"، المجرى الأصلي لزيز، كمنظم ومفرغ للفيضانات[3]، وهذا في حد ذاته يشكل اعترافا بتوازنات قديمة سابقة لمرحلة الاعداد عندما كان زيز هو أم الربوح.

تعد الكثير من أشغال التهيئة التي أنجزت عبارة عن تكييف لمستجدات تقنية مع أفكار وتصورات قديمة، إن تافيلالت، تشكل مختبرا حقيقيا للجدل بين التقني الحديث والموروث التقليدي. فكل الإعداد الذي تم هو تمازج وتنسيق لعملية إخضاع التقني الحديث للأفكار الموروثة، حيث يضطر كل واحد منهما إلى قبول الآخر. إننا أمام تكييف الجديد مع

---

(1) الحسن المحداد:1999 ."الماء بحوض سوس اسهام في دراسة نظام مائي مغربي جنوب الأطلسي .الجزء الاول . بحث لنيل دوكتوراه الدولة في الجغرافيا. جامعة محمد الخامس اكدال. الرباط. ص 12.

تصورات الماضي وهذا في نظرنا يشكل تأصيلا هاما. لم تعره الدراسات الأهمية التي يستحقها. هذا ما تجسد في التحديث الذي تعرضت له شبكة السدود على كل من واد زيز وواد غريس خلال الحقبة الاستعمارية.

إن البرنامج الذي استدعى تحويل مياه الفيض قد بدأ يعطي نتائجه منذ 1937م، إن الصيغة التقنية التي مكنت من إنجاح البرنامج تمثلت في استعارة سدود التحويل التقليدية القديمة باعتبارها الصيغة المناسبة[1]، حيث عرفت هذه السدود إعادة بناء عصري كما يتضح من الجدول الموالي:

جدول رقم 1: السدود التحويلية التي خضعت لعملية التهيئة خلال الفترة الاستعمارية

النهر	السد	سنة التجديد
واد زيز	البروج	1935
	أولاد الزهرة	1954-1955
	السيفا	1939-1943
	ماليك	1941-1942
	الصيف	1946
	صفصاف	1935-1943
واد غريس	لحميدة	1937
	مولاي ابراهيم	1949-1950
	مهرزة	1950-1948
	مقطع الصفا	1948
	إغزر	1943-1944

1-3 الربط بين غريس وزيز: إصرار وتحدي للظروف الطبوغرافية:

يعتبر تحويل مياه فيض غريس نحو زيز أحد الوارد المائية التقليدية التي يعتمد عليها في سقي سهل تافيلالت. هذا يأكد المشكل القائم منذ قرون ويتعلق الأمر بالنقص المستديم الذي تشكو منه السافلة: ترتكز فكرة الربط بين زيز وغريس والتي استغلتها مصالح الهندسة القروية والأشغال العمومية وطبقتها آنذاك بين سنوات 1935 و1938 م على تحليل دقيق للوضعية الهدرولوجية، فصعوبة إقامة تجهيز مائي متكامل على غريس وذلك للصعوبات المطروحة ،لا يحول دون استعمال شبكة زيز حيث يتطلب ذلك القيام بعدة أعمال لتشغيل نظامين أحدهما في السافلة عند سد مولاي إبراهيم والثاني عند مدينة لهودي (لحميدة حاليا).

بالنسبة لنظام مولاي إبراهيم فإنه يهدف إلى الارتباط مع زيز عند سافلة سد السيفا وسقى جزة من السيفا. وهو النظام الذي بدأ العمل به سنة 1939 م لكنه لم يشتغل جيدا إلا في سنة 1953. أما نظام العالية عند مدينة لهودي الذي بدأ العمل به سنة 1937 م فإنه خصص فقط للربط بين غريس وزيز. لقد تطلبت الأشغال إقامة قنوات طويلة تصل على التوالي: 13 و11,5 كلم.[2]

1-4الضخ العصري مستجد يقتحم المجال أم مورد احتياطي يعبر عن الخصاص:

نظرا للموقع الجغرافي لواحة تافيلالت خلف جبال الأطلس وتواجدها ضمن النطاق شبه الصحراوي المتميز بالجفاف فإن المنطقة تشكو من خصاص كبير في الحاجيات المائية وهو ما استدعى البحث عن موارد احتياطية في الحالات

[1] -William Lefur (1946) « La renaissance de Tafilalet » Bulletin d'information du Maroc

المستعجلة حيث كان لسنوات الجفاف 1937 و1938-1945 م تأثير كبير في بلورة العديد من الأفكار حول هذا المورد الاحتياطي والذي سيكون شبكة من محطات الضخ العصري التي لا ينحصر وجودها في كونها مجرد تقنية بسيطة بل هو مستجد يدخل المجال لأول مرة ليأخذ إيقاعه في الانتشار مع الزمن ليصل مرحلة التشبع حاليا.

الصورة رقم 1: محطة عمومية للضخ الآلي محطة عمومية بمنطقة تافيلالت، كوسيلة عصرية لاستغلال المياه الجوفية ، تستغل في القطاعين الفلاحي والمنزلي

المصدر : بحث ميداني 2017

تعود أصول ظاهرة الضخ الآلي إلى أوائل الخمسينات (1952) حيث قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء أول محطة بواحة تافيلالت. وهو ما يؤكد الملاحظة التي أبداها J. Margat بخصوص هذه المسألة، تتمثل في كون نشر الضخ العصري جاء بمبادرة من الدولة ولا يعبر عن حاجة لدى السكان وهو ما خلق فتورا في سير هذه الخطة وفق تصور الادارة خلال المرحلة الاستعمارية بالخصوص.

2-مرحلة الاستقلال: تحول واستمرار لملامح نظام واحي جديد:

ورثت دولة الاستقلال إرثا ثقيلا من الإدارة الاستعمارية، تطلب التعامل معه بنوع من الحرص، إذ شكلت السنوات الأولى للاستقلال فترة صعبة بالنسبة للإدارة الوطنية في إعادة صياغة الأهداف التنموية المنسجمة مع خصوصيات المرحلة الجديدة. اصطدمت صياغة استراتيجية جديدة للتنمية في إطار الإصلاح الزراعي باعتبارها قضية مستعجلة بتفاوتات جهوية كبيرة. على الرغم من كون المخطط الخماسي 1960-1964 قد حكمته توجهات تراهن على التصنيع إلا أن القطاع الفلاحي رغم ذلك عرف ظهور مؤسسات وطنية غير قارة بعضها لم ير النور كما هو الشأن بالنسبة للمكتب العقاري، والبعض الآخر استطاع أن يبصم لسنوات الاولى للاستقلال بتدخلاته كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للري . برزت هذه المؤسسة للوجود سنة 1960 كمؤسسة نشيطة في مجال الإصلاح الزراعي، وتمتعت بإطار قانوني ومالي يضمن لها استقلالية القرار ووحدة الأهداف[1]. كان الهدف من إحداثها تحقيق التنمية الفلاحية . ما سمح بوجود بنية تحتية مكنتها من تحقيق أهدافها على المستوى الجهوي. لكن سنة 1962 ستعرف ظهور المكتب الوطني للتحديث الريفي [O.N.M.R] كمؤسسة لها نفس المهام التي يقوم بها المكتب الوطني للري وهو ما خلق ازدواجية يصعب تنسيق القرارات التي اتسمت بالتداخل وهو الوضع الذي دفع إلى حل المؤسستين وخلق اولا مكاتب الاستثمار الفلاحي وثانيا المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي .O.R.M.V.A باعتبارها المؤسسة التي تتلاءم مع الاختيارات الاقتصادية الجديدة للبلاد[2]. حيث خلقت 9 مكاتب جهوية منها مكتبان يوجدان في مناطق الواحات وهما مكتب ورزازات ومكتب تافيلالت.

---

(1) -Naciri M. « Les expériences de Modernisation de l'agriculture au Maroc p 20

1-2 المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي: ميلاد تافيلالت الحديثة

تعد نهاية الستينات ومرحلة السبعينات مرحلة هامة في حياة واحة تافيلالت، فقد تعرضت المنطقة لفيضانات نونبر 1965 التي أحدثت خسائر مادية وبشرية قامت الدولة على إثرها باتخاذ قرار إنجاز مشروع التهيئة الهيدروفلاحية وذلك في إطار ما يعرف بسياسة السدود توج باتخاذ قرار بناء سد كبير على واد زيز. كما شهدت هذه المرحلة ميلاد أكبر مؤسسة للتنمية بالمنطقة وهي المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتافيلالت الذي أشرف على التجهيز الهيدروفلاحي طيلة المخطط الخماسي 1968-1972، كما تم تدشين سد الحسن الداخل سنة 1971 . شكل هذا الحدث منعطفا حاسما حيث كانت له انعكاسات مهمة على سير المنظومة الواحية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يشكل بناء سد الحسن الداخل وإقامة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بداية التحديث الفعلي لتافيلالت، كما أنه يعبر عن إرادة سياسية قوية لتحديث هذا المجال. ذلك أن تافيلالت منطقة هامشية، حظيت بتجهيز من حجم سد الحسن الداخل منذ 1971 وكذلك احداث مكتب من بين 9 مكاتب جهوية عرفها مغرب الاستقلال. ومع ذلك فقد عرفت المنظومة الإنتاجية لتافيلالت تراجعا كمنظومة تنتج الكفاف، فالتكنلوجيا الثقيلة في وسط هش لها سلبيات كثيرة مقابل إيجابيات لا يمكن نفيها.

2-2 نهاية الستينات وبداية السبعينات: تافيلالت ورش كبير:

بعد الفيضانات الاستثنائية والمدمرة التي همت منطقة تافيلالت خلال شهر نونبر من سنة 1965 على إثر ارتفاع منسوب مياه واد زيز حيث وصل صبيب المياه إلى 5000 متر3/ث والتي خلفت خسائر مادية وبشرية كارثية تمثلت في ترك 25000 شخص بدون مأوى، كما دمرت ما يناهز 75000 شجرة زيتون وأكثر من 16000 شجرة نخيل[1]. على إثر هذه الفاجعة جاء القرار الملكي السامي لصاحب الجلالة الحسن الثاني لبناء سد الحسن الداخل بعد أن استشار الملك مع الشعب حول مسألة الحفاظ على أثمنة السكر التي انخفضت أثمانه في السوق العالمية بحوالي 20% وتخصيص ذلك لبناء السد على واد زيز. بدأت الأشغال في يناير 1968 وانتهت في 29 مارس سنة 1971 م ليطلق على السد اسم الحسن الداخل جد الأسرة العلوية الذي قدم إلى تافيلالت منذ عدة قرون. هذا المشروع كما صوره الملك، أعاد الحياة إلى واحة تافيلالت. و فقد تم بناؤه من طرف الأمة، وهو ما جعل تافيلالت تدخل إلى زمن التدبير الحديث الذي يوجد خلفه قرار اداري الإداري. كانت حياة الواحة قبل ذلك تعتمد على التدبير الجماعي والاجتماعي للماء المرتبط بمياه الفيض باعتباره يتحكم في السنة الفلاحية وفي تغذية الفرشة المائية وفي أساليب تعبئة المياه بالطرق التقليدية [أغرو – الخطارة

2-3 وضع شبكة الري الحديثة بتافيلالت:

تعتبر المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي مؤسسة فتية آنذاك وتفتقر للتجربة وللأطر الكافية سيجد نفسه أمام مشروع هيدروفلاحي كبير وصعب التطبيق ابتداءا من سنة 1968. حيث تم التعاقد مع شركة يوغوسلافية Energoprojekt للقيام بالدراسات والإشراف الفعلي على الإنجاز.

تبلغ مساحة المناطق المجهزة بحوالي 27900 هكتارا موزعة كالتالي[2]:

- دائرة التحويل بالراشدية تبلغ طول القنواة 54 كلم، لسقي مساحة 1000 هكتارا.
- حوض زيز تبلغ طول قنواته 154 كلم لسقي مساحة 4500 هكتارا.
- سهل تافيلالت تبلغ طول قنواته 343 كلم لسقي مساحة 22400 هكتارا. كما عرفت هذه المرحلة وضع نظام للتجميع جنوب تافيلالت Drain collecteur حيث تم وضع 7 كلم وتمت تهيئة الخطارات مع الرفع من صبيبها بالإضافة إلى وضع مجموعة من المضخات الجديدة واستصلاح عدد كبير قديمة، وبعد ذلك تم تعاقد المكتب مع

---

[1] - مونوغرافية O.R.M.V.T 1995ص 40

الشركة الفرنسية Scet international لتتكلف رسميا بتكييف القنوات التقليدية مع شبكة الري العصري [G.H]...

عرف شهرا مارس وأبريل 1971 انطلاق العمل بمياه السد بعد اختبار الشبكة على أن يبدأ العمل الفعلي في شهر ماي من نفس السنة، على اثره يتم اكتشاف مجموعة من المشاكل التقنية، التي لم يعط لها أي اهتمام. فالحدث الذي يبدو مجرد إجراء تقني هو تحول كبير بالنسبة لمجتمع الواحة وللإدارة المشرفة على التدبير الحديث للماء. ترتب عنه إثارة عدد المشاكل والملاحظات تم رصدها من طرف المكتب وتتجلى فيما يلي.

- كون الفلاحين اعتادوا استعمال الشبكة التقليدية، فقد وجدوا صعوبات في التعامل مع الشبكة الحديثة، كان تدبير الماء تحت ادارة الفلاحين قبل إنشاء السد، أصبح تحت تصرف الدولة توزعه بانتظام وفق دورة محددة[1].يقول بول باسكون :"من ماء السماء الى ماء الدولة" .

- عدم تمكن المكتب من تحمل مسؤولية التدبير المنفرد للماء في مجتمع له تقاليد وأعراف راسخة. إذ يشكل التنسيق مع السلطة المحلية ضرورة من أجل إستعمال جيد للماء، خاصة وقد لوحظ تكسير للقنوات وعدم احترام الدورة الموضوعة من طرف المكتب.

II – التدخلات التقليدية للحفاظ على الموارد المائية بواحة تافيلالت

1-نظام السقي التقليدي:

تعد إشكالية الموارد المائية بتافيلالت من أعقد القضايا التي يواجهها الباحث وذلك بفعل التداخلات الوثيقة بين الماء وباقي عناصر الوسط، لكونها تعد مرآت التوازنات البيئية ، وركيزة النشاط البشري في الواحة.

لكن المشكلة الأساسية التي تتخبط فيها المناطق الصحراوية ومن ضمنها واحة تافيلالت هي نذرة الماء، إن شح تساقطات وعدم انتظامها لا يسمح بالاعتماد عليها في أي نشاط فلاحي. ومن هذا المنطلق، يبقى الاعتماد على المياه الجوفية ومياه الفيض الموسمية مسألة حتمية بالنسبة للفلاح الفلالي، الذي حاول استغلالها والاستفادة منها بطرق ووسائل مختلفة. سنحاول في هذا الإطار إعطاء نظرة عن موارد المنطقة المائية ومدى أهميتها وكذا مستوى تعبئتها من خلال تقنيات وأنظمة استغلالها.

قام استغلال الموارد المائية التقليدية في تافيلالت على ثلاثة أصناف:

- مياه الفيض
- المياه السطحية الجارية
- المياه الباطنية المتميزة بالاختلاف في توزيعها المجالي :

1-1المياه السطحية :

لقد سعى سكان الواحات إلى استعمال الموارد المائية بشكل عقلاني يحفظها من الإتلاف ويضمن توزيعها بشكل أمثل تماشيا مع متطلبات النباتات وتكيفا مع المحيط الطبيعي والبشري وهكذا الوسط ما يلائمه من التقنيات، تتميز هذه الأخيرة بتعقد أشكالها، حيث تعبر من جهة عن تكامل فيما بينها، ومن جهة ثانية تعبر عن تنافس فيما بينها. وقد لخص J.Margat ميزانية الموارد المائية بواحة تافيلالت كالتالي:

جدول رقم 2 :الموارد المائية بسهل تافيلالت

الموارد		متوسط الحجم السنوي مليون م^3	الصبيب الخام (ل/ ث)
مياه الفيض	زيز	80 إلى 90	2500 إلى 3000
	غريس	18 إلى 20	500 إلى 700
المجموع		95 إلى 110	3000 إلى 3700
المياه ذات الجريان شبه السطحي من زيز إلى أرفود		50	1600
المياه السطحية	زيز	1,5 إلى 3	50 إلى 100
	غريس	1,5 إلى 4	50 إلى 120
المياه الباطنية	آبار	1 إلى 2	50
	خطارة	6 إلى 15	180 إلى 460
	ضخ	0,7 إلى 2,8	25 إلى 90
المجموع		8 إلى 20	250 إلى 650

المصدر : بحث ميداني قسم المياه بالراشيدية 2018

1-2-الفيض : أهم مورد مائي :

من خلال الجدول تتضح أهمية مياه الفيض في إطار النظام التقليدي لتعبئة الموارد المائية. فهل تافيلالت يتلقى حوالي 300 مليون م^3 سنويا في سنة متوسطة، وحوالي 50 إلى 100 م^3 في سنة جافة، فالتجهيز التقليدي الذي أقيم منذ قرون عديدة، تسمح بتحويل 130 إلى 140 مليون م^3 في سنة متوسطة وهو ما يشكل 1/3 إلى 1/2 من احتياط هذه الموارد، إن تدبير مياه الفيض حتم إقامة شبكة ري السدود التحويلية على كل من زيز وغريس.

1-2-1-تقنية تحويل مياه الفيض:

إن الحديث عن الإعداد الهيدرو فلاحي للمنطقة يقودنا إلى الحديث عن تاريخ هذا الإعداد، معظم الدراسات تقر بأن المنطقة ذات منظومة زراعية قديمة التشكيل، كما يشير j.Margat الى أكثر من 10 قرون، وقد تحكمت في ظهور وتطور هذا الإعداد عدد من المعطيات كالتقلبات المناخية بين السنوات الرطبة والجافة، واجتفاف الكثير من العيون، وهجر زيز لمجراه الأصلي(واد أمريوح).

اقتصر الإعداد الهيدرو زراعي قبل القرن 19 على تهيئة بسيطة تمثلت في انشاء السدود الصغيرة واقامة الحواجز لتحويل المياه من الواد في اتجاه الحقول.

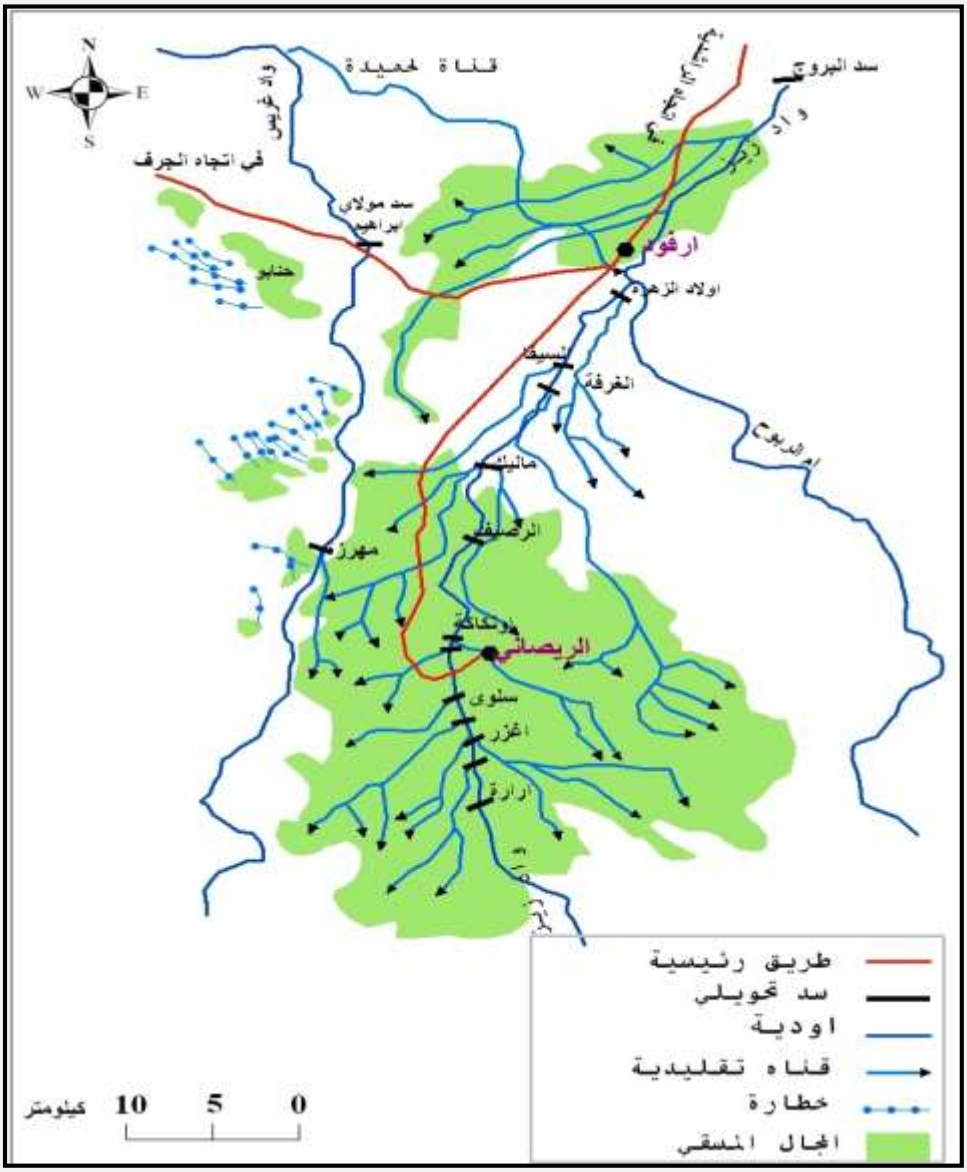

خريطة رقم 2 : شبكة السقي التقليدية بسهل نافيلالت

أ-السدود والحواجز:

تتركز الحواجز والسدود التحويلية في المناطق التي تقل فيها الخطارات (تيزيمي، الرتب) وكذلك في سافلة حوضي زيز وغريس، بهدف حجز مياه الامتطاحات الضائعة، كانت الحواجز تبنى من التراب المدكوك ومن الصخور كما، تستغل فيها جذوع النخيل والأشجار، لا يتجاوز علو هذه الحواجز 10 أمتا ر ، عوضت أثناء الإعداد العصري بحواجز إسمنتية، أو بسدود تحويلية مجهزة بآليات التحويل والتوزيع والتحكم في الصبيب. دشنتها تهيئة حوض زيز بعد 1965 كاجابة عن الفيضانات التي عرفتها تافيلالت آنذاك والتي خلفت خسائر فادحة.

صورة رقم 2: سد تحويلي على واد زيز .

ب-تحويل مياه فيض وادي زيز:

أقيمت على واد زيز مجموعة من السدود التي يصل عددها إلى 13 سدا تقوم بوظيفة تحويل المياه تزود11 ساقية على الضفة اليمنى و8 سواقي على الضفة اليسرى، يتراوح مجموع الصبيب المحمولما بين 100 و 110 م3 وهو ما يمكن من سسقي مساحة تصل إلى 20 ألف هكتار.

جدول رقم 3:السدود التقليدية على واد زيز.

السد	الضفة	الصبيب الأقصى م^3/ث	السد	الضفة	الصبيب الاقصى م^3/ث
البروج	اليمنى	12 -15	الصفصاف	اليمنى	2-8
أولاد الزهرة	اليسرى	2-2,5	السلوى	اليمنى	6-15
السيفا	اليمنى	17		اليسرى	1,25
الغرفة	اليسرى	15 الى 30	بوعمارة	اليمنى	6,15
الرصيف	اليسرى	6	أمزر	اليسرى	6-15
ماليك	اليمنى	4	شموخ	اليمنى	1
	اليسرى	4	ارارة	اليمنى	1
اونكاكة	اليسرى	9	البطحاء	اليمنى	-

المصدر قسم المياه بالراشيدية2018

تجدر الإشارة إلى أن استعمال مياه الفيض وفقا لشبكة التجهيز الموجودة ،يجعل قدرات سدود التحويل تتفاوت. كما أن حجم المياه المحمولة بواسطة هذه السدود تختلف حسب طبيعة السنة الهيدرولوجية. ففي السنة الجافة فإن نسبة استعمال الحجم السنوي تصل الى 100% وتنزل إلى 75% بالنسبة السنة متوسطة وترتفع إلى 80% بالنسبة لسنة رطبة إذا حصل توزيع جيد للصبيب[1].

ج-تحويل مياه نهرغريس نحو تافيلالت:

إن الوضعية التي يجري فيها واد غريس في مستوى أعمق من واد زيز بحوالي 10 أمتار ، هذه الوضعية ،جعلت عملية تحويل مياه فيض غريس نحو تافيلالت تكتسي صعوبة من الناحية التقنية حتى يومنا هذا، وما يزيد للأمر صعوبة وجود مجرى عريض مترمل يعيق عمليه بناء السدود، ولهذا فإن معظم السدود القديمة على غريس تحطمت باستثناء سد

(1) ENERGOPROJECKT 1968-1971 : Réseaux de Tafilalt .tom IV palmeraie d'ERFOUD Rapport technique. P : 17

الحميدة الذي وضع فوق الكلس الديفوني. وسد مولاي ابراهيم العصري الذي انتهت به الأشغال سنة 1953، الذي كان يعيش مشاكل ناتجة عن توسع مجراه وهو ما أدى إلى إعادة تقويته سنة 2001 من أجل تقوية السقي بسهل تافيلالت.

جدول رقم 4: سدود التحويل الأساسية على غريس:

الاسم	الضفة	الصبيب الاقصى م^3/ث
لحميدة	اليمنى	15
	اليسرى	9
مقطع الصفا	اليمنى	-
مولاي ابراهيم	اليسرى	50
المنقرة	-	مسطح
مهرزة	اليسرى	8-10
ضاية العتروس	اليمنى	-

المصدر قسم المياه بالراشيدية2018

إن تحويل مياه حوض غريس نحو حوض زيز وسيلة فعالة من أجل الرفع من مستوى استعمال المياه والزيادة في المساحة الزراعية داخل سهل تافيلالت، هذه الوسيلة مكنت من تحقيق الأهداف التالية:

- تحويل حجم مياه يقدر بـ30 مليون م^3 في المتوسط في اتجاه تافيلالت.
- توزيع أفضل للمورد المائية داخل مجموع الواحة.
- تغذية الفرشة المائية وتحسن الإنتاج الفلاحي بحوالي 20% في السنة المتوسطة وحوالى حوالي 189 % بالنسبة للسنوات الجافة[1].

إلا انه تحت تأثير الترمل والشيخوخة، تدهورت هده القنوات ذات الصبيب المنخفض، لكونها تتطلب صيانة منتظمة غالبا ما تتجاوز امكانيات الفلاحين بالواحة.

نستنتج أن المياه المعبأة بواسطة واد زيز أهم من المياه المعبأة بواد غريس . كان للطبوغرافيا الأثر الكبير في حجم وابعاد الاعداد وكذلك في نجاعة التجهيزات الموجهة لتحويل المياه.

2-المياه الباطنية : تعدد في تقنيات التعبئة:

إن عدم انتظام واردت المياه السطحية وطول مدة الشح المائي حتم على سكان تافيلالت تعبئة واستغلال المياه الجوفية. هكذا فقد اعتمد استغلال هذه المياه بالمنطقة على طريقتين تقليديتين: الأولى تعتمد على تعبئة المياه الجوفية عن طريق تقنية الاغرور، أو بواسطة الخطارات. أما الطريقة الثانية عصرية تم فيها الاعتماد على مضخات حديثة دخل معظمها إلى تافيلالت منذ أواسط الخمسينيات، من القرن الماضي من طرف المصالح الاستعمارية.

2-1الاغرور: تقنية تعكس التوازنات الايكولوجية.

يعتبر نظام الأغرور من أقدم أنظمة الري بالمنطقة وتطلق عليه عدة أسماء: أجبيد ،الكحيزي، الدلو، يقابلها بالامازيغية "أغرور"[2]: يعني رفع الماء بواسطة الدلو من الحاسي(البئر) ليفرغ في الماجن(حوض التجمع) لينطلق عبر شبكة دقيقة من المصيرفات.

تعتمد تقنية آغرور على تعبئة مياه الفرشة بواسطة "الدلو" باستعمال دواب الجر أو الطاقة البشرية إذا اقتضى الحال .يتميز انتشار الاغرور بتافيلالت بنوع من الاختلاف الجغرافي بين العالية والسافلة فبينما تقل هاته التقنية في تيزيمي شمال أرفود(Margat 1960) فإنها تتركز في السيفا وأولاد الزهرة وسهل تافيلالت.

---

(1) ORMVA de tafilalet. Transfert des eaux de crues de l'oued Gheris vers l'Oued Ziz, 1986, PP 9-10

(2) أحمد الشرقاوي، أنظمة السقي في التراث المغربي دفاتر جغرافية العدد الرابع 2007 ص 20

صورة رقم 3 : تقنية الاغرور:

Source :.Mohammed Ben Brahim2003 : Les khettaras du Tafilalet (SE. Maroc): passé, présent et future Département de Géographie. Université Mohamed 1er. Oujda Schriftenreihe der Frontinus-Gesellschaft. Heft. 26 Internationales Frontinus-Symposium. 2-5 october 2003. Walferdange. Luxemburg

إن هذا الاختلاف ناتج عن سهولة أو صعوبة الوصول إلى الماء فقطاع تيزيمي يتوفر على مياه سطحية أكبر ناتجة عن حق العالية على السافلة، مما يجعله في غنا عن الاغرور، على عكس سهل تافيلالت الذي يعرف خصاص في المياه السطحية ما يفسر انتشار هذه التقنية بشكل كبير، يمكن الاغرور من الحصول على صبيب يبلغ في المتوسط حوالي 0,15 لتر/الثانية بحجم مياه يصل من 10 إلى 15 متر ^{3} اليوم لمدة 8 أو 10 ساعات.

يشتغل البئر في السنة الجافة طيلة 200 يوم, مما يسمح بتعبئة 2000 إلى 3000 م^3 سنويا، أي حوالي 0,1 لتر/ث هذه الطريقة لا تهم سوى 50% من الآبار التي قدر عددها في سهل تافيلالت بحوالي 2500 آنذاك

إن الاغرور وحده لا يسمح سوى بسقي 1/6 إلى 1/4 هكتار طوال السنة أي بصبيب 0,4 لتر في الثانية، وعليه فإن مساحات المشارات التي تسقى بالأغرور تكون صغيرة تتراوح بين 100 م2 و 500 م2. إن ارتفاع الملوحة جعل استعمال تقنية أغرور في غالب الأحيان يكمل الفيض الشيئ الذي يسمح بغسل التربة.

إن ضعف حجم المياه المعبئة وصغر الاستغلاليات المسقية وحجم الطاقة المبدولة لتعبئة المياه بواسطة هذه التقنية جعلها تندثر ويحل محلها نظام الضخ العصري.

2-2الخطارة: تقنية قديمة تقوم على مفهوم الاستدامة:

إذا كانت تقنية الاغرور لم تستطع أن تصمد ضد التحولات التي عرفتها المنطقة فإن الخطارة كتقنية تقليدية لسقي استطاعت أن تضمن استمراريتها منذ فترة طويلة من الزمن في الجنوب الشرقي بصفة عامة وبمنطقة تافيلالت على وجه الخصوص، وهي بذلك تعبر عن وجه من أوجه استمرار الواحة.

الخطارة عبارة عن تصريف للمياه الجوفية في قناة جوفية باطنية تنبثق منها عيون متباعدة بمقدار 10 إلى 15 متر على طول هذه القناة. حسب بعض الروايات فإن أول ظهور لها كان في إيران عند الاشورين منذ أكثر من 3000 سنة[1] .عرفت باسم"القناة" في أفغانستان، باسم"كيراز" و"الفلاج" في سلطنة عمان ثم نقلها العرب المهاجرون إلى شمال إفريقيا فاتخذت أسماء عديدة:"الفكارة" في الجزائر و"الخطارات" في المغرب.

تتوزع خطارات تافيلالت على مستوى التوزيع الجغرافي فإن تتكون من ثلاث مجموعات: مجموعتين عنابو والسيفا على الضفة اليمنى لغريس ومجموعة تنجويت بأولاد يوسف شمال شرق السهل،.هذا إلى جانب وجود خطارات متناثرة كما هو الشأن شمال تيزيمي وشمال السيفا وجنوب غرب السهل.[2]

---

[1] Mohammed Ben Brahim 2003 : Les khettaras du Tafilalet (SE. Maroc): passé, présent et futur. Département de Géographie. Université Mohamed 1er. Oujda Schriftenreihe der Frontinus-Gesellschaft. Heft. 26 Internationales Frontinus-Symposium. 2-5 october 2003. Walferdange. Luxemburg.. *p 65*

أما بالنسبة لمجموع الخطارات التي تم إحصاءها من طرف البعثة اليوغوزلافية (1962) Energoprojekt في إطار عملية تهيئة وصيانة الخطارات، فإن عددها وصل الى56.

خاتمة:

اكتسبت واحات تافيلالت أهميتها البيئية من خلال التدبير الامثل للموارد المائية التقليدية و جمعها بين النشاط الزراعي رغم ضيق المساحات الزراعية، والنشاط الرعوي لا سيما تربية الماشية، التي ظلت عند سكان المنطقة نشاطا مكملا وموازيا للزراعة.

لذلك يعتبر إنقاذ وتنمية الواحات مسألة استعجالية، يجب أن تحظى بالأولوية. فلم يعد بالإمكان التستر وراء مبرر التغيرات المناخية لتفسير أزمة الواحات ، فالأزمة نتاج لتفاعل عدة عوامل طبيعية وبشرية. لذلك فإن إعادة تأهيل الواحات وتنميتها، يتطلب عملا شموليا يأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الإيجابي للموارد المائية، وانخراط جميع الفاعلين المحليين في مختلف مراحل إنجاز المشروع التنموي، وفق إستراتيجية واضحة للتنمية تضمن تكامل وانسجام مختلف القطاعات، وتنسيق جهود كافة الفاعلين.

المراجع

- محمد أيت حمزة: "التوازن الايكولوجي الواحي بين التنافس والتكامل". ندوة المجال والمجتمع بالواحات المغربية، سلسلة الندوات 6. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس. 1993،
- أحمد الشرقاوي، أنظمة السقي في التراث المغربي دفاتر جغرافية العدد الرابع 2007
- الحسن المحداد:1999 ."الماء بحوض سوس اسهام في دراسة نظام مائي مغربي جنوب الاطلسي" .الجزئ الاول . بحث لنيل دوكتوراه الدولة في الجغرافيا. جامعة محمد الخامس اكدال. الرباط.

- Mohammed Ben Brahim2003 : Les khettaras du Tafilalet (SE. Maroc): passé, présent et future Département de Géographie. Université Mohamed 1er. Oujda Schriftenreihe der Frontinus-Gesellschaft. Heft. 26 Internationales Frontinus-Symposium. 2-5 october 2003. Walferdange. Luxemburg.
- Naciri M. « Les expériences de Modernisation de l'agriculture au Maroc
- William Lefur (1946) « La renaissance de Tafilalet » Bulletin d'information du Maroc
- ENERGOPROJECKT 1968-1971 : Réseaux de tafilalt .tom IV palmeraie d'ERFOUD 1 Rapport technique. .
- ORMVA de tafilalet. Transfert des eaux de crues de l'oued Gheris vers l'Oued Ziz, 1986.

الحكامة آلية لتدبير اقتصادي فعال وأداة لتحقيق التنمية المحلية

هشام شعايبي: أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، الكلية متعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس فاس، المغرب

إلهام السوسي: أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي، حاصلة على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

محمد البوشيخي: أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب

ملخص

إن التنمية اليوم لا تهم الدولة لوحدها، بل أصبحت تفرض اعتماد مقاربة تقوم على انخراط كل الفاعلين، وتستحضر كل المصالح المشتركة، والرهانات المختلفة، بحكم منطق العلاقات السائدة الذي يتحكم في الشبكات الترابية. وعليه، لا بد أن تتبنى اختيارات التنمية إشراك كل الفاعلين المحلين من ساكنة ومجتمع مدني، في إنجاز المشاريع التنموية، في إطار الانسجام والالتقائية.

وتبعا لذلك، فالحكامة أداة لضبط وتسيير التوجهات الإستراتيجية الكبرى، ذات الصلة بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كأسلوب جديد في التدبير يدعم تذويب الحدود وتشجيع التشارك بين كل المعنيين، وتتوخى حسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا، فهي إذن مبنية على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في إطار تكريس ثقافة المشاركة والمحاسبة والشفافية.

تشكل الحكامة ألية لتدبير اقتصادي فعال نظرا لتراكم مجهودات العديد من الفاعلين، حيث تعتبر الدولة إلى جانب الجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني أهم الفاعلين المنتجين لهذا التشكيل. إلا أن الدولة تعتبر الفاعل الأبرز والسباق لذلك؛ إذ بدأت تدخلاتها مع حصول المغرب على الإستقلال، عبر سعيها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وطنيا، بدرجات متفاوتة بين مجالاته. ومن تم احتكارها للفعل التنموي باعتباره مجال فعلها الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الحكامة - التدبير - الاقتصاد الحضري - الفاعلون - التنمية المحلية

Governance is a mechanism for effective gestion economic local and a tool for achieving development

summary

today Development does not concern the state alone. Rather, it has become necessary to adopt an approach based on the involvement of all actors, and that brings together all the common interests and various stakes, by virtue of the logic of the prevailing relations that control the networks territorial. Therefore, development choices must embrace the involvement of all local actors, including residents and civil society, in implementing projects development, within a framework of harmony and convergence.

Accordingly, governance is a tool for controlling and managing major strategic directions related to the political, economic, social and cultural fields as a new method of gestion that supports the dissolution of boundaries and encourages participation among all concerned. It seeks good organization and distribution of responsibilities, refining capabilities and supporting communication internally and externally. Therefore, it is based on the integration of the work of the state. And its institutions, the private sector and civil society organizations within the framework of devoting a culture of participation, accountability and transparency.

constitutes Governance a mechanism for effective gestion economic due to the accumulation of the efforts of many actors, as the state, along with territorial groups and civil society organizations, is considered the most important actor producing this formation. However, the state is considered the most prominent actor and the first to do so. Its interventions began when Morocco gained independence, by seeking to achieve economic take-off nationally, to varying degrees across its fields. It has monopolized development action as its field of strategic action..

Key words: governance - gestion - economy urban - actors - development local

مقدمة

لعل المغرب يبدي اليوم اهتماما متزايدا بمتطلبات الحكامة، انطلاقا من قناعته بأن هذه المقاربة ستسهم في عمل مؤسساته العمومية والإدارية والتمثيلية بشكل أكثر تناسقا وتلاحما وفعالية، خاصة وأنه يجتاز منذ مدة مرحلة انتقالية تتميز بتبني إصلاحات منبثقة عن إرادة داخلية قوية غير بعيدة عن منأى الضغوط الخارجية، كما تتسم باستمرار ماض يتجلى في مستويات عدة من الركود تحت ذريعة الحفاظ على توازنات بلد ما تزال بنيته الاجتماعية هشة.

لقد شكلت الحكامة كآلية للتدبير مسألة ذات أهمية كبرى بالمغرب، بل أصبحت من المحاور الأولية المسطرة في أجندة وبرامج الوزارات. واستنادا إلى التوجهات الموروثة غداة الاستقلال، فقد تحددت أبعاد الحكامة في تدبير الاقتصاد الوطني والاقتصادات المحلية من خلال هدف مزدوج الاتجاه. يرمي الاتجاه الأول إلى تقوية نسيج الاقتصاد الوطني بوصفه شرطا لتنميته، ولتأكيد وحدته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في التمكن من إدارته ومراقبته السياسية والاجتماعية، بواسطة تقطيعات تسهل بالأساس تأطير النخب المحلية والموارد والسكان.

يعتمد نجاح الحكامة على دور السلطات العمومية ومدى قدرتها على تنظيم الحوار وتدبير الشراكة مع الفاعلين الآخرين، بهدف إعطاء الصبغة الجماعية للمجموعة البشرية[1]. يتوقف نجاح التنمية الترابية في قدرة الدولة وكفاءتها في تنظيم وتعبئة كل الفاعلين المحليين حول مشروع مشترك، وهذه الكفاءة في تدبير الشراكة تستلزم تغييرا ثقافيا جذريا لدى المسؤولين والإداريين وكل المعنيين بالمسألة التنموية. وفي هذا السياق تظهر أهمية الحكامة كمنهجية جديدة لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة وباقي الفاعلين وتوزيع الأدوار داخل المجتمع.

فالحكامة الجيدة كآلية للقيام بتدبير اقتصادي مهم وفعال وأداة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ارتبطت في الخطابات السياسية والاقتصادية منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها، وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية ووضع استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، فإن اعتماد الحكامة اليوم كمرجعية، جاء لمحاربة مختلف أشكال الإهمال والتقصير، ولتدارك مستويات التأخر، وكذا القضاء على الممارسات السيئة عبر تشخيص الاختلالات، وتحليل جل القضايا في تشابكها وترابطها، واقتراح الإصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمتين. وبناء على ذلك، تتطلب الحكامة الجيدة وضع أدوات وآليات تعاون بين الدولة والسلطات اللامركزية ومختلف الفاعلين المحليين بشكل يسهل مفاوضات التغيير ويشجع الشراكة ويعقلن مسار اتخاذ القرارات[2].

1- علاقة الحكامة الجيدة بالتنمية المحلية

بالرجوع إلى مفهوم الحكامة، نجد أن هذا الأخير قد تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، ليظهر مفهوم

[1] - محمد اليعقوبي: التصور الجديد لدور المجلس الجماعي على ضوء القانون رقم 78-00، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مواضيع الساعة، عدد 44، 2003، ص7.

[2]- صلاح الدين أكريلان: الميثاق الجماعي الجديد - النظرية والتطبيق- أجهزة الجماعة السلطة المحلية – الجماعة والتنمية، الطبعة الأولى، مطابع فيدي برانت، الرباط، 2003، ص25.

الحكامة بجلاء عندما أضحت التنمية تعتمد على نهج متكامل، يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ومرتبط بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي والبيئي، ومستند على العدالة في التوزيع والمشاركة[1].

من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكامة والتنمية المحلية، لأن الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية مستدامة، على اعتبار أن مسألة التنمية وأهداف الحكامة يعتبران المدخل الهام، بل الأرضية الوحيدة المنتظر منها تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من مطلب الحكامة في بعده التنموي دعامة أساسية لتقوية مسلسل اللامركزية، وآلية أساسية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية بالمغرب.

أما رهانات الحكامة الجيدة في علاقتها بالتنمية المحلية في إطار علاقتها بالتنمية المحلية، هي الدفع بالديمقراطية المحلية نحو الأرقى، وهذا الرقي لن يتحقق إلا إذا تم استحضار مؤشرات التنمية المحلية والمتمثلة في الرفع من مستوى التعليم والوعي لدى السكان المحليين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دولة الحق والقانون بمؤسسات مبنية على أسس صلبة، تحفز الفرد على المشاركة في الحياة العامة بكامل الالتزام والمسؤولية، إلى جانب جعل الجماعة المحلية إطارا جغرافيا قاعديا لإنتاج تنمية محلية مستدامة قادرة على جلب الاستثمار وإنعاش التشغيل ومحاربة التهميش والإقصاء الاجتماعي والممارسة الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة البناءة والمشاركة الفعالة لكل مكونات المجتمع المحلي، مع إقرار مبدأ المساءلة والمراقبة.

فالحكامة الجيدة كأداة وآلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ارتبطت في الخطابات السياسية والاقتصادية منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها، وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية ووضع استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

وفي هذا السياق اعتمد المغرب الميثاق الجماعي لسنة 2002 والمعدل بموجب القانون رقم 17.08 بهدف تعميق مسلسل اللامركزية والتنمية المحلية، حيث تضمن مقتضيات ترمي على الخصوص إلى تعزيز الاستقلالية المعنوية والمالية للمجالس الجماعية وتدعيم الحكامة في بعدها المحلي من خلال العمل على تحسين وضعية المنتخب وضمان شفافية تدبير الشأن العام المحلي، إلى جانب توضيح وتوسيع اختصاصات المجالس المنتخبة مع العمل على التخفيف من سلطة الوصاية.

2- تتعدد مبادئ الحكامة الجيدة ورهان التنمية المحلية

إن ترسيخ الحكامة المحلية من أجل تحقيق تنمية محلية لابد له من ترسيخ سياسة جديدة تؤطر السلوك السياسي والاجتماعي للهيئات المنتخبة والإدارة والمواطن والفاعلين المحليين الآخرين.

ولتوطيد دعائم الحكامة المحلية يستوجب اعتبار الفضاء المحلي ليس كفضاء من المجال الطبيعي، ولكن كنظام علاقات مفتوح ينحصر دور الدولة داخله في تنظيم التعاون بين جميع الفاعلين سواء العموميين أو الخواص، كما يستلزم ضرورة مواكبة المنتخبين المحليين لمتطلبات المواطن، والعمل وفق سياسة القرب لما يساعدهم على الاستجابة لمتطلبات

[1] - منير الحجاجي: نفس المرجع السابق، 2007، ص 24.

[2] - سمية لمساعدي: نفس المرجع السابق، 2008، ص 18 نقلا عن:

Bernard Cassen : «Le Piége De La Gouvernance », Le Monde Diplomatique, N 56-76 ,Juin 2001, P: 28.

الساكنة وحاجاتهم وذلك من خلال تضافر جهود جميع الفاعلين مساهمة في تدبير الشأن المحلي وفق مقاربة تشاركية تنبني على ثقافة النتائج التي تفرض فعالية متزايدة في الخدمات المقدمة وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة.

ومن أجل أن تقول هناك حكامة محلية جيدة تساهم في تحقيق التنمية المحلية ينبغي أن تقترن بصياغة مشاريع تنموية، وتعتمد على مرتكزات ومبادئ أساسية في تدبير مشاريع الاقتصاد الحضري التي تخص التنمية المحلية، بالرغم من أن ليس هناك مبادئ موحدة وتصور واحد، وحيث تختلف المعايير المعتمدة سواء من طرف البنك الدولي أو منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمكن أن نتطرق إلى أهمها:

- **الشفافية**: تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية الشفافية والسلاسة في تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانة ضرورية للتشخيص السليم وللتخطيط العلمي والتقييم الدقيق، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة وكذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

- **المشاركة والشراكة**: يتعين أن يشارك في بلورة القرار والفعل التنموي المحلي وتنفيذه ومتابعته مختلف مكونات المجتمع بالإضافة إلى إشراك كل المؤسسات وكافة الفاعلين وفق مقاربة تشاركية، على اعتبار أنها تشكل آلية حديثة تقود إلى إحداث تغيير اجتماعي شامل للمحيط، فالمقاربة التشاركية تمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع، كما تمكن الخبراء من رصد مدى أهمية المشاريع المقترحة وفعاليتها وكذا إمكانية نجاحها من عدمه.

- **المحاسبة والمسؤولية**: فالمشاريع الاقتصادية في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل للالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع لذا يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ التعهدات.

كما أن المسؤولية لا تعني أن الإنسان يمكن أن يختفي وراء شعوره بالعجز أو بجهله للأشياء أو وراء واجب الطاعة، بل إن المسؤولية مرتبطة بدرجة القدرة والاستطاعة والمعرفة، فالسلطة والمعرفة يشكلان امتيازين تتولد عنهما في المقابل واجبات.

فالمسؤولية تنطوي على بعد أخلاقي وبعد قانوني، فأما الأول فيتمثل في كون الشخص يمارس مسؤولية تجعل منه عضوا من أعضاء المجموعة، وأما البعد القانوني فيعني أن المسؤولية تتأسس على دعامتين ملازمتين: واجب الشفافية وضرورة دفع أو تقديم الحسابات، وبذلك يتم احترام وتقدير المجتمع وحاجته إلى التنمية. وهكذا فالمشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل للالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع، لذا يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ التعهدات، وهنا يطرح تساؤل مهم عن أي دور تلعبه المجالس الجهوية للحسابات في محاسبة ومتابعة وتقييم أداء مالية الجماعات المحلية؟

- **الفعالية**: أي توفر القدرة على تنفيذ المشاريع التي تستجيب لحاجيات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد. وهكذا ففعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين

الساكنة من القدرات الأساسية وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة واعتماد مبدأ الانفتاح.

➢ **الرؤية الاستراتيجية:** أي الرؤية المنطلقة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون المواطنين وتنمية المجتمع والقدرات البشرية وتحقيق التنمية، حيث يجب أن يستهدف أي مشروع للتنمية تمكين جميع الناس في المجتمع وتوسيع نطاق خياراتهم.

من جانب آخر لابد من تجاوز النظرة الأحادية والقطاعية لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية المحلية وذلك بالنظر إليها كحقيقة اجتماعية وصيرورة مركبة ومعقدة الجوانب. إذ يجب إبداء ملاحظات أساسية:

. أن مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية يستهدف في العمق تحقيق الديمقراطية لأنها تنطلق من مبادئ الحكامة المحلية من قبيل المقاربة التشاركية وسياسة القرب والمحاسبة والمسؤولية والرؤية الاستراتيجية.

. أن الجماعات المحلية والمجال المحلي عموما هو الفضاء الأمثل لطرح القضايا الجوهرية ومنها الحكامة المحلية والتنمية المحلية، من هذا الفضاء يجب أن تنطلق، لذلك لا يمكن الحديث عن التنمية الجهوية أو الوطنية بدون تنمية محلية.

. إن تحقيق الحكامة المحلية لابد أن يمر من عبر إيجاد حلول ناجعة لمعضلة الديمقراطية ومعيقات التنمية المحلية.

. إن من حق ساكنة كل جهة بالمغرب أن تنعم بتنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مبنية على أسس الديمقراطية المحلية ومبادئ الحكامة المحلية الجيدة.

. أن لا تنمية محلية بدون ترسيخ حكامة محلية جيدة.

3- تقوم الحكامة في تدبيرها للاقتصاد الحضري على عدة مرتكزات

3-1- مرتكزات الحكامة وتدبير الاقتصاد الحضري

تكتسي الحكامة في تدبير الاقتصاد الحضري أهمية كبرى، فهي لا تقتصر فقط على ما برامج التدبير للاقتصاد الحضري، بقدر ما تشمل كل التدخلات والمبادرات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات التنموية التي من شأنها المساهمة في تحقيق مرتكزات الحكامة، بل إن المشروع الكبير لسياسة الاقتصاد الحضري سرعان ما انساق تحت أهدافه الكبرى. وبالتالي فما سياسة الحكامة وتدبير الاقتصاد الحضري إلا مقاربة تنموية جد متقدمة تصب في الغايات الكبرى للتدبير الاقتصادي الحضري والتنمية الحضرية المندمجة والمستدامة.

تبعا لذلك، فتدبير الاقتصاد الحضري ما هو إلا سبيل ومرتكز لتدارك الخلل وسد العجز والخصاص، وتحديث القطاعات الاقتصادية المعنية بعملية التدبير من أجل الرفع من مردوديتها وقدرتها على المنافسة، أو المحافظة ورد الاعتبار... والهدف الأساسي من التدبير هو جعل كل قطاع يستجيب للحاجيات الآنية، وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية[1]. فتدبير الاقتصاد الحضري بصفة عامة هو عبارة عن تدخل لمختلف الفاعلين المحليين واستراتيجية تنموية

[1]- محمد حزوي وألفة حاج علي: المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية"، منشورات مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2005، ص.61.

شاملة تستهدف الإنسان وكل مكونات المجال، وبعبارة أخرى يعتبر التدبير والتأهيل نهضة شمولية تهدف إلى تحقيق تنمية مندمجة ومستديمة[1].

بالرغم من كل مزايا ومكتسبات الاقتصاد الحضري بالمدن والذي تراكم طيلّة عدة عقود من الزمن في قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة، إلا أن استمرار وتصاعد معدل الساكنة الحضرية، وما رافق هذا النمو الحضري من تزايد مستمر لحاجات السكان للشغل و السكن والخدمات الاقتصادية،...، جعل من الصعب تلبية كل المتطلبات في ظل قصور في الرؤى التنموية وضعف آليات تفعيلها وتتبعها، وتدني وسوء تدبير جيد للإمكانات والمؤهلات المتاحة واحتواء المشاكل.

وفي خضم هذا الاختلالات القطاعية المترابطة والمتفاقمة، والتي تحتاج لبرنامج تنموي شمولي ومندمج تتجسد فيه مبادئ الحكامة الرشيدة، وهو ما لم تنهجه الجهات المسؤولة في هذا الجانب، واقتصرت تدخلاتها المحدودة وغير المندمجة على بعض القطاعات كالسكن والتعمير دون قطاعات أخرى.

وتتدخل عدة أطراف في إنجاز مجموعة من البرامج والتدابير الإجرائية على رأسها المديرية العامة للجماعات المحلية، والجماعات المعنية، وبمساهمة المجالس الإقليمية والجهوية، وبعض القطاعات الوزارية، ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمالات والأقاليم، هذا إلى جانب المساهمة الهامة لصندوق التجهيز الجماعي وبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

لقد حظي المجال الاقتصادي بمجموعة من عمليات تدبيره وتأهيله من خلال اتخاذ الجهات المسؤولة لمجموعة من البرامج والتدابير والاستراتيجيات الهادفة لتنمية وتأهيل القطاع الصناعي والحرفي، ويتعلق الأمر بالميثاق الوطني للانبثاق الصناعي، والمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية (2014- 2020)، وببرامج أخرى. كما حظي قطاع الصناعة التقليدية منذ سنة 2007 بتفعيل استراتيجية لتنميته في أفق سنة 2015، والتي جاءت لتحقيق عدة أهداف، والتي تتعلق أساسا بإحداث نسيج مقاولاتي دينامي، من خلال توجيه المقاولات الكبرى نحو استغلال فرص التصدير، وكذا تنمية نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة المهيكلة، إضافة إلى تحسين جودة المنتوج من أجل أن يستجيب لحاجيات السوق، ووضع نظام جيد للتكوين، وإنعاش أدوات وآليات جديدة لتمويل أنشطة الصناعة التقليدية، كل هذا، من أجل مضاعفة رقم المعاملات، ومن تم تحسين دخل الحرفيين. وترتكز كذلك رؤية 2015 على سياسة كبرى للإنعاش، والتي تهدف إلى بناء صورة مشرفة حول الصناعة التقليدية المغربية لدى الأسواق المستهدفة، وإدخال منتجات الصناعة التقليدية في قنوات التوزيع العصرية.

ومن أجل تدبير وتأهيل القطاع التجاري، فقد تم منذ سنة 2008 تبني "مخطط رواج 2020 للتجارة والتوزيع" الذي يهدف إلى إنجاز مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وعددا من المشاريع والتدابير، أهمها تأهيل وإحداث الفضاءات التجارية لتنظيم وهيكّلة وتطوير القطاع التجاري، وإصلاح التعمير التجاري، وإعداد مخططات جهوية لتنمية قطاع التجارة والتوزيع، وكذا توقيع اتفاقيات مع الشركات التجارية الرائدة لتطوير العلامات التجارية، إضافة إلى إعداد مخطط رئيسي

[1]- محمد حزوي وألفة حاج علي: المدينة المغربية بين دواعي التأهيل الحضري ومتطلبات التسويق الترابي، ضمن أشغال الملتقى الثقافي لصفرو حول موضوع التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 26 ، 2015، ص. 57.

لإحداث الفضاءات التجارية، وكذا العمل على تدبير ودعم تحديث تجارة القرب. هذا، إلى جانب إعداد المخطط الوطني لتوجيه أسواق الجملة للخضر والفواكه، وكذا تنظيم تكوينات بشكل تُوافقي مع احتياجات هذا القطاع.

كما تروم أيضا الاستراتيجية الوطنية لتنظيم التجارة المتجولة في الوسط الحضري، إنجاز مركبات تجارية لاحتواء جزء من التجار غير المهيكلين، فضلا عن "رؤية 2020 السياحية" التي تروم إلى تطوير وتنمية القطاع السياحي واستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح من الداخل والخارج.

وبالرغم من العدد الكبير والمتنوع من المبادرات والبرامج الأحادية والمندمجة بين قطاعات الاقتصاد الحضري، فإن تفعيل كل ما تضمنته من أهداف كبرى تعترضها مجمعة من الإكراهات التي حالت دون تحقيقها بشكل فعال، فالوضع غير مقبول في قطاعات الاقتصاد الحضري بالمدن المغربية؛ يرجع لعدة عوائق، كضعف الكفاءات البشرية وصعوبات تعبئة الموارد المالية الكافية لإنجاز المشاريع الني تهم الاقتصاد الحضري، علاوة على سوء تدبيرها تدبيرا عقلانيا. هذا، إلى جانب المعيقات العقارية، وانعكاساتها السلبية على نجاح المشاريع التنموية، فضلا عن عدم نجاعة وواقعية وثائق التخطيطٌ والتنمية الحضرية، وتأخر وتعقيد مساطر إعدادها، وصعوبات تنز لُها، والالتزام بتنفيذٌ وتتبع مشاريعها، إضافة إلى إكراهات التنسيق بين كل المتدخلين في الشأن التنموي وتضارب اختصاصاتهم ورهاناتهم ومصالحهم، وغياب حس المواطنة والمسؤولية والتعاون والتنسيق بين العديد من الفاعلين والمستفيدين، ومدى تأثير كل هذا على حصة نجاح برامج تدبير وتنمية وتعزيز تنافسية الحواضر المغربية[1].

وتبعا لتدبير الاقتصاد الحضري المندمج، انطلقت سنة 2011 سياسة المدينة كأداة لتحقيق التقائية كل البرامج والمخططات التنموية في إطار من التعاقد بين كل القطاعات الوزارية المركزية، وبمشاركة الفاعلين المحليين، والمجتمع المدني، وكذا مساهمة القطاع الخاص.

2-3- الحكامة الجيدة والتشخيص التشاركي والتمويل التعاقدي أبرز مرتكزات تدبير الاقتصاد الحضري

في محاولة لحل المشاكل والمعيقات المتعددة التي تعيشها المدن المغربية على مستوى تدبير الاقتصاد الحضري، وفي إطار السعي نحو كسب الرهانات والتحديات التي تواجهها سواء الداخلية والخارجية، وذلك بهدف تحسين ظروف وإطار عيش الساكنة الحضرية وتقوية تنافسية المدن على كل الأصعدة، ارتأينا في هذا الصدد وضع أهم المرتكزات الأساسية لنجاح مشاريع وتدابير الاقتصاد الحضري، كما نجملها في النقط التالية:

- ✓ إنجاز تشخيص دقيق لمختلف القطاعات الاقتصادي باعتماد أداة التشخيص الرباعي الداخلي والخارجي. ق. ض. ف .خ SWOT /، وتنظيم في شأنه ورشات للإعلام والتشاور.
- ✓ تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ضمن استراتيجية التدبير والتأهيل للاقتصاد الحضري، وتحديد تلك التي ستنجز على المدى المتوسط والبعيد.
- ✓ وضع إطار قانون ملزم لكل الفاعلين بعملية التدبير بالانخراط في صياغة وتمويل المشاريع.
- ✓ تعزيز مبدأ الحكامة وأداء كل الفاعلين المحليين وتقوية قدراتهم ومهاراتهم.

[1] - محمد حزوي وألفة حاج علي: سياسة المدينة بالمغرب: دوافع التنزيل وانتظارات التفعيل، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو حول موضوع سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل، الدورة الثالثة والعشرون، 2012، ص ص، 59-60.

✓ تعبئة التمويلات الكافية لإنجاز التدابير والمشاريع المتعددة والمتنوعة وإقامة تعاقدات تشاركية في شأنها بين كل الأطراف الوزارية، وبين كل فاعل التدبير للاقتصاد الحضري عموما.

✓ تخصيص لجنة متخصصة ومشتركة لمواكبة وتتبع وتقييم إنجاز المشاريع وكل التدابير التي يجب اتخاذها، ومراجعة وتحيين مخطط العمل الشمولي لتدبير الاقتصاد الحضري.

✓ ضرورة تكامل استراتيجية التأهيل وتدبير الاقتصاد الحضري مع كل البرامج والمخططات التنموية.

4- الشراكة والتعاون بين الفاعلين المحليين أساس الحكامة وغاية لتحقيق تدبير اقتصادي فعال

بعد تغير وظائف الدولة، أصبحت هذه الأخيرة مجرد فاعل في صنع القرار إلى جانب شركاء جدد في تدبير الشؤون المحلية على جميع المستويات والقطاعات، يكتسبون بدورهم أهمية بالغة - خاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص - نتيجة الصعوبات التي يعرفها المجال التنموي المحلي.

يتميز الفاعل المحلي بالتحرك داخل انساق الفعل الملموس، وهذا يتيح له إمكانية الالتقاء والتبادل والتفاوض باستمرار مع فاعلين آخرين، في المكان والزمان، ويعتبر التراب شرطا أساسيا لتحقيق هذه التفاعلات وانجازها ونظرا للعلاقة المتلازمة التي تربط بين الفاعل والتراب، فإن الدينامية التي يخلقها الفاعلون تؤدي إلى بناء التراب، ومن خلال الترابية هو ما يؤدي إلى ميلاد ونشوء الفاعلين[1].

وبناء عليه يظل التراب في حاجة ماسة إلى فاعلين قادرين على الإبداع وعلى العمل الطموح والجاد، مع الالتزام بآليات الحكامة الجيدة، والانفتاح على كل الطاقات القادرة على رفع تحدي تنمية حيزهم الترابي. وتوفير الشروط الضرورية للتدبير الجيد، مع ضمان المشاركة الفعالة للمواطن والمجتمع المدني في صناعة القرار أو التأثير فيه، وفق رؤية منسجمة واضحة درءا للإكراهات التي يعيشها الحيز الترابي.

الخطاطة رقم 1: العلاقات بين الحيز الترابي والفاعلين

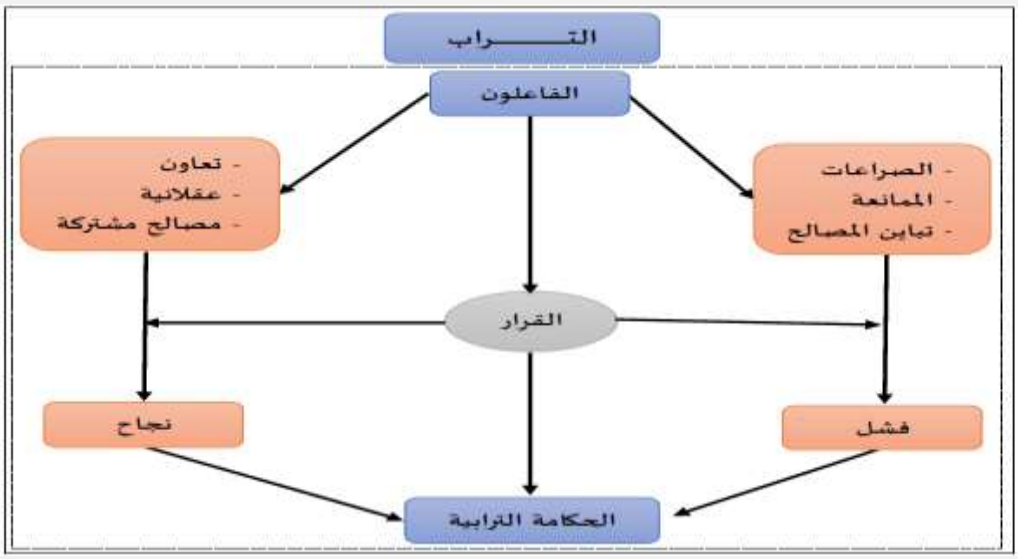

Source: Lamiaa EL HIJRI : Gouvernance et Stratégie Territoriales: Le rôle des acteurs dans la gestion du territoire, thèse Doctorat ès Nouveau régime sciences de gestion de l'Université de METZ, 2009 p. 12.

[1] - المصطفى الحسني: إشكالية التنمية الترابية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2009، ص 26.

4-1- يعد المجتمع المدني فاعل أساسي في التنمية الترابية

أصبح المجتمع المدني فاعلا أساسيا في النهوض بالتنمية الترابية،" خاصة بعد فشل المبادرات الفوقية والقطاعية الرسمية، إذ تصاغ المخططات والبرامج في المركز وتطبق على المستوى المحلي دون معرفة مسبقة بحاجيات ومتطلبات الساكنة المحلية.

أيضا هناك عامل أساسي كرس بدوره أهمية المجتمع المدني في التنمية الترابية، وهو دور المنظمات الدولية التي بدأت تضع الثقة أكثر في الجمعيات لتصريف المساعدات الاجتماعية. أضف إلى ذلك احتكاك المجتمع المدني بالواقع، الأمر الذي يؤهله أكثر للقيام بأدوار تنموية تتلاءم وحاجيات الساكنة المحلية[1].

وتتحقق المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني من خلال فعالية المبادرات التنموية التي يطرحها واعتماد ممارسة واقعية لصياغة وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية. وفي هذا الصدد تطرح مسألة مشاركة المواطن في تحقيق التنمية الترابية، والتي تنبني على وعيه بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وقدرته على فهم مشكلات المجتمع. وهذا يفرض بعض المتطلبات كالتعليم والخبرة والوعي وحقه في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر. وتتحقق مشاركة الفرد في عملية التنمية من خلال حقه في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تدبير الشأن المحلي. ومدى كون القرارات المتخذة ناتجة عن متطلبات وحاجيات الساكنة المحلية.

وتوفر الديمقراطية نهج حكم جيد قائم على المشاركة السياسية الواسعة للأفراد، وبالتالي إن عزوف الأفراد عن المشاركة في العمليات الانتخابية التشريعية أو الجماعية يطرح مشكل مدى مشروعية المنتخبين والقرارات التي يتخذونها، فالمواطن هو أساس التنمية. كذلك تتيح الديمقراطية تدبير عقلاني للإدارة وتفادي كل أشكال الطرق غير الشرعية في إدارة الشؤون المحلية.

4-2- يعتبر القطاع الخاص شريك مهم في العمل التنموي

يعتبر القطاع الخاص من بين الفاعلين الأساسيين في مجال التنمية المحلية إلا أن طبيعته الربح الفردي لا تمكنه من تحقيق المصالح الجماعية والعمومية، ولكن مساهمته في التنمية المحلية تنتج عن تشغيل عدد مهم من اليد العاملة، مما يرفع القدرة الشرائية محليا، كما أن الخدمات الأفقية والعمودية التي يتطلبها السير العادي لمقاولة ما يرفع الطلب، ويساهم في تنشيط السوق المحلية. كما يتجلى دور القطاع الخاص بمساهمته في تمويل البنية التحتية بشكل فعال وبالتعامل الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، والذي يمكن تصويره على شكل التكامل الاقتصادي الوطني، بتناغم وانسجام دور القطاع الخاص وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

يعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيا في تدبير الاقتصاد الحضري، ويحظى بمكانة هامة باعتباره فاعلا غير رسمي وآلية تكميلية من آليات الحكامة في اتخاذ مجموعة من التدابير وتحقيق التنمية المحلية، فتحقيقها لا يتحقق إلا بتكامل الأدوار بين الدولة بمختلف أجهزتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويتجلى القطاع الخاص في تلك المؤسسات التي

[1] - زهير لخيار: المجتمع المدني والحكامة، نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، ورد في مجلة مسالك، العدد 08، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص11.

يحدثها الأفراد المستثمرون بغية تحقيق الأرباح، فهو من الفاعلين المساهمين في البناء والتدبير الترابي وفي تحريك الدورة الإقتصادية لمجال ترابي ما.

أصبح القطاع الخاص من بين أهم الشركاء والفاعلين في التنمية المحلية، ذلك من خلال مختلف بنياته الاقتصادية أو كذلك عن طريق الانخراط في إطار شراكات مع باقي الفاعلين التنمويين منهم مثلا الجماعة من خلال سياسة التفويض أو كذلك مع الجمعيات والتعاونيات.

إذ يعتبر القطاع الخاص من بين الشركاء الأساسيين في تدبير شؤون المجال الحضري، فهو يعد من الفاعلين الجدد الذين يساهمون في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ذلك من خلال قدرته على إحداث التغيير وإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها المدينة. لذلك عمل المشرع من خلال قانون الميثاق الجماعي 78.00 على وضع إطار قانوني لإشراك القطاع الخاص في تدبير المرافق العامة، ذلك من خلال المادة 42 ضمنها ثم إدراج مختلف طرق تدبير وتسيير المرافق العمومية من قبل الخواص في إطار ما يسمى بالتدبير المفوض.

تتمثل أهمية الحكامة بهذا المجال في طرح وسائل وطرق جيدة للتدبير من طرف القطاع الخاص، خاصة بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير الشؤون المحلية باعتمادها توجهات كلاسيكية في التسيير. وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل إنتاج تنمية فعالة، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز... وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير الشؤون العامة المحلية. إضافة إلى أن تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص يعتبر أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية. مما يدعو إلى البحث المستمر عن ملائمة وفعالية السياسات التنموية المحلية وضرورة توضيح التزامات الفاعلين وعقلنة التدبير.

وخلاصة القول، رغم كون مفهوم الحكامة لم يخضع بعد لعملية تنزيل حقيقية في بلادنا، يعد منهجية جديدة توفر مناخ التنمية لتحسين نوعية حياة المجتمع، ويحتاج تفعيلها وجود انتخابات نزيهة وشفافة وقيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة ومشاركة واسعة للمجتمع المدني، كما تستوجب الحكامة نوع من الانسجام والتكامل بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

5- تجسد الحكامة نمط جديد في التدبير الاستراتيجي للفاعلين

يعتبر التدبير الاقتصادي فرعا من فروع التدبير الترابي العمومي الذي يهدف إلى تهيئة وتنظيم المجال الحضري، وإدارته ومحاولة معالجة الاختلالات وتقويمها، من خلال آلية التخطيط الحضري من أجل الوصول لهدف التنمية الحضرية والعمل على ضمان استدامتها.

لقد ورث المغرب وضعية اقتصادية واجتماعية وعمرانية جد صعبة تميزت باختلال كبير على مستوى توزيع التجهيزات والبنيات التحتية، وبهشاشة البنية الحضرية التي كانت تعاني من عدة مشاكل على مستوى التهيئة والتدبير

الحضريين. وقد حاولت الدولة معالجة هذه الإختلالات الحضرية سواء من خلال سن قوانين تنظم تدبير المدن، أو من خلال التخلي عن بعض اختصاصات المركز لفائدة الفاعل المحلي، أو إشراكه في تدبير الشأن الحضري[1].

1-5- تتعدد آليات الحكامة في التدبير الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

لكي تكون الحكامة رشيدة في تدبير الشأن المحلي خاصة على المستوى الاقتصادي والارتقاء بالتنمية، ينبغي أن تقترن بصياغة مشاريع تنموية محلية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، تمثل الحكامة سيرورة لبناء آلية الشفافية والمشاركة والفعالية والنجاعة، والالتزام بمبادئ التعاقد والمسائلة في إطار احترام القوانين، وذلك من أجل استرجاع الثقة في المؤسسات وتحقيق التنمية على المستوى الوطني والمحلي بواسطة هياكل تنظيمية، تتيح اتخاذ القرارات بصورة تشاركية، مع اعتماد آلية التدبير الاستراتيجي والتتبع والتقييم.

تبعا لذلك، لقد قام المغرب بالعديد من الإصلاحات وجعل مسألة تعزيز الحكامة في قلب مشروعه التنموي، حيث كرس الإصلاح الدستوري لسنة 2011 خيارات البلاد التي لارجعة فيها والتي تهم بناء مؤسسات ديمقراطية وفعالة قادرة على ضمان تفعيل المشروع المجتمعي للبلاد. بناء عليه، يمكن صياغة آليات الحكامة الترابية بالمغرب، عبر أربعة مستويات أساسية، هي:

أ- تكريس مبادئ الحكامة التشاركية

أكد الدستور الجديد في فصله الأول، على أن النظام في المغرب يقوم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وعلى الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة. وذلك من خلال مجموعة من الآليات، كما هو موضح في الخطاطة أسفله:

✓ **دور الجمعيات في تدبير الشأن المحلي:** تجد الديمقراطية التشاركية أساسها في مقتضيات الدستور الذي نص، على أن الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، تسهم في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. على أساس أن هذه المؤسسات والسلطات تسهر على تنظيم هذه المشاركة، طبقا لشروط وكيفيات يحددها القانون، كما يجب أن يخضع تنظيم فعاليات المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها لمبادئ الديمقراطية.

[1] - محمد حزوي وألفة حاج علي: نفس المرجع السابق،2012 ، ص 48.

الخطاطة رقم 2: المبادئ العامة لتكريس الحكامة التشاركية في دستور 2011

Source: le cadre législatif et réglementaire de la gouvernance participative locale, Publié par Coopération Municipale – CoMun Gouvernance locale et participative au Maghreb, p. 20.

✓ **الحق في الحصول على المعلومة (رافعة للديمقراطية التشاركية):** يشكل الحق في الحصول على المعلومات، أحد المكتسبات المستجدة في الحقل القانوني الوطني، التي أقرها الدستور من خلال الفصل 27. كما يحدد الهيئات المهنية ويضع التوجهات العامة الخاصة بالاستثناءات المقيدة لذلك الحق، ويحيل الباقي إلى القانون، حيث تشير الفقرة الأولى منه: "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام ."إضافة إلى ذلك، صادق مجلس الحكومة في يوليوز 2015 على مشروع قانون رقم 13.13يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وتم تقديمه في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب يوم 23 يونيو من نفس السنة[1].

✓ **المشاركة عنصر أساسي في التنظيم الترابي:** بالنسبة إلى المشاركة المواطنة على المستوى الترابي فإن الدستور، كرس في الفصل 136 أن التنظيم الجهوي والترابي يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شأنهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

✓ **الآليات التشاركية للحوار والتشاور والحق في تقديم العرائض:** أفرض الدستور مكانة خاصة لمفهوم الديمقراطية التشاركية، وقارنه بمفهوم المواطنة، واعتبره من مقومات النظام الدستوري للبلاد، إلى جانب فصل السلط وتوازنها وتعاونها، ومبادئ الحكامة الجيدة، حيث جاء في الفقرة الأولى من الفصول 139 أن على؛ مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، أن تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. ويمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

✓ **الحكامة الجيدة للمرافق العمومية:** يقصد بالمرفق العام ذلك الجهاز أو الهيئة العامة التي تمارس نشاطا يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، والذي أصبح يعرف في العقود الأخيرة ضغط كبيرا، نتيجة تزايد وثيرة النمو السكاني من

[1] - أحمد مفيد: الحكامة الترابية على مستوى الجماعات والجهات: بين احترام القانون وتكريس النزاهة والشفافية- الكتاب التركيبي- ترانسبرانسي المغرب، الرباط، 2016، ص.24.

جهة، وتعدد حاجياتهم ومتطلباتهم من جهة ثانية، الشيء الذي دفع المشرع إلى إيلاءه أهمية بالغة في الدستور الجديد، وخص له مجموعة من الفصول التي تكرس الحكامة في تدبيره، حيث أكد أن تنظيم المرافق العمومية يتم على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والأنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات. كما تخضع لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة، وتمتثل في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.

ب- تمثل الجماعات الترابية مؤسسات للحكامة الترابية التشاركية

عرف المغرب العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، انعكست على تنظيمه اللامركزي الذي شهد تطورا نوعيا على قدر كبير من الأهمية. وتمثل في صدور القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، هذه القوانين مجتمعة، يمكن أن تتيح لنا الفرصة لتتبع آليات الحكامة على مستوى الجماعات الترابية. من خلال مجموعة من الآليات.

✓ **الهيئات الاستشارية الموضوعاتية:** تعتبر الهيئات الاستشارية آلية ووسيلة ناجعة لعملية إشراك المواطنين ومختلف تنظيمات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات في تقديم توصيات ومقترحات تهم برامج التنمية الجماعية لمختلف الجماعات الترابية، فقد حثت القوانين التنظيمية للجماعات على خلق هيئات استشارية لدى مجلس الجهة وتتمثل في ثلاث هيئات استشارية، وهي:

* هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛

* هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛

* هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي؛

أما على مستوى **العمالة أو الإقليم والجماعات المحلية**، تحدث هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

✓ **الآليات التشاركية للحوار والتشاور:** أصبح التدبير الحديث للتنمية يعتمد أكثر فأكثر على تقنيات التخطيط والبرمجة بمختلف مراحلها، بدء من التشخيص ومرورا بالتحليل وتحديد الأولويات والتنفيذ ثم التقييم. لهذا أضحى لزوما إدراج المواطنين والمواطنات وفعاليات المجتمع المدني وجميع القوى الحية في اختيار المشاريع وإعداد السياسات والبرامج والحضور في صنع القرار. ولهذه الغاية وتطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 139 من الدستور، تحدث مجالس الجهات والأقاليم والجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية (إعداد برامج العمل بالنسبة للجماعة) وتتبعها طبقا للكيفيات المحددة في النظام الداخلي للجماعات الأربعة.

ت- يشكل المجتمع المدني فاعل أساسي في تنزيل مبادئ الحكامة الجيدة

أصبح المجتمع المدني من العناصر المعول عليها في قيادة العملية التنموية حاضرا ومستقبلا، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي القطاعات الأخرى. وتأتي هذه الأهمية استجابة إلى منطق داخلي وآخر خارجي، يتمثل الأول في فشل السياسات والبرامج التكنوقراطية السابقة، والتي كانت عبارة عن مبادرات فوقية وقطاعية هيمنت لعدة عقود. في هذا الصدد ظهرت نزعة العودة إلى المحلي كتوجه حديث في مقاربة قضايا التنمية، وذلك لعدة تحولات داخلية؛ تتمثل في تراجع

دور الدولة، وتفويض المزيد من الصلاحيات للمؤسسات المحلية في إطار توسيع الحقل الديمقراطي ومجال اللامركزية، وظهور فاعلين جدد لتدبير مجالات ترابية جديدة، والنزوع نحو اندماجية وتوطين المشاريع مع ما يفرضه من شروط التفاوض والتشارك والتعاقد، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تسيير برامج التنمية وتدبير الشأن المحلي[1].

تنطوي منهجية **الحكامة** على تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة والتشارك لإعادة الأدوار لكل منهم حتى يتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاءة والفعالية الجيدة من رسوم السياسات وتعزيز دولة القانون، واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين[2]. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مشاركة حقيقية للمجتمع المدني، خاصة وأن أحد معايير الفصل بين الحكومة والحكامة، هو تأكيد هذه الأخيرة على أهمية إشراك النسيج الجمعوي في عملية بلورة المشاريع وتدبيرها من التصور إلى القرار، والتنفيذ والتتبع، إذ لا يمكن تصور مفهوم الحكامة بدون دور حقيقي لهذين الشريكين.

وهكذا تعاظم الاهتمام بالمجتمع المدني بالنظر إلى الأدوار التي أناطها الدستور الجديد به، حيث لم يعد يقتصر الشأن المحلي والعام على الدولة والمؤسسات السياسية والمنتخبة، بل أصبح المجتمع المدني يضطلع بدور كبير في هذا المجال حيث تضمن الدستور مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة وكذا السلطات العمومية وأيضا في تفعيلها وتقييمها.

ث- تبني ميثاق اللاتمركز الإداري

أشار مرسوم ميثاق اللاتمركز الإداري التي تمت المصادقة عليه سنة 2018، إلى مجموعة من الآليات، التي من شأنها أن تدعم السياسة التنسيقية وتسهل مأمورية الوالي والعامل، من أجل ضمان شروط النجاعة والفعالية في التنفيذ، وتتبع ومواكبة وتقييم السياسات العمومية، من أهمها:

إحداث اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري: وتحدث لدى رئيس الحكومة، وتناط بها مهمة اقتراح التدابير اللازمة لتنفيذ التوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال اللاتمركز الإداري، وتسهر على تتبع وتنفيذ وتقييم نتائجها. ولهذه الغاية تتولى على وجه الخصوص القيام بالمهام الآتية:

* اقتراح إحداث تمثيليات إدارية مشتركة بين قطاعين وزارين أو أكثر على المستوى الجهوي وعلى مستوى العمالة أو الإقليم؛

* اقتراح جميع التدابير الكفيلة بالرفع من فعالية أداء المصالح اللاممركزة للدولة ونجاعتها؛

* المصادقة على مشاريع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري؛

* تقييم سياسة اللاتمركز الإداري ونتائجها، واقتراح كل إجراء من شانه تطويرها؛

[1] - لحسن جنان: العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد7، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز، فاس، من ص.ص.09-33، 2010، ص،14.
[2] - زهير الكايد عبد الكريم: الحكمانية - قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص، 3.

اللجنة الجهوية للتنسيق: وتحدث لمساعدة الوالي في ممارسة الاختصاصات الموكولة إليه في مجال تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للدولة والمؤسسات العمومية التي تمارس مهامها على مستوى تراب الجهة، وتسهر على حسن سيرها، إضافة إلى مهام أخرى تخص الحكامة في تدبير الشأن الجهوي، منها على سبيل المثال لا الحصر:

* العمل على انسجام والتقائية ووحدة عمل المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي؛

* العمل على تحقيق الانسجام والالتقائية ما بين السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية؛

* تتبع وتنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على المستوى الجهوي وتقييم تنفيذها.

الكتابة العامة للشؤون الجهوية: توجد تحت سلطة والي الجهة، ويديرها كاتب عام للشؤون الجهوية يعين من طرف وزير الداخلية، وتتكلف هذه الكتابة بالتنسيق والتتبع والمواكبة اللازمة لمساعدة والي الجهة، وتحضير اجتماعات اللجنة الجهوية للتنسيق والسهر على تنظيمها وتنسيق أشغالها وإعداد تقارير دورية، ترفع إلى اللجنة حول حصيلة تنفيذ السياسات العمومية والقطاعية على مستوى الجهة، بتنسيق وثيق مع مصالح الدولة اللاممركزة والمؤسسات والهيئات العاملة بالجهة.

وعموما، فإن المستجدات التي جاء بها الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، تهدف في مجملها إلى تجاوز المشاكل التي عرفها اللاتمركز بصفة عامة، خصوصا وأنه ينتظر منه أن يلعب دورا محوريا في الرقي بالجهوية المتقدمة والتنمية المستدامة، والتنسيق ما بين التدخلات القطاعية.

2-5- تختلف أنماط التدبير الحضري

تضم المدينة داخل مجالها مجموعة من الفاعلين والمتدخلين في تدبيرها، تجمعهم علاقات ومهام مشتركة بهدف واحد يتجلى في الارتقاء بالمدينة والسعي نحو تنميتها. وتختلف مهام وتدخلات هؤلاء الفاعلين حسب أنماط التدبير المناطة إليهم.

ويرتكز التدبير الحضري على تحسين البنيات التحتية والخدمات العمومية للمدينة، وذلك بهدف تنميتها وتحسين شروط عيش ساكنتها المحلية، كما يتخذ أشكالا عدة نذكر منها: التدبير المجالي، والتدبير الاقتصادي، والتدبير الإداري، وتدبير التجهيزات والبنيات التحتية.

أ- التدبير المجالي للمدينة

يتجلى التدبير المجالي للمدينة في ضبط توسعها ومحاولة التحكم فيه، أمام الضغط المتزايد على مجالها بفعل تسارع النمو الديموغرافي، والحيلولة دون تنامي ظاهرة التمدين العشوائي، خصوصا في هوامشها، وذلك على حساب المجالات الخضراء والأراضي الفلاحية، والذي يعتبر أهم تحدي أمام الفاعل في تدبير الشأن المحلي.

إن مواجهة تحدي التمدين العشوائي يتم أساسا عبر استعمال آلية التخطيط الحضري عن طريق وثائق التعمير التي تتوقع اتجاهات التوسع الحضري والتمدين، كما تسعى إلى معالجة الاختلالات المجالية من خلال توزيع متوازن للأنشطة.

كما يتمثل التدبير المجالي للمدينة أيضا في تبني سياسات حضرية ومجالية مثل التجديد الحضري والتأهيل الحضري (تقوية الشبكة الطرقية، وتثمين الإطار المبني والإرث المعماري المحلي) وإعادة الإعتبار. فالتدبير الحضري يمر أساسا عبر إرساء استراتيجيات محلية تهم ميدان البناء والتعمير. هذا الميدان الذي يجب أن تعطى له أهمية بالغة خصوصا السكن الاجتماعي والعمودي الذي يحول دون استنزاف مزيد من الأراضي الفلاحية المجاورة للمدن. فلكي يتم التحكم وضبط صيرورة التمدين يجب على الجماعة الترابية أن تتبنى تدبيرا حضريا استشرافيا معقلنا ورشيدا.

ب- التدبير الاقتصادي للمدينة

تعتمد الجماعة الترابية في تدبيرها للمدينة على قدراتها الاقتصادية والمالية. لكونها تحتل مكانة رئيسية تسمح للجماعة بتسيير ترابها واتخاذ إجراءات تدبيرية لصالح ساكنتها.

إن ازدهار الاقتصاد المحلي ستكون له آثار وانعكاسات إيجابية اتجاه سوق المواد والخدمات الأساسية مثل السكن، والتموين الغذائي، والنقل...، ويمثل عاملا محددا في التنمية الحضرية. فأي جماعة ترابية تمتلك ميزانية تسمى المالية المحلية، وتضم موارد (الضرائب المحلية، ومساعدات وقروض...)، ونفقات (نفقات التسيير ونفقات الاستثمار أو التجهيز)، وأغلبها (خصوصا بالدول النامية) يعتمد في جلب الموارد على مساعدات السلطات المركزية، في حين تصرف نفقاتها في التسيير، وتبقى نفقات الاستثمار في مجملها من تحمل الدولة في إطار شراكات محلية وجهوية.

ويتجلى التدبير الاقتصادي للمدينة أيضا، في محاولة خلق الثروة وسبل تأمين مداخيلها المالية عبر استغلالها للأملاك الجماعية (محلات تجارية، ومواقع ثقافية وتاريخية، ومسارح وقاعات للعروض، وخزانات بلدية، وملاعب رياضية،...) عن طريق مساطر الكراء والتفويض وغيرها. كما تؤمن مداخيلها عبر المساهمات الضريبية والجبائية للشركات والمقاولات والساكنة المحلية.

إن تنمية وتنويع مداخيل المدينة سيسمح لها بالتمتع باستقلالية أكثر على المستوى المالي وباستثمار جيد لمشاريعها التنموية .ولتحقيق ذلك، فالمدينة أصبحت اليوم، وفي ظل العولمة واشتداد المنافسة بين المدن وطنيا ودوليا، مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بالاستغلال الأمثل لمؤهلاتها ومواردها المحلية عبر تبني آليات تدبيرية حديثة ترفع من جاذبية مجالها وتقوي تنافسيتها الترابية.

وتجدر الإشارة إلى أن التدبير الاقتصادي تربطه علاقة تفاعلية مع التدبير السياسي. فالمنتخب المحلي يدبر المدينة حسب دورتين: دورة سياسية (متعلقة بالساكنة المحلية) ودورة اقتصادية (متعلقة بالمقاولات المحلية).

يتبين، من خلال (الخطاطة أعلاه)[1]، أن التدبير الاقتصادي للمدينة تربطه علاقة تفاعلية مع التدبير السياسي وفق دورتين: اقتصادية وسياسية.

- **الدورة الاقتصادية**: لها علاقة بتنمية المدينة .فكل تدخل ذو طابع اقتصادي إيجابي للمنتخبين المحليين يمكن المدينة من الحصول على موارد جبائية ومالية إضافية ستساهم في اتخاذ إجراءات تنموية أخرى. هذه الدورة تهم بالدرجة الأولى المقاولات والوحدات الإنتاجية، وبدرجة ثانية الساكنة المحلية كفاعل اقتصادي محلي. فالأول يترجم تفاعله الإيجابي

[1]- Noisette. P Et Vallerugo .F: «Le Marketing Des Villes: Un Défi Pour Le Développement Stratégique». Editions D'organisation, Paris ,1996. P.132-133.

داخل المدينة عن طريق سلوكه الاستثماري، أما الثاني فعن طريق ارتفاع قدرته الشرائية والاستهلاكية .هذا السلوك الإيجابي للساكنة وللمقاولات يساهم في زيادة الدينامية الاقتصادية للمدينة ونمو المداخيل التي يمكن أن تكون عاملا محددا في تقليص الضغط الجبائي.

- **الدورة السياسية**: لها علاقة بالانتخابات الجماعية، فكل مبادرة إيجابية من طرف المنتخب المحلي اتجاه الساكنة سيكون لها أثرا إيجابيا في ازدياد شعبيته السياسية والانتخابية. هذا المعطى لا يقتصر فقط على الساكنة، لكنه يمتد أيضا وبطريقة أقل إلى المقاولات. فهذه الأخيرة تتكون بدورها من عمال وإداريين معنيين بدورهم بالعملية الإنتخابية المحلية. كما يمكن للمقاولات، وفي إطار تجمعات ولوبيات اقتصادية أن تدعم مرشحا انتخابيا دون آخر وحزبا دون غيره.

خطاطة رقم 3: علاقة التدبير السياسي بالتدبير الاقتصادي للمدينة

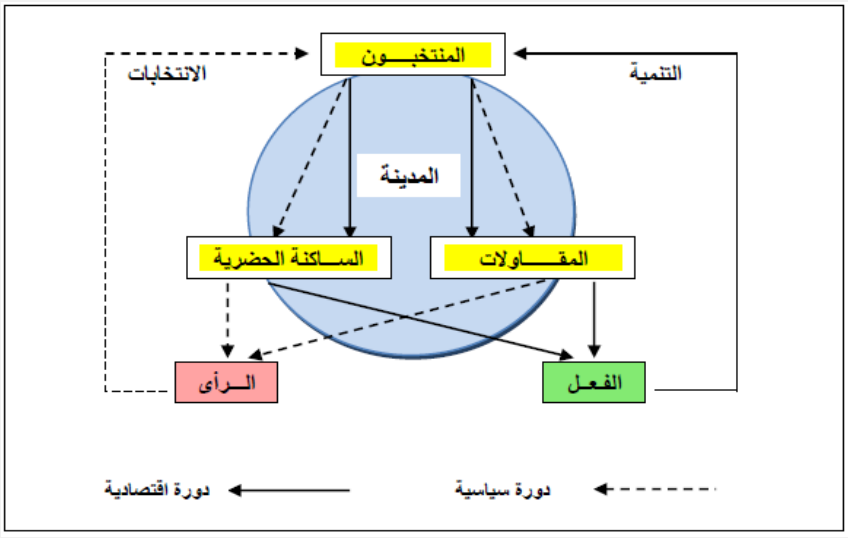

المصدر[1] : NOISETTE-P. et VALLERUGO-F. 1996

ت- تدبير التجهيزات والبنيات التحتية

يتمثل الدور الجديد للمسير المحلي للمدينة في مسؤوليته على تحقيق التنمية المحلية عبر تنظيم وتحسين شبكات البنيات التحتية وفي حسن تدبير المرافق والتجهيزات الخدماتية والتنمية الاقتصادية، والتنمية الإجتماعية، وتدبير العقار والسكن.

إن السير الأمثل للمدينة ونجاح مشاريع التهيئة الحضرية يرتكز أيضا على قدرة الجماعة الترابية على تخطيط تنميتها، معتمدة في ذلك على مجموعة من البنيات التحتية الجيدة من أجل تلبية الحاجيات المحلية.

ويتطلب تدبير هذه البنيات والتجهيزات التوفر على رؤية تنموية واضحة المعالم تتأسس على تشخيص واقعي لمواضع الخلل والتحديد الدقيق للاختصاصات، خاصة فيما يتعلق بعمليات تفويض الخدمات لشركات خاصة (الصيانة، والماء والكهرباء، والتطهير، والبستنة، والطرق،...). فمن أجل خلق مدينة ذات تنافسية قوية أصبح الفاعل في تدبير شأنها

[1]- Noisette. P Et Vallerugo .F: «Le Marketing Des Villes: Un Défi Pour Le Développement Stratégique ». Editions D'organisation, Paris,1996. P.134.

ملزما بإرساء بنيات تحتية ذات جودة وجذابة وخدمات عمومية ذات جودة مقبولة، الأمر الذي يتطلب موارد مالية وتقنية مهمة[1].

3-5- يتطلب التدبير الاقتصادي عدة آليات

إن اعتماد آليات التدبير الحديثة، داخل الوحدات الترابية، يعني بالضرورة التفاعل الجدلي لستة عناصر وهي: الإدارة والتخطيط والتنظيم والمراقبة والإنجاز و المسار التدبيري[2].

إن تدبير الاقتصاد المحلي بالمغرب ينبني على تناقضات ودرجات مختلفة من العجز الملاحظ على المستويين الكمي والكيفي لمبدئ الحكامة الترابية، دلك أن النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا مقارنة مع التزايد التزايد السكاني وارتفاع معدل البطالة ومتطلبات التنمية المستدامة[3].

يعتبر التدبير عملية معقدة، إنه لا يتوقف عند التسيير بل هو أعمق من ذلك، لأنه يفيد التنظيم والتسيير والتخطيط والإنجاز والمراقبة، ويستدعي توفر آليات وأدوات تعتمد على مؤشرات واضحة، فالمدينة لم تعد مجرد وحدة ترابية إدارية بل تحولت إلى جماعات اقتصادية تنافسية تقوم بتنشيط الحركة الاقتصادية، ولهذا وجدت المدينة نفسها مطالبة بوضع نموذجها التنموي الحضري، وتأسيس الاقتصاد الحضري وتنافسي قادر على خلق الثروة ومناصب الشغل لأفواج الشباب، وذلك عبر استعمال الوسائل والآليات التدبيرية المقاولاتية والتسويق الحضري، والتدبير الاستراتيجي للمجال الحضري، الذي ينهض على التخطيط والمقاربة التشاركية.

يعد كل من التدبير المقولاتي والتسويق الحضري، كدعامتين للمقاربة التدبيرية للاقتصاد الحضري ويسهمان في التأثيث لإستراتيجية ترابية مندمجة للمدينة.

والحديث عن **التدبير المقاولاتي للأنشطة الاقتصادية** يعني التطرق لإحدى أعمدة المقاربة التدبيرية للمدينة ولإحدى الميكانيزمات الجديدة لسياسة الإنماء الحضري والإعداد المجالي بصفة عامة، وسياسة المدينة بصفة خاصة، فالتدبير المقاولاتي نهج يتماشى ومظاهر التعقيد التي يعرفها المشهد الحضري، والتي تستوجب تدبير المجال في إطار رؤيا إستراتيجية وبمقاربة شمولية مندمجة تجعل من المجال الترابي"المدينة" المحرك للدينامية المحلية، والمولد لثقافة الذكاء الجمعي (l'intelligence collective) لمجموع إمكانات وقدرات الفاعلين الحضريين.

أما **التسويق الحضري Marketing urbain** فيعتبر أحد دعائم المقاربة التدبيرية للاقتصاد الحضري، فهو يسهم في تكريس قيم التواصل على المستوى المحلي، كما أنه يذكي من القدرات التنافسية اقتصاديات المدن، وبالتالي يعزز من إشعاعها الحضري والحضاري. وأكيد أن كسب رهان التنمية الحضرية في أبعادها المختلفة، يتطلب من المدينة كوحدة وظيفية اعتماد مجموعة من الميكانيزمات والتقنيات الحديثة التي تمكنها من دخول غمار المنافسة لجذب المشاريع

[1] - نورالدين طاهير: التسويق الترابي كآلية للتدبير والتنمية الحضرية، مدينة بني ملال نموذجا، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2019، ص 35.

[2] - سناء حمر الراس: التدبير المالي الترابي بين إكراهات الواقع ومتطلبات الحكامة"، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط ، 2017، ص، 14.

[3] - عبد العزيز أشرقي: الحكامة الجيدة الدولية- الوطنية- الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2013، ص، 123.

والاستثمارات الوطنية والأجنبية انطلاقا من خصوصياتها المميزة لها ومؤهلاتها الطبيعية، والبشرية، والقانونية، المالية...، كعناصر جذب تؤهلها لاستقطاب شبكة المقاولات التي ترغب في اتخاذ مجالها الحضري وجهة لإنجاز مشاريعها.

ظهر مفهوم التسويق Marketing في القطاع التجاري كتقنية تستهدف توسيع السوق الاستهلاكية لمنتوج ما من خلال اعتماد قواعد وآليات لحل مجموعة من الإشكاليات التي طرحها ترويج سلع وبضائع المقاولات داخل الأسواق، فهو إذن منهجية للبحث عن أكبر عدد من المستهلكين لتوزيع المنتوجات التي فاقت الطلب المقدم بمنطقة تواجد المقاولة، مما يتطلب البحث عن أسواق أخرى خارجية .وقد تطور هذا المفهوم لينتقل إلى حقل المؤسسات العمومية، والجماعات الترابية التي أضحت ترتكز على الآليات الجديدة للتدبير المستمدة من تقنيات التسيير المقاولاتي، كتوجه فرضته تحديات العولمة وإكراهات المنافسة ومتطلبات الحكامة الجيدة.

يشكل **التخطيط الاستراتيجي** جزءا من مجموع أدوات تدبير المقاولات وان طبق في الحقل الحضري، فإنه يسمح بضمان عقلنة أفضل لصيرورة اتخاذ القرار وتنظيم وتنسيق السياسات العمومية من جهة وعقلنه البنية من خلال إقامة ترابط بين التنظيم المجالي الفعلي للمواطنين وتنظيم إدارتهم من جهة ثانية. والتخطيط الاستراتيجي يسمح بوضع القضايا التدبيرية للتنمية الحضرية والتفكير فيها ليس على مستوى المهام والنجاعة، بل أيضا على مستوى التفاعلات الاجتماعية والتكاملات المتعددة، وبالتالي فإن مدبري المجال الحضري أو المدينة مدعوون إلى إبداع نمط جديد من التسيير يدعمه نمط جديد من الاستدلال والتفكير والتخطيط.

خاتمة

تهدف هذه المقاربة التي تتجلى في تحليل العلاقة بين الحكامة والتدبير الاقتصادي الفعال لتحقيق التنمية الترابية باعتبار الحكامة كآلية استراتيجية مهمة وحديثة، إلى خلق صورة إيجابية ترفع من جاذبية المدينة، والبحث عن وضعية تنموية جيدة لها. فالمدن أصبحت اليوم، وفي ظل العولمة واللامركزية وتطور وسائل الاتصال وتكنلوجيا المعلومات، مطالبة من أي وقت مضى باستعمال أدوات ووسائل حديثة في تدبير شأنها المحلي خاصة الجانب الاقتصادي من أحل مواكبة التغيرات والتطورات العالمية.

يستشف من خلال ما سبق، أن مفهوم الحكامة والتدبير في المغرب عرف، خلال العقود الأخيرة تطورا مهما، سواء على مستوى التنظيم الترابي، أو فيما يتعلق بالترسانة القانونية التي واكبته، بدءا بالدستور الجديد (2011) والجهوية المتقدمة (2011) والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات، وصولا إلى الميثاق الوطني للاتمركز الإداري (2018)، وكلها مشاريع تحمل في طياتها العديد من آليات الحكامة الترابية. كما تم استخلاص أن الحكامة تعتبر آلية إستراتيجية في يد الفاعلين في تدبير الاقتصاد الحضري من أجل بلوغ التنمية الحضرية المستدامة.

ولبلوغ مسار التنمية المحلية يتوجب على الجماعات الترابية القطع مع الأنماط الكلاسيكية للتدبير ونهج أساليب حديثة مبنية على متطلبات الحكامة الجيدة ومبادئها، وذلك من أجل بناء اقتصاد قوي وتنافسي قائم على تثمين الموارد المحلية واستغلال المؤهلات والفرص المتواجدة، تنعكس ثمار نموه وتقدمه على الجانب الاجتماعي للساكنة، من خلال تحسين إطار وجودة العيش والحياة بالمدينة وتنمية جاذبيتها البيئية والمشهدية والجمالية والحرص على استدامتها.

استنادا إلى هذه التطورات، تبقى منهجية الحكامة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، وما يدل على ذلك تعدد التعاريف التي أعطيت لها. حيث تم ربطها تارة بالنظام السياسي، وتارة بالفاعلين، وتارة أخرى بالتراب. ومن تم، أضحى الحديث عن الحكامة الترابية كأساس لبناء جهوية متقدمة، وإعادة بناء جماعات ترابية قائدة للتنمية بموارد أكبر واختصاصات أوسع، وسلطة حقيقية في اتخاذ القرار مع حرية في تدبير الشؤون الترابية، وتشكيل فضاءات متجانسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البيبليوغرافيا

لائحة المراجع باللغة العربية:

- أحمد مفيد: الحكامة الترابية على مستوى الجماعات والجهات: بين احترام القانون وتكريس النزاهة والشفافية- الكتاب التركيبي- ترانسبرانسي المغرب، الرباط، 2016.

- المصطفى الحسني: إشكالية التنمية الترابية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2009.

- محمد اليعقوبي: التصور الجديد لدور المجلس الجماعي على ضوء القانون رقم 78-00، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مواضيع الساعة، عدد 44، 2003.

- زهير الكايد عبد الكريم: الحكمانية - قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003.

- زهير لخيار: المجتمع المدني والحكامة، نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، ورد في مجلة مسالك، العدد 08، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

- سناء حمر الراس: التدبير المالي الترابي بين إكراهات الواقع ومتطلبات الحكامة"، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2017.

- صلاح الدين أكريلان: الميثاق الجماعي الجديد - النظرية والتطبيق - أجهزة الجماعة السلطة المحلية - الجماعة والتنمية، الطبعة الأولى، مطابع فيدي برانت، الرباط، 2003.

- عبد العزيز أشرقي: الحكامة الجيدة الدولية- الوطنية- الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2013.

- لحسن جنان: العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد7، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز، فاس، 2010.

- محمد حزوي وألفة حاج علي: المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية"، منشورات مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2005.

- محمد حزوي وألفة حاج علي: سياسة المدينة بالمغرب: دوافع التنزيل وانتظارات التفعيل، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو حول موضوع سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل، الدورة الثالثة والعشرون، 2012.

- محمد حزوي وألفة حاج علي: المدينة المغربية بين دواعي التأهيل الحضري ومتطلبات التسويق الترابي، ضمن أشغال الملتقى الثقافي لصفرو حول موضوع التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 26، 2015.

- نورالدين طاهير: التسويق الترابي كآلية للتدبير والتنمية الحضرية، مدينة بني ملال نموذجا، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2019.

لائحة المراجع باللغة الفرنسية:

- Auzuret Xavier Et Autres: Gestion Des Ecosystèmes Forestiers En Contexte D'intervention Publique: Le Cas De La Commune Rurale De Skoura Et Du Projet De Gestion Intégrée Des Forêts Du Moyen Atlas, Mémoire De Mastère «Forêt, Nature, Société», Ecole Nationale Forestière D'ingénieurs, Maroc. 2010.

- Belkheiri .O: Gouvernance Et Economie: Une Lecture De Concept, Remad, Série Management Stratégique, N°: 5. 2004.

- Bernard Cassen : «Le Piége De La Gouvernance », Le Monde Diplomatique, N 56-76 ,Juin, 2001.

- Bouchachik A: «La Gouvernance Locale A La Lumière De La Nouvelle Communales» Remald N° 46 ,Série « Thème Actuel». 2004.

- Lamiaa El Hijri: Gouvernance Et Stratégie Territoriales: Le Rôle Des Acteurs Dans La Gestion Du Territoire, Thèse Doctorat Es Nouveau Régime Sciences De Gestion De L'université De Metz. 2009.

- Noisette. P Et Vallerugo .F: «Le Marketing Des Villes: Un Défi Pour Le Développement Stratégique». Editions D'organisation, Paris. 1996.

- Le Cadre Législatif Et Réglementaire De La Gouvernance Participative Locale, Publié Par Coopération Municipale – Comun Gouvernance Locale Et Participative Au Maghreb.

النظام المالي للجماعات الترابية المغربية من خلال القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. نموذج جماعة تاهلة

ازكرار محمد: حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

med.azegrar@gmail.com

الملخص:

يعتبر القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات أهم إطار تنظيمي لعمل الجماعات الترابية بالمغرب، وقد حمل هذا القانون مجموعة من الأحكام التي تهم كل الجوانب المرتبطة بتدبير شؤون الجماعات، وخصها بجملة من الصلاحيات والإختصاصات الهامة. من بين المحاور التي تطرق لها هذا القانون، النظام المالي للجماعات ومصدر مواردها المالية، وكل التفاصيل المتعلقة بالميزانية الجماعية. يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على المستجدات التي جاء بها القانون الجماعي الجديد وخاصة في الشق المتعلق بالنظام المالي، وربطه بجماعة تاهلة باعتبارها نموذجا للجماعات الترابية المغربية.

وكنتائج أولية لهذا البحث يمكن القول بأن القانون رقم 113.14 يعتبر أكثر تقدما مقارنة بالقوانين السابقة كالقانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، خاصة في الجانب الذي يهم الإختصاصات المالية الجماعية، كما يمكن أن نستنتج أن مداخيل جماعة تاهلة تعتمد في غالبيتها على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، بينما تصرف معظم النفقات في أداء أجور الموظفين، وهذا ما يجعل ميزانية الجماعة هشة وغير قادرة على تمويل مشاريع التنمية داخل حيزها الترابي.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، الميزانية، القانون رقم 113.14، جماعة تاهلة، المغرب.

The financial system of the Moroccan territorial collectivities through Law No. 113-14 related to the collectivities. Community of Tahla is a model.

Abstract:

Law No. 113.14 related to the collectivities is considered the most important regulatory framework for the work of the territorial collectivities in Morocco. This law carries a set of provisions that concern all aspects related to managing the affairs of the collectivities, and allocates them with a number of important powers and competencies. Among the topics covered by this law are the financial system of the groups and the source of their financial resources, and all the details related to the collective budget. This article aims to shed light on the developments brought by the new collective law, especially in the part related to the financial system, and to link it to a qualified community as a model for the Moroccan territorial collectivities. As preliminary results of this research, it can be said that Law 113.14 is considered more advanced compared to previous laws, such as Law 78.00 related to the collective charter, especially in the aspect that concerns the collective financial specializations. While most of the expenses are spent on paying the wages of employees, and this is what makes the group's budget fragile and unable to finance development projects within its territorial domain.

Keywords: financial system, budget, Law 113.14, Tahla community, Morocco.

مقدمة:

صادق المغرب سنة 2015 على القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وهو قانون جد متقدم جاء ليعطي دفعة جديدة للعمل الجماعي سواء على مستوى شروط تدبير الجماعات لشؤونها المحلية أو التنصيص الفعلي على اختصاصاتها وصلاحياتها، أو تفصيل نظامها المالي ومصادر تمويلها وغيرها. إهتمام الدولة المغربية بتطوير الترسانة القانونية الجماعية يؤكد الأهمية البالغة التي تحتلها الجماعات الترابية في السلم الترابي الوطني والدور الريادي الذي تضطلع به في سبيل التخطيط للتنمية المحلية والنهوض بها.

ومهما كانت قوة وأهمية الترسانة القانونية المنظمة لعمل الجماعات فإنها تبقى غير كافية لإحداث طفرة نوعية في أدائها اليومي ما لم تكن مقرونة بنمط تدبير ديموقراطي قائم على النزاهة والشفافية والحكم الرشيد ولها موارد مالية كافية وقادرة على تنفيذ برامجها التنموية.

الإشكالية المدروسة:

الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تكمن في كون الجماعات الترابية المغربية (سنخص بالدراسة والتحليل جماعة تاهلة-شمال المغرب كنموذج للدراسة)، وبالرغم من وجود قانون مهم ينظم بشكل واضح نظامها المالي ومصادر تمويلاتها، إلا أنها تعاني من مشاكل مالية مستعصية ناتجة أساسا عن سوء تدبير مواردها المالية وغياب الحكامة والكفاءة في ضبط المداخيل والنفقات مما يؤثر سلبا على تنفيذ وإنجاز مختلف المشاريع والبرامج التنموية ويعرقل جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل المدينة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في ملامسته لجانب مهم وأساسي في تدبير الشأن المحلي، وهو الجانب المالي أو الجانب المتعلق بالميزانية، باعتباره المحرك الأساسي لأي تنمية إقتصادية أو إجتماعية. يبقى الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية القانون الجماعي الجديد الذي تبناه المغرب سنة 2015 ووقعه على مستوى تدبير مالية جماعة تاهلة وإحداث طفرة نوعية على مستوى مسارها التنموي.

الفرضيات:

سننطلق في هذا البحث من الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : أن عدم التنزيل السليم لروح القانون الجماعي وخاصة في الجانب المتعلق بممارسة الجماعة لاختصاصاتها المالية ساهم في بروز إختلالات داخل ميزانية الجماعة.

الفرضية الثانية : أن سوء التدبير المحلي وتقاعس الجماعة عن الإستثمار واستخلاص مستحقاتها الجبائية أثر سلبا على ميزانيتها التي يصرف جزء كبير منها في أداء أجور الموظفين.

المنهجية:

سنقوم في هذه الدراسة باستقراء مواد وأحكام القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية المغربية ومناقشته خاصة في الجانب المرتبط بالنظام المالي وموارد الميزانية، وربط أحكام هذا القانون بجماعة تاهلة باعتبارها نموذجا للجماعات الترابية المغربية، ثم القيام بتشخيص الوضعية المالية للجماعة موضوع الدراسة وإبراز مكامن ضعفها وقوتها، وذلك إعتمادا على تحليل بعض مؤشرات ميزانية الجماعة ودراسة أثرها المباشر على الشأن التنموي المحلي.

1.ميزانية الجماعات : المرجعيات الأساسية والأحكام المنظمة لها على ضوء القانون رقم 113.14:

1.1 المبادئ والمرجعيات القانونية المؤطرة لميزانية الجماعات:

تعتبر الميزانية أهم وثيقة مالية على الإطلاق، وعلى أساسها ترسم كل السياسات العمومية الجماعية بشكل رقمي وعملي، وهي التي تحدد بشكل جلي إلتزامات الجماعة تجاه الساكنة المحلية. كما أنها وثيقة للبرمجة ومخطط عمل قصير المدى يعرف بالتدخل المالي للجماعات تعمل على تقييد الأنشطة المالية الآنية للجماعة باستحضار الأهداف المسطرة

والوسائل المتوفرة في إطار تخطيط متوسط المدى، كما أنها أيضا وثيقة للتدبير يتقرر بموجبها الترخيص المسبق للإلتزام بالنفقات وصرفها في حدود التقديرات المقبولة برسم السنة المالية المعنية (وزارة الداخلية، 2009، ص2).

تعتبر عملية مناقشة الميزانية لحظة مهمة ومميزة في الحياة الجماعية، على اعتبار أنها من جهة، فضاء للنقاش المؤسساتي العمومي حول استعمال أموال دافعي الضرائب من طرف منتخبيهم، ومن جهة أخرى فهي لحظة حاسمة لتقييم الإنجازات السابقة واستشراف الإختيارات المستقبلية (حسن العرفي، 2018، ص9)، بالتالي فهي تجمع عدة فاعلين مؤسساتيين وفاعلين مدنيين كوزارة المالية والداخلية والمنتخبون والمجتمع المدني وغيرها من أجهزة التشاور والرقابة، على اعتبار أن هذه الرقابة تتوزع بين رقابة سياسية تمارسها المجالس التداولية بشكل خاص، ورقابة إدارية تتولى القيام بها المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية، إضافة إلى الرقابة القضائية التي تختص بها المجالس الجهوية للحسابات (محمد معاش، 2019، ص225).

تقوم ميزانية الجماعات الترابية حسب الدكتور حسن العرفي على ست مبادئ عامة وأساسية لا يمكن تجاوزها في تحضير ميزانية الجماعة، فأما المبدأ الأول فهو وحدة الميزانية وتشكل مجموع موارد وتحملات الجماعة، المبدأ الثاني خاص بسنوية الميزانية أي أن السنة المالية للجماعة تبتدئ في فاتح يناير وتنتهي في 31 دجنبر من كل سنة، المبدأ الثالث يهم تخصيص الإعتمادات عبر فصول وبرامج ومشاريع معينة لا يمكن تنفيذها إلا في إطار التخصيص، المبدأ الرابع يعنى بعدم المقاصة أي أنه لا يمكن رصد مدخول من مداخيل الجزء الأول للنفقة من هذا الجزء، بينما يقوم المبدأ الخامس على التوازن بين المداخيل والنفقات، في حين يرتكز المبدأ السادس والأخير على احترام الترخيصات بمعنى وجوب الإلتزام بالنفقات في حدود ترخيصات الميزانية.

هناك العديد من المرجعيات القانونية المؤطرة لموضوع الميزانية أبرزها القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والذي خصص القسم الخامس منه بالكامل للنظام المالي للجماعة ومصدر مواردها المالية (حوالي 57 مادة) كلها تتحدث عن تنظيم ميزانية الجماعات، بالإضافة إلى دستور 2011 الذي يعتبر أسمى قانون في البلاد، حيث نص الفصل 31 منه على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير إستفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من كل الخدمات العلاجية والتعليمية والسكن اللائق وغيرها. وأعطى الفصل 149 من الدستور نفسه صلاحيات واسعة للمجالس الجهوية للحسابات لمراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

في سنة 2009 تمت المصادقة على القانون 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية، والذي إشتمل على 63 مادة، تتطرق في معظمها لطريقة وضع الميزانية والتصويت عليها وعرضها على المصادقة والتعديل، بالإضافة إلى موارد الجماعات التي تهم كل الضرائب والرسوم المأذون للجماعة بتحصيلها، وتحملاتها سواء تعلق الأمر بالنفقات المخصصة لممارسة الإختصاصات التي يخولها لها القانون أو المساهمات والموارد المحولة لفائدة لجان التعاون المشتركة بين الجهات ومجموعة الجماعات المحلية.

كما حمل القانون 47.06 الصادر سنة 2020 والمتعلق بجبايات الجماعات الترابية عددا هاما من التوجهات التي تهم تنظيم عملية تحصيل جملة من الرسوم (كرسم السكن، الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، الرسم على عمليات البناء...)، وكان الهدف من هذا القانون هو تقوية وتعزيز الجانب المالي للجماعات الترابية حتى تلعب دورها كاملا في النهوض بالتنمية المحلية، وذلك من خلال وضع موارد جبائية مهمة تحت تصرفها المباشر. رغم أن هذا القانون يبقى في شموليته غير منسجم مع السياسة الضريبية للدولة، على اعتبار أن مختلف الإجراءات والتدابير الجبائية التي تم اتخاذها على المستوى المحلي لم يكن لها أي أثر إيجابي من حيث تنمية المداخيل بشكل عام، ويرجع ذلك بالأساس إلى التباين الواضح في السياسات الضريبية للدولة على المستويين المركزي والمحلي.

وجاء القانون 31.90 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق تجهيز الجماعات المحلية ليساهم في تنمية الجماعات من خلال منحها كل المساعدات المالية في شكل قروض أو سلفات لتمويل الدراسات والأشغال المتعلقة بأعمال تجهيزها، وتقديمه كل

المساعدات للدولة ولكل الهيئات العامة من أجل دراسة وإنجاز جميع الخطط والبرامج المتعلقة بتنمية الجماعات الترابية (المادة 3 من القانون).

ومن القوانين الأخرى التي لها علاقة مباشرة بموضوع ميزانية الجماعات، القانون 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، والذي يختص بمراقبة مالية الدولة التي تدخل ضمنها مالية الجماعات الترابية والقيام بكل الأمور التأديبية المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية وكل ما يهم طريقة صرف الأموال العمومية، وإلزامية التصريح بالممتلكات والقيام بمهام التفتيش وغيرها.

بالإضافة إلى كل هذه القوانين تم سن مجموعة من المراسيم الخاصة بنظام المحاسبة العمومية والتعاون بين الجماعات وتحديد القواعد التي تخضع لها عمليات الإقتراضات التي تقوم بها الجماعة، فضلا عن مراسيم أخرى تهم تحديد كيفيات إدراج توازنات ميزانية الجماعة والميزانيات الملحقة والحسابات الخصوصية وشروط حصر النتيجة العامة لميزانية الجماعة وتحديد كيفيات إيداع أموال الجماعة لدى الخزينة العامة للمملكة وغيرها من المراسيم الأخرى ذات الصلة بالنظام المالي الجماعي.

من بين أهم المجالات التي يتداول فيها مفهوم الحكامة الترابية بشكل واسع، باعتبار أن العنصر المالي يحتل مكانة هامة في كل السياسات العمومية الترابية، فهو الأداة التي تنفذ بها هذه البرامج وتمول بها كل المرافق الجماعية وتنجز بها التجهيزات العمومية، وتترجم بها المجالس المنتخبة برامج عملها إلى واقع ملموس (العرفي حسن، 2018، ص 5)، وقد نظم القانون الجماعي كل الجوانب المتعلقة بموضوع الميزانية وحدد بشكل دقيق مختلف الأحكام المؤطرة لها.

1.2 الأحكام المنظمة لميزانية الجماعات على ضوء القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات:

تبتدئ السنة المالية الجماعية رسميا في فاتح يناير من كل سنة وتنتهي في 31 دجنبر من السنة ذاتها، وتهم مجموع الموارد والتكاليف الجماعية، وبناء عليه فإن ميزانية الجماعة تتكون عادة من مكونين رئيسيين هما: الجزء الخاص بعملية التسيير (ميزانية التسيير **budget de fonctionnement**) ثم الجزء الخاص بعملية التجهيز(ميزانية التجهيز **(budget d'équipement**.

يهم الجزء الخاص بالتسيير كل الإلتزامات المتعلقة برواتب وأجور الموظفين والأعوان وكل المستحقات المترتبة عن الزيادة في الأجور جراء الترقيات النظامية أو المستحقات الخاصة بنظام التقاعد، بالإضافة إلى نفقات أخرى تهم الإلتزامات المترتبة عن العقود والإتفاقيات المبرمة مع الجماعة ورصد الإعتمادات اللازمة لتغطية الأحكام القضائية النهائية ضد الجماعة.

بينما يهم الجزء الخاص بالتجهيز كل الإعتمادات المخصصة لإنجاز المشاريع أو تسديد ديون الجماعة وغيرها، كما يمكن أن تشمل الميزانية أيضا على ميزانيات ملحقة (**budgets annexes**) لبعض المصالح التي لا تتمتع بشخصية إعتبارية، بالإضافة إلى الحسابات الخصوصية (**comptes spéciaux**)، المرصودة عادة لأمور خصوصية. وتهدف الحسابات الخصوصية حسب المادة 170 من هذا القانون إلى بيان العمليات التي لا يمكن إدراجها بطريقة ملائمة في الميزانية، نظرا لطابعها الخاص أو لعلاقة سببية متبادلة بين المدخول والنفقة، كما تهدف هذه الحسابات إلى بيان عمليات مع الإحتفاظ بنوعها الخاص وضمان استمرارها من سنة مالية إلى أخرى، أو الإحتفاظ بأثر عمليات تمتد لأزيد من سنة دون تمييز بين السنوات المالية.

وتشتمل موارد الجماعة وفق المادة 174 من هذا القانون على حصيلة الضرائب والموارد المرصودة من الدولة، بالإضافة إلى حصيلة الضرائب والرسوم المأذون للجماعة بتحصيلها، كما تشمل أيضا كل الإمدادات الممنوحة من قبل الدولة والغرامات والإتاوات التي يتم استخلاصها والأجور المقدمة نظير خدمة معينة وغيرها.

تشمل تكاليف الجماعة أو نفقات الميزانية على نفقات التسيير التي تهم نفقات الموظفين والأعوان، وعتاد المجلس الجماعي والمحروقات والكراء وكل النفقات المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية وتسديد الديون، بالإضافة إلى الإلتزامات المالية الناتجة عن الإتفاقيات والعقود المبرمة مع مجلس الجماعة، ناهيك عن النفقات المختلفة المتعلقة بتدخل الجماعة

الترابية. أما نفقات التجهيز فتهم شراء العقارات، نفقات الأشغال وجميع برامج التجهيز والإستثمار التي تدخل في اختصاصات الجماعة (المادة 179).

يتم تحضير ميزانية الجماعة من طرف رئيس المجلس الجماعي، إعتمادا على جمع المعطيات ذات الصلة بالجانب المالي بالجماعة، ويتعين إعداد الميزانية على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات لمجموع موارد وتكاليف الجماعة طبقا لبرنامج عمل الجماعة، وتحين هذه البرمجة كل سنة لملاءمتها مع تطور الموارد والتكاليف (المادة 183). وتعرض الميزانية لدراستها على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة داخل أجل عشرة أيام على الأقل قبل تاريخ افتتاح الدورة المتعلقة باعتماد الميزانية من قبل المجلس، ويعتبر رئيس الجماعة بموجب هذا القانون، الآمر بقبض مداخيل الجماعة وصرفها، كما يمكن تعديل الميزانية إذا اقتضى الأمر ذلك خلال السنة الجارية، وذلك بوضع ميزانيات معدلة وفقا للشكليات والشروط المتبعة في اعتماد الميزانية والتأشير عليها من طرف العامل لتصبح سارية المفعول.

تشير المادتين 203 و204 من نفس هذا القانون إلى أنه في حالة وجود فائض مالي في ميزانية الجماعة فإنه يدرج في ميزانية السنة الموالية تحت عنوان "فائض السنة السابقة"، ويخصص هذا الفائض لتغطية الإعتمادات المرحلة من نفقات التسيير والتجهيز، كما يمكنه في حدود المبلغ المتوفر أن يؤدي إلى فتح إعتمادات إضافية موجهة لتمويل نفقات التجهيز. كما تنص المادة 209 من هذا القانون إلى أن للجماعة الحق في أن تكون لها أملاك عقارية خاصة أو عامة، إذ يمكن للدولة أن تفوت لها أو تضع رهن إشارتها أملاكا عقارية لتمكينها من ممارسة الإختصاصات المخولة لها بموجب القانون.

ورغم أهمية المواد القانونية التي جاء بها القانون رقم 113.14 بشأن تنظيم الموارد المالية للجماعات الترابية، والذي نص صراحة على مبدأ التدبير الحر لشؤون الجماعة، باعتبارها جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إلا أن الوقائع تقول عكس ذلك تماما، حيث لازالت معظم الجماعات الترابية تابعة للدولة في الكثير من الأمور وخاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي، حيث نص الفصل 141 من الدستور المغربي صراحة على أن الجماعات الترابية تتوفر على موارد مالية ذاتية وموارد مالية أخرى مرصودة من قبل الدولة، وبأن كل الإختصاصات التي تنقلها الدولة للجماعات تكون مقرونة بتحويل الموارد المطابقة لها.

بالتالي فإن مبدأ التدبير الحر باعتباره مبدأ دستوريا يقتضي من الدولة ضرورة التطبيق الفعلي والعملي للامركزية الإدارية وتمتيع الجماعات الترابية بكامل الإستقلالية عن المركز في تدبير شؤونها المالية، وهو ما يعني أن عائدات الضرائب والرسوم وغيرها من الموارد الذاتية الأخرى للجماعات، يجب أن تشكل حصة حاسمة ضمن مجموع الموارد المالية المتوفرة لديها (أحمد القدميري ، 2020، ص80)، ومادام الإستقلال المالي للجماعات غير محقق بالشكل الكافي، فإن إسقلالية القرار الجماعي يبقى نسبيا، حيث لازالت الدولة ممثلة في وزارة الداخلية، تتدخل بشكل كبير في شؤون المجالس الجماعية، بل تلعب دور الوصي الفعلي عن أمورها في الكثير من الأحيان.

2.النظام المالي لجماعة تاهلة:

2.1 إضاءة عامة حول ميزانية جماعة تاهلة:

تقع مدينة تاهلة شمال المغرب وتنتمي ترابيا لإقليم تازة، جهة فاس – مكناس، وتعتبر من أهم المراكز الحضرية الصغرى بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي بساكنة إجمالية تقدر بحوالي 29469 نسمة (المندوبية السامية للتخطيط، 2023). تختلف ميزانية جماعة تاهلة من سنة إلى أخرى، وتتكون كباقي الميزانيات الجماعية من شقين، شق خاص بالتسيير وشق آخر يتعلق بالتجهيز، وتضم ميزانية الجماعة حسابين خصوصيين هما: الحساب الخاص بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية **(ILDH)** ، والحساب الخاص بالرسم الإضافي على الذبح لفائدة الأعمال الخيرية، وحسابين للنفقات من المخصصات يهمان الحساب المخصص لنقط الماء والإنارة العمومية، بينما لا نعثر في ميزانية الجماعة على أي ميزانيات ملحقة خاصة بمصلحة من المصالح العمومية.

تمثل الموارد الجبائية (مداخيل الضريبة على القيمة المضافة **taxe sur la valeur ajoutée**) (TVA) التي تؤخذ إعتمادا على معيار عدد السكان، القلب النابض لميزانية الجماعة والتي تشكل حوالي 80% من مجموع الموارد الذاتية

الجماعية، في حين تتوزع باقي الموارد الأخرى بين مختلف الرسوم المحلية حوالي (14%)، ثم مداخيل في شكل أملاك تابعة للجماعة (3%) ، وهي أملاك ضعيفة ومحدودة بشكل يعيق تدخل الجماعة لتنفيذ برامجها الحضرية أو إنجاز البنيات التحتية والخدمات الأساسية، والباقي عبارة عن خدمات مؤداة (2%). بينما يتم صرف جزء مهم من الميزانية (أكثر من 60%) في أداء أجور الموظفين والأعوان، وهي مصاريف ذات طبيعة إجتماعية وقانونية يصعب تقليصها أو الإستغناء عنها بسهولة.

بالتالي يمكن القول بأن عائدات الضرائب هي الممول الأساسي والأول لميزانية الجماعة، فضلا عن بعض الموارد التي تحولها الدولة للجماعة، وهي موارد لا تكفي لتسيير شؤون المدينة، ينضاف لها سوء التدبير المالي وغياب النجاعة والفعالية في التخطيط، فضلا عن التزايد المستمر والسريع للمصاريف والنفقات مقارنة مع الموارد المتاحة التي تبقى شبه مستقرة ولا تعرف نموا ملحوظا، وهذا ينعكس سلبا على ميزانية الجماعة، ويحول دون تحقيقها لتنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومستدامة، ويجعل إمكانية التنبؤ بتحسنها المستقبلي أمرا صعبا وغير مضمون.

الوضعية العامة لميزانية الجماعة يترجمها معدل الفائض المالي أو ما يسمى بمعدل الإدخار أو هامش التمويل الذاتي (**marge d'autofinancement courante**)، الذي يعتبر المصدر الأساسي للتمويل الذاتي لتجهيز الجماعة وتنفيذ برنامج عملها، فمن خلال تصفحنا لبعض محاضر الجلسات الخاصة بالجماعة، وجدنا أن هذا المعدل (الفائض) سجل تراجعا ملحوظا، حيث انتقل من أكثر من 26 مليون درهم سنة 2010 إلى ما يناهز6 ملايين درهم فقط خلال 2017، وهذا ما يؤثر سلبا على قدرة التمويل الذاتي للجماعة التي تظل إلى حد ما ضعيفة ولا تتجاوز نسبة 8% خلال الفترة الممتدة مابين 2014 و2017.

جدول (1) تطور الفائض المالي لجماعة تاهلة ما بين 2014 و2017.

السنوات	المداخيل الجارية (بالدرهم)	النفقات الجارية (بالدرهم)	الفائض (بالدرهم)
2014	19456041.24	10480930.84	8975110.40
2015	20551445.65	12563321.44	7988124.21
2016	20307493.96	12555177.96	7752316.00
2017	21325425.96	14487247.96	6838178.00
2018	21063224.96	12848567.22	8214657.73
2019	21737248.16	13259721.37	8477526.78
2020	22432840.10	13684032.46	8748807.64

المصدر : محاضر الجلسات الجماعية (2014-2020).

يتضح من الجدول أعلاه (جدول1)، أن جماعة تاهلة حققت في السنوات الأخيرة إدخارا خاما ملحوظا ناهز 8 مليون درهم، وكما هو معلوم فإن وجود هامش معين من الإدخار يسمح بتغطية شاملة لخدمة الدين يعتبر شرطا أساسيا من شروط الإستفادة من قروض صندوق التجهيز الجماعي، وكذا تحسين قدرة الجماعة على تحسين شراكاتها (برنامج عمل الجماعة، 2017-2022، ص 71). التطور الإيجابي في معدل الإدخار يعطي للجماعة قدرة على الإستثمار بالنظر إلى ما توفره من موارد مالية لابأس بها لتغطية حاجيات التجهيز، وبالتالي يمكن القول بأن الجماعة تتوفر على قدرة معتبرة على الإستثمار تمكنها من مضاعفة استثماراتها بشكل يساعدها على تحسين مجهودها الإستثماري في الوقت الذي كانت فيه نسبة الإستثمار سنة 2007 منعدمة، عند حدود 0.00%.

فيما يخص الجانب المتعلق بقدرة الجماعة على الإستدانة والتي لها علاقة مباشرة بالموارد المالية ونمط تدبيرها والإقتصاد في استعمالها، فإن جماعة تاهلة ومن خلال المعطيات المتوفرة، ارتفعت بها الطاقة الإستدانة من حوالي مليون درهم فقط سنة 2007 إلى أكثر من 17 مليون خلال سنة 2020، وإذا تمت إضافة مبالغ الإدخار المتبقية فإن القدرة التمويلية الذاتية للجماعة ستكون إلى حد ما جيدة.

جدول (2) طاقة الإستدانة الخاصة بجماعة تاهلة ما بين 2017 و2020.

	2017	2018	2019	2020
الإدخار المحول	4265085.19	4212644.99	4347499.63	4486568.02
سقف 20%	4265085.19	4212644.99	4347499.63	4486568.02
سقف 80%	5470542.40	6571726.19	6782021.42	6999046.11
طاقة الإستدانة	17060340.77	16850579.97	17389798.52	17946272.08
الإدخار المتبقى	2573092.81	4002012.74	4130077.15	4262239.63
القدرة التمويلية	19633433.58	20852592.71	21519875.67	22208511.70

المصدر : برنامج عمل جماعة تاهلة 2017-2022، ص 77.

يتطلب تحديد القدرة على الإستدانة حساب الإدخار القابل للتحويل، وهو أصغر مبلغ مقارنة بين نسبة 20% من الموارد الجارية و80% من الإدخار الخام من جهة، ومعرفة أهم الشروط المالية المطلوبة من قبل صندوق التجهيز الجماعي باعتباره المؤسسة المخول لها منح القروض للجماعات الترابية، للإستفادة من قروضه من جهة ثانية.

2.2 الإكراهات التي تواجهها ميزانية جماعة تاهلة وسبل معالجتها:

تعاني جماعة تاهلة مجموعة من الإكراهات المالية المرتبطة بهشاشة الميزانية وعدم قدرتها على تنفيذ مشاريع التأهيل الحضري، ذلك أن معظم تحملات الميزانية (أكثر من60%)، تذهب مباشرة نحو تغطية أجور الموظفين والباقي لا يكفي لتمويل مختلف البرامج التنموية. وكان المجلس الأعلى للحسابات قد سجل في تقريره الصادر سنة 2018 عدة ملاحظات حول أسلوب تدبير مداخيل جماعة تاهلة، حيث لاحظ المجلس تراكما كبيرا لمجموعة من الديون الجماعية غير المحصلة، بالإضافة إلى سوء تدبير الرسوم والعائدات، إذ لم يتمكن المجلس الجماعي المحلي من فرض واستخلاص بعض الرسوم الأساسية كالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية والرسم على محلات بيع المشروبات، أو تلك الرسوم المستحقة عن استغلال الملك الجماعي وغيرها، مما فوت على الجماعة حق الإستفادة من العديد من الموارد المالية الهامة. وفي خطوة لتدارك الأمر قام المجلس الجماعي الجديد المنتخب في شتنبر 2021 باتخاذ جملة من القرارات الهادفة إلى تعزيز الجانب المالي والجبائي للجماعة، حيث صدر قرار لرئيس المجلس الجماعي يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة تاهلة (الجريدة الرسمية للجماعات الترابية، 2022، ص 19). من أهم القرارات المتخذة في هذا الشأن فرض عدد من الواجبات والرسوم المختلفة والمتعددة منها: الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية والرسم على النقل العمومي، والرسم على الذبح في المجازر، ورسوم الدخل والوقوف بالأسواق وأماكن البيع العامة وغيرها من الرسوم التي يمكن أن تساهم في إغناء وتقوية ميزانية الجماعة إذا تم تحصيلها بشكل سليم وصحيح.

جدول (3) بعض الرسوم المستحقة لفائدة جماعة تاهلة.

الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية		الرسم على النقل العمومي للمسافرين	
المناطق	الأسعار لكل م^2	سيارات الأجرة صنف 2و1	150 -200 درهم
منطقة العمارات	10 دراهم	الحافلات أقل من 7 مقاعد	250 درهم
منطقة الفيلات	3 دراهم	الحافلات من سلسلة ج	600 درهم
منطقة السكن الفردي	3 دراهم	الحافلات من سلسلة ب	1000 درهم
المناطق الأخرى	3 دراهم	الحافلات من سلسلة أ	1500 درهم
الرسوم المفروضة على الذبح في المجازر		واجبات أسواق البهائم	
البقر عن كل رأس	20 درهم	البقر والإبل عن كل رأس	20 درهم
الإبل عن كل رأس	20 درهم	الخيل والبغال عن كل رأس	20 درهم
الغنم عن كل رأس	6 دراهم	الغنم والماعز عن كل رأس	5 دراهم
الماعز عن كل رأس	6 دراهم	الخرفان والجديان عن كل رأس	2.5 دراهم
الديوك الهندية	2 دراهم	الحمير عن كل رأس	5 دراهم
الدجاج	1.50 درهم		

المصدر : الجريدة الرسمية للجماعات الترابية، عدد 46، ص 20-23

بالإضافة إلى هذه الرسوم، قام مجلس جماعة تاهلة بفرض العديد من الرسوم الأخرى، نذكر منها :

- رسوم الإصلاح والهدم وتسوية المباني غير القانونية (تتراوح ما بين 5 دراهم إلى 20 درهما).
- رسوم وقوف العربات المعدة لنقل المسافرين (تتراوح ما بين 50 درهما إلى 400 درهما).
- رسوم شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض تجارية وصناعية أو مهنية (تتراوح ما بين 20 و150 درهما).
- رسوم الإيواء السياحي (تتراوح ما بين 2 دراهم و 15 درهما).
- رسوم إستخراج مواد المقالع (تتراوح ما بين 5 دراهم و20 درهما).
- رسوم الدخول أو الوقوف بالأسواق أو بأماكن البيع العامة (تتراوح ما بين 0.30 درهم و4 دراهم).
- رسوم فحص لحوم الأسواق (تتراوح ما بين 2.50 درهم و3.50 درهما).
- رسوم التبريد (تتراوح ما بين 15 دراهم و30 درهما).
- رسوم نقل اللحوم (تتراوح ما بين درهم واحد و55 درهما).
- رسوم إيداع الجلود (تتراوح ما بين درهم واحد ودرهمين).
- رسوم نقل الأموات (50 درهما في المدار الحضري وخارج المدار الحضري درهمان للجثة الواحدة في الكيلومتر).
- رسوم مصلحة التطهير والإفراغ (ما بين 100 و150 درهما).
- رسوم المحجز: حجز الحيوانات والعربات والبضائع والسلع (من 3 دراهم إلى 40 درهما، حسب النوع والمدة الزمنية).

- رسوم الربط بالإسطبل (تتراوح ما بين درهم واحد ودرهمين).

كل هذه الرسوم ورغم أهميتها في الرفع من المداخيل المالية للجماعة وإغناء ميزانيتها، إلا أن عملية تحصيلها لازالت تواجه بعض المشاكل والتحديات بسبب تماطل الأطراف المعنية في أداء ما عليها من مستحقات وعجز الجماعة عن استخلاص كافة تلك الرسوم وخاصة الرسوم المفروضة على الأراضي الحضرية غير المبنية لافتقارها للموارد البشرية والتقنية الضرورية، وهذا ما جعلها غير قادرة على القيام بإجراء إحصاء عقاري شامل وتحديد الأراضي المعنية بهذا الرسم والتحقق من صحة المعطيات المتوفرة حول الأشخاص والمؤسسات الخاضعة له، مما انعكس سلبا على حجم العائدات المالية للجماعة.

3.النتائج والتوصيات:

3.1 النتائج:

- يتضمن القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات تشريعات هامة تتعلق بكل الجوانب الخاصة بتسيير شؤون الجماعات الترابية وخاصة فيما يرتبط بنظامها المالي وكيفية تهييئ ووضع الميزانيات وتنفيذها.
- تعتبر ميزانية جماعة تاهلة جد متواضعة، وتتشكل مواردها أساسا من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، بينما تذهب جل النفقات في اتجاه صرف أجور الموظفين والأعوان، الأمر الذي لا يساعد على تشكيل ميزانية قوية قادرة على تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية.
- تفتقر جماعة تاهلة لأملاك عقارية مهمة مبنية أو غير مبنية يمكن الإعتماد عليها في الرفع من مداخيلها المالية أو التدخل لتنفيذ مختلف البرامج الحضرية.
- تواجه جماعة تاهلة صعوبات كبيرة على مستوى تحصيل مجموعة من الرسوم المستحقة كالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، ويعد هذا العجز خللا واضحا في التسيير ناتج بالأساس عن عدم توفرها على الأطر الإدارية والكفاءات البشرية والإمكانات التقنية الكفيلة باستخلاص تلك الرسوم، واتساع رقعة المجال الحضري للمدينة وتفتت وعائها العقاري وعدم تواجد الملاك بعين المكان، مما يحرم ميزانية الجماعة من عائدات مالية هامة.
- غياب التنسيق بين مصلحة التعمير بالجماعة ومكتب الجبايات بسبب قلة الموارد البشرية العاملة بالمصلحتين، أدى إلى عدم فرض الرسوم على الأراضي الحضرية غير المبنية أثناء تسليم رخص السكن بعد انتهاء مدة الإعفاء المؤقت.
- بالرغم من الفائض المالي الذي حققته جماعة تاهلة لعدة سنوات، إلا أنه يظل غير كافي لتمويل مختلف المشاريع التنموية داخل تراب الجماعة.
- يعتبر معدل المديونية جد ضعيف بالجماعة وهو دون المستوى الوطني، حيث أدت الجماعة آخر قروضها منذ 2014 ولم تبرم أي قرض جديد بعد ذلك التاريخ.
- رغم تنصيص مجموعة من القوانين والتشريعات على مبدأ الإستقلال المالي للجماعات الترابية، إلا أن جل الجماعات بما فيها جماعة تاهلة لازالت تابعة للمركز في الأمور المتعلقة بالتمويل والدعم المالي.
- أصدر المجلس الجماعي الجديد سنة 2022 قرارا يحدد نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة تاهلة، وبالرغم من أهمية هذا القرار في توفير موارد مالية إضافية للجماعة إلا أن تطبيقه لا زال حتى بعيد المنال.

3.2 التوصيات:

- العمل على استخلاص كل الرسوم المستحقة للرفع من المداخيل المالية الجماعية والبحث عن موارد بديلة قادرة على تمويل وتنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التنموية بدل التعويل فقط على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة.

- توظيف أطر مالية ومحاسباتية بمصلحة التعمير وبمكتب الجبايات حتى يتم ضبط موارد الجماعة واستخلاص كل الرسوم والضرائب المستحقة.
- إجراء إحصاء شامل للأراضي الحضرية غير المبنية واستخلاص الرسوم المفروضة عليها بهدف جلب موارد إضافية لميزانية الجماعة وخلق دينامية داخل السوق العقارية بالمدينة.
- فرض رسوم على التجار وأرباب المقاهي الذين يقومون باحتلال الملك العمومي، والرفع من قيمة هذه الرسوم كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- القيام بكل أشكال المراقبة الدورية والتدقيق المالي للجماعة وفق ما تنص عليه كل التشريعات والقوانين للحفاظ على موارد الجماعة وترشيد استعمالها والحرص على تدبيرها بشكل عقلاني.
- النهوض بصندوق التجهيز الجماعي وتزويده بكل الإمكانات المالية اللازمة حتى يكون فاعلا أساسيا في دعم ميزانية الجماعات والنهوض بمسلسل التنمية على المستوى المحلي.
- دعم الحسابات الخصوصية وخاصة الحساب الخاص بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية باعتباره ورشا مجتمعيا مفتوحا باستمرار لمكافحة كل أشكال الهشاشة والتهميش والإقصاء الإجتماعي.
- ترسيخ نمط جديد في التدبير الجماعي قائم على مبدأ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، بالإضافة إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة باعتباره مبدأ دستوربا نص عليه الفصل الأول من دستور 2011.
- انخراط الجماعة في شراكات متعددة الأطراف مع فعاليات المجتمع المدني والفاعلين الخواص على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني والدولي بهدف تقوية وتعزيز الموارد المالية للجماعة وإعطاء دفعة جديدة لمسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي.
- تنمية الفائض المالي الجماعي واستغلاله في تنشيط الإستثمار والتنمية عن طريق التحكم في النفقات وترشيدها على النحو الأمثل.

4. خاتمة:

عرف المغرب تطورا ملحوظا في الجانب التشريعي المنظم لاختصاصات الجماعات الترابية، كان أبرزها إصدار القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والذي حمل مجموعة من الصلاحيات الخاصة بالنظام المالي الجماعي ومصدر مواردها المالية. وبالرغم من أهمية هذا القانون في تنظيم عمل الجماعات وتطوير مواردها وترشيد نفقاتها، إلا أن العديد من الجماعات المغربية لازالت تواجه صعوبات ومشاكل على مستوى تدبير مواردها المالية، الأمر الذي انعكس سلبا على مسار التنمية داخل مجالاتها الترابية. وتعتبر مدينة تاهلة نموذجا لتلك الجماعات التي تعاني من مشاكل مالية ناتجة بالأساس عن نموذج التدبير المحلي وضعف التحكم في تحصيل الرسوم الجماعية بشكل أثر سلبا على حجم الميزانية وساهم في عرقلة تنفيذ مجموعة من المشاريع الحضرية والتنموية.

5. المراجع:

- أحمد القدميري، الإستقلال المالي للجماعات الترابية، قراءة في المفهوم والمؤشرات، مجلة القانون والمجتمع، العدد الأول، سنة 2020.
- الدستور المغربي، سنة 2011.
- القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية.
- القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.
- القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

- القانون رقم 31.90 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق تجهيز الجماعات المحلية.
- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي، سنة 2018.
- المندوبية السامية للتخطيط، معطيات حول التوقعات السكانية، سنة 2023.
- جماعة تاهلة، برنامج عمل الجماعة 2017-2022.
- جماعة تاهلة، محاضر الجلسات الخاصة بالفترة الزمنية الممتدة ما بين 2007 و2020.
- حسن العرفي، المبسط في شرح الميزانية الجماعية، الفضاء الجمعوي، سنة 2018.
- محمد معاش، آليات الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات الترابية، مجلة القانون والأعمال، سنة 2019.
- وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية للجماعات الترابية، عدد 46، سنة 2022.
- وزارة الداخلية، دليل ميزانية الجماعات، سنة 2009.

التعاونيات النسائية بين رهان تثمين المنتوجات المجالية وتحقيق التنمية المحلية بالريف الأوسط الجنوبي: تعاونية البرانص الفلاحية بجماعة الجوزات نموذجا

كميحي محمد: طالب باحث بسلك الدكتوراه مختبر المجال، التاريخ، الدينامية والتنمية المستدامة الكلية متعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب. البريد الإلكتروني :mohammed.goumihi@gmail.com

عبد النور صديق : أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

فارس نافع :طالب باحث بسلك الدكتوراه مختبر الدراسات الحضرية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب.

ملخص

شهد المغرب خلال السنوات الماضية تحولات اقتصادية هامة، كانت لها انعكاسات واضحة على الرأسمال البشري، حيث تعددت مظاهر الهشاشة والإقصاء، من أجور متدنية وانعدام لعقود العمل وغياب للحماية الاجتماعية، وكذا هيمنة الطابع غير المهيكل على جزء كبير من علاقات العمل، بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين الوسط الحضري والوسط القروي، فكانت كلها عوامل لا تشجع على تحسين الظروف المعيشية لجزء كبير من الساكنة خاصة القروية، وبالتالي جعلت المغرب يتقهقر على مستوى ترتيب التنمية البشرية.

وفي هذا السياق لجأت الدولة إلى اعتماد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة للتقليل من كافة أشكال التهميش والهشاشة وتحقيق الإدماج الترابي، وذلك باعتباره رافعة للتنمية المستدامة، تستهدف ببرامجها وأنشطتها الفئات الفقيرة والهشة، بواسطة هيئات ومنظمات مهنية تعمل بشكل قانوني وديمقراطي وتشاركي أهمها التعاونيات، لهذا حاولنا في هذا المقال تسليط الضوء على نموذج لتعاونية نسائية استطاعت أن تفرض نفسها رغم أنها تتواجد بحيز ترابي يصنف ضمن أفقر المجالات الترابية بإقليم تازة.

كلمات المفاتيح: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التنمية المستدامة، التعاونيات النسائية، إقليم تازة، الإدماج الترابي.

Women's cooperatives: Balancing Local Product Valorization and Realizing Local Development in the Middle South of 'Rif' region: A Case Study of the Agricultural Cooperative of Al-Jouzat Communit.

Abstract

The past years witnessed significant economic transformations in Morocco, which had clear repercussions on human capital. These changes were marked by various forms of fragility and exclusion, including low wages, lack of employment contracts, absence of social protection, and dominance of non-structured characteristics in a significant portion of labor relations. Additionally, there's a considerable disparity between urban and rural areas, all of which deter improvements in living conditions for a large portion of the population, especially in rural areas. Consequently, Morocco's ranking in terms of human development regressed.

In this context, the government resorted to adopting the social and solidarity economy as a tool to reduce all forms of marginalization and fragility, achieve territorial integration, and promote sustainable development. This approach targets the poor and vulnerable through legally established democratic and participatory professional entities, the most prominent being cooperatives. In this article, we aim to shed light on a model of women's cooperatives that managed to establish itself despite operating within one of the poorest territorial areas in Taza region.

Keywords: Socioeconomic and Solidarity Economy, Sustainable Development, Women's Cooperatives, Taza Region, Territorial Integration.

تقديم

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للتنمية المستدامة، حيث "أثبتت التجارب الدولية فعالية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي"[1]، خاصة وأنه يغطي "بأنشطته الاقتصادية والاجتماعية الفئات الفقيرة والمهمشة"[2]، فأصبح بذلك من "المواضيع المتداولة في الساحة الوطنية"[3]، "وظهرت بفضله دينامية غير مسبوقة في المجال القروي"[4]، حيث تم تأسيس مجموعة من التعاونية الفاعلة في هذا الميدان.

يمثل النسيج التعاوني المكون الرئيسي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي يوفرها، أو من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي. وجدير بالذكر أنه في "متم سنة 2013، شمل القطاع التعاوني ما يناهز 12022 تعاونية تضمّ 440372 منخرطا"[5].

نظرا للدينامية التي يعيشها القطاع التعاوني ببلادنا، اخترنا في هذا المقال دراسة تعاونية نسائية، تتواجد بمنطقة الريف الأوسط الجنوبي، التي تعد أحد أكبر الجيوب المحافظة بالمغرب، حيث ماتزال ترسبات بنيوية داخل المجتمع القروي ترتبط بعادات وفكر ممانع لاشتغال المرأة، إلا أن هذا التنظيم النسوي المسمى بتعاونية البرانص الفلاحية بجماعة الجوزات استطاع أن يفرض نفسه، ويمكن المرأة البرنوصية من تكسير الهيمنة الذكورية، والاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل يمكن من المساهمة في التنمية المحلية وضمان دخل قار، خاصة وأن المنطقة تتميز بأنشطة فلاحية معيشية ضعيفة لا توفر حتى الكفاف لأهلها.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية : **إلى أي حد تساهم التعاونيات النسائية في تثمين المنتوجات المجالية وخلق التنمية المحلية بالريف الأوسط الجنوبي؟**

مجال الدراسة

تنتمي جماعة الجوزات إداريا إلى إقليم تازة دائرة تايناست، وتقع على مساحة تقدر ب104 كلم2، ويبلغ عدد سكانها حوالي 7710 نسمة. تحدها شرقا جماعتي بني فتح والطايفة، وغربا جماعة كاف الغار، وشمالا جماعة تايناست، وجنوبا جماعة حد امسيلة، وتحتل موقعا استراتيجيا هاما بين الجماعات السالفة الذكر، لكونها تمثل حلقة وصل بينها.

تشكل جماعة الجوزات جزء من الريف الأوسط الجنوبي، حيث يهيمن عليها الطابع الجبلي، وتضم مجموعة من الدواوير تصل إلى 15 دوارا، أغلبها يعتمد على الفلاحة كمصدر رئيسي في النشاط الاقتصادي، حيث تنتج كمية هامة من الزيتون واللوز، بالإضافة إلى توفرها على غطاء غابوي مهم، إلا أن الجماعة تعاني من الفقر والتهميش والعزلة مما جعلها تصنف ضمن أفقر جماعات الإقليم.

خريطة 01: موقع جماعة الجوزات ضمن إقليم تازة

- [1] Sophie B, Sylvain A, Economie Sociale et Solidaire, nouvelles trajectoires d'innovations, Edit l'HARMATTAN, Paris, p170.

[2] أعنوز رشيد، والبقصي محمد، الاقتصاد التضامني: الواقع والآفاق دراسة الوحدة السوسيو ترابية أغبال تافرت، ورد في مؤلف جماعي، الاقتصادي الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي، منشورات المنتدى الثقافي الثاني لإغزران، مطبعة IMAGERIE PUB NEON، فاس المغرب، ص 109، سنة 2013.

[3] مقران ابراهيم، الاقتصاد الاجتماعي وآفاق التنمية القروية بجماعة الصميعة، ورد في مؤلف جماعي (تنسيق) "" الاقتصادي الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي"" تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي، منشورات المنتدى الثقافي الثاني لإغزران، مطبعة IMAGERIE PUB NEON، فاس المغرب، ص 241، سنة 2013.

[4] البقصي محمد، والزرهوني محمد، إسهام الجمعيات في تدبير مياه السقي الصغير بجماعة إغزران" ورد في مؤلف جماعي، ""التنمية بالمناطق الجبلية الحاجيات والانتظارات"" تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي، منشورات المنتدى الثقافي الثاني لإغزران، مطبعة IMAGERIE PUB NEON، فاس المغرب، ص 298، سنة 2012.

[5] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصادي الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، من إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، مطبعة سيباما، الرباط المغرب، 2015.

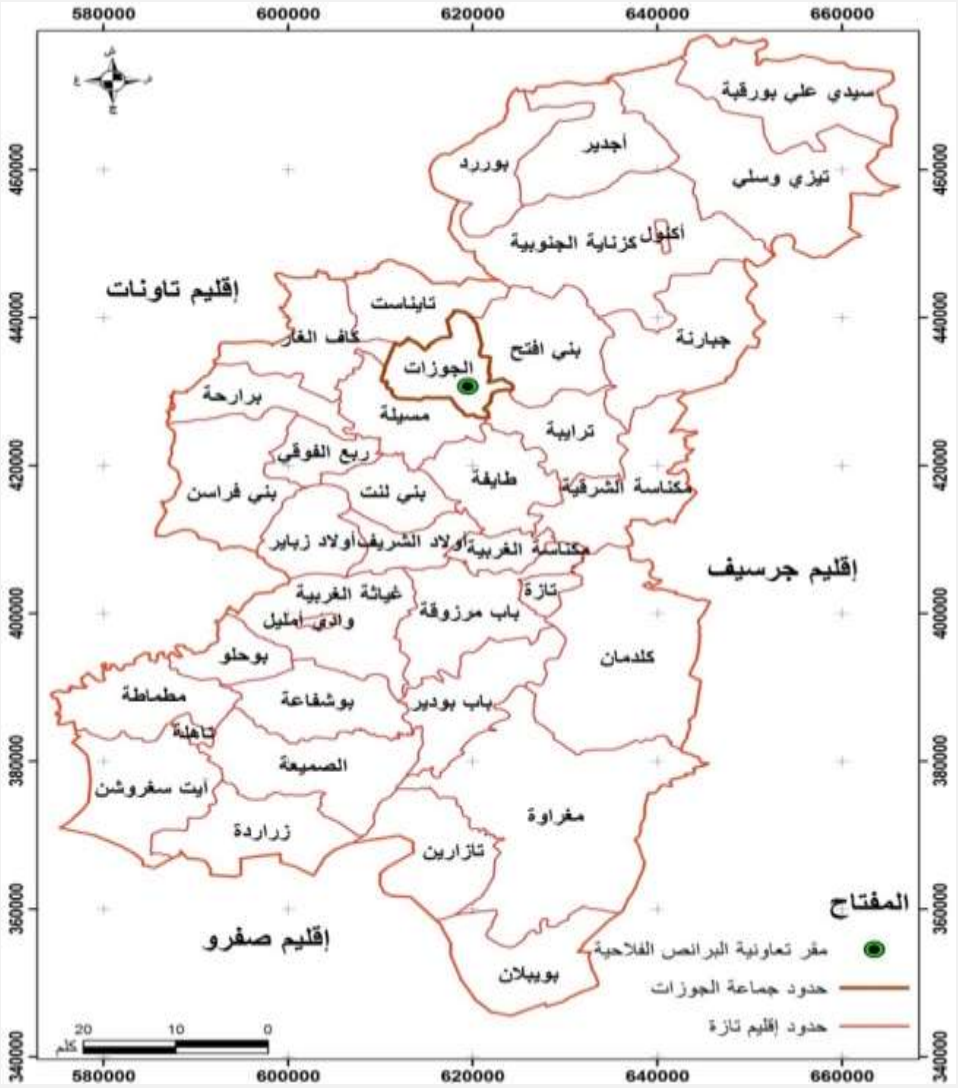

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب، 2015.

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية هذه الورقة العلمية في كونها تحاول التطرق إلى موضوع لم ينل ما يستحق من الاهتمام، خصوصا وأن عينة الدراسة تتواجد في مجال قروي محافظ لا يسمح في الغالب بخروج النساء إلى سوق الشغل، ومن ثم فهي بمثابة محاولة لاستطلاع التحول الواقع في البنية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال عمل ميداني مباشر يسعى إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه التعاونيات النسائية في تثمين المنتوجات المجالية وخلق التنمية المحلية، ثم رصد أهمية التدخلات العمومية في مجال تدعيم العمل التعاوني النسوي، بالإضافة إلى الكشف عن مختلف الصعوبات التي تحول دول أن تتمكن التعاونيات النسوية من تحقيق أهدافها.

منهجية وأدوات الدراسة

اعتمدنا من أجل إنجاز هذا البحث على مجموعة من الخطوات العلمية، في إطار نهج جغرافي يركز على وصف وتفسير الظاهر المدروسة واستخلاص العلاقات والقوانين. كما قمنا بالاطلاع على مجموعة من الأطاريح والرسائل الجامعية والمقالات، وكذا التقارير الصادرة عن المؤسسات العمومية التي تناولت الموضوع، ولتعميق البحث قمنا بزيارة ميدانية لمقر تعاونية البرانص الفلاحية بالجوزات، هذا بالإضافة إلى توظيفنا لبرنامج arc gis لرسم خريطة لمجال الدراسة.

النتائج

أضحت التعاونيات الفلاحية، التي تستحوذ على 66.7 % من النسيج التعاوني في المغرب خاصة النسوية منها، عنصرا مهما في إدماج المرأة المغربية في النسيج الاقتصادي، خاصة القاطنة في العالم القروي، وبفضلها أضحت شريحة معتبَرة من النساء يتمتعن بدخل مالي، يساعدهنك على توفير حاجياتهن، وحاجيات أسرهن.

ويتميز إقليم تازة بارتفاع في معدلات الفقر والأمية (65.5% بالعالم القروي) والهشاشة، خاصة بالجماعات الجبلية الهامشية، حيث تتعدد صور الإقصاء والحرمان والتي ترتفع نسبها في صفوف النساء، غير أنه في السنوات الأخيرة انخرطت مجموعة من النساء القرويات في النسيج الاقتصاد الاجتماعي، وأصبحن يمثلن تجارب نموذجية في محيطهم ومن أبرز هذه التنظيمات تعاونية البرانص الفلاحية بالجوزات التي تشكل مثالا ناجح في الاقتصاد الاجتماعي ومقاربة النوع بالإقليم. وفي هذا المقال سنحاول التسليط الضوء على مقومات نجاح هذه التجربة، وانعكاساتها التنموية على المرأة القروية بالجوزات.

1- التعريف بتعاونية البرانص الفلاحية بالجوزات: إطار تنظيمي واعد في بيئة هشة

نشأت تعاونية البرانص الفلاحية بجماعة الجوزات دائرة تايناست في 18 غشت 2006، بعد فشل التجربة الأولى نتيجة سوء التدبير والمتمثلة في تعاونية الجوزات للفلاحة وتربية النحل التي تم تأسيسها سنة 2001. فتعاونية البرانص الفلاحية من خلال قانونها الأساسي، ركزت على تثمين المنتجات المجالية، وتربية الأرانب والنحل وتثمين منتجات الخلية، بالإضافة إلى خدمات البستنة والمشاتل، وتعمل بتجهيزات تم اقتناؤها عبر مساهمة المنخرطين الذين يتقاسمون الأرباح وفق القانون 12/112 المنظم للتعاونيات بالمغرب.

عملت تعاونية البرانص الفلاحية بالجوزات منذ تأسيسها على اعتماد مقاربة النوع، عبر دعم المرأة القروية ومحاولة إخراجها من هشاشتها، وتكسير النظرة التقليدية للمرأة بكونها غير منتجة، لذا فأغلبية منخرطيها من نساء المنطقة اللواتي يبلغ عددهن 9 نساء من أصل 12 منخرطا، تتروح أعمارهم ما بين 30 و60 سنة، لكن نقطة الضوء الأكبر هي أن جل مكونات التعاونية لديهم مستوى تعليمي معين.

مبيان 01 : توزيع المنخرطين حسب مستواهم التعليمي

المصدر: بحث ميداني فبراير 2022.

يظهر من خلال المبيان أن 84 % من مكونات التعاونية ذو مستوى تعليمي، موزع ما بين 50% للتعليم الثانوي التأهيلي، و18% تعليم جامعي، إحداهن مجازة في القانون، والنسبة المتبقية (32%) موزعة مناصفة بين منخرطات بدون مستوى تعليمي، وأخريات وصلن فقط إلى المستوى الابتدائي.

ما يمكن استنتاجه، هو أن هذه التعاونية تبقى مجرد استثناء، مقارنة بباقي التنظيمات المهنية الأخرى العاملة بالوسط القروي، والتي يكون غالبية منخرطيها ذوو مستوى تعليمي بسيط، وقد حاولت التعاونية محل الدراسة تدارك هذا الأمر من خلال إغناء الرصيد التكويني، عبر اعتماد برنامج واضح في مواكبة منخرطيها ممول من طرف جمعية فرنسية، والمشاركة في دورات تكوينية، وتنظيم أخرى داخل مقر التعاونية أطرها خبراء أجانب، بعد أن استطاعت التعاونية عقد شراكات مع جمعيات دولية تدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل : الجمعية البلجيكية "اكس

شانج اكسبرتير"، والجمعية الفرنسية "فرت" والجمعية الهولندية "فرت"، لكن تبقى أهمها الشراكة مع الجمعية الفرنسية التي تم عقدها سنة 2014 وتنتهي عند متم 2021، ومن أهم أهدافها تقوية القدرات الإنتاجية والتدبيرية للتعاونية.

2- أساليب تسويق منتوجات تعاونية البرانص الفلاحية: منتوجات محلية متنوعة تتطلع نحو غزو السوق الوطنية

بدأت التعاونية في البداية بالتركيز على تربية الأرانب وإنتاج العسل، غير أن نجاح التجربة وغنى المنطقة بالمنتوجات المحلية ذات الطبيعة الجبلية، بحكم انتماء جماعة الجوزات إلى الريف الأوسط الجنوبي، جعل هذا التنظيم المهني يوسع من استثماراته في منتوجات محلية متنوعة، منها ما يرتبط بزيت الزيتون والقطاني والفواكه الجافة، خاصة وأن دائرة تايناست بصفة خاصة وبلاد البرانص بصفة عامة، معروفة منذ زمن طويل بإنتاج اللوز والتين، بالإضافة إلى منتوجات أخرى ترتبط بتوفير الشتائل ولحم السمان وإنتاج العسل بمختلف أنواعه.

مبيان 02 : أساليب التسويق داخل التعاونية

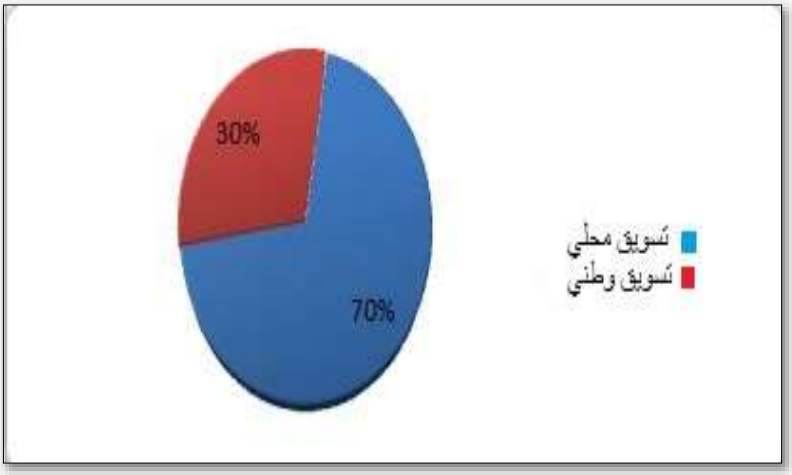

المصدر: بحث ميداني فبراير 2022.

تعمل التعاونية على تسويق منتوجاتها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، وهي في الغالب موجهة نحو السوق المحلية ومدينة تازة بنسبة تقدر ب 70%، ولا يتعدى التسويق الوطني عتبة 30%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بإمكانياتها ونوعية منتوجاتها، وهو ما يفرض على التعاونية تنمية قدراتها التواصلية، وتعزيز حضورها في الملتقيات والمعارض الفلاحية قصد التعريف والترويج لمنتوجاتها، وربط شراكات مع كل نقط البيع وبجميع المهتمين بالمنتوجات "البيو" الخالية من المواد الحافظة.

3- الأثر التنموي لتعاونية البرانص الفلاحية على المرأة القروية بالجوزات: دخل تابث وفرض للذات

شكلت تعاونية البرانص الفلاحية بجماعة الجوزات إطارا اقتصاديا، مكن من إدماج المرأة البرنوصية التي عانت لعقود طويلة من الفقر والتهميش، في ظل مجتمعات محافظة وممانعة لاشتغال المرأة القروية، غير أن هذه التعاونية الفتية مكنت منخرطاتها من المشاركة في الحياة الاقتصادية، أصبحن منتجات وفاعلات داخل محيطهن، وجزء من أنظمة الإنتاج المحلية.

وفرت التعاونية لمنخرطاتها دخلا قارا يمكنهن من تغطية 75% [1] من احتياجاتهم الأسرية، خاصة وأن أنشطة التعاونية دائمة وليست موسمية أو مرتبطة بفترات معينة، وهي نقطة إيجابية لهذه التعاونية وتنم عن تخطيط استراتيجي

[1] مقابلة مع منخرطات التعاونية

تشخيصي للإمكانيات التي يتوفر عليها المجال المحلي، من خلال الاستثمار في منتوجات محلية متنوعة، وبالتالي ضمان مصدر دخل ثابت، كان له أثر تنموي على المنخرطات وأسرهن البالغ عددهم حوالي 12 أسرة.

ما يمكن استخلاصه، هو أن تعاونية البرانص الفلاحية مكنت منخرطاتها، من تجاوز وضعية الهشاشة والإقصاء عبر إدماجهن في النسيج الاقتصادي، من خلال توفير أنشطة مدرة للدخل تحفظ لهن كرامتهم، كما أنهن أصبحن يتمتعن بالاستقلالية وباتخاذ القرار داخل أسرهن، بالإضافة إلى انخراطهن في دينامية العمل التعاوني، والانفتاح على المحيط الخارجي عبر المشاركة في المعارض والاستفادة من دورات تكوينية، مكنتهن من تطوير قدراتهن المهنية والتواصلية.

4- الدور التأطيري والتكويني لتعاونية البرانص الفلاحية: قيمة مضافة لتعزيز قدرات المرأة القروية بالجوزات

استطاعت تعاونية البرانص الفلاحية إلى جانب أنشطتها الاقتصادية ذات الصبغة التنموية، أن توفر لمنخرطاتها أياما تكوينية كان لها وقع إيجابي من حيث التأطير والإرشاد وتعزيز القدرة على الانخراط في العمل التعاوني، وكذا اكتساب التجربة في هذا الميدان، ويوضح الجدول التالي أهم التكوينات التي تمت الاستفادة منها.

جدول (01): أهم التكوينات التي تمت الاستفادة منها تعاونية البرانص الفلاحية

الدورات التكوينية	المدة	السنة	الجهة المنظمة
- دورات تككوينية في المجال التقني	30 يوم	2014-2015-2016 2019 2017-2018	- منظمة فرت الفرنسية-الغرفة الفلاحية - الاستشارة الفلاحية
- دورات تكوينية في التسير الاداري والمالي.	20 يوم	2014-2015-2016-2017-2018-2019	- منظمة فرت الفرنسية - الاستشارة الفلاحية
- دورات تكوينية في التواصل	15 يوم	2014-2015-2016-2017-2018-2019	- منظمة فرت الفرنسية - المبادرة الوطنية للتنمية الفلاحية
- دورات تكوينية في التثمين والتسويق	10 أيام	2018- 2015-2016-2017 2019	- منظمة فرت الفرنسية - الغرفة الفلاحية

المصدر: وثائق تعاونية البرانص الفلاحية + المصدر: بحث ميداني فبراير 2022.

يستشف من خلال الجدول أن تعاونية البرانص استفادت من تكوينات عديدة، منها ما ارتبط بما هو تقني، ويتعلق الأمر بكيفية التعامل مع الآلات وتوضيب المنتوجات وتعليبها، ومنها ما يتصل بجانب التدبير سواء الإداري أو المالي، بهدف ضمان حكامة في التسيير والرفع من المداخيل، بالإضافة إلى دورات في التواصل تعزز من قدرات المنخرطات في التسويق والترويج للمنتوجات، خاصة عند المشاركة في التظاهرات والمعارض الفلاحية.

ما يمكن الختم به في هذا الباب، هو أن تعاونية البرانص حاولت أن تنضم عددا من الأيام التكوينية لمنخرطاتها. وصلت لحوالي 85 يوما تكوينيا خلال الخمس سنوات الماضية، في إطار الشراكة مع مجموعة من الجهات الفاعلة في هذا المجال سواء مع منظمات رسمية وطنية أو دولية، وركزت على عدة تخصصات كان قد أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقييمه لعمل تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، والتي تشكل إما مفتاح النجاح أو الفشل لأي نسيج تعاوني.

مناقشة وتوصيات

استطاعت تعاونية البرانص الفلاحية بالجوزات تجاوز جل المعيقات الطبيعية والبشرية والتقنية، وذلك بالتركيز على التكوين المستمر وتأهيل قدرات الأعضاء. فتمكنت بذلك من إدماج المرأة القروية في سوق الشغل، وتحقيق قدر من التنمية المحلية في محيطها، وكذا المساهمة في تثمين المنتوجات المحلية التي تمتاز بها جماعة الجوزاتك ونواحيها، لتدخل بذلك مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بابه الواسع وتتوج كأفضل تعاونية بالجهة سنة 2012. وحتى تستمر هذه التعاونية الواعد في أدوارها التنموية إلى جانب باقي التنظيمات الأخرى نقترح ما يلي:

- **التشخيص الاستراتيجي** لمكامن قوة ونقاط ضعف التعاونيات ووضع خطط لتقويمها، ثم اعتماد برامج المواكبة والتكوين المستمر فيما يخص التسيير والتدبير والتواصل والتسويق وتثمين المنتوجات المجالية.

- **تشجيع نساء العالم القروي** على الانخراط في التعاونيات وتقديم حوافز ومنح لهن.

- **التكوين في التقنيات الحديثة واعتماد منصة إلكترونية** خاصة بمنتجات التعاونيات لتسهيل عملية تسويقها والتعريف بها داخليا وخارجيا.

- **مد التعاونيات بالآليات اللازمة للاشتغال** حتى تساهم في التشغيل ومحاربة الفقر وخلق الثروة والتنمية المجالية المندمجة.

- **توفير الدعم المالي والتقني للتعاونيات** ومحاربة كافة أشكال المضاربة التي تعرفها بغض المنتوجات.

- **تشجيع التعاونيات على التكتل والتعاضد** عبر خلق فيدراليات تتدارس الإكراهات والتحديات التي تعاني منها التعاونيات.

المراجع المعتمدة

- أعنوز رشيد، والبقصي محمد، الاقتصاد التضامني: الواقع والآفاق دراسة الوحدة السوسيو ترابية أغبال تافرت، ورد في مؤلف جماعي، الاقتصادي الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي، منشورات المنتدى الثقافي الثاني لإغزران، مطبعة IMAGERIE PUB NEON، فاس المغرب، صص 241- 250، سنة 2013.

- البقصي محمد، والزرهوني محمد، إسهام الجمعيات في تدبير مياه السقي الصغير بجماعة إغزران" ورد في مؤلف جماعي، '"التنمية بالمناطق الجبلية الحاجيات والانتظارات'" تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي، منشورات المنتدى الثقافي الثاني لإغزران، مطبعة IMAGERIE PUB NEON، فاس المغرب، صص 292- 306، سنة 2012.

- مقران ابراهيم، الاقتصاد الاجتماعي وآفاق التنمية القروية بجماعة الصميعة، ورد في مؤلف جماعي (تنسيق) '" الاقتصادي الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي'" تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي، منشورات المنتدى الثقافي الثاني لإغزران، مطبعة IMAGERIE PUB NEON، فاس المغرب، ص 241- 250، سنة 2013.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصادي الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، من إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، مطبعة سيباما، الرباط المغرب، 2015.

- Sophie B, Sylvain A, Economie Sociale et Solidaire, nouvelles trajectoires d'innovations, Edit l'HARMATTAN, Paris, 240p.

الموارد المحلية والتنمية الترابية بواحة تافيلالت (المغرب)

عباسي عبد الناصر، صديقي عبد الخالق، لحنين عمرو

باحثون بكلية العلوم الإنسانية، والاجتماعية جامعة ابن طفيل القنيطرة Abbassigeo@gmail.com

abdelkhalik.sadiki@uit.ac.ma

Lahninedoc@gmail.com

ملخص:

تمتاز واحة تافيلالت بتعدد مواردها، فرغم قساوة الظروف الطبيعية وندرة الموارد المائية، إلا أن المنظومة الواحية بتافيلالت تتميز بالتنوع الطبيعي والبشري، مما دفع بجميع المتدخلين إلى ضرورة الاهتمام بها من أجل تجاوز حالات الركود والهشاشة لتحقيق تنمية مستدامة مبنية على ماهو اقتصادي واجتماعي وبيئي، خاصة أن التنمية المحلية اليوم، أصبحت بمثابة حركة أو توجه عام يتقوى باستمرار عبر مختلف المجالات.

شهدت واحة تافيلالت تحولات وذلك ببروز مجتمع واحي جديد. يتأرجح بين الحفاظ على ما هو تقليدي من جهة، والإصرار والتجديث من جهة أخرى، لذلك تعتبر هذه الوضعية مرحلة انتقالية تعيشها الواحة، مما سمح بخلق تأثيرات على مختلف الموارد الواحية.

تستهدف مداخلتنا إبراز أهم الموارد الطبيعية والبشرية بواحة تافيلالت ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية متكاملة مبنية على التوازن بين مكونات الواحة .

الكلمات المفاتيح : الموارد المحلية - التنمية - الواحة - تافيلالت- التحول

Local resources and territorial development in Tafilalete Oasis (Morocco)

Abstract:

The oasis of Tafilalet has a multitude of resources, although natural conditions and water resources are scarce, however, the oasis system of Tafilalet is characterized by natural and human diversity, This has prompted all stakeholders to pay attention to it in order to overcome recessions and fragility to achieve sustainable development based on economic, social and environmental aspects. In particular, today's local development has become a public movement or orientation that is constantly reinforced in different areas.

The oasis of Tafilalet has undergone transformations with the emergence of a new neighborhood community. It oscillates between the preservation of what is traditional on the one hand, and the insistence and refreshment on the other, so that this situation is considered a transitional phase of the oasis, which has allowed the creation of effects on the different resources of the oasis.

Our intervention aims to highlight the most important natural and human resources of the oasis of Tavilalt and the extent to which they contribute to the achievement of an integrated development based on the balance between the components of the oasis.

Keywords: Local resources - Development - Oasis - Tafilalet – mutation

تقديم :

تتوفر واحة تافيلات على موارد ترابية متنوعة، بحكم تنوع الخصائص الطبوغرافية والبنيوية والجيومورفولوجية والمظاهر المناخية والغطاء النباتي.

لذلك شكلت واحة تافيلالت عنصرا أساسيا في استقطاب واستقرار العديد من الأجناس البشرية، التي وجدت الوسط المناسب، الشيء الذي سمح لواحة تافيلالت باحتلال مكانة متميزة داخل التراب الوطني، إلا انه مع بداية النصف

الثاني من القرن العشرين أصبحت هذه الواحات تفقد توازنها المبني أساسا على الهشاشة والمعرض في أي لحظة للاختلال، الشيء الذي لا يبشر باستمرار الحياة بشكل يسمح بتوفير أبسط الظروف المناسبة لها. ولعل إشكالية البحث تتمحور حول محاولة تحديد أهم الموارد الترابية وما تواجهه من مشاكل في ظل التحولات التي عرفها المجال.

يشكل موضوع الموارد الترابية وعلاقتها بالتنمية الترابية، من بين أهم المواضيع التي لقيت اهتماما في العقود الأخيرة، من طرف السياسيين ومختلف المخططين الباحثين في مجال التنمية. وبدورنا سنسعى من خلال هذا العمل إلى تبيان العلاقة الجدلية القائمة بين تدبير الموارد الترابية والتنمية، التي نرجوا أن تكون مستدامة وشاملة، باعتبار هذه الثنائية من بين الأسس المشكلة للإشكالية المحورية لهذه الدراسة.

نحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على مجموعة من التساؤلات : ما هي أهم الموارد بواحة تافيلالت؟ كيف ستساهم الموارد الترابية في تحقيق تنمية ترابية بواحة تافيلالت؟ وبأية وسائل سيتم ذلك؟ كيف يمكن أن نجعل من الموارد الترابية محددات وعوامل تنموية تلائم مختلف تدخلات الفاعلين الترابيين؟ ما هي آليات تدبير هذه الموارد؟

منهجية العمل :

تعتبر منهجية البحث هي مجموعة من القواعد العامة التي تحدد عمليات الباحث، حتى يصل إلى نتيجة معينة هي الكشف عن حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة[1] ، لذلك فإن إنجاز هذا العمل يرتكز على مجموعة من العناصر :

العمل البيبليوغرافي : ينبني على الإطلاع على المواضيع والدراسات، التي لها صلة بموضوع الموارد الترابية والتنمية

العمل الميداني : يشكل العمل الميداني إحدى المراحل المهمة في إنجاز هذا العمل، لذلك تم التركيز على الإستمارة (يمكن تعريف الاستمارة بأنها هي "مجموعة من الأسئلة المرتبة بشكل منطقي وسيكولوجي بهدف جمع بيانات يحتاجها الباحث في موضوع ما2) التي توجه للساكنة .

العمل الكارطوغرافي : اعتمدت في هذا العمل على نضم المعلومات الجغرافية، المتمثل في الأركجس 10.3 وذلك لتمثيل المعطيات على شكل خرائط توضيحية.

تقديم مجال الدراسة :

تشكل واحة تافيلالت إحدى المجالات التي تقع في الجنوب الشرقي، حيث تتواجد بين تحدها شمالا واحة أولاد الزهراء و أرفود، جنوبا جبل أدرار وبومعيز، شرقا أم الربوح وغربا واد غريس، بيلغ طولها حوالي 20 كلم و عرضها يتراوح ما بين 7 و 9 كلم، مساحتها الإجمالية تتراوح ما بين 150 و 170 كلم 2 عبارة عن واحة مسطحة. باستثناء بعض المرتفعات الجبلية و هي الجبيل 787 م و تينغراس 776 و ريش هارون 790م.

وتتشكل المنطقة المدروسة من جماعة بني آمحمد سجلماسة، وجماعة السفالات، وجماعة الريصاني، وهي قيادة الريصاني التابعة لدائرة الريصاني بإقليم الرشيدية والمنتمية لجهة درعة تافيلالت .

[1] دويدري وحيدي (رجاء) 2000 البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العلمية دار الفكر ،دمشق،سوريا ، 106

2 -عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديد، 1997، ص94.

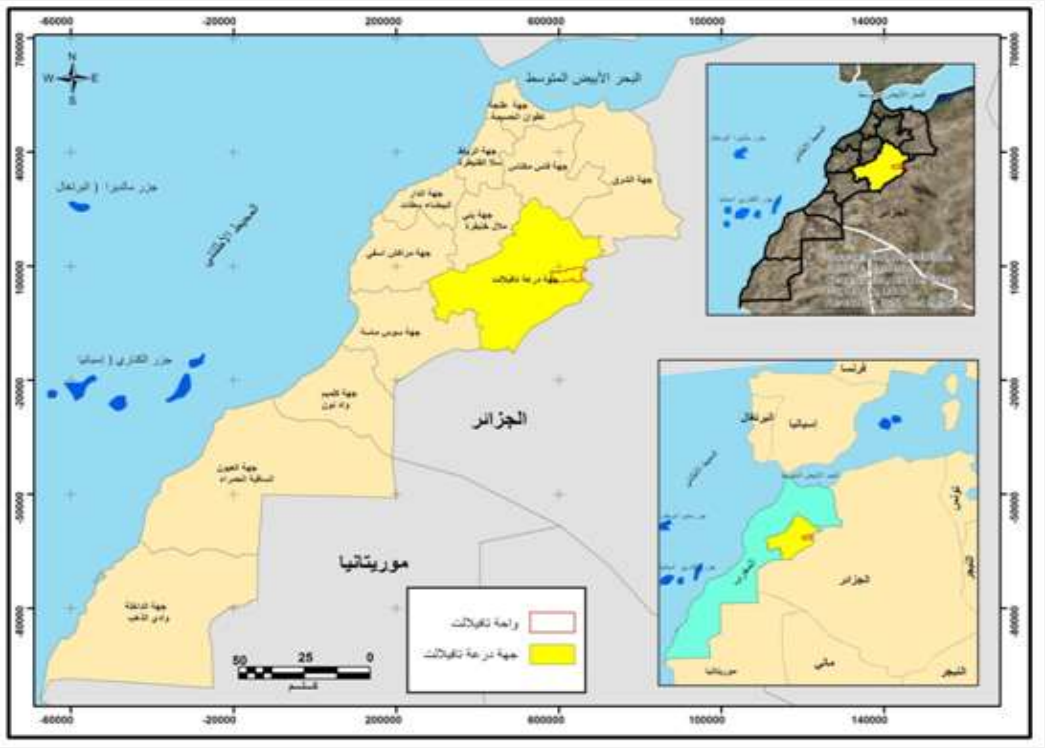

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط 2015 بتصرف

خريطة رقم 1 : موقع واحة تافيلالت ضمن التراب الوطني

I- تشخيص الموارد الترابية بواحة تافيلالت :

تعتبر دراسة الموارد الترابية ، من أهم الأسس المهمة في هذا العمل لأن لها صلة وثيقة بطبيعة العلاقات والديناميات التي يعرفها المجال، من هنا تأتي أهمية معرفة وتشخيص لأهم الموارد بواجة تافيلالت، لما لها من أهمية خاصة في إبراز أهم المعالم التي تشكل شخصية وهوية تراب الواحة .

وانطلاقا من هذه المداخلة سنعمل على تشخيص أهم الموارد الترابية سواء الطبيعية (الماء، التربة والغطاء النباتي..) أو البشرية .

1- سيادة موارد طبيعية هشة

تتميز الموارد الطبيعية بواحة تافيلالت بنوع من الهشاشة رغم تنوعها لكون المنظومات البيئية بها سريعة التأثر، وذلك راجع إلى الخصائص البيومناخية التي تميزها، وتأثرها المباشر بالتغيرات المناخية وخاصة الجفاف الذي يصيب المجالات الجافة التي تتميز مواردها بالمحدودية وضعف تجديدها، ارتباطًا بشحها وضعفها ثم بالطرق تدبيرها واستغلالها، إضافة إلى هذا، أدت التحولات السوسيومجالية التي أصبحت تميز هذه المجالات من خلال التوسع العمراني داخل الواحة وتغير أنماط العيش، إلى زيادة الضغط على الموارد بشكل يفوق طاقة تجددها، وبالتالي تدهور وتقلص للموارد المائية والغابوية.

1-1 تضاريس متنوعة:

- ❖ **سهل تافيلالت ، وحدة طيوغر افية و جيومورفلوجية متميزة**

يوجد سهل تافيلالت على ارتفاع يتراوح بين 700م و 800متر، يتميز بانحدارات متباينة اثرت بشكل كبير على الجوانب الهيدرولوجية فقد أظهرت القياسات التي قام بها ALKOUFE منذ 1946 أن هناك منحدرا طبيعيا يتجه من الشمال إلى الجنوب يجري فوقه واد زيز ، و هي وضعية تجعل هذا الأخير بعد عرف الجبيل لا يتبع مجرا طبيعيا ، إذ يزيغ خلال فترات الفيض، خاصة على الضفة اليمنى حيث يعمل واد جر آغرور على أسر مياه واد زيز ، فهذا الوضع جعل الأجزاء

الجنوبية الشرقية من السهل في حاجة دائمة إلى المياه الفيض مما حتم تدخل الإنسان خلال القرون الماضية لتعديل هاته الوضعية الصعبة. بوضعه مجموعة من الخيارات التقنية شكلت محطات للإعدادات المتتالية التي عرفها سهل تافيلالت.

ويمكن التمييز بين ثلاث وحدات تضاريسية أساسية:

- **جبال متفرقة وضيقة الانحدار**: هي وحدات متفرقة ويتركز أغلبها في الشمال الشرقي للمنطقة حيث نجد جبل أرفود بارتفاع يصل 812 م كما نجد بعض الجبال المتفرقة في الوسط والجنوب مثل الجبيل 787م، وتنغراس 776م، وريش هارون 790م، ثم جبل بومعيز جنوب سهل تافيلالت.
- **هضاب** ممتدة ومنبسطة عبارة عن حمادات : وتتركز هذه الوحدات التضاريسية في الشمال تتعمق بها الأودية إذ تعمل على نقل المواد الناتجة عن التفكك الميكانيكي وبذلك تكونت روافد لوادي زيز.
- **وحدة سهلية منبسطة تضم الواحات وتشكل المجال الزراعي الوحيد بالمنطقة** : تمتد على مساحة كبيرة ويعد الانبساط والتسطح من خصائص هذه الوحدة، وهي المنطقة التي تكون سهل تافيلالت ويجر وسطها النهرين الرئيسيين بالمنطقة زيز وغريس. ويتميز هذا السهل بضيقه من الشمال في اتجاه الجنوب.

1-2 الجيولوجيا والجيومورفلوجيا

تنتمي المنطقة المدروسة من الناحية الجيولوجية إلى الأطلس الصغير، وتبقى حوافها فقط هي التي تنتمي إلى الحوض الكريطاسي، فالمنطقة عبارة عن سطح تعرية تكون خلال الزمن الرابع. كما أنها نتاج لإرسابات الزمن الثاني والثالث وللتمعدن الذي حصل خلال الزمن الأول والذي نحث فيه كل من واد غريس وزيز تضاريس أبلاشية، وخلال الزمن الرباعي الأوسط ملأ الحوض بالغرين الذي يشكل السطح الحالي للمنطقة[1].

ويمكن التمييز بين ظاهرتين جيومورفولوجيتين بالمنطقة :

- **أشكال التعرية Formes d'érosion**

تتمثل هذه الاشكال في الحادورات الشاسعة على هوامش الواحة و تتشكل فوق الصخور الشيستية الهشة للقاعدة القديمة و الصخور الحثية الكريطاسية و هي منطقة اتصال بين السهل الغريني لتافيلالت و الهوامش المشكلة من الحمادات و التضاريس الأبلاشية.

يرجع وجود هاته التضاريس إلى اختلاف صلابة صخور القاعدة الأولية الملتوية. ترتبط أهم هاته التضاريس بمقاومة الكلس الديفوني و الحث الأردوفيس اللذان يشكلان تجاعيد غير متماثلة إلى جانب مجموعة من الأضلاع و العوارض.

تلعب هاته الأشكال التضاريسية النافذة دورا أساسيا في تحديد الاختلافات الموجودة بين أجزاء السهل . و خاصة بالنسبة لاتجاه جريان مياه الفرشة المائية و المياه السطحية.

- **اشكال التراكم: formes d'accumulation**

نظرا لتوالي فترات الحفر و الارساب خلال الزمن الرباعي من جهة و اختلاف مقاومة الصخور من جهة ثانية. فإذا كانت الأجزاء الشمالية من السهل تتميز بالتداخل الواضح للتوضعات القديمة ، فإن السهل بشكل عام تطغى عليه التوضعات الحديثة السلطاني Sultanien المشكلة في الطمي و الذي غطي بالتوضعات السابقة.

[1] . Margat.J : Mémoire explicatif de la carte hydrologique au 1/50.000 de la plaine de Tafilalet. Edition de service géologique du Maroc. Rabat 1962 : P23,26.

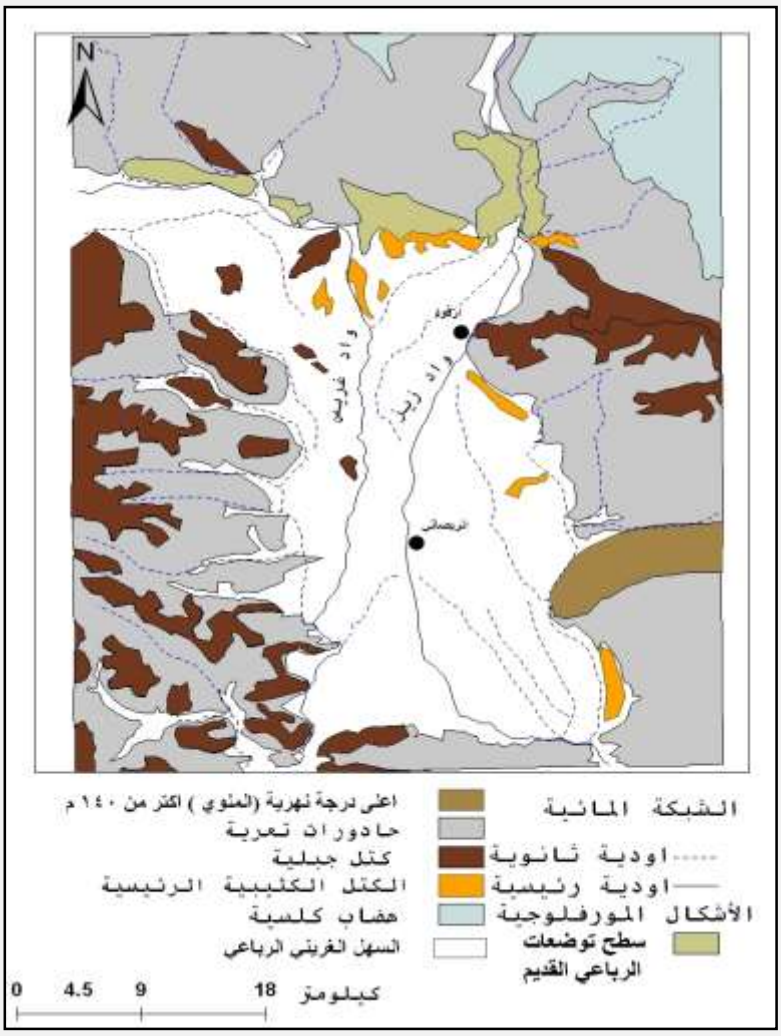

خريطة رقم 2 : جيومورفلوجية سهل تافيلالت

1-3 المناخ:

مناخ قاري و صحراوي

تقع منطقة تافيلالت في الجنوب الشرقي لوسط المغرب خلف سلسلة جبال الأطلس. توجد في النطاق الشبه جاف، ينتمي مناخها للهوامش الجنوبية للمناخ المتوسطي مما يضفي عليه طابع القحولة وا لجفاف لعدة شهور من السنة و أو لعدة سنوات متتالية.

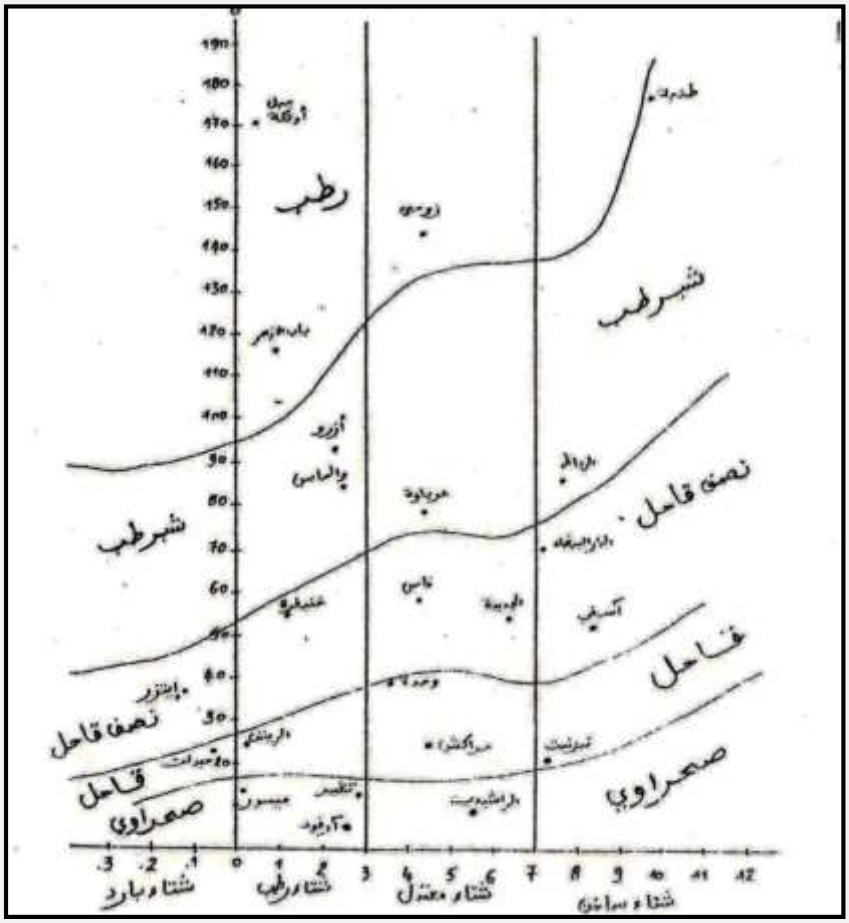

شكل رقم 1 :الدليل التساقط الحراري

يتميز المناخ السائد بواحة تافيلالت بوجود فصلين متناقضين من حيث الحرارة متماثلين من حيث الجفاف : فصل الشتاء ذو طقس بارد قاسي و رطوبة ضعيفة ، ورياح باردة و جافة ، و فصل الصيف المتميز بحرارة جد مرتفعة مصحوبة غالبا بهبوب رياح حارة و جافة ، إلا أنه في بعض الأحيان قد تتعرض المنطقة لأمطار طوفانية تؤدي إلى انجراف مهم لتربة و هدم السواقي و الخطارات، بالرغم هذه الظروف تعرف المنطقة مناخات مجهرية ملطفة ناتجة عن تركز التبخر والنتح..

1-4 سيادة أتربة متنوعة

تسود منطقة تافيلالت تربة ضعيفة هيكلية تغلب عليها المواد المعدنية وتنقصها المواد العضوية، وهي ناتجة بالأساس عن التفكك الميكانيكي الذي تتعرض له الصخور بسبب المدى الحراري الكبير بين حرارة الليل والنهار، مما يجعلها قابلة للنقل بواسطة التعرية المطرية أو الريحية، في حين يبقى دور التحليل الكيماوي ضعيف. و تنتشر التربة الزراعية على ضفاف الأودية على شكل إرسابات طمية وغرينية في نطاق ضيق، بينما نجد تربة طينية هيكلية في بعض المناطق الأخرى البعيدة عن الأودية، مما يضطر الفلاحين الى استعمال السماد الطبيعي لتخصيبها.

شكل رقم 2: توزيع التربة بواحات تافيلالت

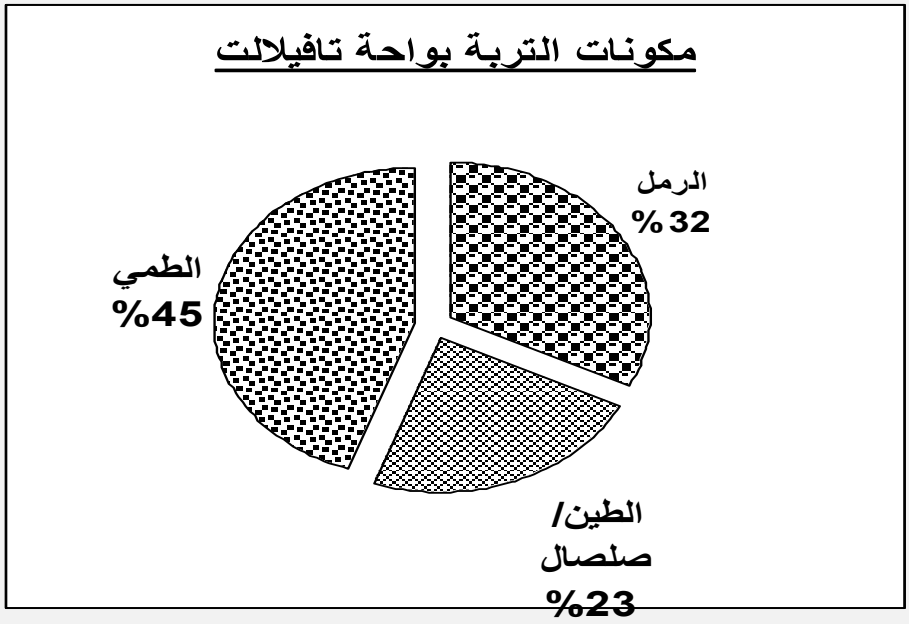

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بالريصاني (2010)

عموما تختلف تربة المنطقة من مكان لآخر حسب مكوناتها حيث نجد الأنواع الآتية: التربة الطمية والرملية والصلصالية والطينية، ونشير إلى أن تربة المنطقة تعرف حاليا نوعا من التدهور والإفقار نتيجة تغير المنظومة الايكولوجية ونتيجة تراجع الامتطاحات التي تساهم في تخصيب وإغناء التربة.

1-5 الغطاء النباتي :

يتميز الغطاء النباتي بتافيلالت بالضعف عموما، وبغير الانتظام نتيجة للظروف الطبوغرافية (تربة مالح) والمناخية(تساقطات قليلة ومتقطعة ،فضلا عن التبخر القوي). يتكون الغطاء النباتي أساسا من الأشجار المتكيفة مع الجفاف كنباتات عشبية كثيفة في الشمال (الشيح،الأزير) و أشجار متناثرة في الجنوب مثل النخيل، فضلا عن أشجار أقل كثافة مثل الزيتون ،الكروم ،اللوز ،الخضروات والحناء هذا بالإضافة إلى بعض الأعشاب الصالحة للرعي ،والتي تنبت في فصل الشتاء(الفصة).

صوررقم 1: بعض الاعشاب الصالحة للرعي (الشطب) التي اصبحت عائقا امام ممارسة النشطة الفلاحية من جهة وتدميرها للسواقي من جهة ثانية

1-6 الشبكة المائية بواحة تافيلالت:

شكلت أودية زيز و غريس عصب الحياة بواحة تافيلالت ، حيث ساهمت عبر العصور في خلق منظومة زراعية بواحة تافيلالت تتكون الواحة من حوضان للصرف : حوض زيز و حوض غريس على مساحة 20000 كلم^2، 44 % منها توجد بالأطلس الكبير، تعد حوض غريس أكثر امتدادا و تباينا و تدهورا من زيز لكنه أقل مطرا[1].

خريطة رقم 3 : الشبكة المائية بواحة تافيلالت

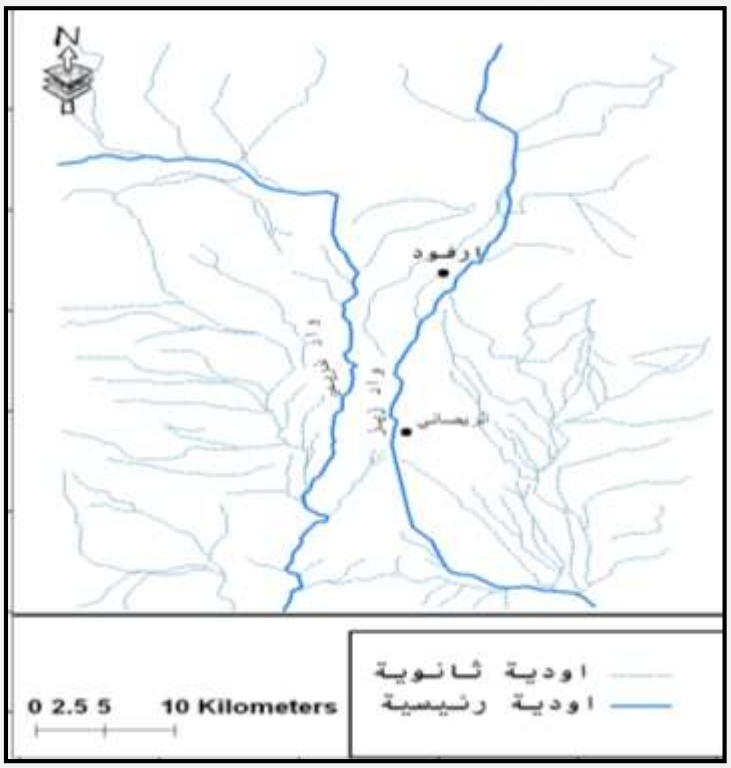

المصدر : وكالة الأحواض المائية زيز –غريس-كير

يمكن إعتبار بنية الشبكة المائية بواحة بافيلالت بنية فريدة. تتمثل في تقارب مجريا وادي زيز و غريس لاكن دون ان يلتقيا. جاءت هذه الحالة الفريدة كنتيجة لاضطراب حديث حصل في الشبكة المائية و ذلك بانصباب زيز مروحته في اتجاه الشرق عند نهاية الرباعي . لقد إلتقى زيز و غريس إلى حدود نهاية الرباعي الحديث. و تبقى هذه الحالة محكومة بالتطور المورفلوجي الحالي و بالتشكيل النهائي للسهل كما حصل حتى آخر توضعات السلطاني. فخط تقسيم المياه بين زيز وغريس صعب التحديد.

2- الموارد البشرية والتراثية بواحة تافيلالت

2-1 تافيلالت التاريخ والإنسان:

لقد لعبت تافيلالت دورا بارزا في تاريخ المغرب منذ منتصف القرن الثامن الميلادي وبالضبط منذ تأسيس سجلماسة عاصمتها سنة 757 م 140هـ[2]، وقد اعتبرت سجلماسة مجالا حيويا ونقطة انطلاق لكل دولة تريد السيطرة على الحكم المركزي. إن المجال الجغرافي لتافيلالت غير محدود وهذا راجع إلى المعنى المزدوج والمتعدد الذي يطلق على هذا المجال، يستعمل من طرف السلطات الإدارية كمرادف لإقليم الرشيدية ككل وهو مفهوم واسع لكنه لا يستعمل من طرف سكان

[1] J.Margat .1962 Mémoire d'explication de la carte hydrologique au 1/50000 de la plaine de Tafilalet service géographique du Maroc. Rabat / 1962. p.25

7- لحسن تاوشيخت " واحة تافيلالت بين الأمس واليوم «مجلة المجال والمجتمع بالواحات المغربية سلسلة الندوات العدد 6 كلية الآداب مكناس، سنة 1993 ص: 7

المنطقة إلا للدلالة فقط على غابة النخيل التي نصادفها بعد مغادرة مدينة أرفود في اتجاه مدينة الريصاني يعني المجال الزراعي الذي يخترقه وادي زيز ووادي غريس. وتجدر الإشارة إلى أن الشائع هو كون منطقة تافيلالت تدل فقط على المجال الزراعي الخاص بدائرة الريصاني أي حوض سافلة وادي زيز وغريس.

ويرجع اختلاف الدارسين في تحديد منطقة تافيلالت إلى الدور الذي لعبته المنطقة في تاريخ المغرب على مر العصور، هذه الحمولة التاريخية جعلتها تشمل حتى الآن عند البعض كل المنطقة الجنوبية للمغرب. إلا أنه هناك من يستعمل تافيلالت بمفهومها الضيق وهي المنطقة أو السهل الذي يكونه وادي زيز ووادي غريس عند تقاربهما في المنطقة وهناك من يضيف إليها السهل الذي يوجد شمالها والذي يسمى تيزيمي. وهكذا ولنبقى أوفياء للسكان المحليين فمن الأصح الاحتفاظ بتافيلالت للدلالة على المنطقة التي توجد ضمن دائرة الريصاني من خلال هذا البحث، سوف أقتصر فقط على دراسة الجماعات القروية الثلاث بالريصاني وهي جماعة بني آمحمد سجلماسة، وجماعة السفالات، وجماعة الريصاني.

2-2 الموقع الجغرافي بين الماضي والحاضر:

اهتمت المصادر الجغرافية القديمة لمدينة سجلماسة بالدور الذي لعبته في التجارة الصحراوية، وقد تم تحديد موقعها بناء على المسافات الفاصلة بينها وبين المدن الكبرى بالمغرب الأقصى[1]، فقد بنيت على موقع طبيعي ممتاز وهو عبارة عن مستوى غمر مياه وادي زيز، فقد تم اختيار هذا المكان تفاديا للفيضانات، ولفسح المجال أمام ممارسة الزراعة.

وتأتي أهمية المدينة نظرا لموقعها الاستراتيجي اذ تعد صلة وصل بين مختلف مناطق شمال إفريقيا وبين هاته الأخير وإفريقيا السوداء من جهة والمشرق العربي من جهة أخرى[2]، وباعتبار هذا الموقع الممتاز فقد لعبت سجلماسة دورا ريياديا في تجارة القوافل التي كان لها دور كبير في ازدهار المدينة سياسيا واقتصاديا وثقافيا. فمن الناحية السياسية تحكمت في مجموعة من المناطق ومن الناحية الاقتصادية ازدهرت فيها الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها ومختلف الصناعات التقليدية والحرف. أما من الناحية الثقافية فقد شكلت المدينة قبلة لاستقطاب العلماء وكبار الفقهاء، وقد استمرت أهمية هذه المدينة نتيجة لموقعها الاستراتيجي البارز لمدة طويلة.

3-2 تاريخ استقرار القبائل بتافيلالت

بالرغم من قساوة مناخها ومن بعدها عن المراكز الحضرية المغربية، فإن منطقة تافيلالت استقطبت عبر تاريخها أعدادا هائلة ومختلطة من الأجناس البشرية .فقد استقر الإنسان بهذه المنطقة منذ عهود غابرة عرفت فيما بعد توافدا لمجموعات إثنية وعرقية مختلفة الأصول واللغة والعادات. فقد كان من المفروض بالنسبة لسجلماسة التي مثلت المنطقة الأكثر حيوية في التجارة الصحراوية أن تعرف تعددا واختلافا للساكنة المشكلة لها. ترى كيف تتوزع هذه الساكنة التي استقرت بتافيلالت؟

4-2 التوزيع الجغرافي للسكان

رغم الظروف الطبيعية القاسية التي تميز واحة تافيلالت، فإنها لا يشكل عائقا أمام الاستقرار البشري نظرا للمكانة الاستراتيجية التي كانت تحظى بها مدينة سجلماسة قديما. ورغم اندثار الدور الريادي للمدينة تشبث السكان بهذه الواحة وحاولوا تكييفها مع متطلباتهم المعيشية معتمدين في ذلك على الإمكانيات المحلية، سواء من حيث المتطلبات اليومية أو السكن.

نظرا للدور الأساسي الذي كانت تتميز به منطقة تافيلالت، فقد شكلت نقطة جذب لعدد كبير من السكان من مختلف الأجناس، إذ انتقل سكانها من 20.000 إلى 30.000 نسمة خلال العصر الوسيط ليصل إلى 45.000 نسمة مع نهاية القرن 19. وقد تعايشت مختلف هذه الأجناس فيما بينها في إطار منتظم تحكمه عدة اعتبارات.

47- حسن حافظي علوي "سجلماسة وإقليمها في القرن 8هـ/ 14م " بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة سنة 1997 ص: 85

48- لحسن تاوشيخت، مرجع سابق ص: 27.

وهكذا يتوزع سكان الريصاني على عدة جماعات حيث يشكل السكان القرويون نسبة مرتفعة حسب إحصاء 2004. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل أفراد الأسر يبلغ 7.5 فرد بالجماعات القروية مقارنة بالجماعات الحضرية حيث يبلغ 6 أفراد، مما يعني أن نسبة المواليد جد مرتفعة نظرا لعدم انخراط عدد كبير من الأسر في برامج التخطيط العائلي ولكون المولود الجديد يعتبر رأسمالا جديدا.

لهذا فساكنة المنطقة تتوزع بشكل متفاوت ما بين الجماعات نظرا لخصوصية كل جماعة على حدة

جدول رقم 1: توزيع السكان حسب الجماعات:

الجماعة	عدد السكان	عدد الأسر	المساحة بكلم^2	الكثافة ن\كلم^2
السفالات	16163	2147	1231	13.1
بني محمد	16709	2282	971	172
الريصاني	5575	727	4420	1.3
المجموع	38447	5156	6622	186.4

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يتضح من خلال الجدول أن جماعة الريصاني تتوفر على أقل كثافة سكانية (4.2 نسمة / كلم^2) مقارنة بالجماعات الأخرى، وهذا راجع لكون هاته الجماعة تستحوذ على مساحة شاسعة من تراب تافيلالت، لكن رغم شساعتها لا تتوفر على مؤهلات طبيعية تسمح بالاستقرار.

5-2 نشاط فلاحي ضعيف:

تتميز الأراضي الفلاحية من الناحية القانونية بتافيلالت بسيادة أراضي الملك الخاص على حساب باقي أنواع الملكية الأخرى، بحيث لا تشكل أراضي الجموع أو الحبوس إلا نسبة قليلة بالنسبة لمجموع الأراضي الزراعية. أما من حيث البنية العقارية فإن الأراضي الزراعية تتميز بالتقزم والتشتت الناتج أساسا عن الإرث، حيث إن نسبة الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات تمثل حوالي 87% من مجموع الأراضي الزراعية. وهناك بعض الحالات نجد فيها الأراضي في ملك شخص والنخيل في ملك شخص آخر، كل هذا يؤثر بشكل مؤكد على النشاط الزراعي بالمنطقة.

- **إنتاج زراعي هزيل:**

تتميز الزراعة المغربية عموما بوجود قطاعين: الأول عصري والثاني تقليدي، غير أنه في منطقتنا لا يمكننا الحديث فقط إلا عن القطاع التقليدي المتخلف. فطريقة الزراعة في هذه المنطقة لا تعتمد إلا على قوة الحيوانات والقوة العضلية للإنسان، ولا تكاد تستخدم الأسمدة والبذور المنتقاة، كما أن الجرار والأساليب الحديثة لا تستعمل إلا من طرف قلة من الفلاحين. (حيث تتوفر المنطقة على 34 جرار فقط)[1]

إضافة إلى هذه الوضعية فإن كلا من المناخ القاسي ومجهرية البنية العقارية تساهم هي الأخرى في الضعف والتراجع المستمر الذي يعرفه النشاط والإنتاج الزراعي المحدود.

و يبين الجدول التالي أنواع المنتوجات بالمنطقة ومردوديتها بالقنطار.

53 - مونغرافية مركز الاستثمار الفلاحي الجهوي بالريصاني سنة 2005

جدول رقم 2: توزيع أهم المنتوجات الزراعية بمنطقة تافيلالت

أهم المزروعات	نوع المزروع	الساحة بالهكتار	المحصول طن /الهكتار
الحبوب	القمح	4000	22
	الشعير	750	27
الفول	الأخضر	08	70
	الجاف	04	30
الجلبانة	الخضراء	05	45
	الجافة	03	15
الخضروات	الجزر	17	280
	اللفت	10	220
	البصل	18	143
	الملفوف	09	30.7
	الطماطم	03	130
	الفلفل	05	03
	البطيخ الأصفر	4.5	130
	البطيخ الأحمر	01	80
	القرع	27	30
	آخر	02	10.7
الزراعات العلفية	الفصة	152	130 طن في الهكتار

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بالريصاني

من خلال هذا الجدول نجد أن محصول الحبوب والخضروات التي تمارسها الأغلبية العظمى من الفلاحين لا يعطي إنتاجا كافيا حتى لحاجيات الفلاح الغذائية، فكان هذا هو السبب في تدني مستوى معيشة الفلاحين في المنطقة ونزوحهم إلى المدن.

- **التمور أهم مورد اقتصادي بتافيلالت:**

يشغل قطاع التمور 1% من المساحة المزروعة على الصعيد الوطني، إلا أنه يحتل الدرجة الثانية بعد الحبوب والمزروعات الكلئية، والمرتبة الأولى بالنسبة للأشجار المثمرة، حيث تقدر قيمة إنتاج التمر ب 500 مليون درهم سنويا، وتساهم التمور في اقتصاد الضيعات بمناطق الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين 20% و60%، كما يمثل المصدر الأساسي لتمويل الضيعات الفلاحية، و يعتبر العنصر المحرك لإدماجها في اقتصاد السوق. كما تساهم مخلفات النخيل ومنتجاتها العرضية في دعم وإنعاش بعض الأنشطة ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية (المعهد الوطني للبحث الزراعي بالرشيدية2016) .

وتتوفر المنطقة على حوالي 310650 شجرة نخيل 80725 منها منتجة، وبذلك فالمنطقة تمثل نسبة52% من مجموع أشجار النخيل، يليها قطاع تزيمي ب: 26.7% وقطاع الجرف بنسبة 12.6% و يوضح المبيان الموالي أنواع التمور وعدد الأشجار المنتجة بالمنطقة.

شكل رقم(3): أنواع التمور بمنطقة تافيلالت

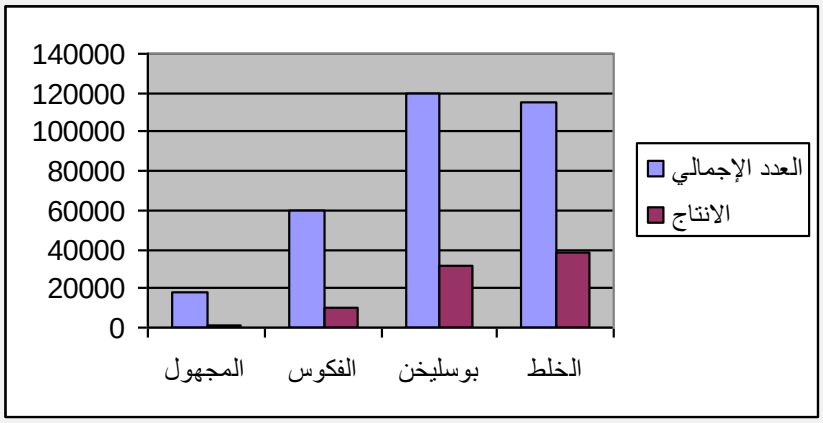

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بالريصاني سنة (2016)

يتضح حسب المبيان أعلاه أن الأصناف الجيدة كالمجهول والفكوس لا تمثل إلا 25% مقابل 75% للأصناف الأقل جودة كالخلط. إضافة إلى كون الأصناف الجيدة لا تمثل إلا نسبة متواضعة فقد عرفت أشجار النخيل تراجعا كبيرا بنمو إجمالي بلغ 1.6% سنويا أي ما معدله 5714 شجرة تنقرض كل سنة

وكان لهذا التراجع تأثير سلبي بالغ على الإنتاج والمساحة المزروعة، الشيء الذي ترتب عنه تراجع ملحوظ في كمية التمور التي كانت تسوق على المستويين المحلي والوطني، مما أثر على دورة الاقتصاد المحلي.

ورغم تراجع إنتاج التمور وضعف مردوديته، فإنه لازال يحتل مكانة خاصة لدى السكان المحليين من حيث الدخل الفلاحي الفردي ومن حيث الغذاء لكن الوضعية المزرية التي تعرفها أشجار النخيل تنذر بخطر الاختفاء التدريجي[1] للواحة.

على العموم، فإن قساوة الظروف الطبيعية أثرت بشكل سلبي على النشاط الفلاحي وكان لهذه الوضعية انعكاسات كبيرة تمثلت في تحول المجال والمجتمع، فالجفاف وضيق المساحة الزراعية وتراجع المراعي والنمو الديمغرافي وظهور أنماط استهلاك جديدة، كلها عوامل ساهمت في تغيير بادية المنطقة وكان من نتائج هذا الوضع انتقال السكان من مجالهم الأصلي بحثا عن ظروف عيش أحسن بالمدينة.

3- التنمية الترابية بواحة تافيلالت :

تتميز مسألة البحث في التنمية بأهمية خاصة على مستوى المجالات الواحية التي تعاني من مشاكل متعددة منذ عقود طويلة نظرا للتحولات السوسيومجالية التي شهدتها واحة تافيلالت الإنفجار الديمغرافي والتمدين خارج أسوار القصر وتراجع دور اجماعة كمؤسسة خاصة بالتدبير المحلي وهجرة اليد العاملة الشابة .

يساهم تنوع الموارد الترابية بواحة تافيلالت في تنمية المنطقة والتخفيف من حدة المشاكل، خاصة بعد تدخل مجموعة من الفاعلين وذلك لاقتراح بعض المشاريع التنموية .

لذلك تشهد واحة تافيلالت تنوعا في الموارد الترابية التي تعتبر إحدى المحددات الأساسية أي تطور بالمجال ، لذلك فمشاريع التنمية هي متنوعة بحكم تعدد تدخلات الفاعلين.

3-1 تثمين الموارد البشرية و إنعاش الشغل

يعتبر الإنسان الفيلالي نموذجا متميزا، من حيث التعاون والتضامن و المثابرة و التعلق بالأرض. هذا الإنسان اكتسب مجموعة من التجارب المتعلقة باستغلال الأرض و التكيف مع وسطه المعاش. وأمام تدهور المجالات الواحية أصبح من المفروض تدبير جديد للموارد البشرية، وهكذا تضمن البرنامج الوطني حول الواحات ما يلي:

Hassan Boubkraoui « L écosystème Filalien une région en dégradation » la région au Maroc revue54 de la faculté des lettres et des science humaine Fès N 6:1990 pp 96.

- تحسين الربط بين المناطق الجغرافية، وذلك بفك العزلة عن سكان المناطق الوعرة والربط بين المراكز المحلية و المدن و الجهات، إضافة إلى تحسين ظروف السكن و نوعية الحياة.

- دعم برامج التنمية والخدمات الاجتماعية: من خلال توفير المدارس و مراكز الصحة و التجارة و الخدمات الإدارية....

- تنويع نقاط الدعم لتنمية الفلاحة وتكثيف شبكات الجمع والتوزيع وإنعاش المراكز القروية.

- تنويع الاقتصاد و إنعاش الشغل: نظرا لكون ندرة الماء وسيادة الفلاحة التقليدية غير التنافسية، التي زادت من حدة هشاشة الاقتصاد الواحي و ارتفاع نسبة الفقر. في حين هناك إمكانيات هامة لتنمية القاعدة الاقتصادية و إنعاش الشغل. فالفلاحة المسقية يمكنها أن تساهم في خلق فرص شغل، كما أن الأنشطة الغابوية ، كتربية النحل و خدمات السياحة الخضراء والصحراوية كلها سبل يجب تطويرها.

2-3 تأهيل السكن والإرث المعماري:

لا يمكن الحديث عن تنمية السكن الواحي دون تحديد موقعه في التنمية الواحية الشاملة، لذلك فإن تصور تنمية السكن بالقصور جزء لا ينفصل عن التنمية القروية بصفة عامة، حيث أصبحت أوضاع هذا السكن القروي أداة ووسيلة لإنتاج برامج تهيئة، وتهدف إلى دعم المبادرات المتعلقة بالتعمير، ووضع مشاريع تعمير مطابقة للنمط المعماري الواحي. ويتمحور هذا المخطط حول ثلاث عناصر:

- إعادة تأهيل السكن و المناطق الحضرية، والهدف منه هو تلبية احتياجات وطلبات كل الطبقات الاجتماعية. وذلك عبر:

- الملاءمة الجيدة للعرض مع حاجيات السكان وقدراتهم المالية.
- تكثيف انتشار المساكن بمعدل بين 40 و45 مسكن في الهكتار الواحد، وذلك بحكم محدودية الإمكانيات و المجالات العقارية المتاحة.
- حماية الإرث العقاري وإعادة تأهيل الأحياء الضعيفة التجهيز.

- عملية التدخل التي تهم القصور و القصبات و ترميم المعالم الأثرية. وهذا ما بدأت به مؤسسة العمران التابعة لوزارة الإسكان بإقليم الرشيدية منذ 1999. كما يجب الإشارة إلى أن عملية الترميم هذه تهدف إلى محاولة إعادة الاعتبار للقصر، وجعله منافسا للسكن العصري، إذ يتم تزويده بالماء الصالح للشرب و الكهرباء وربطه بشبكة التطهير و ترصيف الأزقة وكهربتها وخلق بعض المرافق الاجتماعية داخل القصر من دكاكين، ومقرات لمحاربة الأمية إنشاء الجمعيات....

كما تهدف هذه المشاريع بدورها إلى خلق فرص شغل ولو مؤقتة، وذلك عن طريق إشراك الساكنة في عملية الترميم.

3-3 حل إشكالية العقار:

بالنظر لاحتلال أراضي الجموع حيزا كبيرا في الرصيد العقاري بواحة تافيلالت فهي تشكل حجر الزاوية في سياسة إعداد التراب عموما و السياسة العقارية بالخصوص، فهذه الأخيرة يجب أن تنطلق من مبدأ أن الأرض ثروة جهوية ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية و دافعة لعجلة التنمية في المجالين الحضري و القروي. ، وفي هذا الإطار وباعتبار العقار رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، فمن الضروري العمل على احترام التوجهات التالية:

تعبئة الأراضي الجماعية وأراضي الدولة، و إجراء التحديد الإداري للأراضي الجماعية بواحة تافيلالت من أجل ضبط مساحتها بشكل دقيق وتسريع وتيرة تصفية وضعيتها القانونية؛ لاستعمالها الجيد بتبني اختيار عقلاني للاستثمارات العمومية والخاصة بشتى أصنافها الصناعية والسياحية وغيرها، وفق رؤية استراتيجية جهوية بتنسيق بين الفاعلين العموميين.

4-3 دمج الهجرة في التنمية المجالية.

تمثل عائدات الهجرة سواء الداخلية أو الدولية بواحة تافيلالت حصة مهمة من موارد عيش الساكنة المستقرة، حيث تساهم في توفير مصدر عيش حوالي 30% وبالتالي تخفيض معدل الفقر، إلا إن الآثار الاقتصادية تبقى جد محدودة وعاجزة عن تحقيق ما ينتظر منها في خلق فرص الشغل للشباب العاطل وتحديث الاقتصاد المحلي،

وعليه لابد من اعتماد استراتيجية جهوية في ميدان الهجرة تعتمد بالأساس على:

- الاعتراف بالمهاجر كعضو فاعل أساسي في تحقيق التنمية الجهوية
- ضرورة إيجاد الصيغ الضرورية و الكفيلة لكي تستفيد المناطق الأصلية للمهاجرين من عائدات الهجرة
- الأخذ بعين الاعتبار تطلعات و مشاكل المهاجرين في كل المخططات و البرامج التنموية الجهوية
- توفير البنيات اللازمة لتسهيل عملية اندماج أبناء المهاجرين في بلدانهم الأصلية
- القيام بدراسات ميدانية من أجل معرفة دقيقة لظاهرة الهجرة.

3-5 تدبير ندرة الموارد المائية:

إن ندرة الماء كانت دائما من سمات جهة درعة تافيلالت، فهي جهة يطغى عليها المجال الشبه الصحراوي واستطاعت الساكنة طيلة قرون أن تطور نظاما ملائما لتعبئة وتدبير المياه إذ يعتبر جزءا من تراثها الثقافي، عرفت المنطقة دائما شحا في المياه واستطاعت التكيف مع الوضعية كيفما كانت.

أما اليوم، فالموارد المائية السطحية ليست كافية ولا تستطيع الاستجابة لحاجيات الساكنة والقطاعات الإنتاجية خاصة الفلاحة في آن واحد، فالتصور الاقتصادي والاجتماعي للجهة، يجب هو نفسه أن ينطلق جزئيا من هذا المعطى، الشيء الذي سيحد من حجم الاختيارات ولا يدرج في مجال التنمية سوى القطاعات والمشاريع التي تحترم مقومات البيئة والاقتصاد في استهلاك الماء،

- رسم سياسة مائية تشمل الإسراع في تنفيذ البرنامج الجهوي لتعبئة المياه السطحية والحد من استنزاف المياه الجوفية.
- إنشاء مجلس للماء يسهر على تدبير وترشيد استهلاك الماء مستعينا في دالك بالخبرات المحلية باعتبار الماء عنصرا أساسيا في التنمية والمحافظة على التوازنات البيئية المحلية.
- دراسة و جرد الموارد المائية و تحيين الدراسات و دالك من أجل معرفة الرصيد المائي وخاصة المياه الجوفية العميقة

3-6 التدخلات والمشاريع المبرمجة من أجل التنمية المحلية في المنطقة:

وعيا منها بخطورة الأزمة التي تعرفها المنطقة والمتمثلة أساسا في إفراغ القصور من ساكنتها النشيطة والتضرر الواضح النتاج عن هذا الإفراغ، ومن أجل النهوض بالمنطقة عملت الجماعات القروية الثلاث على الانكباب على دراسة متطلبات السكان لتثبيتهم بالمنطقة وتحفيزهم على التشبث بها، فبرمجت مجموعة من المشاريع. فبالنسبة لجماعة بني محمد سجلماسة فتهدف إلى إتمام برنامجها التنموي الرامي لتحقيق مجموعة من المشاريع الحيوية للنهوض بالجماعة على وجه الخصوص وبمنطقة تافيلالت بصفة عامة ومنها:

- التنقيب على المياه الجوفية من أجل ري جميع أراضي الجماعة.
- إصلاح السواقي التقليدية.
- توسيع شبكة الماء الصالح للشرب الرئيسية في كل القصور.
- بناء مستوصفات في القصور التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة والتي لا توجد بها.
- إحداث مشاريع سياحية والاهتمام بالمآثر التاريخية.
- إحداث تجزيئات سكنية من أجل تثبيت السكان بالمنطقة.
- إصلاح واجهات القصور لحمايتها من الانهيار.

- إحداث مشاريع استثمارية وتوظيف الطاقات الشابة محليا كي لا تضطر لهجرة المنطقة.

هذا إضافة إلى مشاريع ذات طابع اجتماعي بهدف تحقيق تنمية شاملة ومندمجة وضمانا لتخفيف حدة أزمة سكان المنطقة.

أما بالنسبة لجماعة السفالات فهي الأخرى واعية بخطورة الأوضاع وتطمح إلى تحقيق التنمية في قصور الجماعة. ومن ضمن برامجها المقترحة نجد عدة مشاريع تنموية، ومنها الاهتمام بالميدان الصحي وذلك بتوسيع المركز الصحي بالسفالات وإضافة قسم للولادة و بناء مستوصفات صحية في باقي القصور الأخرى. أما في الجانب الاقتصادي فهي الأخرى منكبة على التنقيب على المياه الجوفية وإصلاح الخطارات الميتة وحفر الآبار وإصلاح السواقي، من أجل إنعاش القطاع الفلاحي. أما فيما يخص قطاع التجارة ووعيا منها بأهميته فنجدها تخطط لبنا سوق بقصر تابوعصامت.

وفيما يخص تنمية جماعة الريصاني ونظرا للنقص الحاصل في قطاعي التعليم والصحة ومن أجل التخفيف من الانقطاع عن الدراسة خاصة بالنسبة لفتيات الجماعة وتقريب الخدمات الصحية من السكان، نجد ما بين أولوية مشاريعها المقترحة، بناء إعدادية و مستوصفات صحية خاصة في القصور البعيدة. ووعيا منها بالتهميش والعزلة التي تتميز بها هذه القصور فهي تخطط لتحسين البنيات الاجتماعية للرفع من مستوى الاستفادة بالنسبة للسكان، كما تعمل على شق الطرق والاهتمام ببناء المسالك الرابطة بين مختلف القصور من أجل فك عزلتها.

خاتمة

يعتبر إنقاذ وتنمية الواحات مسألة استعجالية، فلم يعد بالإمكان التستر وراء مبرر التغيرات المناخية لتفسير أزمة الواحات فالأزمة نتاج لتفاعل عدة عوامل طبيعية وبشرية. لذلك فإن إعادة تأهيل الواحات وتنميتها، يتطلب عملا شموليا يأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الإيجابي للموارد الترابية.

تعتبر الواحات مجالا نموذجيا للتعايش والتكامل بين الساكنة، لذلك تتوفر واحة تافيلالت على موارد ترابية متنوعة، حيث عمل الإنسان القروي مند القديم على استغلالها، بشتى الطرق رغبة منه في خلق نظام اقتصادي واجتماعي محكم.

فرغم تعدد الموارد الترابية بواحة تافيلالت لا تزال القدرات الحالية للفاعلين المحلين غير كافية من أجل جعل المنطقة ذات تنمية قروية، نظرا لتواجد المنطقة في وضعية اقتصادية صعبة، فهي تعيش في أزمة من عشرات السنين والتي تزداد بحدة قساوة الظروف المناخية، مما يشجع بعض سكان المنطقة للهجرة من أجل البحث عن فرص للشغل خارج حدود واحة تافيلالت.

المراجع :

- الأكحل المختار، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى 2004، مطبعة سلا، ص:9
- أمحمد احدى 2005: "الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الوثائق والأعراف المحلية". ضمن أعمال ندوة البيئة بالمغرب: "معطيات تاريخية وآفاق تنموية - منطقة درعة نموذجا" بزاكورة. سلسلة الندوات والمناظرات رقم: 9. مطبعة المعارف الجديدة - الرباط.
- أيت حمزة م (1993): التوازن الايكولوجي الواحي بين التنافس و التكامل، مجلة كلية كلي الآداب مكناس س الندوات ع 6 .
- حسن حافظي علوي "سجلماسة وإقليمها في القرن 8هـ/ 14م " بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة سنة 1997
- دويدري وحيدي (رجاء) 2000 البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العلمية دار الفكر ،دمشق،سوريا ، 106
- رحمة بورقية: "الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع". سلسلة الدروس الافتتاحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير. مطبعة المعارف الجديدة - الرباط. 2002.

- الشيكر مبارك، ملاحظات أولية حول واقع التعليم بالوسط القروي بمنطقة الغرب، ورد ضمن "التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية" منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية الرباط (1994)، سلسلة ندوات ومحاضراتّ، رقم 28،
- عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديد، 1997، ص94.
- عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديد، 1997، ص94.
- عزيز بن طالب 2005: "تدهور النظام البيئي بالجنوب المغربي: أي آفاق للتهيئة والتنمية؟ الأطلس الصغير الشرقي نموذجا". ضمن أعمال ندوة البيئة بالمغرب: "معطيات تاريخية وآفاق تنموية - منطقة درعة نموذجا" بزاكورة. سلسلة الندوات والمناظرات رقم: 9. مطبعة المعارف الجديدة - الرباط
- لحسن تاوشيخت " واحة تافيلالت بين الأمس واليوم"مجلة المجال والمجتمع بالواحات المغربية سلسلة الندوات العدد6 كلية الآداب مكناس، ص: 7 سنة 1993
- لحسن تاوشيخت " واحة تافيلالت بين الأمس واليوم"مجلة المجال والمجتمع بالواحات المغربية سلسلة الندوات العدد6 كلية الآداب مكناس، سنة 1993
- Hassan Boubkraoui « L écosystème Filalien une région en dégradation » la région au Maroc revue54 de la faculté des lettres et des science humaine Fès N 6:1990 .
- J.Margat .1962 Mémoire d'explication de la carte hydrologique au 1/50000 de la plaine de Tafilalet service géographique du Maroc. Rabat / 1962.
- Mohammed Ben Brahim2003 : Les khettaras du Tafilalet (SE. Maroc): passé, présent et futur. Département de Géographie. Université Mohamed 1er. Oujda Schriftenreihe der Frontinus-Gesellschaft. Heft. 26 Internationales Frontinus-Symposium. 2-5 octobre 2003. Walferdange. Luxemburg.

التهيئة الهيدروفلاحية بين تدخلات الفاعلين و انتظارات الساكنة بسهل تافراطة (شرق المغرب) - حالة الجماعة الترابية لقطيطير–

- **بندحو شهرزاد**، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول وجدة.bendahou.chahrazad@gmail.com
- **بلغيثري الحسن**، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول، وجدة. Belrhitri2@yahoo.fr

ملخص:

عرفت الأرياف المغربية ولعقود طويلة تحولات عميقة، إضافة إلى تغيرات مهمة في أنماط استغلال المجال، مع تحول أنظمة النشاط الفلاحي من الطرق التقليدية إلى الوسائل الحديثة، حيث ظلت المجالات الريفية تعاني من عدة اكراهات طبيعية وبشرية.

لذلك سعت الدولة إلى تنمية الأرياف المغربية، بإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي في مختلف المخططات الاقتصادية التي اعتمدها المغرب كسياسة التهيئة الهيدروفلاحية في إطار مخطط المغرب الأخضر "الجيل الأخضر" 2020-2030"، والتي تتوخى مواصلة المجهودات المبذولة في مجال ضبط وترشيد استعمال مياه الري بشكل ناجع ومستدام للموارد المائية في ظل التغيرات المناخية، وكذلك وسيلة لتحسين الإنتاج الفلاحي وتنمية قطاع زراعي ناجع وفعال من حيث احترام المنظومة البيئية.

لقد تم انجاز مشروع التهيئة الهيدروفلاحية بسهل تافراطة وبالخصوص بالجماعة الترابية لقطيطير بإقليم تاوريرت، حيث سنقوم من خلال هذه المداخلة برصد مراحل انجاز هذا المشروع وإعادة تهيئة المجال الفلاحي وتقييم أهدافه الاقتصادية والاجتماعية على الساكنة المحلية بالمجال المدروس، وتشخيص الاختلالات المجالية والاكراهات التي عرفتها المنطقة، وذلك حتى يتسنى تحقيق تنمية مستديمة بمفهومها الواسع.

الكلمات المفاتيح: جماعة ترابية لقطيطير– التهيئة الهيدروفلاحية– مخطط المغرب الأخضر– أزمة الموارد المائية– التنمية المستديمة

Development hydro agricultural between the interventions of the actors and population expectations in the Tafrata plain (East of Morocco) - The case of territorial commune Gtitir -

Abstract

For decades, the Moroccan countryside has witnessed profound transformations, in addition to important changes in the patterns of exploitation of the field, with the transformation of agricultural activity systems from traditional methods to modern means, as rural areas continued to suffer from several natural and human constraints. Therefore, the State has sought to develop the Moroccan countryside by giving priority to the agricultural sector in the various economic plans adopted by Morocco, such as the hydro-agricultural development policy within the framework of the Green Morocco Plan "Green Generation" 2020-2030, which envisages the continuation of efforts in the field of controlling and rationalizing the efficient and sustainable use of irrigation water for water resources in light of climate change, as well as a means to improve agricultural production and develop an efficient and effective agricultural sector in terms of respect for the ecosystem.

The hydro-agricultural development project has been completed in the Tafrata plain, and in particular in the territorial commune of Gtitir in the province of Taourirt, where we will, through this intervention, monitor the stages of completion of this project, the rehabilitation of the agricultural field, the evaluation of its economic and social objectives for the local population in the studied field, and the diagnosis of spatial imbalances and constraints that the region has known, until It is possible to achieve sustainable development in its broadest sense.

Keywords: Commune territorial Gtitir, Hydro-agricultural development, the green Morocco Plan, Water resources crisis, sustainable development

مقدمة

لقد عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات العميقة والمتسارعة، مما دفع بالدولة اعتماد سياسة جديدة تقوم على بلورة نموذج تنموي يتماشى مع خصوصيات كل جهة ويرتكز على استراتيجية تقوم على النهوض بمختلف المجالات الترابية عبر تبني مجموعة من المخططات التنموية كان أهمها برنامج مخطط المغرب الأخضر سنة 2008.

وقد كان لتدخل الدولة بإقليم تاوريرت وبالضبط "الجماعة القروية لقطيطير" من خلال هذا البرنامج تأثير واضح على هذه المنطقة، من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع التي استهدفت الدفع بمسلسل التنمية بهذا الحيز الترابي عبر اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك السكان ومختلف الفاعلين في اقتراح وتنفيذ المشاريع التي تهم بالدرجة الأولى فك العزلة عن الدواوير المعزولة، بغية إبقاء الساكنة في مناطق تواجدها وتحسين المرافق والخدمات للرقي بمستوى العيش لدى هذه الأخيرة من جهة، والنهوض بالقطاع الفلاحي عبر تقديم المساعدات للفلاحين وخلق فرص الشغل والرفع من هامش الربح في هذا القطاع من جهة أخرى، إلى جانب العمل على تنويع الأنشطة الموازية للفلاحة والحد من التدهور المستمر للموارد الطبيعية والرفع من المستوى التربوي والتكوين المهني للموارد البشرية.

1- إشكالية الدراسة

عرف هذا المجال الجغرافي انجاز مشاريع مهمة إلا أنها تقتصر فقط على شريط بمحاذاة سد على واد زا، وبناء عليه فان إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول مدى مساهمة تدخلات الدولة من خلال مخطط المغرب الأخضر في تحقيق التنمية الترابية بجماعة لقطيطير، وما إذا استطاعت استراتيجية العمل هذه تحسين مؤشرات التنمية بهذه المنطقة؟ وهذا ما يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات من قبيل: ماهي مقاربات وأهداف استراتيجية الدولة لتحقيق هذه التنمية؟ وما هي أهم إنجازاتها، وما هي انعكاساتها السوسيو اقتصادية على السكان بالمجال المدروس؟

2- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- الهدف الأول: يتجلى في التعرف على مشاريع التهيئة الهيدروفلاحية والبرامج التنموية ونتائجها على المجال المحلي من خلال رصد تدخلات الدولة ودورها في تحقيق تطلعات الساكنة.
- الهدف الثاني: إبراز أهم إنجازات هذه المشاريع، وانعكاساتها السوسيو اقتصادية على السكان بالمجال المدروس.

3 - منهجية البحث

تقوم هذه الدراسة البحثية بداية على المنهج البيبليوغرافي خاصة في جانبها المتعلق بالشروط النظرية للتهيئة والريف، كما تقوم على النهج الجغرافي خصوصا ما يتعلق بوصف وتفسير وضعية المجلات الريفية وكل ما يهم بدائل التهيئة الممكنة بها، هذا بالإضافة إلى العمل الميداني المرتبط بالاستعانة بالمعطيات الرسمية من لدن المؤسسات المعنية وكذا عمليات الاستجواب المتعلقة بالروايات الشفهية المباشرة مع المعنيين والفاعلين في المجال المدروس.

4 - توطين مجال الدراسة

يندرج مجال الدراسة ضمن سهل تافراطة، حيث يمتد المجال الترابي لجماعة لقطيطير على مساحة تقدر ب 851,11 كلم²، تنتمي إلى قيادة أحلاف، إقليم تاوريرت بالجهة الشرقية، وتحد شرقا بجماعة أهل وادزا، وشمالا بجماعة ملقى الويدان، وغربا ببلدية هوارة أولاد رحو (إقليم جرسيف)، وجنوبا بجماعة سيدي علي بالقاسم (دائرة دبدو)[1].

[1] - منوغرافية جماعة لقطيطير سنة 2017.

وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى برسم سنة 2014 يبلغ عدد سكان الجماعة 7303نسمة، ويبلغ معدل الكثافة السكانية(58, 8 ن/ كلم²)[1].

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة "جماعة لقطيطير"

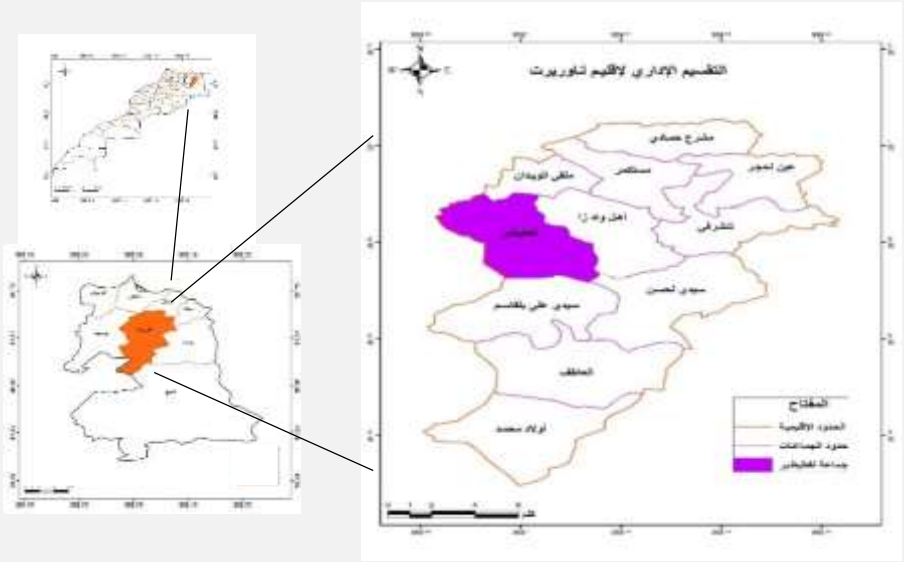

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على معطيات التقسيم الإداري للجماعات الترابية -المندوبية السامية للتخطيط- سنة 2015

5 - عرض النتائج والمناقشة

5-1 مخطط المغرب الأخضروضع معالم رؤية جديدة للقطاع الفلاحي بالمنطقة

يعتبر مخطط المغرب الأخضر أحد البرامج الأساسية التي أعلنت عنها الدولة خلال السنوات الأخيرة بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي والعمل على تنميته بالجماعة القروية لقطيطير، فهو برنامج طموح أُعطيت انطلاقته سنة 2013، ويهدف بالدرجة الأولى إلى خلق استراتيجية فلاحية جديدة تقوم على الحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة المائية منها، عبر الاعتماد على دعامتين أساسيتين الأولى موجهة للفلاحة العصرية والثانية موجهة إلى صغار الفلاحين عبر تقديم المساعدات لهم، من أجل محاربة الفقر والهشاشة بين أوساط هؤلاء الفلاحين، وقد استهدفت هذه الدعامة على الخصوص الفلاحة التضامنية. ولتنزيل هذا المخطط على أرض الواقع، تم إنجاز عدة مشاريع بالمنطقة.

[1] - المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014.

صورة رقم1: مشروع التهيئة الهيدروفلاحية بسهل تافراطة –الجماعة القروية لقطيطر

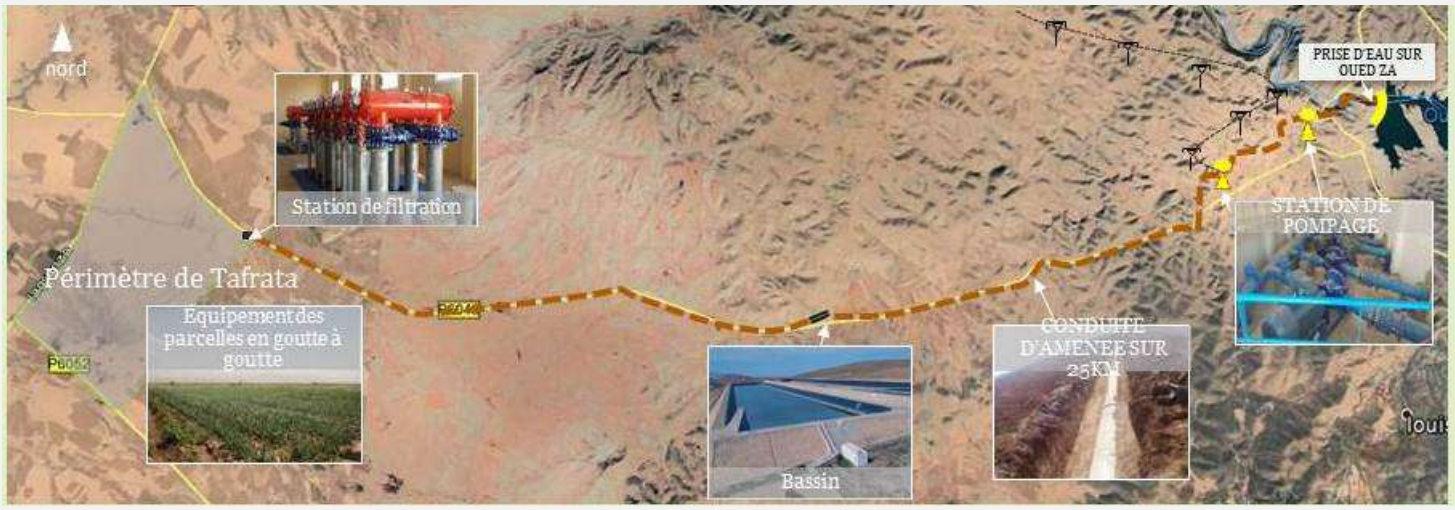

المصدر: مكتب الاستثمار الفلاحي لملوية-تقسيمة تاوريرت- بتاريخ 16 دجنبر2021

تستهدف استراتيجية الجيل الأخضر إلى تهيئة الظروف الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية، من خلال تحسين دخل الأسر الناشطة في القطاع الفلاحي وتمكينها من الحماية الاجتماعية من خلال تحفيزات دقيقة وموجهة للرفع من الدخل، وكذلك من خلال توسيع المساحة المستهدفة بالتأمين الفلاحي لحماية الفلاح من مخاطر الكوارث في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم.

2.5- استراتيجية البرنامج وأهدافه العامة

يمتد هذا المشروع الأساسي، والذي انطلق خلال سنة 2013، بإقليم تاوريرت، الجماعة القروية لقطيطر، على مساحة تناهز 1 373 هكتارا موزعة على 387 قطعة. وتقدر الحاجيات المائية للمشروع بحوالي 10 ملايين متر مكعب، والتي ستجلب من سد أقيم على واد زا، و521 مأخذ لمياه الري. ويبلغ الغلاف الاستثماري للمشروع 553 مليون درهم، سيمكن من تغطية التكاليف المتعلقة بالتهيئة الخارجية وإنجاز التجهيزات الداخلية للضيعات بالري الموضعي.[1]

* من الأهداف الأساسية للمخطط الفلاحي الجيل الأخضر بإقليم تاوريرت:

- خلق 1,5 مليون يوم عمل ومضاعفة الناتج الداخلي الخام (من 1,2 إلى 2,5 مليارات درهم) وتثمين 61 % من الإنتاج ومضاعفة المساحة المجهزة بالري الموضعي لتبلغ 18400 هكتار في أفق سنة 2.2030

-عقلنة تدبير الموارد المائية بالدائرة السقوية لواد زا.

- استبدال الري الانجذابي بالري بالتنقيط، سيمكن من الاستفادة من مياه السقي عند الطلب عن طريق وضع مآخذ مياه فردية لكل فلاح، كما سيمكن من استهلاك حوالي 1,8 مليون م3 سنويا.

- وتقوم هذه البنية الجديدة، على الإعداد الهيدرو- فلاحي ل 1330 هكتار، وغرس أشجار الزيتون على مساحة 665 هكتار، وتخصيص 665 هكتارا لزراعة الخضراوات والأعلاف، فضلا عن التأطير والدعم التقني للفلاحين. وسيستفيد من هذا المشروع، أزيد من 520 فلاحا منظمين في إطار جمعيات مستعملي مياه السقي الفلاحي، حيث سيتيح، عند الشروع في استغلاله، بلوغ إنتاج سنوي قدره 5300 طن من الزيتون و31 ألف و500 طن من الخضروات، بما يتيح تحسين مداخيل

[1] -https://www.agriculture.gov.ma/ar/projet/amenagement-hydro-agricole-du-perimetre-de-tafrata

[2] - المديرية الإقليمية للفلاحة بتاوريرت سنة 2021.

الفلاحين وإحداث 430 منصب شغل، من خلال تعزيز سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني وعصرنة قنوات التوزيع ، وأيضا تطوير فلاحة مقاومة للتغيرات المناخية ومحترمة للبيئة حيث يرتقب اعتماد السقي بضخ المياه بواسطة الطاقة الشمسية.[1]

- بالنسبة للعنصر البشري، يرتقب بروز جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى عبر الرفع من عدد الأسر التي تلج الطبقة الوسطى الفلاحية، ومواكبة وتأطير المستفيدين من مشروع التهيئة الهيدروفلاحية بسهل تافرطة.

في هذا الصدد، يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية قصوى للتحكم في المياه وترشيد استعمالها وإعداد المجال الفلاحي لكونهما ركائز أساسية لتحسين إنتاجية الماء وخصوبة الأراضي الفلاحية في أفق تنمية مستدامة للنشاط الفلاحي، والحث على ضرورة ترشيد استعمال مياه الري في ظل التغيرات المناخية الحالية واعتماد زراعات أكثر مردودية ومثمنة لماء السقي.

3.5 - منجزات مخطط المغرب الأخضر والتحولات التنموية بالمنطقة خلال العشر سنوات الأخيرة

إن مشروع التهيئة الهيدروفلاحية بالمجال الترابي لقطيطير والذي كان شعاره التنمية المحلية دخل سنته العاشرة، لذلك لابد من تقييم حصيلته خلال هذه المدة. فمع بداية 2023، تم استكمال إنجاز الجزء الكبير من المشروع وهذا ما سنعرضه من خلال الجدول رقم 1.

جدول رقم1: منجزات مشروع التهيئة الهيدروفلاحية بالجماعة القروية لقطيطير

منجزات التجهيز الخارجي للمشروع	منجزات التجهيز الداخلي للمشروع
الربط بسد واد زا	تجهيز 339 قطعة أرضية
إنشاء صهريج مزدوج للتخزين بسعة 207000 م 3	تجهيز مساحة 848 هكتار أراضي مسقية
إنشاء وتجهيز محطتين لضخ المياه ومحطة للتصفية	تحقيق نسبة 64٪ من إجمالي البرنامج فيما يخص تجهيز الأراضي (السقي الموضعي)
أنابيب توصيل المياه على طول 25 كلم	
إنشاء شبكة توزيع المياه على طول 44 كم	
إعداد 339 مآخذ لمياه الري	

المصدر: مكتب الاستثمار الفلاحي لملوية-تقسيمة تاوريرت- سنة 2023

يقوم المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية سنويا ببرمجة وإنجاز عدة عمليات بغية الاقتصاد في الماء وعقلنة استعماله والتي تهدف إلى الرفع من مردودية شبكات الري عبر إعادة تأهيل السواقي الرئيسية ومآخذ المياه وإعادة تأهيل شبكة التوزيع والري الداخلية.

اهتم البرنامج أيضا بدعم إنتاج الأشجار المثمرة ومن أهمها الزيتون الذي يعتبر الصنف الأكثر طلبا في المنطقة، حيث يعوض الفلاحون أصحاب الأراضي التي تقل عن 5 هكتارات بنسبة 100 %.

[1] - المديرية الإقليمية للفلاحة بتاوريرت سنة 2021.

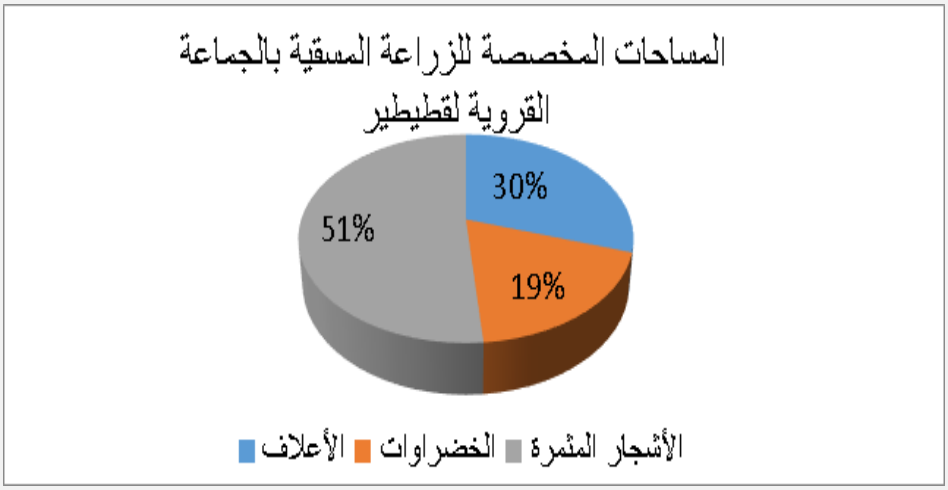

المصدر: مكتب الاستثمار الفلاحي لملوية-تقسيمة تاوريرت- سنة 2023

من جهة أخرى أعدت شركة كوسوما-زايو برنامجا واعدا لتنمية الزراعة السكرية بسهل تافراطة على مساحة 39 هكتار، حيث أن هذه الزراعة توفر دخلا سنويا يتراوح ما بين 15 ألف و45 ألف درهم في الهكتار، وتساهم في خلق 40 ألف يوم عمل فلاحي في السنة و1855 منصب عمل قار، بالإضافة إلى خلق قيمة مالية بالمنطقة تفوق 60 مليون درهم.

جدول رقم 2: المساحات المخصصة للزراعة المسقية بالجماعة القروية لقطيطير

المساحة المسقية المزروعة ب (ha)	المساحة المخصصة للأشجار المثمرة ب (ha)	المساحة المخصصة للخضراوات ب (ha)	المساحة المخصصة للأعلاف ب (ha)
842,75	433,072144	156,58286	253,092454
النسبة المئوية %	51,39	18.58	30.03

المصدر: مكتب الاستثمار الفلاحي لملوية-تقسيمة تاوريرت- سنة 2023

وكان للمشروع أيضا اهتمام بدعم التعاونيات الفلاحية بالمنطقة، وخاصة تلك المهتمة بزيت الزيتون. أما تعاونيات المراعي بالمنطقة فتهتم بغرس الشجيرات العلفية. وأيضا بدعم قطاع تربية الماشية خاصة تربية الأبقار من خلال دعم التعاونيات الفلاحية في مجال التكوين، وتحسين العلاج البيطري والوراثي، وتحسين إنتاج الحليب.

جدول رقم 3: بعض تعاونيات تجميع الحليب بالمجال الترابي لجماعة لقطيطير

الجماعة القروية	التعاونية	طبيعة النشاط	عدد المنخرطين
القطيطير	رباحة	الحليب	28
القطيطير	ولاد سليمان	الحليب	35
القطيطير	الكرامة	الحليب	66
القطيطير	ولاد التلاغ	الحليب	-

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي لملوية – تقسيمة تاوريرت –سنة 2022

ومن خلال تقييم نسبة الانجاز الفعلي مع نسبة الأهداف المسطرة نلاحظ تحقيق غالبية الأهداف المبرمجة خاصة على مستوى انجاز السواقي وصهاريج التخزين في حين نجد نسب متفاوتة من الانجاز شملت المساحة الاجمالية المخصصة للتجهيز بالسقي الموضعي، وأيضا عدد مآخذ الماء، وإجمالي عدد الفلاحين المستفيدين.

4.5- العراقيل التي واجهت تطبيق برامج مخطط المغرب الأخضر بالمجال المدروس

يتأثر تطبيق برامج ومشاريع مخطط المغرب الأخضر بالنظام العقاري للأراضي، فالأراضي الفلاحية بمجال الدراسة تختلف أنواع ملكيتها وهذا يؤثر سلبا على استصلاح هذه الأراضي والرفع من مردوديتها، بالإضافة إلى عدم انخراط الفلاحين بالتعاونيات الفلاحية التي تهدف إلى تسويق وتثمين المنتوج والسبب هو العقلية السائدة لهؤلاء الفلاحين مما ينعكس سلبا على منتوجاتهم الفلاحية.

إكراهات الوسط الطبيعي المتضرر والوسط الاجتماعي الذي يسوده الفقر والأمية، ونجد أيضا عنصر البنيات الأساسية الذي بقي بعيدا عن التنمية خاصة في مجال الطرق والمسالك.

تكمن الإشكالية الحقيقية التي أدت إلى محدودية أثر مخطط المغرب الأخضر، في ضعف الرؤية التنموية، إضافة إلى عجز في التركيبة المالية للمشاريع الفلاحية المسطرة، ونقص على مستوى التتبع والقيادة لهذه المشاريع، وغياب البعد الترابي في مختلف المشاريع الفلاحية المعتمدة بهذه المناطق.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى غياب المعرفة والتكوين لدى فلاحي المنطقة، حيث لم يعمل المخطط المغرب الأخضر على تكوين الفلاحين الصغار، تكوينا علميا وميدانيا مبنيا على النتائج، وتأطيرهم بشكل دائم في إطار المواكبة.

5-5 الانعكاسات السوسيو اقتصادية لمشروع التهيئة على المجال المحلي

يراهن المغرب على نجاح تجربة تدبير المجالات الفلاحية المسقية بجميع المجالات المسقية والحفاظ على موارده المائية خاصة بالمناطق الجافة والشبه جافة، من أجل البلوغ إلى الأهداف المحددة في إطار استراتيجية المغرب الأخضر، وذلك عبر إعداد مشاريع وتهيئة وتجهيز المجالات الفلاحية، بهدف جعل هذا القطاع رافعة وذات أولوية لتحقيق التنمية السوسيو اقتصادية.

في نفس السياق نلاحظ أن نظام الري السائد بشكل كبير بالمناطق المسقية بالري الموضعي، انعكس ايجابا على العلاقات بين الفلاحين، التي أصبحت خالية من النزاعات على المياه على ما كان عليه الوضع في زمن الري التقليدي، بسبب الصراع حول الحصص الزمنية والقدر المخصص لكل فرد من الموارد المائية، بالإضافة إلى ذلك ساهم المشروع في إحداث مناصب الشغل للسكان، وارتفاع الدخل الفردي للفلاحين، وذلك من خلال تقليص تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتقاء لمستوى عيش الفلاح، وإنشاء بنيات تحتية بهدف فك العزلة عن المنطقة، وتجهيز الأراضي المسقية بتجهيزات حديثة وعصرية، وبناء قنوات لنقل المياه من سد على واد زا وتحويلها إلى المناطق الزراعية، كما ارتفعت مردودية الهكتار وتحسن الإنتاج الفلاحي كما وكيفا بالنسبة للمحاصيل.

فتبقى جل التحولات التي عرفتها المنطقة لا تصل إلى المستوى المطلوب، وإنما هي محاولة تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد والتفكير العميق، من أجل وضع استراتيجية واضحة بتمويل كاف، مع توظيف أطر تتميز بالكفاءة اللازمة تكون قادرة على فهم المشاكل الحقيقية ووضع سياسات ناجعة، كفيلة بالقضاء على كل أشكال الهشاشة الاجتماعية، الاقتصادية والطبيعية التي تعاني منها هذه المنطقة.

خاتمة

إن برامج التنمية القروية التي استهدفت جماعة لقطيطير كان لها وقع طيب على الساكنة المستفيدة رغم أن المشروع لم يغطي كافة المناطق المهمشة والتي تحتاج لدفعة من اجل الإقلاع، كما أن تنفيذ المشروع المرتكز على السقي الصغير والمتوسط واجه صعوبات في انجاز الطرق والمسالك مما حال دون فك العزلة بالمعنى الحقيقي عن أغلب الدواوير المستهدفة، يبقى الرهان الرئيسي الذي تطرحه التنمية في ظل الظروف الراهنة والذي يتمثل في مدى قدرة ساكنة المنطقة بكل مكوناتها على انجاز التغيير الذي تتطلبه المرحلة، وتحديدا فالأمر يتعلق بإجراء قطيعة حقيقية مع السلوكات والممارسات وطرق العمل التي سادت إلى حد الآن وكبحت أداء المجهودات المبذولة سواء من طرف الدولة أو مختلف الفاعلين حيث أصبح الكل مطالب بإعادة النظر في أدواره وسلوكاته. فإذا كانت الظرفية الجديدة تتطلب من الدولة تركيز جهودها على وضع الاستراتيجيات وإقامة التجهيزات الكبرى، ورعاية التراث الجماعي، وضبط الاختلالات وتحفيز المبادرات،

والدفع بمصالحها وأطرها إلى الوعي بالمشاكل والتحديات، وتطوير روح الابتكار والمسؤولية لديهم، والسهر على المال العام وترشيد استعماله، وفرض التحلي بأخلاقيات المرفق العام وتقييم العمل والمجهودات، فان الخواص مدعون أكثر من دي قبل إلى التحلي بروح المواطنة الفاعلة. ومعلوم أن مثل هذه الغايات الهادفة إلى تحقيق تنمية قروية لن تدرك إلا إذا وفرت لها الشروط المؤسسية والقانونية والتنظيمية الحقيقية، ووضع استراتيجية شاملة لمجمل العمليات المتعلقة بإعداد وتهيئة المجالات الريفية والتي تساهم في التنمية المرجوة.

لائحة المصادروالمراجع

1- العود يوسف، لكرد أحمد: تقنيات وأساليب هيدروفلاحية تستعمل في تدبير الموارد المائية بأرياف دكالة: نموذج الجزء الجنوبي الشرقي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجديدة، كتاب جماعي " دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية وآفاق الاستدامة، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/برلين. ص 103 – 122. (2022)

2- النجاري فاطمة، الرفيق محمد: التغيرات المناخية وسياسة الأعداد الهيدروفلاحي بالمدار السقوي لجرسيف ندوة وطنية حول" هشاشة المجالات في مواجهة المخاطر الهيدرومناخية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول، وجدة. ص175 – 183. (2021)

3- بندحو شهرزاد: حوض واد زا والتحولات الهيدروفلاحية، *بحث لنيل شهادة الماستر في التدبير المندمج للتنمية والتراب*، كلية الاداب والعلوم الانسانية، وجدة. (2006)

4- حدية عادل، امحند سعيد، السوسي إلهام: مخطط المغرب الأخضر: رهان تكثيف الانتاج الفلاحي وإكراهات استدامة الموارد الطبيعية" حالة إقليم بنسليمان، المغرب"، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مكناس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المحمدية، كتاب جماعي " دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية وآفاق الاستدامة"، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/برلين. ص 356 – 371. (2022)

1-Ahrouch Said: Analyse et représentation de la Performance Globale des Organisations de l'économie Sociale et Solidaire: cas des coopératives, Ouvrage collectif (coordination: Sadik Abdennour et Bagani Tahar), «Economie social et solidaire et les enjeux de développement équitable », Centre TAKAMUL d'Etudes et de Recherches, Imprimerie kortoba Agadir. pp 14-43. (2020)

2- BallaliI Lahcen, Belhamid Hasna, Sbai Abdelkader: Evaluation des politiques publiques: Analyse de la stratégie agricole marocaine «Plan Maroc Vert» Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Université Mohammed premier, Oujda. Ouvrage collectif (coordination: En.namy Zouhir), « Développement des espaces ruraux marocains entre les interventions des acteurs et les attentes de la population », Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan 2, Rabat-Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Université Mohammed premier, Oujda, Democratic Arab Centre For Strategic, Political & Economic Studies, Berlin, Germany. pp 454 – 471. (2022)

3-Belrhitri El Hassane (1988): l'évolution des structures dans la plaine des Angads (Maroc-Oriental) *Thèse de3ème cycle-Université de Paris1- Panthéon-Sorbonne*.290p. (1988)

التنظيمات الاجتماعية بالواحات المغربية

فاطمة قدادا: طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.المغرب

البريد الالكتروني : nabilkdada@gmail.com

ملخص:

يقوم هذا البحث على دراسة المجتمع الواحي بالجنوب الشرقي المغربي، فمنذ القدم شكّل هذا المجال محطّة للاستقرار البشري، نظرا لما يتوفر عليه من ظروف ملائمة أو مشجعة على البقاء، فهو يحتوي على ما يحتاجه الإنسان من ماء وكلأ للمواشي، هذه العوامل قد تُغري من سَئم قحولة الصحراء وعبئ الجبال للتخلي عن مُزاولة الترحال والتنقل من مكان لآخر، هذا وقد لعبت أشكال التنظيمات الاجتماعية والقواعد العرفية دورا مهما في تنظيم العلاقات العامّة بين التجمعات البشرية المستقرة بالواحات، فاستطاعت من خلالها الحفاظ على نوع من التوازن في إطار الممارسة الجماعية لتدبير شؤون سكان القصور .

الكلمات المفتاحية: الواحة، التنظيمات الاجتماعية، الاتفاقيات، القبيلة، القصور.

Social organization in the Moroccan oases

Abstract

This research is based on the study of the oases societies in the southeastern Morocco. Since ancient times, this area has been a station for human settlement, due to the availability of suitable or encouraging conditions for survival. It contains what people need in terms of water and pastures for livestock.

These factors may tempt those who are tired of the aridity of the desert and the burden of the mountains to abandon the practice of moving from one place to another.

Forms of social organization and customary rules played an important role in regulating public relations between the human groups that settled in the oases. Through it, she was able to maintain a kind of balance within the framework of the collective practice of the affairs of the inhabitants of the palaces.

Key words: oasis, social organization, conventions, trible, palaces.

مقدمة

تعتبر التنظيمات الاجتماعية من بين الموروثات الثقافية التي توارثتها المجتمعات الواحية بالمغرب، وهي تنظيمات ضاربة في تاريخ هذه المجتمعات، فمن خلال ترتيب و تقسيم الأدوار أصبحت كل قبيلة داخل هذا التنظيم تعمل على توجيه و تدبير حياتها الاجتماعية والتقريب بينها بما يحقق العيش المشترك، هذا الصنف من التنظيم شكل دائما إطارا مشتركا ليس فقط لرد الأخطار الخارجية ولكن كذلك لضمان الاستغلال المشترك للموارد الاقتصادية المتاحة لكل قبيلة على حدة، كما لعب العُرف القبلي دورا مهما في تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وترسيخ مختلف أشكال التعاون والتضامن والتماسك الاجتماعي بين أفراد القبيلة الواحدة؛ الشيء الذي جعل المجتمع الواحي يمثل نموذجا مثاليا لنسيج اجتماعي مستديم محافظ على كينونته.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول كيفية تدبير شؤون القصر بواحات المغرب من خلال إبراز أشكال الأعراف والاتفاقيات التنظيمية التي تتميز بها الثقافة الواحية مع بيان الأصول البشرية وارتباطها الوثيق بالمجال،

منهجية البحث

لقد عالجنا هذا الموضوع وفق منهج وصفي تحليلي أمكننا من الإلمام بمجموعة من الجوانب ذات الصلة بالإشكالية المدروسة، وتم الاعتماد على مقاربة جمع الدراسات العلمية من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات: كالكتب والمقالات والتقارير. التي اهتمت بالمجتمع الواحي المغربي. ولتحليل ومناقشة هذا الموضوع سنقوم بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تعريف المجال الواحي بالمغرب

المبحث الثاني: التنظيمات الاجتماعية بواحات المغرب وأصولها البشرية

المبحث الأول: تعريف المجال الواحي بالمغرب

قبل الحديث عن مجال الواحات، لابُدّ من تقديم تعريف لمفهوم الواحة، باعتبارها مفهوم رئيسي في البحث.

1- مفهوم الواحة

"يعرف pierre George الواحة في معجمه حول المصطلحات الجغرافية، بأنها مجال للاستقرار والزراعة وسط محيط قاحل."[1] بمعنى أن وجودها مرتبط بالماء وهذا الأخير أساسي لقيام زراعة منتظمة. أيضا في نفس السياق عُرّفت الواحة " بأنها ذلك المجال المنتشر على بعض المئات من الهكتارات وتنتشر بها حضارة مائية بمكوناتها التقنية، كأشكال تعبئة المياه وتوزيعها ونظامها الاقتصادي المعتمد على تكامل الزراعة وتربية الماشية، وكذا بنظامها الاجتماعي المتمثل في حقوق المياه."[2]

يظهر من خلال هذين التعريفين أنّ الواحات مرتبطة باستمرار بتواجد عنصر رئيسي وأساسي هو الماء، ونُدرتُه تتطلّب وجود جماعات متماسكة فيما بينها، ومتحكّمة في خلق التوازن بين العناصر المكوّنة للمجال.

2- المجال الواحي بالمغرب

يضم المغرب مجال للواحات الذي يقع على مشارف الصحراء ويمتد على مساحة 115.000 كلم مربع وتقطنه ساكنة تصل إلى 1.6 مليون نسمة أي ما يمثل 5.3% من ساكنة المغرب. ويتكوّن هذا المجال الواحي من دير الأطلس الصغير وأودية درعة وزيز ودادس وتافيلالت وفجيج وأيضا طاطا وكلميم، وتَحدُّ هذه المجالات سلاسل الأطلس الكبير في الشمال والشمال الشرقي وسلاسل الأطلس الصغير في الغرب، ومفتوحة من الجنوب والشرق على الصحراء الكبرى. إنّ تحديد الموقع الجغرافي والوصف العام للظروف المناخية والتضاريسية للمجال له أهمية خاصة في دراسة تاريخ المنطقة، فعلى ضوء هذه المعطيات يتم تحديد طبيعة القاعدة المادية التي كانت تقوم عليها المجموعات البشرية التي استوطنت واستقرت عبر التاريخ بهذه المناطق، "لأن البيئة تؤثر في الحياة القبلية تأثيرا كبيرا، والحياة القبلية هي عصب تاريخ المغرب"[3] بمعنى أنّها كانت على الدوام العامل المحدد في تطور المجتمعات البشرية عبر التاريخ، وبما أنّ الإرادة البشرية والسياسية تكون على الدوام وراء عمليات تنظيم المجالات الحيوية القائمة على إرث تاريخي، فهذا يفرض وجود مجموعات تتعايش وتتكامل فيما بينها، إذ تلتزم الأطراف بمجموعة من الاتفاقيات التوافقية، "والتي هي عبارة عن رسوم تعاقدية التزامية بين طرفين أو بين أطراف متعدّدة."[4]

---

[1]- مهدان امحمد، 2012، الماء والتنظيم الاجتماعي دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، أكادير جامعة ابن زهر، ص12.

[2]- نفسه، ص12.

[3]- علوي أحمد عبد اللوي، 1996، دغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص41.

[4]- البوزيدي أحمد، 1996، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعة، أكادير، المصدر، أعمال ندوة حوض وادي درعة، ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع- جامعة ابن زهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص87.

لكنّ ضمان وحماية هذه الاتفاقيات يتوقف على وجود سلطة تستمد شرعيتها وقوتها من قوة السلاح والعنف، وهذا ما تمثله في مجتمعات جنوب الشرق المغربي التكتلات القبيلة الكبرى (كآيت عطا)، فهذه الأخيرة "ظلت خلال النصف الثاني من القرن 17 م إلى غاية مطلع القرن العشرين، مصدر تعب ومشقة للقواد المخزنيين ومصدر رعب وفزع لسكان قصور الواحات."[1]

المبحث الثاني: التنظيمات الاجتماعية بواحات المغرب وأصولها البشرية

1- أشكال التنظيم الاجتماعي بالواحات

إن المتتبع لشأن التاريخي المرتبط بواحات جنوب الشرق المغربي، سيلاحظ أنّها كانت مسرحا لأحداث عديدة في فترات تاريخية مختلفة باختلاف أساليب حكم سلاطين المتداولة على المغرب، فنهم من جعلها مواقع تجارية إستراتيجية نظرا لانفتاحها على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومنهم من اعتبرها مناطق توتر وفوضه وجب التعامل معها بحذر، هذا كله يبرز قيمة الواحات الجنوبية وتأثيرها المباشر على علاقة المغرب بمحيطه الإفريقي الشاسع، الشيء الذي أكسبها قيمة اقتصادية وثقافية هامّة.

هذا من جهة أمّا جهة أخرى عرفت المنطقة عبر التاريخ تنظيمات قَبَليَّة قائمة على سيادة الجماعة وذوبان الفرد داخلها، كما أنّ التعامل بالاتفاقيات والأعراف كان له دور أساسي في تنظيم العلاقات العامّة بين التجمعات البشرية المستقرة بالواحات، ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى ثلاثة أنواع[2]:

- الاتفاقيات التكفلية: وهي التي كانت تعقد عادة بين بعض الزوايا ومجموعة من القبائل المترحلة أو بين هذه الأخيرة وبعض القصور وقد سمحت هذه الاتفاقيات التكفلية لبعض القبائل مثل قبيلة آيت عطا بالتحول من الانتجاع إلى الاستقرار والارتباط بالأرض.
- الاتفاقيات الصلحية واتفاقيات تيسَّى: كانت هذه الاتفاقيات تعقد بين قبيلتين أو بين مجموعة من القبائل يجمعها لف واحد أو تنضوي تحت لفين متعارضين.
- الاتفاقيات التنظيمية: وهي تنظم بمقتضى بنودها وشروطها، الشؤون العامة للقبيلة داخل القصر، ويقسم الأستاذ البوزيدي الاتفاقيات التنظيمية إلى ثلاثة أنواع[3]:

  - الاتفاقيات الخاصة بتدبير أملاك المسجد وتحديد القيمة الكرائية لهذه الأملاك على رأس كل سنة، خاصة مع بداية موسم الحرث وتحدد "أجماعة" بشكل دقيق طرق صرف ريع هذه الممتلكات على مصالح المسجد، من دلاء وحصير وحبال وغيرها.
  - الاتفاقيات الخاصة بتحديد موسم جني محاصيل التمور وتحديد المقادير التي تؤدي عن كل محصول لدار القبيلة وتحرص "أجماعة" على تحديد طرق جمع المحاصيل والعقوبات التي تلحق الخارجين عن إجماع القبيلة.
  - الاتفاقيات الخاصة بتنظيم دار القبيلة، وتكتب ضوابط هذه الاتفاقيات وقت اختيار "صاحب الساروت"، حيث تحدد له "أجماعة" طرق تصريف ما تجمع بدار القبيلة.

هذه الاتفاقيات التنظيمية تكشف نوعية العلاقة التي كانت قائمة بين مختلف "العظام" التي كانت تتشكل منها قبيلة القصر، والطريقة التي يتبادل بها ممثلو هذه العظام مواقعهم السياسية على رأس كل سنة أو سنتين، حفاظا على التوازن الداخلي للقبيلة، ودفعا لكل طموح استبدادي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة هذا العظم أو ذاك على القبيلة،[4] كما أن هذه الاتفاقيات تبين مقومات النظام السياسي لقبيلة القصر، وهو نظام يتسم بنوع من الديمقراطية،

[1]- نفسه، ص87.
[2] - نفسه، ص91.
[3] - نفسه، ص85.
[4] - نفسه، ص91.

ذلك أن اختيار "أجماعة" كان يتم في تجمع عام يحضره كل البالغين في القبيلة يسمى ب "حد الصايم"[1] وبعد ذلك تختلي مؤسسة "أجماعة" لتختار من بين أعضائها شيخ القبيلة. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات قد وضعت لتنظيم الحياة اليومية لسكان القصور، على أسس متينة ومرنة في آن واحد لضمان استمرار حالات التوازن الاجتماعي الداخلي لقبيلة القصر، فإن شروط الاتفاقيات باعتبارها ضوابط عرفية، هي بمثابة قانون مكتوب يخضع له كل أفراد القبيلة، ويحظى بالاحترام التام من الجميع[2].

وتجدد شروط هذه الاتفاقيات في كل قصر، على رأس كل سنة أو سنتين، كما يتجدد معها أعضاء "أجماعة" واختيار الشيخ، لكن يمكن أن تجدد وسط السنة في ظروف استثنائية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، وقد يعمد الشيخ و"أجماعة" إلى تغيير بعض الشروط، أو إضافة شروط أخرى[3]، حتى تكون الاتفاقية في مستوى المستجدات اليومية، ومواكبة لما قد يطرأ من مشاكل بين سكان القصر.

2-منافع التنظيمات الداخلية للقصر

يتأسس النظام الداخلي للقصر خصوصا، وللواحة عموما على أرضية الترابط الجماعي، وتقديم المصلحة الجماعية والاهتمام بالحاجيات الأساسية، وبالأخص منها ما يرتبط بالحياة اليومية، بحيث نادرا ما نجد بيع المحصول المحلي بين أفراد التجمع السكاني داخل القصر، بل غالبا ما يتم تسويق هذا المنتوج المحلي، ويخصص الفائض منه للأجنبي أو الوافد على القصر قصد التبادل. وعلى مستوى الخدمات الأساسية، فالعرف ينظم المنافع الجماعية والفردية ويراقب بشكل تلقائي ممارسة الأفراد، ويتولى معاقبة المخالفين وردع المتمردين عن القاعدة العامة المتعارف عليها داخل هذا المجتمع، وبهذا فهي تؤطر هذا الأخير وتوجه ثقافته عموما[4].

وينبني الدفاع عن المحيط العام للواحات على ضمان الأمان والاستقرار بين الساكنة وجيرانها المستقرين وغير المستقرين، وبذلك تكون التحالفات هي القاعدة الأولية لبلوغ هذه الغاية، وعند تعذرها تكون للجماعة خيارات وقرارات تستدعي القيام بحملات خارج المحيط لردع المعتدي، سواء كان ذلك الاعتداء قد أصاب الممتلكات أو الأشخاص، إن الانضباط لقرار "أجماعة" واجب وفريضة لا تقبل المراجعة، كما أن للمجاورة حق لا يمكن الاعتراض عليه حتى أنها تعلو على الحق الفردي سواء تعلق الأمر بالأرض أو البنيان أو خلافه، فكان من نتائج ذلك القيام بالعمل المشترك من دون أجر أو مقابل مادي محدد، بل كل الأعمال هي مفروضة على الجميع عبر ما يعرف ب "التويزة"[5]

3- الأصول البشرية للواحات بالمغرب

إن بوادر الحياة الأولى بالواحة والمناطق المجاورة لها واستقرار الإنسان بها يرجع إلى آلاف السنين، انطلاقا من شواهد أثرية متناثرة، من رسوم ونقوش وكتابات تدلّ على تاريخ ضارب في القدم بالنسبة للمنطقة ككل، وقد ساهمت عدة عوامل في جعل هذا المجال يلعب دورا حضاريا وفاعلا منذ القدم، حيث كان معبرا للقوافل الصحراوية وملتقى طرق متعددة الاتجاهات ومحطة استراحة. فواحات "باني درعة كانت ملتقى تيارات حضارية كبرى، فقد أدت هذه المنطقة دور ملجأ في التاريخ المغربي الصحراوي، حتى أنه يمكن القول بأنها كانت مسرحا تفاعلت فيه كل التيارات الحضارية التي تعاقبت في

---

[1] - حد الصايم: اصطلاح محلي للقبيلة ومعناه كل البالغين القادرين آنذاك على المشاركة في الأعمال العامة التي تهم القبيلة داخل القصر، مثل بناء المسجد، تعبيد الطرق، السقي إلخ.

[2] - البوزيدي أحمد، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعة، مرجع سابق، ص 92

[3] - نفسه، ص89.

[4] - محمد اوبها، 2021، المؤسسات الاجتماعية لتدبير شؤون القصر بواحات درعة الوسطى خلال القرن 20م: بين التنظيمات التقليدية والتغييرات الاستعمارية، مقال منشور ضمن مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 75،الصفحة 61.

[5] - العثماني عبد الرحمان، 2013، التعمير والعمران الواحي: قصور وواحات فكيك نموذجا، ضمن ندوة التراث الثقافي المادي بجهة سوسة ماسة درعة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ص 81- 82.

الصحراء منذ ما قبل التاريخ، وهكذا فهي تعدّ متحفا للتاريخ الصحرواي."[1] لأنّها منطقة تنبئ عن النشاط البشري الكثيف القوي الذي عرفه هذا الجزء من الوطن على امتداد آلاف السنين.

لقد عرفت هذه الواحات ككل سلالات بشرية شتى من أمازيغ وعرب ومشارقة وأفارقة وأندلسيين، فأصول ساكنة منطقة فجيج مثلا "تعود إلى جذور قديمة جدا، فبالإضافة إلى الجنس الليبي انضمت إليها بعد ذلك مجموعات ذات أصول زناتية وصنهاجية. ومنذ القرن العاشر الميلادي امتزجت مع المجموعات الأولى عناصر أخرى من الأصول العربية والأشراف إضافة إلى بعض الأعراق الإفريقية واليهودية."[2] وكان كل قصر من فجيج يتكون من "مجموعات ذات قرابة موسعة والوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي هي العشيرة المعروفة بالفَلقَة أو أحيانا بالفَخذَة (الفرع)، وهذه الأخيرة هي مركز العلاقات الاجتماعية للأفراد، كما أن تماسك الأسرة الواحدة داخلة العشيرة يعتبر شرطا أساسيا من شروط استمرارها "فالأبناء الكبار في الأسرة الكبيرة يتزوجون ويأتون بزوجاتهم إلى دار كبير العائلة، أما في حالة ترك الأبناء للأسرة فهذا يعتبر تصرفا مشينا خاصة إذا كان رب الأسرة ما يزال على قيد الحياة"[3] وهذه البنية الاجتماعية كان هدفها الحفاظ على دوام تماسك عناصر الخلية الأساسية في مجتمع يقوم اقتصاده على الفلاحة، ويواجهه بصفة مستمرة العوامل الطبيعية المتقلبة، هذا بالإضافة إلى كون تعاضد أعضاء القبيلة كان شرطا أساسيا لتوسيع الأراضي المزروعة قصد الزيادة من الإنتاج وتوفيره حتى يواجهون به سنوات الجفاف"فالإنسان الواحي يجنح عامة نحو التكيف مع وسطه وتحدي كل الصعاب التي تميزه "[4]، هذا وقد لعبت الزوايا في تاريخ المجتمع الواحي وظيفة التحكيم بين الجماعات المكونة للقبيلة، وشكلت دورا قضائيا بالغ الأهمية عند جل القبائل لكونها غير منحازة لأي طرف، ويتجسد هذا في حالات النزاع الشديد حيث يلجأ الأطراف إلى زعيم الزاوية لأنه ينتمي لأصول شريفة وكل الساكنة تعرف باستقلاليته وقوة تأثيره وعدله ،. ومن تم له القدرة بفض كل الخلافات[5].فهذه العناصر البشرية بمختلف تفاعلاتها مع المجال الجغرافي هي التي رسمت مسار تاريخ الواحات المغربية.

4 - المعمار الواحي: الخصائص والمهام

تتكون قصور الواحات من هندسة معمارية متميزة تعكسها البنيات المختلفة ومكوناتها من منازل ذات طوابق وفناء وأروقة وأعمدة وغيرها، حيث يتم الولوج إلى الحجرات المتنوعة حسب تنوع وظائفها وأدوارها. وفي الخارج نلامس معالم عمرانية أخرى تضيف للقصر تماسكه وانسجامه، "والقصر يكون دائما على شكل تجمع سكاني داخل بناية موحدة محاطة بسور ضخم وعال تتخلله عدة أبراج مربعة الشكل، وله مدخل رئيسي واحد يسمى محليا (بفم القصر)، فضلا عن أروقة مغطاة وساحة ومسجد ودور سكنية موزعة عبر الأزقة."[6]

ويوجد القصر دائما قرب منابع المياه، حيث "يقوم السكان فيه بفلاحة الأرض المحيطة به، ولم يكن هذا النوع من البناء معمولا لصد الهجمات الخارجية فقط، ولكن أيضا لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة إلى الحد الأقصى."[7] فكل هذه المعالم وغيرها تُجسّد ذاكرة المناطق الواحية وتفاعل الإنسان مع بيئته، فمن مميزات هذا المعمار نذكر مثلا:

- المنازل وهي تتكون من طابق أو عدة طوابق تضم أروقة مكشوفة تنفتح على صحن الدار، تحملها سلسلة من الأعمدة من الطابق الأرضي إلى الطابق العلوي.

---

[1]- محمد خطابي، شفيق أرفاك، 1999،واحات باني، العمق التاريخي ومؤهلات التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، الطبعة الأولى، ص. 27.

[2]- روس، إ.دان، 2006، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881- 1912، ترجمة أحمد بو حسن، رباط، مطبعة المعارف الجديدة ، ص101.

[3].Laoust ,(E)1915,, LeMariage chez les berbères du Maroc , in archives Berbères , p.36.

[4]. بويحياوي عبد العزيز،2019، الدراسات المستقبلية ودورها في الحقل الجغرافي: نتائج دراسة حول واحات تافيلالت: في كتاب مناهج البحث في جغرافية الأرياف، تنسيق موسى المالكي وآخرون، الرباط، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، ص 137.

[5].Westermarck(E), 1935,Survivances Païenne dans la civilisation mahométanes, Payot, Paris.

[6]- بزضيك، عبد الناصر، 2009، التراث المعماري بالجنوب الشرقي نموذج منطقة سكورة إقليم ورزازات، دورية كان التاريخية، العدد السادس، ص 28.

[7]- علوي، أحمد عبد اللوي، دغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث ، مرجع سابق، ص 187.

- الصّحن وهو المجال الذي يتوسط المنزل أو "مركزا رئيسيا تحيط به باقي المجالات الأخرى، وهو ذو أبعاد مضبوطة، ويبنى على شكل قاعدة مربعة تحده أربعة أعمدة عالية، متجهة بفتحة إلى الأعلى للإضاءة وهو محاط بأربعة غرف مفتوحة على الممر، تستعمل إما للسكن أو كمخازن للمؤونة وحفظها."[1]

- أما الأسوار والأبراج فهي أبنية مرتفعة وقد استخدمت لرسم حدود المدينة كخط دفاعي لأماكن المحصنة.

- أما الأزقة والدروب فهي تنقسم إلى طرق رئيسية تكون أكثر اتساعا بالنسبة للراجلين والدواب وتربط القصر بالفضاء الخارجي.

وبالنظر إلى المواضع التي تبنى عليها هذه المعالم السكنية، فهي ليست اعتباطية وإنما "هي نتيجة لدراية عميقة وتخطيط دقيق، إذ يختار لها من المواضع التي تمتاز بالمؤهلات الأمنية والدفاعية والاستراتيجية كأساس لبناء هذه القصور، ويرتبط بهذا كذلك المادة المستعملة في البناء والتي تعتبر عنصرا هاما للحفاظ على استمرار هذه المعالم التاريخية أمام تقلبات الزمن، سواء تعلق الأمر بطغيان الطبيعة أو الإنسان."[2]

خلاصة

يمكن القول إن الإنسان الواحي حاول من خلال سياسته التنظيمية التي تسنها جماعة القصر أن يحافظ أولا على انسجامه وتماسكه الداخلي بوضع قواعد وأعراف تعتمد على حماية الحياة المشتركة بين الناس وتكريس مبدأ التعاون والتعاضد الاجتماعي باعتبار القصر خلية تقوم على حماية المصلحة المشتركة لجميع السكان داخله، وثانيا استطاع أن يخلق تراثا متنوعا، يشكل فيه الجانب العمراني جزءا مهما، ويجسد مدى اجتهاد الإنسان في التشييد والبناء، ومحاولة التغلب على الظروف الطبيعية بما أوتي من جهد، وبالتالي ترك إرثا عمرانيا لا يزال يشهد عن ماضي الواحات، والتاريخ الذي نسجته الأجيال الماضية.

لائحة المراجع: العربية والأجنبية

- بزضيك عبد الناصر، 2009، التراث المعماري بالجنوب الشرقي نموذج منطقة سكورة إقليم ورزازات، دورية كان التاريخية، العدد السادس.
- البوزيدي أحمد، 1992، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعة، أكادير، المصدر، أعمال ندوة حوض وادي درعة، ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع- جامعة ابن زهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- بويحياوي عبد العزيز، 2019، الدراسات المستقبلية ودورها في الحقل الجغرافي: نتائج دراسة حول واحات تافيلالت: في كتاب مناهج البحث في جغرافية الأرياف، تنسيق موسى المالكي وآخرون، الرباط، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي.
- روس إ.دان، 2006، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881-1912، ترجمة أحمد بو حسن، رباط، مطبعة المعارف الجديدة.
- العثماني عبد الرحمان، 2013، التعمير والعمران الواحي: قصور وواحات فكيك نموذجا، ضمن ندوة التراث الثقافي المادي بجهة سوسة ماسة درعة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- علوي أحمد عبد اللوي، 1996 مدغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

[1]- بزضيك، عبد الناصر، التراث المعماري بالجنوب الشرقي نموذج منطقة سكورة إقليم ورزازات، مرجع سابق، ص 2..

[2]- علوي، أحمد عبد اللوي، دغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، مرجع سابق، ص187.

- محمد اوبها، 2021، المؤسسات الاجتماعية لتدبير شؤون القصر بواحات درعة الوسطى خلال القرن 20م: بين التنظيمات التقليدية والتغييرات الاستعمارية، مقال منشور ضمن مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 75، الصفحة 61 وما بعدها،
- محمد خطابي، شفيق أرفاك، 1999، واحات باني: العمق التاريخي ومؤهلات التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر ، الطبعة الأولى.
- مهدان امحمد،2012، الماء والتنظيم الاجتماعي دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، أكادير جامعة ابن زهر.
- Laoust ,E, Le Mariage chez les berbères du Maroc , in archives Berbères , 1915,p.36.
- Westermarck E, Survivances païenne dans la civilisationmahométanes, Payot, Paris, 1935.

المقاربة التنموية للهجرة:
السياسات الأوروبية والمغربية نموذجان

عبد العالي بوكيد: دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، المغرب
Abdoboukaid@gmail.com

الملخص:

تشكل الهجرة تحديات كبيرة لدول المنشأ و دول الملجأ على حد سواء، حيث تستهدف الدراسة مقاربة إشكالية الهجرة بعيدا عن المقاربة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقاربة التنموية، التي تسهم في فهم تدفقات الهجرة والمشاكل التي تطرحها من جهة، ومن جهة ثانية تساهم في ترسيخ شروط وعوامل بقاء الراغبين في الهجرة ببلدانهم و مناطقهم الأصلية متى توفرت ظروف الحياة الكريمة، وتجعلهم يعدلون عن قرار الهجرة. وذلك بالتقليل من شدة الفقر وتوفير فرص الشغل وضمان شروط الولوج إلى التعليم والصحة والمساواة بين الرجل والمرأة وضمان الأمن والسلم الاجتماعي، وذلك انطلاقا من إشكالية جوهرية حول قدرة وفعالية التعاون الجماعي بين البلدان المعنية بظاهرة الهجرة، وخصوصا بلدان المنشأ والعبور واللجوء، للحد من تأثير ومخاطر الهجرة من خلال سياسات التنمية العامة المستدامة والناجحة. وذلك من خلال محورين. الأول يتعلق بالتنمية ودورها في التقليص من حدة الهجرة والحراك الاجتماعي، والثاني يركز على دراسة الهجرة والتنمية من خلال استراتيجيات أوروبية ومغربية للحد من الهجرة، وذلك عبر تعزيز التعاون وإنشاء شراكات مختلفة: أمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومالية من جهة، ومقاربة السياسة التنموية للهجرة بالمغرب، التي تهدف إلى إدماج المهاجرين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المغربية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – المقاربة الأمنية – المقاربة التنموية – الحياة الكريمة- السلم الاجتماعي.

The developmental approach of migration:
European and Moroccan policies as models

Abstract

Migration poses great challenges to countries of origin or countries of destination alike. The study aims to approach the problem of migration away from the security approach, based on the developmental approach that contributes to understanding migration flows and the problems that contribute to them. On the other hand, migration contributes to the consolidation of the conditions and factors for the survival of those wishing to migrate in their countries and regions of origin when conditions for a decent life are available, and makes them change their decision to migrate, by reducing the severity of poverty, providing job opportunities, ensuring the conditions for access to education and health, equality between men and women and ensuring security and social peace.

All of this stems from a fundamental problem about the ability and effectiveness of collective cooperation between countries concerned with the phenomenon of migration, especially countries of origin, transit and destination, to reduce the impact and risks of migration through sustainable and successful public development policies. All this is done through two axes: the first is related to development and its role in reducing migration and social mobility; The second focuses on the study of migration and development through European and Moroccan strategies to reduce migration, by strengthening cooperation and establishing various partnerships: security, social, economic, cultural and financial, in addition to the approach to the development policy of migration in Morocco, which aims to integrate migrants into Moroccan social and economic life on the other hand.

Keywords: migration - security approach - development approach - decent life - social peace.

مقدمة:

لقد أصبحت العلاقة بين الهجرة والتنمية تحظى باهتمام واسع خلال السنوات الأخيرة من طرف المهتمين بموضوع الهجرة سواء كانوا سياسيين أو اقتصاديين، لكون هذه الأخيرة لا تشكل تهديدا لمنطقة معينة بذاتها أو دولة معينة، بل إنها تجاوزت ذلك بكثير، وأصبحت تهدد العالم بأسره، خصوصا الدول الإفريقية والمغاربية والأوربية، لكون هذه المناطق الثلاث تشكل دول منشأ ودول عبور ودول مقصد، بما تحمله معها من أثار سلبية تؤثر في مجالات مختلفة، مما يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لاحتواء تأثيرات الهجرة السلبية على هذه الدول، وكذا على المهاجرين أنفسهم، وذلك عبر تبني بالإضافة إلى المقاربة الأمنية، سياسات تنموية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التخفيف من أثر الدوافع والعوامل السلبية التي تعيق الناس عن بناء سبل العيش المستدامة والحفاظ عليها في بلدانهم الأصلية، وإجبارهم على البحث عن مستقبل أفضل في مكان آخر. خصوصا أنه ليس من السهل على الإنسان قبول تغيير مكان إقامته وهجرة موطنه الأصلي، إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في عدم ارتياحه أو شعوره بالعجز عن تلبية متطلباته، وذلك راجع لعوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية و ثقافية و سياسية و أمنية وغيرها.

وعليه فإن التركيز على وضع خطط تنموية تقوم على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بدول المصدر، حيث يعيش الراغبون في الهجرة، من شأنه التقليل من حدة الفقر، والرفع من فرص الشغل، وكذا من المستوى التعليمي والمهني والصحي. كل هذه المبادرات التنموية من شأنها تجويد مستوى العيش وضمان الأمن والسلم الاجتماعي الذي يجعل الراغبين في الهجرة يتراجعون عن قراراتهم، ويفضلوا البقاء في بلدانهم لينعموا بخيراتها، والمساهمة في تسيير شؤونها. وبناء على ذلك، تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد يمكن القول إن التعاون الجماعي بين الدول المعنية بظاهرة الهجرة وخاصة دول المنشأ والعبور - من خلال وضع سياسات تنموية مستدامة وناجحة - كفيل بالحد من تداعياتها ومخاطرها؟

إن محاولة الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب تقسيم الدراسة إلى مبحثين اثنين، وذلك على الشكل التالي: (المبحث الأول) يخصص لدراسة التنمية ودورها في الحد من الهجرة. أما (المبحث الثاني)، فيعالج الهجرة والتنمية من خلال الخطط والاستراتيجيات التنموية الأوروبية والمغربية.

المبحث الأول: التنمية ودورها في الحد من الهجرة

تلعب التنمية دورا مهما في معالجة قضايا الهجرة من خلال وضعها لبرامج استثمارية تهدف إلى خلق فرص شغل هامة تقلص من نسب البطالة وتدفع بالفرد إلى التمسك بوطنه والعدول عن التفكير في الهجرة، ومن أجل توضيح هذا الدور سنتطرق أولا لمفهوم التنمية، ثم نتناول ثانيا، دور التنمية في الحد من الهجرة.

أولا: مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية له معاني ومضامين متعددة ومتباينة، خاصة في المصطلحات المترجمة، حيث نجد مفهوم التنمية في اللغة العربية يختلف عنه في اللغة الإنجليزية، ويشتق لفظ التنمية من نمى، وورد في لسان العرب، النماء بمعنى الزيادة، نمى ينمى نميا ونماء: زاد وكثر – أي الزيادة والانتشار– كما قالو ينمو نموا[1].

أما مفهوم التنمية في اللغة الإنجليزية فيعني التوسع والتطوير، الأمر الذي يتطلب تغييرا جذريا للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر فعالية وكفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة وفق رؤية المخطط الاقتصادي،

[1]- ابن منظور ، لسان العرب (م14) ، دار صادر ، بيروت ، ط 2005/4. ص 363.

مما أعطى المعنى بعدا اقتصاديا. خصوصا أن مفهوم التنمية ، قد ظهر بصورة أساسية في علم الاقتصاد 1 بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

واستعمل للدلالة على كل العمليات التي ترمي إلى إحداث مجموعة من التغييرات داخل مجتمع معين، بغية اكتسابه القدرة على التطور الذاتي تلبية للحاجيات الأساسية المتزايدة، وصورة لتلبية المتطلبات.

واصطلاحا: لا ينتمي مفهوم التنمية إلى علم واحد، بل إلى مجموعة من العلوم والتخصصات المختلفة، حيث اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم حول تحديد مفهوم التنمية وأبعادها، والتي نجد لها العديد من التعريفات سنشير لبعضها على سبيل المثال، كالآتي:

يعرف عاطف غيث التنمية بأنها "التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تتم من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[3]

أما محمد شفيق فيشير إلى أن المفهوم العام للتنمية يعني "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الطاقات، وبما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".[4]

كما عرف قيس المؤمن مع آخرين التنمية بأنها: "تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية ، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي،[5]وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي،[6] واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما ".[7]

ويميز بعض الباحثين مفهوم التنمية عن مفهوم النمو ومفهوم التغيير، بأن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء في المجتمع، كما هو الحال في حالة الحرب الذي يؤدي إلى تغيير أوجه الحياة في المجتمع وإلى الأسوأ. أما النمو فيختلف عن مفهوم التنمية، لأنه قد يحدث بصورة تلقائية دون التدخل المتعمد من قبل المجتمع، والتنمية يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة الخطى في حدود فترة زمنية معينة تحددها خطط التنمية.[8]

و يرى صالح محمد الشعبي أن: "النمو الاقتصادي لا يعني التنمية، فالنمو يعني زيادة في الإنتاج، أما التنمية فهي تعني – علاوة على زيادة الإنتاج – تغييرات في تركيبات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية".[9]

ووفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة لعام 1955،10 فإن تنمية المجتمع المحلي تعني العملية التي بموجبها توجه الجهود لكل الأهالي والحكومة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على

---

[1]- صبحي محمد قنوص ،"أزمة التنمية" الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط 1، السنة 1992، ص 69-71.

[2]- لم يستخدم المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الإنجليزي (آدام سميت) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات التي كانت تستخدم – على سبيل المثال – للدلالة على التطور، التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي.

3- محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2009، مجلد 1،ص16.

4- نفس المرجع ، ص18.

5- معدل النمو الاقتصادي: زيادة الناتج القومي الحقيقي مع تحسين حالة السكان في إشباع حاجاتهم المتعددة من خلال المنتوج السلعي، أو زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة من الناتج القومي. راجع:

-د. كلاوس روزه ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ، ص7-8.

6- الدخل الوطني: مجمل إنتاجات الدولة في العام، و ينقسم إلى الدخل الوطني الكلي و الدخل الوطني الصافي، أو جملة القيم لجميع السلع المنتجة و الخدمات المقدمة في سنة معينة لدولة ما. انظر: المعجم الوسيط ، ص298.

7- قيس المؤمن بالاشتراك، التنمية الإدارية، دار زهران للنشر، عمان ، الأردن، 1997، ص9.

8- عبد الرحمن العيسوي، الإسلام و التنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د س ن، ص 12 -13.

[9]- صالح محمد الشعيبي، التنمية واقتصاديات القوى العاملة ، مطابع بحر العلوم، الرياض، 1985، ص20

[10]- أصدرت الأمم المتحدة سنة 1955، تعريفا للتنمية، مفاده: أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، مع الاعتماد على مساهمة المجتمعات المحلية ومبادراتها.

الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها.1وتعتبر الأمم المتحدة أن موضوع التنمية موضوعا رئيسيا، وحقا من حقوق الإنسان، وبالتالي ينبغي على كافة الشعوب المشاركة في عملية التنمية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

كما يقصد بمفهوم التنمية بالمعنى البيولوجي والأخلاقي، حسب قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، النمو أي الازدياد والتكاثر والتطور.

ويفترض مفهوم النمو التطور والزيادة المنسجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد مثلما يفترض وجود شبكة اقتصادية مترابطة تفسح المجال أمام التحديثات المستمرة، ويفترض أيضا أن تكون كافة النشاطات الاقتصادية في خدمة تحسين مستوى حياة المجتمع.2وانطلاقا مما سبق، يمكن استنباط بعض خصائص تنمية المجتمع، ونذكر منها ما يلي:

1 - إن التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل أطر المجتمع، وتتعامل معه باعتباره نظاما كاملا، وتغطي مجمل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع، وتتناول بالتغيير جميع الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية، وبالتالي فإنها تمثل استراتيجية مركزية عامة، وعملية حضارية متداخلة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع.

2- إن التنمية عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها خاصة في حالة اتساع نطاقها وشمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة، فتنمية الإنسان الذي يقوم بدور التنمية في المجتمع عملية معقدة، وإقناع هذا الإنسان بضرورة إتباع منهج معين وسلوك معين يأخذ فترة زمنية لا يمكن أن تكون قصيرة، كما أن إقناع أفراد المجتمع بحتمية مشاركة جميع مكونات المجتمع في التنمية ليس من الأمور السهلة، سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة، بالكف عما يعوق دون حدوث التنمية في المجتمع أو غير ذلك.

3- إن التنمية عملية مخططة، وتأتي حتمية تخطيط التنمية بناء على أن الهدف منها هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عشوائي أو تلقائي، لذلك لا بد من استخدام التخطيط أسلوبا علميا منظما لتحقيقها. ويتضمن هذا التخطيط وضع الأهداف والسياسات المطلوب الوصول إليها وتطوير وتنمية الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك ؛ فالتنمية إذن عملية مخططة لكونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية بأكفأ صورة ممكنة وبطريقة إنسانية تستهدف سد احتياجات المجتمع، وعلى ذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن تركها لاعتبارات الصدفة والتنفيذ العشوائي.

4- إن التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية، لأنها بإطارها الواسع تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بصورة تقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي الرفاهية، لأنه بدون العدالة تكثر النزاعات وتعظم سيطرة طبقة على أخرى أو جنس على آخر، وهو الظلم الواجب رفعه عن المجتمع من أجل تنمية شاملة .

5- إن التنمية عملية استثمارية، ويعني الاستثمار بمفهومه الواسع والشامل لأطر الرأسمال المادي والبشري، وتحتاج إلى إنفاق مبالغ طائلة لكونها تتطلب التوسع المخطط في مختلف النشاطات في المجتمع، وفي استخدام وتطوير وسائل الأداء والإنتاج المادي والبشري، فالفرد سواء كان رجلا أو امرأة، ينمي شخصيته في مشاركته في تنمية المجتمع.

6- إن التنمية مسؤولية إدارية، لأن عملية التنمية تعتمد أساسا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتبرز أهمية ذلك من خلال الدور الريادي الذي يجب أن تقوم به الإدارات لتحقيق التنمية الشاملة، ذلك لأن الدولة تقوم بالعبء الأكبر المؤثر في التنمية. ولا يعني ذلك الانسحاب من عملية التنمية وتركها للدولة، بل تتكامل جهود الدولة مع جهود الأفراد غير الرسميين، كما تتكامل جهود الرجال مع جهود النساء.

---

[1]- خيري خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية " البناء الاجتماعي للمجتمع " المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1998، ص 13.

[2]-مالك عبد الله المهدي، مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلة، مجلة الدراسات المستقبلية، عام 2016، العدد 17 ص5.

7- إن التنمية جذابة، وجاذبيتها ناتجة عن النتائج التي ستحققها للمجتمع من حيث تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والسياسية والتكنولوجية بشكل عام، وتحقيق الكفاءة العالية في سد المطالب الاستهلاكية، والتخفيف من التبعية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي التمتع بمجالات الحياة المختلفة بحرية. كل هذه الجوانب وغيرها، تشكل عوامل إغراء و جاذبية في تبني و تنفيذ عملية التنمية.[1]

يتضح مما سبق أن مفهوم التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كمفهوم اقتصادي لدى الاقتصاديين والاجتماعيين، ونظرا لصعوبة الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تطور المفهوم في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، ليظهر مصطلح التنمية الشاملة، والذي احتوى مفهوم التنمية الاقتصادية التي تعطي أهمية إلى الرفع من الإنتاج، وزيادة الدخل الوطني والفردي، أي زيادة الثروة. أما مفهوم التنمية الاجتماعية فيرمي إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، والتعليم، والشغل، والمستوى المعيشي، وجميع الخدمات بمختلف أنواعها، أما مفهوم التنمية السياسية التي تعرف بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، هدفها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، أي اعتماد نظم مشابهة للنظم الأوربية، قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة، وترسيخ مفاهيم السيادة والوطنية والولاء للدولة القومية، وبالنسبة لمفهوم التنمية الثقافية فينصرف الى رفع المستوى الثقافي في المجتمع ورقي الإنسان، كذلك نجد مفهوم التنمية الإنسانية أو البشرية، الذي يمنح الأولوية لتوفير الضروريات للفقراء مثل: الرعاية الصحية الأولية، التغذية، التعليم، الشغل...[2]

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن التباين والاختلاف في ترجمة المصطلحات خاصة في العلوم الإنسانية، نجده عند مجموعة من المفكرين العرب، حيث يفضل البعض استخدام مصطلح التنمية الإنسانية بدل مصطلح التنمية البشرية، باعتبار أن التنمية الإنسانية تقريب أشمل و أوسع، وتعني كلمة بشرية: مجموعة من المخلوقات، بينما تعني كلمة إنسانية حالة راقية من الوجود البشري، وعندما يتصف كائن بشري بالرقي، يوصف ويوسم بأنه إنسان، وهذا هو سبب تفضيل مصطلح التنمية الإنسانية.[3]

لقد عرف مفهوم التنمية الإنسانية انتشارا واسعا منذ سنة 1990، وذلك بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، والذي أسس على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية. ويقوم المفهوم على اعتبار البشر الثروة الحقيقية للأمم، وأن تنمية الإنسان هي: عملية توسيع خيارات البشر، المتمثلة في ثلاث خيارات أساسية هي: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعرفة، توافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي مناسب، بالإضافة إلى حقوق أخرى: كالحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.[4]

وهكذا يمكن القول بان التنمية كي تلبي حاجيات المجتمع، وتكون فعالة وناجحة، يجب أن تكون تنمية مستدامة لأنها تكون أكثر تداخلا وتعقيدا من التنمية خاصة فيما يرتبط بالمجال الطبيعي والمجال الاجتماعي، حيث تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، وترمي إلى الحد من الفقر عالميا الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية للهجرة.

والتنمية المستدامة لها بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات، كما لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها، لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية. وبالرجوع إلى التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة نجد أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة هي: "العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، الفعالية

---

[1]- قيس المؤمن بالاشتراك، المرجع السابق، ص10- 14.

2- محمد الحسن إبراهيم، التنمية المستدامة، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم 2004، ص39-40.

3- نادر الفرحاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس" مجلة المستقبل العربي، العدد 283، شتنبر 2002، ص 66-67.

4- نفس المرجع، ص 67-69.

الاقتصادية" وهنا نجد الاهتمام بربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية، بمعنى أن الأرض وما تحتويه من إمكانيات طبيعية يجب أن تبقى ميراثا للأجيال القادمة بشكل غير منقوص.

وفي هذا الصدد قام الفيلسوف السويدي "جوناس هانس" (hansjonass) بدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية ليستنتج مفهوم التنمية المستدامة على الشكل التالي:[1]

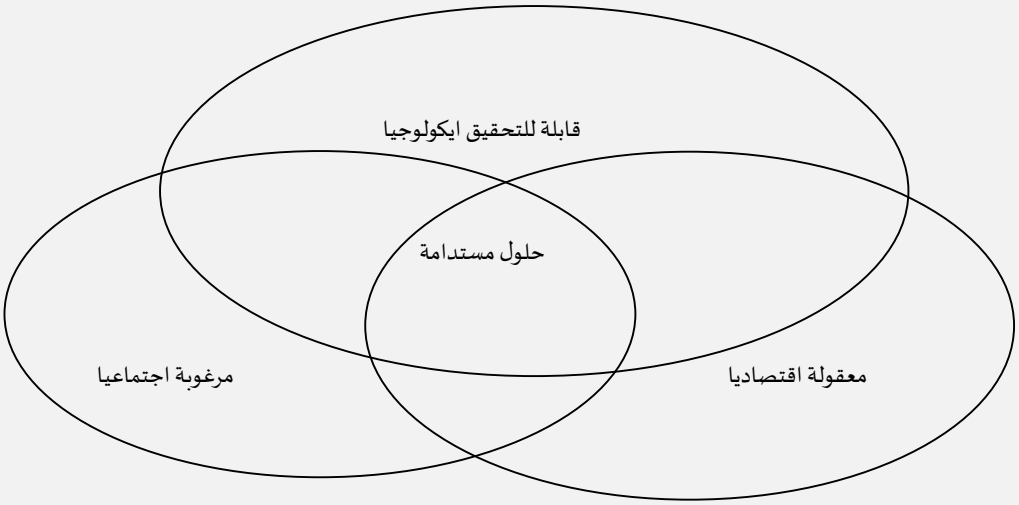

يرى الدكتور أحمد جابر بدران أن لمفهوم التنمية المستدامة مستويين أحدهما قوي والآخر ضعيف، تكون الاستدامة قوية إذا وقع حقل النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية، وهذه الأخيرة تكون ضمن الدائرة البيولوجية، وعليه نجد النشاطات الاقتصادية تنمو بشكل متضائل على المدى الطويل إذا ثم تعريض الطبيعة لأضرار جسيمة.2 وبالنسبة لإمكانية التوسع نحو الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يتم ضمن حدود البيئة، لذا فالاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال في مختلف أشكال رأس المال البشري، والمالي ، والتكنولوجي، وتدعم ضرورة بقاء جزء من رأس المال الطبيعي على الأقل ثابتا.

أما بالنسبة للاستدامة الضعيفة فإنها تفترض درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، بحيث يكون مخزون رأس المال الشامل ثابتا، وبالنسبة للاستدامة الضعيفة فيمكن التوسع على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال اتجاه عمليات التنمية نحو الداخل.[3]

ثانيا: دور التنمية في الحد من الهجرة

أصبحت السياسات الاقتصادية تواجه بكيفية متزايدة قضايا ذات بعد إنساني بسبب عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية، حيث يلاحظ أنه مهما بلغت السياسة الاقتصادية من فعالية، فإنها تتأثر بمحيطها الوطني والدولي الذي تواجهه صعوبات متزايدة، تمنع في نفس الوقت من بلوغ النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل لمجمل الموارد البشرية والكفاءات الإنتاجية، مما يزيد من تفاقم وضعية البطالة وتزايد رقعة الفقر المطلق والتهميش الاجتماعي،[4] ويشجع على الهجرة بحثا عن فرص العيش الكريم.

1- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مصر، ص 89.

2- نفس المرجع، ص 90.

3- نفس المرجع، ص 91-92.

4- ادريس الكراوي، "الاقتصاد، الدولة والمجتمع، الدور المتنامي للأخلاقيات، المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع"، سلسلة المعرفة الاقتصادية، دار توبقال للنشر، البيضاء، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص148

وموازاة مع هذا الوضع، فإن الدول في مواجهتها لهذه الوضعية نجدها تتحرك في إطار سياق تتزايد داخله الندرة النسبية للموارد، وتجد نفسها عاجزة على إقرار نظام دائم لإعادة توزيع المداخيل في أفق كفالة الفئات الاجتماعية موضوع البطالة والفقر المطلق والتهميش الاجتماعي.

وفي هذا الصدد نجد أن الفئات الفقيرة في الدول المتقدمة لا تعاني الحيف والإهمال والتهميش كما تعانيه نظيرتها في الدول النامية، وذلك نظرا للتوزيع العادل للثروة واعتماد الحكومات لبرامج اجتماعية واقتصادية تؤمن لها الحد الأدنى من العيش الكريم، لهذا لا تصدر عن هذه الفئات في الغالب مواقف متطرفة وعنيفة تمس الاستقرار الاجتماعي والسياسي أو تهاجم النظام الديموقراطي أو تهدف الإطاحة به، ومع كثرة التجارب والأحداث أضحى اللجوء إلى العنف قليلا في المجتمعات التي اكتسبت فيها الفئات العاملة والطبقات الفقيرة ثقافة الحوار عبر المؤسسات الشرعية كالنقابات والأحزاب والمنظمات.[1]

أما الفئات المعوزة في الدول النامية، فإنها تشهد كل أشكال الظلم الاجتماعي من فقر وعدم المساواة وانعدام فرص الشغل مما يولد لها تدمرا، ويجعلها تتخذ قرار الهجرة بحثا عن الأفضل، مما يجعل من اعتماد سياسات تنموية شاملة ومستدامة ضرورة لا محيد عنها من أجل الحد من الهجرة.

وبالرجوع إلى أهداف التنمية الشاملة والمستدامة التي تتمحور حول الإنسان، نجد أن الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها تشكل هدفا رئيسيا مما يفرض إحداث تغييرات جوهرية على كل المستويات، مع المحافظة على البيئة، وذلك بوضع استراتيجيات تنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا،[2] تهدف إلى إحداث التغيرات المطلوبة في بنيات المجتمع، ووظائفه بالقدر الذي يسمح للأفراد بالمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك تحقيقا للأهداف المجتمعية المنشودة.

وباعتبار التنمية الاجتماعية عملية موجهة في الأصل إلى الإنسان باعتباره الطاقة البشرية التي تساهم في عملية التنمية، فيجب الإشارة إلى أن هناك العديد من الوسائل لإحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصرين المادي والإنساني في التنمية. ومن أبرزها التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية... التي تساعد الإنسان على المساهمة في نمو مجتمعه. وبما أن التنمية تتطلب استشرافا للمستقبل عبر الاهتمام بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق الصور المستقبلية، والمتمثلة في استراتيجيات تنطلق من تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، مع تجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.[3] والعمل الجاد على توفير السلع العامة الأساسية، والمرافق العامة، وتجويد الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، مع تحفيز الأفراد والقطاع الخاص، ووضع الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم الأعمال. كما أن الحكومات خصوصا في الدول النامية، هي المسؤولة عن التنمية والقادرة بواسطة سلطاتها الثلاث، ونظرا للقدرات الاقتصادية الكبيرة المتاح لها من خلال الموازنة العامة وغيرها للتأثير على سلوك وحدات المجتمع من الشركات أو الأفراد أو المؤسسات، وذلك بوضع استراتيجيات تنموية شاملة ومحددة لضمان الوصول الى النتائج المرجوة،[4] كما أن التنمية تشكل استراتيجية شاملة من العمل السياسي والاقتصادي قائمة على التخطيط المحكم والفعالية في الأداء، من أجل تمكين الأفراد والجماعات من حقوقهم الأساسية، وإذا كانت التنمية الاقتصادية مفيدة للديموقراطية، فإن هذه الاخيرة مفيدة بدورها للتنمية. ذلك أن حرية التعبير والتملك والمبادرة الخاصة تدفع الفرد إلى الادخار والاستثمار والإنتاج، كما أن دور الديموقراطية يكمن في

1- عبد اللطيف المتدين، التنمية والتحول الديموقراطي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، عدد122-123، ماي – غشت 2015 ص145.

2-مسعد الفاروق محمد حمودة، التنمية الاجتماعية، مطبعة سامي، الإسكندرية، 2001، ص 35.

3- أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص 98.

4-محمد فتحي شقورة، دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، ص 1. انظر الموقع:

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/03/27/172042.html

حماية الحريات ووضع قيود تحول دون المساس بها من خلال محاربة الفساد الإداري والمالي والحد من تطاول موظفي الدولة على حقوق الأفراد، وإقامة جهاز قضائي فعال، وتبني مساطر صارمة لردع المخالفات.[1]

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد شهد العالم تقدما ملحوظا على مستوى التنمية البشرية، حيث أصبحت الحياة أطول، والمدرسة تتسع للمزيد من الأطفال، وإمدادات المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية في متناول المزيد من السكان، كما ارتفع نصيب الفرد من الدخل وتراجع مستوى الفقر، ليتحسن مستوى معيشة الكثيرين، وجمعت الثورة الرقمية الناس من مختلف البلدان والمجتمعات، والعمل على ما يطور إمكانات الأفراد ويسهم في هذا التقدم. ومن العمل اللائق يستمد الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة بكرامة في المجتمع.[2]ومن كسب رزقهم والعيش في أمان اقتصادي، وبالعمل يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المنصف، والحد من الفقر، وتعميم المساواة بين الجنسين، ومن العمل يكتسب الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة في المجتمع بحس من الكرامة والقيمة الذاتية. والعمل يسهم في رعاية الآخرين ويوطد التماسك الاجتماعي والتلاحم داخل الأسر والجماعات [3] ويغيب فكرة الهجرة صوب مناطق أخرى، لأن التنمية تحد من الأسباب الكامنة وراء هجرة الوطن.

كما تتطلب التنمية تدخلات سياسية تستهدف التنمية البشرية وتستمد من فهم مشترك لضرورة الحفاظ على العدالة الاجتماعية والمساواة، مع الأخذ في الاعتبار، ضرورة وضع نموذج للتنمية جدير بالشباب يتضمن السلام والأمن كهدفين شاملين، وبناء القدرات من خلال الرعاية الصحية والتعليم وتوسيع الفرص في العمل المشترك، كما يجب أن تدمج في السياسات الوطنية، وينبغي للسياسات الخاصة بالشباب أن تطور بناء على مشاورات مكثفة مع أصحاب العلاقة، بمن فيهم الشباب الممثلون من خلال منظمات شبابية[4]بالإضافة إلى خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مواتية لكي يعيش الناس حياة سليمة ومنتجة ومشجعة على البقاء في بلادهم، وملبية لأمانيهم الشخصية. وذلك عبر الاستثمار في البرامج التي تعجل بوفاء الدول بأهداف التنمية المستدامة الهادفة إلى القضاء على الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي.

وفي ذات السياق يجب وضع آليات للقضاء على الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم. إضافة إلى النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الحضرية والريفية، وكذا إيجاد فرص العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والحد من مخاطر الكوارث، والتخفيف من آثار المناخ. والتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجميع أشكال العنف، وعدم التمييز، وسيادة القانون والحكامة الرشيدة، وإتاحة اللجوء إلى القضاء وحماية حقوق الإنسان. فضلا عن إيجاد مجتمعات سلمية وشاملة للجميع تتمتع بمؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة والمحافظة على تلك المجتمعات.[5]

كما ينبغي الاستثمار في التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني في جميع المناطق، بما يتيح للناس جميعا إمكانية تحسين حياتهم وتحقيق أمانيهم. وذلك عبر تشجيع النمو الاقتصادي المستدام للجميع، بوسائل من بينها الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي، من أجل إيجاد الظروف المواتية التي تمكن المجتمعات المحلية والأفراد من الفرص المتاحة في بلدانهم لدفع عجلة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاستثمار في تنمية رأس المال البشري عن طريق تعزيز مباشرة الأعمال الخاصة، والتعليم، وبرامج وشراكات التدريب المهني وتطوير المهارات، وخلق فرص عمل منتجة وفقا لاحتياجات سوق العمل.

1- عبد اللطيف المتدين، مرجع سابق، ص 156.

2- تقرير التنمية البشرية 2015، 25 عاما من التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنة النشر2016، ص3.

3- نفس المرجع ، ص 3.

4- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2016،" الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص149.

5- المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الجمعية العامة، مشروع الوثيقة الختامية، مراكش، ديسمبر 2018، ص 10.

ويكتسي التعاون مع القطاع الخاص والنقابات من أجل الحد من بطالة الشباب وتجنب هجرة الأطر العليا أهمية خاصة، وكذا تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، بوسائل من بينها تعزيز التحليل المشترك والمناهج المتعددة للمانحين من أجل إعداد استجابات ونتائج طويلة الأجل تضمن احترام حقوق الأفراد المتأثرين، وتطوير قدرة السكان على الصمود والتكيف، والاعتماد على الذات اقتصاديا واجتماعيا. كما ينبغي أن تأخذ تلك الجهود، الهجرة بعين الاعتبار مع الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني اعتمادا على وسائل تتضمن التوصيات ذات الصلة الواردة من العمليات التشاورية التي تقودها الدول مثل المبادئ التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية.[1]

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابها، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، شريطة أن تكون الاحتياجات مما لا يضر جديا بتوازن قاعدة الموارد الطبيعية وقدرتها على تجديد ذاتها. وبالتالي فإن الهدف الحقيقي من التنمية المستدامة يظهر في تقاسم الفرص الممكنة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. غير أنه قد يكون من الغرابة الانشغال بشكل كبير برفاه الاجيال القادمة، مع تجاهل محنة الفقراء حاليا.[2]

وعليه، فإن مبدأ العالمية أضحى يتطلب الإنصاف في توزيع إنتاج النمو الاقتصادي حتى داخل الجيل الواحد، إضافة إلى الإنصاف فيما بين الأجيال، إذ أنه لكل فرد الحق في الاستفادة من نتائج التنمية، ومن حق كل جيل ذلك أيضا. كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب فهم العلاقة بين البيئة والتنمية، لكون حماية البيئة تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، وفي هذا الصدد، عملت قمة الأرض (مؤتمر البيئة والتنمية)[3] بريو دي جانيرو البرازيلية سنة 1992 على تبني مبادئ رئيسية يستند إليها في فهم تلك العلاقة المتداخلة بين التنمية المستدامة و البيئة، وبالتالي العمل بما لا يتنافى مع هذه المبادئ.

وفي نفس السياق، فإن الارتقاء بنوعية الحياة كحق عالمي لجميع الشعوب، يتطلب إسهاما دوليا من أجل الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، واتخاذ الاحتياطات الضرورية لصيانة البيئة حسب قدراتها من خلال إدارة قاعدة الموارد والخدمات بطريقة مستدامة ومتكاملة تحقيقا لتنمية مستدامة.[4] لذا فإن أي مجتمع يجب أن يتوفر على مؤسسات قادرة على تحمل مسؤولياتها في عملية الإنماء والتطوير، وقادرة على تأدية الوظائف والخدمات المطلوبة منها.

وأي تطور اقتصادي لا يصاحبه تطور في المؤسسات والأجهزة يبقى قاصرا عن تلبية حاجات المواطنين، وتحل الآثار السلبية محل الآثار الإيجابية وأهمها الفوضى في توزيع المداخيل وترشيدها واستثمارها ونمو قطاعات على حساب أخرى، وما يتبع ذلك من خلل اجتماعي وقصور في تأدية الخدمات الاجتماعية المكملة لبعضها البعض.[5]

وأهداف التنمية متعددة ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية، بل تتجاوزها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت لتحقيق هذه الأهداف المتعددة ومن أبرزها:[6]

أ) زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض، وهي نفسها الأسباب التي نجدها وراء اتخاذ قرار الهجرة لدى الأفراد والجماعات.

1-نفس المرجع، ص 11.

2- محمد العبدوي، التنمية المستدامة، أية مقاربة دولية ممكنة لتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والبيئة؟ المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد138-139، يناير-أبريل 2018، مطبعة البيضاوي، سلا، ص92.

3- هادي أحمد فراجي، التنمية المستدامة في استراتيجية الأمم المتحدة، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015 ص 146.

4- محمد العبدوي، مرجع سابق، ص 93.

5- مصطفى الصوجي: دروس في العلم الجنائي، ج 2، مؤسسة نوفل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1987، ص332.

6- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص 98-99.

ب) رفع مستوى الحياة البشرية، إضافة الى التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية، والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة في توزيع الدخول والثروات من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع بما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق والكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات داخل أوطانهم.

ج) تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير فرص فضلى لتطوير إمكانياته وانطلاقها من خلال إفساح المجالات لممارسة الحريات والمشاركة في اتخاذ القرارات لتحرير المجتمع ككل من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

ومن خلال تأمل هذه الأهداف فإننا نجدها ترمي إلى تحرير الانسان، أي تحرير الفرد والمجتمع من الفقر والحرمان، ومن جميع أنواع الاستغلال و التبعية، وإطلاق العنان لقدرات البشر وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم واستثمار هذه القدرات لصالحهم وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجدده وتطوره[1] ضمانا للاستقرار والعيش الكريم للأفراد حتى لا يتخذوا قرار هجرة الوطن.

المحور الثاني: الهجرة والتنمية من خلال الاستراتيجيات الأوروبية والمغربية

بعد ما أثبتت تجارب مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي فشل المقاربة الأمنية في إيجاد حلول فعالة لظاهرة الهجرة والتي كانت لها آثار سلبية وأدت إلى نتائج عكسية، بحيث ارتفعت حدة الهجرة غير الشرعية بشكل مثير، ولا أدل على ذلك من تضاعف قوارب الموت التي اعترضتها الشرطة الإسبانية بين سنة 1991 وسنة 2002 ، حيث ارتفع العدد من 4 قوارب ليصل إلى 1020 قارب.[2]

وفي ذات السياق، فإن الهجرة أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لجميع الدول المعنية بها سواء كانت دولة تصدير أو استقبال أو عبور، لذا لجأت العديد من الدول إلى اعتماد مقاربة تنموية وإنسانية عبر تشجيع الاستثمار في جميع القطاعات وخصوصا بالدول المرسلة، من أجل امتصاص البطالة، وتوفير فرص عمل مهمة للأفراد الراغبين في الهجرة. وعليه سندرس أولا الاستراتيجيات الأوروبية للحد من الهجرة. وثانيا سياسة المغرب الجديدة حول الهجرة.

أولا: الاستراتيجيات الأوروبية للحد من الهجرة

تشكل الجهود الدولية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة ضرورة لا محيد عنها من أجل معالجة أسباب الهجرة، عكس الحلول الأمنية التي تساهم في تشجيعها، وعليه عكفت الكثير من المنظمات الدولية كالمكتب الدولي للعمل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة منذ التسعينات من القرن الماضي على وضع دراسات هامة حول الهجرة الدولية في البحر الأبيض المتوسط واقتراح مجموعة من الحلول البديلة مثل: تفعيل الشراكة في مجال التنمية بين دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل القيام بنقل أسباب جذب المهاجرين نحو دول الانطلاق، وسعي الدول الأوروبية إلى تحقيق تنمية فعلية في الدول المغاربية لإيقاف موجات الهجرة التي تتدفق منها.[3]

وهكذا عملت الدول الأوروبية على دعم التنمية في الدول النامية عبر تصدير خبراتها إلى هذه الدول وتكوين المهاجرين مهنيا ومعرفيا ليفيدوا بها بلدانهم كعملية لوقف الهجرة. وهذا ما تمت الإشارة إليه من طرف الاتحاد الأوروبي خلال إعلان برشلونة لعام 1995، الذي كرسه في اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية التي سعت إلى معالجة كل المجالات

1-ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 21.

2 -Mohamed khachani, partenariat euro-marocain:les Marocains d'ailleurs :la question migratoire à l'épreuve du Publications de L'AMERM .Rabat 2006,p 56.

[3]TALAHITE fatiha, « Migration et développement en méditerranée, vieux débats,nouveaux enjeux », Paris:Revue - Monde arabe Maghreb Machrek, hors-série, (décembre 1997) p : 78 .

المعنية بأسباب الهجرة والتي ترتبط بجوانب الشراكة الثلاثة وهي الجانب السياسي والأمني ، الجانب الاجتماعي والثقافي، الجانب الاقتصادي والمالي.[1]

1- الشراكة السياسية والأمنية

تمثل هذه الشراكة المحور الأول داخل النصوص التي تؤسس للتعاون بين الدول الأوروبية-المغاربية، حيث يتم الاعتماد على هذا المحور خصوصا من أجل ضمان الاستقرار والتعايش في منطقة حوض المتوسط، وأهم ما يميز هذه المنطقة هو انعدام الاستقرار، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية التي تحتل حيزا واسعا في هذا المحور، والتي لا يمكن تصور إيجاد حلول لها إلا في إطار شراكة بين الدول المعنية بها، وأن أي مبادرة فردية للدول المغاربية أو الأوروبية تبقى قاصرة، وتتطلب وجود تعاون سياسي بينهما.

كما أن الجانب الأمني يبقى له دور مساعد في منع الدخول خلسة للأقاليم الأوروبية ، حتى وإن لم تفلح كسياسات منفردة للدول في ذلك.[2] لأن تحقيق التنمية في دول الانطلاق سوف لن يؤدي بالتأكيد إلى وقف تدفق المهاجرين، وعليه يبقى التعاون الأمني من خلال مراقبة الحدود، والتصدي لتهريب المهاجرين ومحاربة جميع الأعمال المخالفة للقانون، وكل دولة لها وزنها ودورها في هذا المجال سواء كانت دولة انطلاق أو عبور أو استقرار، وعليه فدورها في الحوار الأورو-مغاربي له ثقل كبير. وأي دولة تتخلف عنه يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة منه.[3]

أما بالنسبة للحوار السياسي الأورو- مغاربي فقد ركزت اتفاقيات الشراكة كثيرا على ضرورة بناء حوار سياسي صريح بين أطراف الاتفاق وذلك بهدف اتخاذ مواقف مشتركة للمشاكل التي تعرفها الأطراف، وعمليا فإن مبادرة التعاون السياسي في مجال الهجرة غير الشرعية، اتجهت نحو المغرب باعتباره المعني الأول بهذه الظاهرة، ولأنه يشكل منطقة عبور مفضلة للمهاجرين السريين ليس فقط القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء فقط بل حتى المنتمون للدول المغاربية نفسها.

وبالنسبة للطرف الأوروبي، نجد هناك الكثير من المبادرات الإسبانية لقربها من المغرب وبدرجة أقل من جانب فرنسا وإيطاليا، من أجل مواجهة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة، والتي تركز بدرجة كبيرة على الجانب الأمني، ويتأكد هذا عبر دعوات الاتحاد الأوروبي المتكررة لتنسيق الجهود في هذا المجال من خلال مراقبة الحدود ومنع مرور المهاجرين، والتي تعتبر وسيلة تمكن من التحكم نسبيا في هذه الظاهرة،[4] وتساهم كذلك في الحصول على المعلومات المتطلبة وخصوصا معرفة حجم الهجرة والوسائل المستعملة وكذا أبرز الطرق التي تسلكها والمناطق التي تتدفق منها. وهو مجال التعاون بين حرس الحدود والإداريين والأخصائيين بالإضافة إلى تركيز الاهتمام على محاربة الدعامة الأساسية لهذه الظاهرة والمتمثلة في شبكات تهريب المهاجرين الذي يشكل مجالا للتعاون الأمني.

وهكذا فإن وثيقة برشلونة تدعو إلى التعاون والتنسيق الأمني في مجال الهجرة غير القانونية في محور خاص تنص فيه على أنه: "سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة والقضاء والجمارك والسلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتماشى مع الوضع الخاص بكل دولة".[5]

وعليه تطرقت هذه الوثيقة للمجالات الحيوية للحد من الهجرة السرية وهي التعاون في المجال الأمني والقضائي والجمركي والإداري، عبر القيام باجتماعات دورية من أجل دراسة التدابير اللازمة لحلها و وضع لجان تقنية بالأماكن الأكثر مساسا بالهجرة وأبرزها: مدينتي سبتة ومليليه ، إضافة إلى المساعدات الأوروبية التي تقدم في شكل منح مالية وتجهيزات

---

[1] -TALAHITE fatiha ,op .cit. p79

2- جورج فوتيوس،" الكوكبية والتكامل الإقليمي والهجرة " (ترجمة أحمد رضا) " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165 ، سبتمبر 2002 ،ص 74-75.

[3]- يس حميد "ندوة الخبراء حول الهجرة غير الشرعية في إفريقيا" جريدة الخبر، العدد 4669، 2006/04/04 ، ص 3.

[4]- TALAHITE fatiha ,op. cit. p 79.

[5]- إعلان برشلونة ، المتضمن للشراكة الأورو- متوسطية المنبثق عن قمة برشلونة في 27-1995/11/28.

متطورة وتبادل الخبرات، خاصة بعد تأكد وجود علاقة بين الهجرة والإرهاب من خلال التحقيقات التي أجريت بعد أحداث الدار البيضاء، حيث تبين أن بعض المتورطين فيها قد فروا اتجاه أوروبا عن طريق الهجرة السرية. كما تم اكتشاف وجود علاقة بين شبكات تهريب المهاجرين في منطقة شمال المغرب وهؤلاء الإرهابيين تساعدهم على التنقل.[1]

وعليه فإن التعاون الأمني من خلال الشراكة الأورو- مغاربية يسعى إلى بناء منطقة استقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وهذا الهدف له تأثير كبير على الهجرة السرية نظرا للرابطة الوثيقة بينهما، خصوصا أن أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة هو انعدام الاستقرار الأمني بدول إفريقيا جنوب الصحراء وكذا الدول المغاربية، من جراء ما عانته من ويلات الحروب الأهلية والإرهاب والتطرف[2].

2- الشراكة الاجتماعية والثقافية

أصبح الاهتمام بالمجال الاجتماعي والثقافي يحتل مركزا كبيرا ضمن الشراكة الأورو-مغاربية، لأن ظاهرة الهجرة بشتى أنواعها، تتطلب تدخلا اجتماعيا وثقافيا في سياق وقف الحركات السكانية المتجهة صوب أوروبا، مما يفسر معالجته داخل الاتفاقيات الأورو- مغاربية في محور الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، عبر اقتراح بعض سبل تعزيز التعاون من أجل الحد من تدفق الهجرة والسيطرة على حركاتها غير النظامية التي تستهدف أوروبا بشكل كبير ومتزايد، وذلك بإعطاء الأولوية لتوفير فرص الشغل لكونه يشكل أساسا لتحرك أو ثبات السكان، إضافة إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية كالتربية والتعليم والتكوين ونشر التكنولوجيا، خصوصا إذا علمنا أن نسبة البطالة بالدول المغاربية مرتفعة وحسب البنك الدولي فإنها تقدر في المغرب ب 9%،[3] غالبيتهم شباب تقل أعمارهم عن 25 سنة، وهي فئة تمثل أغلبية المجتمع والأكثر بحثا عن العمل وفي نفس الآن الأكثر توجها نحو الهجرة السرية. والشيء المقلق في هذه الظاهرة أنها أصبحت تستهدف حتى خريجي الجامعات و أصحاب الشهادات العليا، حيث تظهر بعض الإحصائيات وجوب رفع نسبة إيجاد فرص الشغل بحوالي 4% لضمان تشغيل الأعداد الجديدة التي تلج عالم الشغل أي بدون إنقاص النسبة الإجمالية للعاطلين.[4]

ولكون هذه المشكلة تعتبر صعبة مع قلة الإمكانيات لدى الدول المغاربية، فإن وضع حلول لها والقضاء عليها يتطلب شرطين أساسيين وهما: أولا، دعم الاستثمار الذي يغذي النشاط الاقتصادي ويرفع من وتيرة نمو سوق الشغل، و الثاني يكمن في وضع تنظيم جيد لسوق الشغل حتى يستطيع التقليل من مستوى البطالة. ونظرا للتجربة الكبيرة لأوروبا في مجال خلق فرص الشغل، فإن الشراكة الأورو- مغاربية يمكنها تنشيط هذا المجال والقضاء على العامل الأول باعتباره الدافع للهجرة.

وبالنسبة لكل من إعلان برشلونة لسنة 1995 واتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية لسنة 1968 نجدهما قد اهتمتا كثيرا بهذا المجال، وتأكيدهما على أهمية الرقي بقيمة العمل في العلاقات بين الطرفين في إطار التعاون الاجتماعي وتبادل الموارد البشرية. وهو ما أشارت إليه اتفاقية برشلونة بالتنمية الاجتماعية التي ضمت كذلك تجويد ظروف العيش والاحترام الكامل للحقوق الاجتماعية الأساسية.[5]

ونظريا هناك اقتراحات في المجال الاجتماعي التي تهدف إلى تخفيض نسب تدفق المهاجرين لكنها تبقى صعبة المنال إذ تستند إلى تخفيض نسبة نمو الفئة السكانية العاملة، وهنا نجد مجموعة من الاقتراحات كإخضاع العمال إلى تكوين إلزامي تنظم به الطلبات الجديدة للعمل واستعمال التقنية الحديثة التي ستحرر اليد العاملة وكذلك تشجيع الاستثمار،

---

[1]- محسن خضر ،" آفاق الحوار بين بلدان شمال وجنوب المتوسط " مجلة شؤون عربية، العدد 139، شتنبر، 1999، ص 28.

[2]- جورج فوتيوس، مرجع سابق، ص 71.

[3]- جريدة العربية ، البنك الدولي : معدلات الفقر المدقع تراجعت في الدول المغاربية، لكن الخطر مستمر ، نشر في تاريخ 2016/10/20 انظر الموقع :
-https://arabic.cnn.com/world/2016/10/20/world-bank-maghreb-poverty

[4]BOUTALEB Kouider, « l'impact de l'élargissement de L'UE aux Peco sur les mouvements migratoires maghrébins »,colloque international sur " l'impacte de l'élargissement de L'UE sur le projet Euro-Méditerranéen " Université d'annaba ,6-7/12/2003,pp 51-52.

[5]- نص إعلان برشلونة ، مرجع سابق.

لكن هذه الطروحات لا تتماشى مع المبادئ التي يرفعها الاتحاد الأوروبي من جانب ومن جانب أخر فهي غير ممكنة التطبيق خصوصا ما يرتبط بتوقيف النشاط المهني للنساء حيث يعتبر ضمن أهداف الشراكة ، ترقية دور المرأة ، ولا حتى إخضاع طلبات العمل الجديدة للتكوين وتحرير اليد العاملة وتعويضها بالتقنية يمكن أن يساهم في تغيير واقع سوق الشغل في الدول المغاربية.[1]

ويبقى تشجيع الاستثمار هو الحل الأمثل لفتح آفاق جديدة للعمل، خاصة في إطار المبادرات الفردية للشباب ضمن المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي يوليها الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا لتطوير الجانب الاجتماعي في إطار برنامج ميدا الخاص بهذا المجال.[2]

وعلى أساس ارتباط التعليم والتكوين بقطاع الشغل باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتطوير وتنمية أي مجتمع ، فإنهما قد حظيا بالمرتبة الثانية ضمن أولويات الشراكة الأورو- مغاربية .حيث كان الاهتمام الأول بهما في إعلان برشلونة الذي وضع مجموعة من القطاعات ضمن مركز اهتماماته ومنها، تحسين مستوى التعليم عن طريق فتح حوار منتظم وفعال بخصوص السياسات التعليمية يهتم أساسا بالإعداد والتدريب المهني والتكنولوجي، كما أعطيت نفس الأهمية للتعليم العالي والبحث العلمي في إطار تشجيع التعاون بين الجامعات وكذا تبادل الخبرات من خلال عقد ندوات والقيام بدراسات مشتركة مع فتح مجال التكوين في الخارج، حيث سطرت مجموعة من الخطوات لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع ومن بينها نجد برنامج ميدا لتطوير منظومة التربية والتعليم في الدول المغاربية.[3]

وعلى هذا الأساس، حتى لو كانت عملية التكوين تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه يجب إيجاد الظروف المناسبة لعودة واستقرار المهاجرين في بلدانهم، والحيلولة دون هجرتهم نحو الخارج، والملاحظ كذلك أن هجرة الأدمغة هي جزء لا يتجزأ من المشاكل التي تتعلق بالهجرة عامة، خصوصا أن حرية التنقل لهذه الفئة لازال مفتوحا ويلقى بعض التشجيع من الدول الأوروبية، وإضافة إلى هذا النوع هناك تشجيع خاص منها لرجال الأعمال الذي تكون نتيجته هو نفور المستثمرين الوطنيين من استثمار أموالهم في بلدانهم أمام الإغراءات التي توفرها الأنظمة الأجنبية والعراقيل التي تصادفها في الدول المغاربية.[4]

3- الشراكة الاقتصادية والمالية:

ترجع الهجرة غير الشرعية بالخصوص للأوضاع الاقتصادية السلبية، فهي استجابة لفشل التنمية في بلد الانطلاق مع ظروف اقتصادية مزرية يصعب الصمود أمامها، مقابل تنمية متقدمة وظروف معيشية جيدة في دول المقصد تشجع على الهجرة نحو المناطق المتقدمة، وهكذا فإن الهجرة الاقتصادية ترجع لندرة فرص العمل وضعف الأجر لكون وفرة العمل وارتفاع الأجور مرتبط بدرجة التقدم.[5] لذا يبقى الاهتمام بالجانب الاقتصادي ضروري من أجل التوصل لإيجاد حل لمشكلة الهجرة، ولهذا نجده قد حضي بحصة الأسد في موضوعات الشراكة الأورو- مغاربية بالاستناد على جانبين: أحدهما، هو الشراكة الاقتصادية والآخر مرتبط بالأول وهو الشراكة المالية، وهي تمثل محورا ثانيا، للتعاون سواء في إطار الأورو- متوسطي أو ضمن الاتفاقيات مع الدول المغاربية.

إن تفعيل هذه الاتفاقيات يتم عبر إنشاء منطقة للتبادل الحر في هذه الدول كآلية لتحسين الأوضاع بها قصد التخفيف من تدفقات الهجرة بآليات أخرى كالرفع من الاستثمار ومنح القروض المتطلبة لإنشاء المشاريع التنموية في إطار برنامج ميدا، بالإضافة الى تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية داخل المنطقة ككل مع إنشاء آليات مؤسساتية للحوار

---

[1]- صايش عبد المالك، "التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية " رسالة لنيل شهادة الماجستير، شعبة القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار –عنابة ،الجزائر ، السنة الجامعية 2006-2007 ، ص 115.

[2]- TALAHITE fatiha ,op .cit.. P 77

3- نص إعلان برشلونة، مرجع سابق.

[4] - صايش عبد المالك ، مرجع سابق، ص 116.

[5]- جورج فوتيوس، مرجع سابق، ص 71.

السياسي والاقتصادي، وتقديم الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي الى الدول المغاربية.[1]بحيث تعتبر هذه المنطقة جوهر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة حوض المتوسط بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة لكونها تتمتع بالأولوية ضمن الشراكة الأورو-مغاربية. ويتجسد الجانب المالي للشراكة من خلال تعهدات أوروبا نحو شركائها لدعم تنميتها الاقتصادية سواء في شكل مساعدات مالية والتي يطلق عليها اسم " برنامج ميدا"، أو عبر قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي ، ناهيك عن المساعدات التي تمنحها الدول الأوروبية للدول المغاربية في إطار ثنائي من أجل بناء استراتيجية طويلة المدى تهدف الى تحقيق التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر والرقي بالاستثمار ودعم النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي، إضافة إلى خلق حوار لمعالجة مشكلة المديونية بكل جدية[2].

ثانيا : سياسة المغرب الجديدة حول الهجرة

أصبح موضوع الهجرة بالمغرب يحضا باهتمام واسع، خصوصا بعد أن تحول هذا الأخير من مجرد بلد مصدر لمهاجرين غير شرعيين إلى بلد عبور ثم استقبال، حيث أضحى المغرب يستقبل مئات وآلاف المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، مما دفعه سنة 2003 بتأثير من دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا إسبانيا إلى سن قانون رقم 02/03 لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية صوب أوروبا ، لكنه في سنة 2013 وبمبادرة ملكية وضع سياسة جديدة وشاملة للهجرة عمادها البعد الإنساني و القانوني.

1- الآلية التشريعية على ضوء قانون 03-02.

جرم المشرع المغربي من خلال القانون رقم 03-02 الهجرة غير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها، حيث تضمنت المواد 50 و 51 و52 منه عقوبات حبسية ومالية في حق كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عونا لشخص آخر من أجل نفس الغاية سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو كان مكلفا بمهمة المراقبة، أو كان من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الهدف من استعمال هذه الوسائل.[3] كما عاقبت المادة 52 من ذات القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو اجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه سواء كان ذلك مجانا أو بعوض بل شدد في العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا تمت تلك الأفعال بصفة اعتيادية أو من طرف عصابة أو بناء على اتفاق مسبق ، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا تسببت تلك الأفعال في الموت ، كما منحت المادة 53 من نفس القانون للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في عمليات الهجرة غير الشرعية أيا كان نوعها (عامة أو خاصة) وكذا الأمر بنشر قرارات الإدانة بالجرائد التي تحددها بكيفية صريحة.[4]

إضافة إلى اتخاذ مجموعة من القرارات ضد المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين فوق تراب المملكة بناء على نفس القانون ومنها:

أ- قرار الطرد من التراب المغربي؛

ب- قرار الاقتياد إلى الحدود؛

---

[1]-زايري بلقاسم- أ. كورياللي بغداد. «استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط»، الملتقى الدولي حول التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية "، جامعة سطيف، يومي 8 و 9 ماي .2004، ص 42-43.

[2] صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص: 111.

[3]ظهير شريف رقم 196.1.03صادر في 01 رمضان 1424(11 نونبر 2003) بتنفيذ القانون 02.03، الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 2003/11/13 الصفحة 3817.

[4]- عبد الرحمان شحشي، الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب، في كتاب: "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات"، أعمال المؤتمر الدولي الأول في 17و18 أكتوبر 2019، الجزء الأول، ص 110.

ج-قرار الاحتفاظ بالأجنبي في أماكن معينة إذا ما دخل المغرب برا أو بحرا.[1]

2- المقاربة التنموية لسياسة المغرب الجديدة حول الهجرة

لعبت المؤسسة الملكية دورا رئيسيا في مأسسة تدبير شؤون الهجرة على الصعيدين الإقليمي والدولي ذات الصلة بالمهاجرين، دفعت المغرب إلى تبني مقاربة شاملة للهجرة عمادها البعد الإنساني والحقوقي[2] وذلك عبر العمل على تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة الراغبين في الاستقرار بالمغرب مع مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب. والاعتراف بأهمية المهاجرين في تطوير الاقتصاد الوطني، عبر انخراط بعضهم في مشاريع استثمارية وترويج أموالهم بالمغرب وكذا اشتغال البعض الآخر في مجالات اقتصادية متنوعة. لذا يمكن القول بأن النموذج المغربي في مجال الهجرة يعتبر خطوة جريئة على مستوى تعزيز انخراط المغرب في العمل من أجل تقديم أجوبة هيكلية لإشكالية الهجرة من خلال الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي تسعى إلى ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة وشاملة، ذات بعد إنساني ومسؤول، عبر تسهيل اندماج المهاجرين، وتأهيل الإطار القانوني، وتدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان ووضع إطار مؤسساتي ملائم[3].

هذه السياسة تنبع خصوصا من مختلف العناصر المكونة للتشخيص وكذا الرهانات الاستراتيجية المطروحة حول قضايا الهجرة، وتأتي في سياق التوجيهات الملكية، وفي إطار استمرارية العمل الذي بادرت به الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بتعاون مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين وكذا المنظمات غير الحكومية.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يعتبر من أوائل الدول في شمال إفريقيا التي تبنت سياسة تعتمد على مقاربة شمولية ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأمنية والتنموية من خلال معالجة ملف الهجرة في أبعاده الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية، وما تتطلبه من دراسة معمقة لواقعها الراهن وآفاق تطورها،[5]اعتبارا لما يحتاجه استقبال المهاجرين من إمكانيات تسمح بتوفير ظروف مناسبة لإقامتهم وتمكين المقيمين منهم من فرص الشغل، وظروف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم، يبقى المغرب عاجزا عن استقبال جميع المهاجرين الوافدين عليه خصوصا أن أعدادهم في تزايد مستمر.

وإذا كان تدبير قضايا المهاجرين خصوصا غير الشرعيين يعرف في بعض الاحيان تجاوزات فإنها تبقى معزولة ومحصورة ، إذ ليس هناك أي استعمال ممنهج للعنف من طرف القوى العمومية، مما يجعل المغرب يرفض بصفة قطعية الادعاءات التي تحاول خلط الأوراق عبر ربط تدبير مشاكل المهاجرين غير الشرعيين بالعنف وخرق حقوق الإنسان المهاجر، مع التأكيد على تشدده في التصدي لشبكات التهريب والإتجار بالبشر.[6]

وعليه فإن الدينامية المتسارعة التي يعرفها المغرب على المستوى الديموقراطي والحقوقي والتنموي، مقابل السياسات المتشددة التي تتبناها دول الشمال في مجال الهجرة، وتوقيع المغرب والاتحاد الأوروبي في يونيو 2013 للإعلان السياسي المشترك حول الشراكة من أجل التنقل، كلها عوامل شجعت على انتقال المغرب من بلد عبور الى بلد إقامة.

---

[1]- القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة .

[2]- لبنى بوشياه، " دور المؤسسة الملكية في قضية الهجرة"، قضايا الهجرة والمهاجرين على ضوء الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية مع رصد لأهم الاجتهادات القضائية، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، السنة 2017، ص109-125.

[3] - عبد العالي بوكيد، " السياسة المغربية الجديدة حول الهجرة وحقوق الإنسان"، مؤلف جماعي، اشراف: عبدالقادر التايري-ابراهيم الأنصاري،" الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية : السياقات-التجليات- الإفرازات"، المركز الديموقراطي العربي، برلين- ألمانيا، 2021، ص248.

[4]- مديرية شؤون الهجرة، " تقرير حول " أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018، ص2.

[5]- لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2015-2016، ص 5.

[6]- جريدة الصحراء المغربية، جلالة الملك يترأس جلسة عمل لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، العدد90001 بتاريخ 2013/09/11.

وبالرجوع إلى تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء لسنة 2013،[1] نجد أن هذا الوضع من شأنه أن يجعل المغرب ينظم بشكل تدريجي إلى قائمة الدول المستقبلة للمهاجرين ويدخل خانة الدول المعنية بظاهرة التنقلات البشرية ، وما يتطلبه ذلك من إمكانات هامة لتوفير الظروف المناسبة لإقامتهم وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ليبقى المغرب عمليا عاجزا عن استقبال جميع الوافدين عليه، وفي هذا الصدد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في إطار السياسة الجديدة للهجرة يمكن تحديدها كالتالي:

- تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء والمهاجرين الذين يستجيبون لشروط معينة؛
- تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء؛
- بلورة وتنفيذ استراتيجية لإدماج المهاجرين واللاجئين تجعل من المهاجر عنصرا لإغناء المجتمع وعاملا لتحريك التنمية؛
- التصدي بحزم لشبكات الإتجار بالبشر؛

وتنبع هذه الاستراتيجية من التشخيص والتحليل للرهانات المرتبطة بالهجرة واللجوء، بالإضافة إلى كونها تجسيدا للتوجيهات الملكية، وكذا الفاعل العمومي المتمثل في الوزارة المعنية بالجالية المغربية وشؤون الهجرة بشراكة مع فاعلين مؤسساتيين وطنيين ودوليين ناهيك عن المجتمع المدني.[2]

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان احترام الكرامة الإنسانية وحق الحياة التي قد تتعرض للخطر خلال محاولات التسلل غير المشروع، وتجنب المعاملات القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية كما قد يحدث أثناء عمليات الاعتراض والإبعاد وكذا محاربة كل أشكال الاستغلال، وسوء المعاملة في مجال الشغل[3] وذلك عبر مقاربة شاملة في مجال الهجرة تحتوي على جوانب مهمة تهم مجموعة من المؤسسات والوزارات المسؤولة عن سياسة الهجرة. ومن أجل ترسيخ فعل عمومي فعال يجب تقوية هذه الشراكة بين هذه المؤسسات المعنية بالهجرة والمجتمع المدني. في إطار احترام حقوق الإنسان ، الأمر الذي يتطلب إزالة العقبات التمييزية سواء منها التنظيمية أو غيرها التي قد تحد من فرص الحصول على الخدمات الأساسية (الصحة والتربية والعدل...) كما يجب أن تكون طرق التشغيل والجنسية ووضعية التسول والطرد من التراب المغربي مبنية على الشفافية، وكذا ضمان حق المهاجرين في التنقل دون خوف،[4] خصوصا أن المغرب انضم بتاريخ 1967/09/18 إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري النافذة منذ 1965/12/21. وطبقا للمادة الرابعة من هذه الاتفاقية، نصت ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011 على منع كل انواع التمييز مهما كان مصدرها. كما أكد الفصل 23 منه على منع التحريض على العنصرية أو الكراهية.[5]

وتقوم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي اعتمدها المغرب منذ شتنبر2013 على ستة مبادئ موجهة وتتوزع على 11 برنامج عمل قطاعي وأفقي و81 مشروعا لضمان اندماج أفضل للمهاجرين وتدبير تدفق الهجرة في إطار سياسة إنسانية شاملة ومسؤولة، من خلال العمل على ضمان اندماج المهاجرين غير الشرعيين وتمكينهم من نفس حقوق المواطنين المغاربة (الولوج إلى التعليم، التكوين المهني والشغل والتغطية الصحية والسكن) وذلك كالتالي:[6]

---

[1]- انظر التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء، شتنبر 2013.

[2]-La nouvelle politique migratoire du Maroc: Deux ans après le lancement. Bilan d'étape ministre chargé des Marocaines Résidents à l'étranger et des Affaires de la Migration. 9 septembre 2015.

[3]- يوسف نشيط، السياسة العمومية للهجرة بالمغرب، نموذج مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء 2003-2015، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2015-2016، ص 88.

4 -La nouvelle politique migratoire du Maroc ,op. cit.

[5]- كمال المسعودي، تعامل المغرب مع إشكالية الهجرة غير النظامية بين البعد الحقوقي والبعد الامني، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مكناس، السنة الجامعية 2014-2015، ص93.

[6]-مديرية شؤون الهجرة، تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018، ص2.

جدول 1 : المبادئ الموجهة والبرامج القطاعية والأفقية للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

المبادئ الموجهة	البرامج القطاعية	البرامج الأفقية
• مقاربة إنسانية. • مطابقة القانون الدولي. • مقاربة شاملة. • تعاون متجدد مع مختلف الأطراف. • احترام حقوق الإنسان. • مسؤولية مشتركة.	• التربية والثقافة. • الشبيبة والترفيه. • الصحة. • السكن. • المساعدات الاجتماعية والإنسانية. • التكوين المهني. • التشغيل.	• تدبير تدفقات المهاجرين. • ومحاربة الاتجار بالبشر. • التعاون والشراكات الدولية. • الإطار القانوني وإطار الاتفاقيات. • الحكامة والتواصل.

بخصوص البرامج القطاعية تتكون الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من 7 برامج قطاعية وهي:

1. **التربية والثقافة:** ويهم هذا البرنامج تحقيق 3 أهداف هي إدماج المهاجرين واللاجئين في النظام التعليمي النظامي وغير النظامي، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتكوين المهاجرين واللاجئين في اللغات والثقافات المغربية وذلك من خلال 12 عملية.
2. **الشبيبة والترفيه:** ويهدف هذا البرامج إلى إدماج المهاجرين الشرعيين واللاجئين في برامج الرياضة والترفيه الموجهة للشباب عبر أربع عمليات.
3. **الصحة:** وغاية هذا البرنامج ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج، بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة، وتنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة وذلك عبر 7 عمليات.
4. **السكن:** يهدف هذا البرنامج، ومن خلال عمليتين، إلى تشجيع الحق في السكن للمهاجرين الشرعيين واللاجئين، في إطار نفس الشروط المتوفرة للمغاربة.
5. **المساعدات الاجتماعية والإنسانية:** يرمي هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات القانونية للمهاجرين، وكذا إدماج المهاجرين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، من خلال 5 عمليات.
6. **التكوين المهني:** يسعى هذا البرنامج إلى ضمان ولوج المهاجرين للتكوين المهني، وتسيير الإدماج المهني للمهاجرين الشرعيين.
7. **التشغيل:** عبر 8 عمليات يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق 3 أهداف هي تيسير ولوج المهاجرين الشرعيين لمناصب الشغل، وتشجيع خلق المقاولات من طرف المهاجرين الشرعيين، وتغطية الحاجات الخاصة من اليد العاملة.

أما البرامج الأفقية فالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تتكون من أربع برامج أفقية هي:

1. **تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار بالبشر:** يرمي هذا البرنامج إلى التحكم في تدفقات الهجرة حسب مقاربة إنسانية محترمة لحقوق الإنسان، ومحاربة الإتجار بالبشر وشبكات التهريب، وذلك من خلال 6عمليات.
2. **التعاون والشراكات الدولية:** غايات هذا البرنامج هي تطوير التعاون الدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، وتشجيع التنمية المشتركة، وتشجيع التعاون العلمي والتقني، من خلال 5عمليات.
3. **الإطار القانوني:** يبغي هذا البرنامج تحقيق الاعتراف بالوضع القانوني لعديمي الجنسية، وجعل إطار الاتفاقيات الوطنية متوافق مع المعايير الدولية المرتبطة بحقوق العمال المهاجرين، وتشجيع الحركية والعودة الطوعية للمهاجرين مع المحافظة على حقوق الضمان الاجتماعي، إضافة إلى تأهيل الإطار القانوني الوطني، من خلال 11 عملية.

4. **الحكامة والتواصل:** يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء جهاز للتنسيق في إطار تدبير ممنهج ومسؤولية مشتركة، وتنمية اليقظة فيما يخص قضايا الهجرة، إضافة إلى دعم قدرات الفاعلين المكلفين بقضايا الهجرة واللجوء ومحاربة الإتجار بالبشر، والإخبار والتحسيس بقضايا الهجرة واللجوء، من خلال 17 عملية.

ولضمان العيش الكريم والهادئ للمهاجرين، على كل الفاعلين المعنيين بقضية الهجرة، المشاركة في تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان. وذلك لضمان تدبير جيد ومتقدم لهذا التدفق من خلال وضع آليات وميكانيزمات تساهم في معالجة مشكل دخول المهاجرين إلى تراب المملكة، والتقليص منه بالإضافة إلى التصدي بحزم لكل أنواع تهريب المهاجرين مع الاحترام التام لحقوق المهاجرين.[1]

وقد تم تخصيص مكاتب لتسوية وضعية الاجانب على صعيد كافة عمالات وأقاليم المملكة لاستقبال طلبات المهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية في إطار الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوجيهات الملكية الخاصة بسياسة الهجرة الجديدة.

وتهم هذه العملية جميع المهاجرين سواء المنحدرين من إفريقيا أو من بقاع أخرى من العالم وخصوصا من آسيا، لتمكينهم من المساهمة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد همت هذه العملية الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة الذين يتوفرون على ما يثبت عيشهم المشترك لمدة لا تقل عن سنتين، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة شرعية في المغرب، لمدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، بالإضافة إلى الأطفال المزدادين في إطار حالتي الزواج سالفتي الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب المقيمين في المغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، وكذلك الاجانب المصابين بأمراض خطيرة والمتواجدين فوق التراب المغربي قبل تاريخ 31 دجنبر 2013؛ وقد تمت عملية التسوية عبر مرحلتين وذلك على الشكل التالي:

✓ **المرحلة الأولى**:

ما بين فاتح يناير و31 ديسمبر من سنة 2014 عرفت هذه المرحلة تسوية 17.916 طلبا من أصل 27.332 طلبا تم تلقيهم في إطار هذه العملية، أي ما نسبته 65% من مجموع الطلبات المقدمة.[2]كما تم قبول جل الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال والتي بلغت 10.178 طلب بنسبة 100%.

وقد استفاد من هذه العملية مواطنون من 116 جنسية في مقدمتهم السنغاليون ب6600 طلب تلاهم السوريون ب 5250 طلب ثم النيجيريون ب 2380 طلب والإيفواريون ب 2281 طلب.[3]

وتحتل جهة الرباط سلا زمور زعير المقدمة على باقي جهات المملكة فيما يتعلق باستقبال الطلبات (8198 طلب) بنسبة 29.99% تليها جهة الدار البيضاء الكبرى(6360 طلب) بنسبة 23.28 % ثم الجهة الشرقية ب (2730 طلب) بنسبة 9.9 % وجهة فاس بولمان (2686 طلب) بنسبة 9.83 %.[4]

✓ **المرحلة الثانية**:

أطلق المغرب الدفعة الثانية المتعلقة بتسوية أوضاع المهاجرين ، في عملية واسعة شملت الأشخاص في وضعية غير قانونية، حسب ما كان مقررا في نهاية سنة 2016 والتي يمكن اعتبارها جزء من المقاربة الدبلوماسية التي يقودها الملك محمد السادس للتأكيد على الروابط الإنسانية للمغرب مع جيرانه الأفارقة؛ حيث نجد الخطابات الملكية تتضمن كلمة "

[1]- يوسف نشيط ، مرجع سابق، 90.

[2]-توفيق سكينة ، " المغرب والهجرة الإفريقية إشكالية الإدماج "، بحث لنيل دبلوم الماستر في حقوق الإنسان، جامعة محمد الخامس – الرباط ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2016-2017، ص 75.

[3]- نفس المرجع، ص75

[4]- يوسف نشيط، مرجع سابق، 91..

المواطن الإفريقي"،[1] وهو مصطلح يعكس مدى حرص الملك على أن يتمتع المهاجرون الأفارقة بحقوقهم الاجتماعية، لأن معظمهم يتوفر على مستوى أكاديمي ومعرفي هام يخول له فرص الاندماج في مجموعة من القطاعات.[2]

وحسب بلاغ اللجنة الوطنية المكلفة بتسوية وضعية وإدماج المهاجرين بالمغرب بتاريخ 2016/12/12 فإن الملك محمد السادس أعطى تعليماته من أجل الإطلاق الفوري للمرحلة الثانية لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية، كما كان مقررا، في نهاية سنة 2016.[3] حيث جاء في نص البلاغ أن العديد من رؤساء الدول بادروا خلال جولة الملك في عدد من البلدان الإفريقية بتهنئة المملكة المغربية على سياستها في مجال الهجرة، والتي ترمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص في وضعية غير قانونية المنحدرين أساسا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وتأتي السياسة المغربية الجديدة في مجال الهجرة التي سلكها المغرب، في سياق التوجه الإفريقي الذي اختاره الملك محمد السادس، من أجل الانفتاح على القارة والتعاطي مع مشكلاتها، والتي نجد في مقدمتها مشكلة الهجرة واللجوء بسبب الأزمات الداخلية التي تعيشها عدد من الدول الإفريقية، على خلفية الحروب والصراعات الأثنية وشح الموارد وغياب فرص الشغل، مما دفع المغرب منذ بضع سنوات الى السعي نحو الاندماج داخل القارة السمراء والشراكة الفاعلة في ميدان التنمية الاقتصادية، والتنمية الإنسانية بالإضافة إلى التعاون القطاعي الذي شمل عدة ميادين مع اتخاذ سلسلة من المبادرات الحقيقية في مجال المساعدة المالية، كإلغاء ديون الدول الأقل تقدما في إفريقيا ورفع الحواجز الجمركية على صادراتها إلى المغرب،[4] وذلك أثناء القمة الأوروبية-الإفريقية التي انعقدت في القاهرة سنة 2000، مما ساهم في رفع صادرات هذه الدول نحو المغرب.

وعليه فإن المغرب يظل البلد الذي حرص منذ عشرات السنين على تطوير استراتيجية حقيقية لفائدة القارة، وذلك من خلال تأكيد دور المغرب كفاعل اقتصادي ودبلوماسي من الطراز الأول مع حرصه على الحفاظ على علاقات جد متميزة مع العديد من البلدان الإفريقية.[5] واقتناعا منه بدوره الاستراتيجي، جعل المغرب من التعاون جنوب-جنوب محورا أساسيا في سياسته الخارجية معتمدا على مختلف الآليات لتثمين هذا التعاون على المستوى الإقليمي، ومن هذا المنطلق انخرط المغرب سنة 2001 في تجمع دول الساحل والصحراء من أجل تطوير علاقاته مع البلدان الإفريقية وبالتالي تقوية التعاون جنوب-جنوب، وتحقيق الاندماج الاقتصادي.[6]

وفي إطار التعبئة من أجل دعم التنمية في إفريقيا،[7] دعا المغرب إلى إقامة شراكة جديدة مع إفريقيا لتعزيز المبادلات التجارية في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية.[8]

ومن مجالات التعاون المغربي مع الدول الإفريقية نجد العنصر البشري الذي أصبح يحظى باهتمام كبير، عبر تمكينه من التعليم والتدريب، وهي المهمة التي تتكفل بها الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI) من أجل نشر وتعميم الخبرة والمهارات المغربية لدى أطر ومؤسسات البلدان الإفريقية الشريكة. كما عمل المغرب على إشراك القطاع الخاص في المشروعات الاقتصادية في إفريقيا التي تهدف الى تعزيز التبادل التجاري والرفع من تدفق الاستثمارات في الفضاء الإفريقي؛ والتي لم تكن تمثل قبل سنوات إلا نحو 2 % من إجمالي التجارة الخارجية للمملكة. ومن هذا المنظور طورت شركات من قبيل (اتصالات المغرب) و(البنك التجاري وفابنك) و(المكتب الوطني للماء والكهرباء) و(البنك المغربي للتجارة الخارجية)،

---

[1]- خطاب ثورة الملك والشعب 2016 - الرسالة الملكية إلى القمة 27 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت بتاريخ 17 يوليوز 2016.

[2]- توفيق سكينة ، نفس المرجع ، ص 77.

[3]- الجريدة الإلكترونية "le 360 "، " تعليمات ملكية من أجل الإطلاق الفوري لمرحلة لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية ، بتاريخ 2016/12/12 ، تاريخ الزيارة 2020/02/18.

[4]- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات، الطبعة 2002، ص 209.

[5]- محمد حمامة، "ماذا يريد المغرب من إفريقيا"، جريدة المساء، العدد 2110، بتاريخ 2013/07/08.

[6]- جريدة الصحراء المغربية، " المغرب ماض قدما في تطوير علاقاته مع البلدان الإفريقية تفعيلا لخياره الاستراتيجي الهادف إلى تقوية التعاون جنوب-جنوب"، بتاريخ 2013/05/23. انظر الموقع: assahara .ma./journal/2013/163951

[7]- جريدة العلم، "التذكير باستراتيجية الحكومة في مجال الهجرة ، بأديس أبابا " نشر بتاريخ 2010/04/17. انظر موقع الجريدة : www.aalam.ma

[8]- لبنى بوشياه، مرجع سابق، ص 284

و(البنك الشعبي) و(الخطوط الملكية المغربية)، و(المكتب الشريف للفوسفاط) استراتيجيات حقيقية لولوج الأسواق الإفريقية، وتمكنت من الحصول في مرات عديدة وبنجاح على عقود هامة في مواجهة شركات عالمية كبرى.[1]

وعليه فإن التعاون الثنائي مكن بكيفية كبيرة بواسطة الأدوات المبتكرة التي تهم تمكين الدول الإفريقية من الاستفادة من المهارات المغربية في القطاعات ذات الصيغة التقنية العالية. وقد أمكن لهذه الآلية بفضل التمويلات الثنائية أو المتعددة الأطراف نقل التكنولوجيا الى دول إفريقيا التي هي في حاجة اليها من أجل تنفيذ برامجها التنموية.[2] وفي هذا الصدد، التزم المغرب مع عدد من الممولين كفرنسا وبلجيكا، والاتحاد الأوروبي واليابان، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة إلى جانب وكالات تنموية أخرى من أجل تنفيذ مشاريع كبرى في دول إفريقية .

وهكذا فإن مسألة تنمية الدول الإفريقية أصبحت ضرورية، وخصوصا بالنسبة للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء، حيث قام المغرب بعدة أعمال تضامنية في مجموعة من القطاعات ذات الأولوية كالفلاحة والأمن الغذائي، ومنها نقل تجربة الأمطار الاصطناعية إلى عدة دول إفريقية مثل بوركينا فاصو من أجل مساعدة هذا البلد على محاربة الجفاف.

وقد جعل نجاح هذه التجربة في بوركينا فاصو التي تعد نموذجا للتعاون جنوب-جنوب، مجموعة من الدول الإفريقية تطلب مساعدة المغرب في هذا المجال كالكاميرون ومالي وغامبيا وموريتانيا والرأس الأخضر، حيث استفادت السنغال من الدعم التقني واللوجيستي الذي أتاح لهذا البلد إطلاق برنامج خاص بالأمطار الاصطناعية، وعلى إثر النتائج الإيجابية التي سجلها هذا البرنامج، أبلغ المغرب شركاءه الأفارقة استعداده للعمل المشترك في صياغة برامج للتنمية الجهوية من أجل الاستشارة في مجال الأمطار الاصطناعية لمصلحة كل الدول الإفريقية التي تعاني من خصاص في هذا المجال والمساهمة في إنجاز استراتيجية "النيباد" التي تسعى لتعميم الولوج إلى الماء في إفريقيا سنة 2015.

كما احتل تبادل الخبرات في الميادين ذات الاستخدام الواسع للتكنولوجيا مكانة هامة ضمن علاقات التعاون القائمة بين المغرب وشركائه من الدول الإفريقية، حيث شكل التعاون الثنائي الأطراف وسيلة متجددة وذات فعالية في ما يتعلق بنقل الخبرات والمهارات المغربية إلى القارة الإفريقية.[3]

وهكذا استطاع التعاون الثنائي أن يتعزز بشكل كبير اعتمادا على هذه الآلية المبتكرة التي تمكن الدول الإفريقية من الاستفادة من المهارات المغربية في القطاعات ذات الصبغة التقنية العالمية، وقد أمكن لهذه الآلية بفضل التمويلات الثنائية أو المتعددة الأطراف، من نقل التكنولوجيا والخبرات، أو للأنماط الجديدة في تدبير المشاريع وتسيير الموارد اللوجستية والبشرية نحو دول إفريقيا[4] التي هي في حاجة إليها من أجل تنفيذ مشاريعها التنموية.

وبهذا نجد المغرب قد اعتمد في معالجة تدفق الهجرة على طرق مختلفة في إطار تعاون جنوب-جنوب كالقيام باستثمارات داخل دول القارة الإفريقية، الأمر الذي من شأنه، خلق فرص شغل هامة، والتقليل من نسب البطالة، وجعل المواطن الإفريقي يتراجع عن قرار الهجرة إلى دول أوروبا والبقاء في بلده، بالإضافة إلى تبنيه سياسة جديدة للهجرة داخل المملكة المغربية تقوم على مقاربة إنسانية وتنموية تهدف إلى إدماج المهاجرين داخل النسيج المغربي من خلال تسوية أوضاع العديد منهم، وتمكينهم من جميع الحقوق والفرص المتاحة للمواطنين المغاربة، حتى يتسنى لهم البقاء فوق التراب المغربي الذي يحفظ لهم كرامتهم ويمنحهم فرص الاندماج، وبهذا يمكن القول بأن المغرب يتعامل مع دول الصحراء انطلاقا من روابط روحية وإنسانية و اقتصادية، إذ أصبح فاعلا أساسيا في تنمية دول الصحراء والساحل.[5]

---

[1]- جريدة الصحراء المغربية، مرجع سابق.

[2]- لبنى بوشياه، مرجع سابق، ص 284.

[3]- حسني محمد حسن، " التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية " مجلة آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 38، تاريخ النشر 2013، ص 99.

[4]- يحيى اليحياوي، تقارير "التوجهات الإفريقية الجديدة" للمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 29 يونيو 2015، ص 5.

[5]- لبنى بوشياه، مرجع سابق، ص 287.

خاتمة:

لقد أصبحت الهجرة تشكل تحدي يؤرق بال السياسيين في جميع الدول المعنية بالظاهرة بالنظر إلى ما تطرحه من مسائل أمنية وبالتالي أصبحت ملفا ساخنا تتمحور حوله الحياة السياسية في البعض منها خوفا من التطرف الديني و العنصرية والإرهاب، مما جعلها قضية دولية تتطلب معالجة جماعية لحلها، وذلك عبر الانخراط الجدي في المساعي الدولية من أجل مقاربة هذه الظاهرة مقاربة إنسانية. وفي هذا السياق قامت المملكة المغربية التي تشكل البوابة التي تصل إفريقيا بأوروبا باعتماد سياسة جديدة في مجال الهجرة والتي شكلت استثناء في المنطقة، لكن هذه السياسة لن تكون ذات جدوى ما لم تكن مصحوبة بسياسة اندماج وإدماج المهاجرين في سوق الشغل والتكوين والتعليم وتمكينهم من حقهم في الصحة والسكن وغيرها من الحقوق بما يضمن كرامتهم، وكذا إخراج النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء وفي هذا الصدد دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مراجعة المواد المتعلقة بتنظيم الشغل بشكل يسمح للعمال المهاجرين بولوج المناصب الإدارية ومناصب التسيير بالنقابات المهنية، وكذا مراجعة المواد المرتبطة بتنظيم الانتخابات بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب حق المشاركة في الانتخابات المحلية.

لائحة المراجع:

الكتب والمجلات:

[1]- ابن منظور ،لسان العرب (م14) ، دار صادر ، بيروت ، ط 2005/4.

2- صبحي محمد قنوص ،"أزمة التنمية" الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط 1، السنة 1992.

3- محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2009، مجلد 1.

4- قيس المؤمن بالاشتراك، التنمية الإدارية، دار زهران للنشر، عمان ، الأردن، 1997.

5- عبد الرحمن العيسوي، الإسلام و التنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د س ن.

6- صالح محمد الشعيبي، التنمية واقتصاديات القوى العاملة ، مطابع بحر العلوم، الرياض، 1985.

7- خيري خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية " البناء الاجتماعي للمجتمع " المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1998.

8-مالك عبد الله المهدي، مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلة، مجلة الدراسات المستقبلية، عام 2016.

9- محمد الحسن إبراهيم، التنمية المستدامة، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم 2004.

10- نادر الفرحاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس" مجلة المستقبل العربي، العدد 283، شتنبر 2002.

11- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، مصر.

12- ادريس الكراوي، "الاقتصاد ، الدولة والمجتمع، الدور المتنامي للأخلاقيات، المغرب والمستقبل تأملات في الاقتصاد والمجتمع"، سلسلة المعرفة الاقتصادية، دار توبقال للنشر، البيضاء، الطبعة الأولى ، 1998.

13- عبد اللطيف المتدين، التنمية والتحول الديموقراطي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، عدد122-123، ماي –غشت 2015.

14-مسعد الفاروق محمد حمودة، التنمية الاجتماعية، مطبعة سامي، الإسكندرية، 2001.

15- محمد العبدوي، التنمية المستدامة، أية مقاربة دولية ممكنة لتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والبيئة؟ المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد138-139، يناير-أبريل 2018، مطبعة البيضاوي، سلا.

16- هادي أحمد فراجي، التنمية المستدامة في استراتيجية الأمم المتحدة، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

17- مصطفى الصوجي: دروس في العلم الجنائي، ج 2، مؤسسة نوفل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1987.

18- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

19-ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، 2001.

20-جورج فوتيوس،" الكوكبية والتكامل الإقليمي والهجرة " (ترجمة أحمد رضا) " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165 ، سبتمبر 2002.

21- عبد الرحمان شحشي، " الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب"، مؤلف جماعي: "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات"، أعمال المؤتمر الدولي الأول في 17و18 أكتوبر 2019، الجزء الأول، ص 110.

22- لبنى بوشياه، " دور المؤسسة الملكية في قضية الهجرة"، قضايا الهجرة والمهاجرين على ضوء الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية مع رصد لأهم الاجتهادات القضائية، مجلة العلوم القانونية ، العدد السادس، مطبعة الأمنية، السنة 2017.
23- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2002.
24-حسني محمد حسن، " التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية " مجلة آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 38، تاريخ النشر 2013.
25- عبد العالي بوكيد، " السياسة المغربية الجديدة حول الهجرة وحقوق الإنسان"، مؤلف جماعي، اشراف: عبدالقادر التايري-ابراهيم الأنصاري،" الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية : السياقات-التجليات- الإفرازات"، المركز الديموقراطي العربي، برلين- ألمانيا، 2021، ص248.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1 لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2015-2016.
2- صايش عبد المالك، "التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية " رسالة لنيل شهادة الماجستير، شعبة القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار –عنابة ،الجزائر ، السنة الجامعية 2006-2007.
3- يوسف نشيط، السياسة العمومية للهجرة بالمغرب ،نموذج مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء2003-2015، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2015-2016.
4-كمال المسعودي، تعامل المغرب مع إشكالية الهجرة غير النظامية بين البعد الحقوقي والبعد الامني، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مكناس، السنة الجامعية 2014-2015.
5-توفيق سكينة ، " المغرب والهجرة الإفريقية إشكالية الإدماج "، بحث لنيل دبلوم الماستر في حقوق الإنسان، جامعة محمد الخامس – الرباط ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2016-2017.

الخطب الملكية:

1-خطاب ثورة الملك والشعب 2016 - **الرسالة الملكية إلى القمة 27 للاتحاد الإفريقي** التي انعقدت بتاريخ 17 يوليوز 2016.

المقالات العلمية:

1- يس حميد "ندوة الخبراء حول الهجرة غير الشرعية في إفريقيا" جريدة الخبر، العدد 4669، 2006/04/04.
2-محسن خضر ،" آفاق الحوار بين بلدان شمال وجنوب المتوسط " مجلة شؤون عربية، العدد 139، شتنبر، 1999.
3-زايري بلقاسم- أ. كورياللي بغداد. «استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط»، الملتقى الدولي حول التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية "، جامعة سطيف، يومي 8 و 9 ماي2004.
4-جريدة الصحراء المغربية، جلالة الملك يترأس جلسة عمل لتدارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة، العدد90001 بتاريخ 2013/09/11.
5-الجريدة الإلكترونية "le 360 "، " تعليمات ملكية من أجل الإطلاق الفوري لمرحلة لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية ، بتاريخ 2016/12/12.
6-محمد حمامة، "ماذا يريد المغرب من إفريقيا"، جريدة المساء، العدد 2110، بتاريخ 2013/07/08.
7- يحيى اليحياوي، تقارير "التوجهات الإفريقية الجديدة" للمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 29 يونيو 2015.

الاعلانات والتقارير:

1- إعلان برشلونة ، المتضمن للشراكة الأورو- متوسطية المنبثق عن قمة برشلونة في 27-1995/11/28.
2- المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الجمعية العامة، مشروع الوثيقة الختامية، مراكش، ديسمبر 2018، ص 10.
3- تقرير التنمية البشرية 2015، 25 عاما من التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سنة النشر2016.
4- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2016،" الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص149.
5- مديرية شؤون الهجرة، " تقرير حول " أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018.
6- التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء، شتنبر 2013

النصوص القانونية:

1- ظهير شريف رقم 196.1.03صادر في 01 رمضان 1424(11 نونبر 2003) بتنفيذ القانون 02.03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة ، الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 2003/11/13 الصفحة 3817.

المواقع الالكترونية:

1-محمد فتحي شقورة، دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية. انظر الموقع:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/03/27/172042.html

2-البنك الدولي : معدلات الفقر المدقع تراجعت في الدول المغاربية، لكن الخطر مستمر ، جريدة العربية، نشر بتاريخ 2016/10/20 انظر الموقع:https://arabic.cnn.com/world/2016/10/20/world-bank-maghreb-poverty

3-جريدة الصحراء المغربية، " المغرب ماض قدما في تطوير علاقاته مع البلدان الإفريقية تفعيلا لخياره الاستراتيجي الهادف إلى تقوية التعاون جنوب- جنوب"، بتاريخ 2013/05/23. انظر الموقع: assahara .ma./journal/2013/163951

4-جريدة العلم، "التذكير باستراتيجية الحكومة في مجال الهجرة، بأديس أبابا" نشر بتاريخ 2010/04/17،انظر موقع الجريدة: www.aalam.ma

المراجع الأجنبية:

1 -KHACHANI Mohamed,partenariat euro-marocain:les Marocains d'ailleurs :la question migratoire à l'épreuve du Publications de L'AMERM .Rabat 2006.

2- TALAHITE fatiha, « Migration et développement en méditerranée, vieux débats,nouveaux enjeux » ,Paris:Revue - Monde arabe Maghreb Machrek, hors-série, (décembre 1997).

3- BOUTALEB Kouider, « l'impact de l'élargissement de L'UE aux Peco sur les mouvements migratoires maghrébins »,colloque international sur " l'impact de l'élargissement de L'UE sur le projet Euro-Méditerranéen " Université d'annaba ,6-7/12/2003.

4- La nouvelle politique migratoire du Maroc: Deux ans après le lancement. Bilan d'étape ministre chargé des Marocaines Résidents à l'étranger et des Affaires de la Migration. 9 septembre 2015.

دور المؤسسة الأمنيّة في توطين الفرنسيين بالبلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية

عبد القادر بحروني: دكتور في التاريخ المعاصر، متعاقد مع جامعة جندوبة تونس

kaderfatma.bahrouni@gmail.com

الملخص:

كانت الجالية الأوروبية في البلاد التونسية في حالة تطور سريع منذ منتصف القرن التاسع عشر تزامنت خاصة مع إعلان عهد الأمان سنة 1857 الذي ضمن لسائر سكان الإيالة التونسية على اختلاف أديانهم ولغاتهم وألوانهم الأمن على أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم. كما منحهم حق الملكية وحرية المعتقد وهو ما أكده أيضا دستور 1861.

ومنذ انتصاب الحماية الفرنسية، لم يشكل الفرنسيون بالبلاد التونسية سوى أقلية عددية داخل الجالية الأوروبية. لذلك سعت السلطة الفرنسية في معالجة هذا الاختلال الديمغرافي من خلال إعلانها عدة قوانين تشجع الفرنسيين على الهجرة إلى البلاد التونسية. وقد ركز المشرع عند إصداره هذه القوانين على أهمية توفير الأمن. وهو في الحقيقة ما جعل السلطة الفرنسية تعلن عن إعادة تنظيم المؤسسة الأمنية وهيكلتها وفق المنوال الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الأمنية -الفترة الاستعمارية-السلطة الفرنسية -البلاد التونسية.

The role of the security establishment in settling the French in Tunisia during the colonial period

Abstract:

The European community in Tunisia was in a state of rapid development since the middle of the nineteenth century, coinciding especially with the proclamation of the Pact of Safety in 1857, which guaranteed to the rest of the inhabitants of the Tunisian province of different religions, languages, and colors security for their persons, money, and honor. It also granted them the right to property and freedom of belief, which was also confirmed by the constitution 1861.

Since the erection of the French protectorate, the French in Tunisia constituted only a numerical minority within the European community. Therefore, the French authority sought to remedy this demographic imbalance by announcing several laws encouraging the French to immigrate to the Tunisian country. When issuing these laws, the legislator focused on the importance of providing security In fact, this is what made the French authority announce the reorganization of the security establishment and its structure according to the French model.

Keywords: the security institution - the colonial period - the French authority – Tunisia.

مقدمة

بعد أن تمكنت القوات الفرنسية من القضاء على المقاومة المسلحة أثناء احتلالها البلاد التونسية والسيطرة الكاملة على التراب التونسي، سعت السلطات الفرنسية في معالجة اختلال التوازن الديمغرافي بين الفرنسيين وغيرهم من الجاليات الأوروبية، لذلك اتّخذت عدّة إجراءات تهدف إلى تشجيع هجرة الفرنسيين إلى البلاد التونسية ولعل أبرز هذه الإجراءات هي سنّ قوانين تمنح الفرنسيين إمكانية الاستيطان والتملك بتونس. ولتنفيذ مخططها كانت السلطات الفرنسية في حاجة إلى مؤسسة أمنيّة قوية ومنظمة وذلك من أجل ترهيب وقمع كل الذين سيحاولون مخالفة سياستها وقوانينها. وعموما، سنحاول في هذا المقال التعرض لبعض النصوص القانونية التي حاولت من خلالها السلطة الفرنسية

إعادة تنظيم المؤسسة الأمنية وهيكلتها اضافة إلى السياسة التي انتهجتها السلطة الفرنسية وهي الترفيع في عدد مراكز الأمن والاطار البشري المكون للمؤسسة الأمنية.

I. النصوص القانونية المنظمة للمؤسسة الأمنيّة

تعد النّصوص القانونية المنظّمة للمؤسسة الأمنية عديدة إلى درجة صعوبة حصرها، لذلك سنحاول الإختصار على ذكر البعض منها.

1- أمر 17 أفريل 1897

يعود التنظيم الحقيقي للمؤسسة الأمنية إلى تاريخ 17 أفريل 1897. وذلك بعد إعطاء وزارة الشؤون الخارجية موافقتها والإذن للمقيم العام "روني مياي"[1] للقيام بالإصلاحات الضرورية وذلك منذ 1895.

لقد إقترح المقيم العام برنامجا إصلاحيا وتنظيميا يخضع إلى وحدة القيادة وفق تركيبة هرميّة تفرض الانضباط والخضوع[2]. وهو في الحقيقة ما يتطلب وجود شخصية قوية على رأس المؤسسة الأمنية، وقد إقترح وزير الداخلية الفرنسية على المقيم العام إسم "ليال نوما"[3] نظرا لما يكتسبه هذا الرجل من خبرة في المجال الأمني والقانون الإداري. وبعد طلب شخصي من المقيم العام وافق "ليال نوما" على توليه هذه المهمة الجديدة على رأس المؤسسة الأمنيّة. وتبعا لذلك أصدرت السلطات الفرنسية أمرا في17 أفريل 1897 ينص على إحداث إدارة الأمن العام "، وقد نصّ الفصل الرابع من هذا الأمر على أنّ كل الهياكل الأمنية تخضع إلى سلطة مدير الأمن العام[4].

ومنذ توليه هذا المنصب، شرع "ليال نوما " في القيام بالإصلاحات الضرورية داخل المؤسسة الأمنية، كما سارع بإنتداب إطارات فرنسية وتونسية أشرف بنفسه على تكوينهم وتوزيعهم على كافة المصالح المركزية والجهوية.

2- أمر 11 مارس 1908

أمام النقص العددي لأفراد المؤسسة الأمنية في بعض مناطق البلاد التونسية أصدرت السلطات الفرنسية أمرا ينصّ على إحداث فرق أمنيّة متنقّلة[5]، وقد أوكلت لهذه

الفرق مهمة ملاحقة المجرمين والجنات وجمع الأدلة وتقديم مرتكبيها للقضاء الجنائي، ويشمل عمل هذه الفرق كامل تراب البلاد التونسية كما تمّ تجهيزها بوسائل نقل سريعة تمكنهم من التدخل بسرعة عند الحاجة وفي وقت قياسي[6].

لقد خضعت هذه الفرق من البداية إلى التوزيع الآتي[7]:

- الفرقة الأولى: مقرها العاصمة ويشمل تحركها مدينتي تونس وقرمبالية.
- الفرقة الثانية: مقرها بنزرت ويشمل تحركها منطقة بنزرت فقط.
- الفرقة الثالثة: يشمل تحركها كل من باجة وسوق الإربعاء (جندوبة حاليا).
- الفرقة الرابعة: مقرها الكاف ويشمل تحركها كل من تالة والكاف ومكثر.
- الفرقة الخامسة: مقرها سوسة ويشمل تحركها كل من سوسة والقيروان صفاقس وقفصة وقابس.

---

[1] مقيم عام بالبلاد التونسية 1894 – 1900

[2] أرشيف وزارة الخارجية، بكرة119، صندوق N.S 12 ، ملف فرعي، وثيقة 129

[3] من مواليد 27/ 04/ 1852، أصيل مدينة مازفيل، شارك في الحملة العسكرية الفرنسية على البلاد التونسية سنة 1881، شغل عدّة وظائف أمنية وقبل قدومه إلى تونس كان إطارا بجهاز الشرطة بعدية مرسيليا.

[4] الرائد الرسمي التونسي 16 ماي 1897

[5] Journal officiel de la république Française 16 mars 1908.

[6] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة E، صندوق 166، ملف 1

[7] نفس المصدر

ونتيجة لما حققته هذه الفرق الأمنية من نجاحات في حفظ الأمن في المناطق الداخلية وقع تدعيم هذه الفرق الخمسة الأولى بأربعة فرق أ أمنية جديدة، وذلك بمقتضي الأمر الصّادر في 20 جانفي 1910، ليصبح العدد الجملي لهذه الفرق تسعة.

3- أمر 5 جوان 1929

أعاد هذا الأمر الصادر عن الباي تقسيم مرة أخرى المجال التونسي إلى خمسة دوائر أمنيّة عليه تجمع كل دائرة عدّة مراقبات مدنيه تزيد أو تنقص حسب الضروريات والتصوّرات وهي كالآتي[1]:

- الدائرة الأمنية الأولى: تشمل مدينة بنزرت – باجة - سوق الإربعاء.
- الدائرة الأمنية الثانية: تشمل مدينة تونس - مجاز الباب – زغوان – قرمبالية.
- الدائرة الأمنيّة الثالثة: تشمل مدينة الكاف – تبرسق - مكثر.

الدائرة الأمنية الرابعة: تشمل مدينة سوسة – القيروان – تالة.

الدائرة الأمنية الخامسة: تشمل مدينة صفاقس – قابس – جربة – قفصة – توزر.

لقد أشرف على كل دائرة أمنية موظّف جديد أسندت إليه رتبة "كومسار دائرة" (رئيس دائرة)، يستعين في أداء مهامه بكوميساريي شرطة (محافظي شرطة) ومتفقّدين وكتاب وفرق شرطة متنقلة، كما تمتع رؤساء هذه الدوائر بسلطة مطلقة في صنع القرار الأمني تفوق سلطة المراقبون المدنيون وسلطة القياد.

4- أمر 3 أوت 1939

مع إندلاع الحرب العالمية الثانية، ومع إعلان حالة الطوارئ بالبلاد التونسية رسمت السلطات الفرنسية مسارا جديدا للمؤسسة الأمنية وذلك طبقا لأمر الصادر في 3 أوت 1939 والذي ينص فصله الوحيد على تأسيس "إدارة مصالح الأمن" بالكتابة العامة للحكومة التونسية، كما تمّ تجميع المصالح الأمنية ضمن إدارة مركزية جديدة تضمّ المصالح الأمنية التالية[2]:

- مصلحة الشرطة.
- مصلحة مراقبة المجال الترابي.
- مصلحة الإستعلامات.
- مصلحة السجون.
- جهاز صبايحية الوجق.

وقد أصبحت جلّ هذه الهياكل الأمنيّة تخضع إلى سلطة " مدير الأمن العام" الذي يشرف بنفسه على تنظيم وتيسير هذه الهياكل الأمنيّة. و هو يخضع مباشرة إلى سلطة المقيم العام[3].

5- أمر 30 أكتوبر 1941

لمزيد إستتباب الأمن وحفظ النظام بالبلاد التونسية. سعت السلطات الفرنسية إلى إدخال إصلاحات هيكلية على المؤسسة الأمنية، وذلك بتعيين موظف فرنسي الجنسية على رأس هذه المؤسسة أطلقت عليه تسميّة " مفوض الأمن العام " عوضا عن التسميّة القديمة " مدير الأمن العام ".

---

[1] أرشيف الإقامة العامة، بكرة R206 ، ملف 1، وثيقة 99

[2] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة SG4، صندوق 29، ملف 14

[3] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة SG4، صندوق 29، ملف 14

وقد نصّ الفصل الأول من هذا الأمر على أن مصالح الأمن أصبحت تخضع إلى سلطة "مفوض الأمن العام[1] " والذي يخضع بدوره إلى سلطة المقيم العام. وهو المسؤول الأوّل أمامه على حفظ النّظام. كما منح الفصل الأول من هذا الأمر مفوّض الأمن العام صلاحيات واسعة ونفوذا على جلّ الهياكل الأمنيّة.

فمن صلاحياته مراقبة مهام الشرطة العامّة والتي تشمل:

- شرطة الطريق العام: يتمثل دورها في حفظ الأمن في الطرقات العامة والشوارع ووسائل النقل.
- شرطة التّجمهر: تهتم بكل المراسيم والاجتماعات التي ينظّمها الأمر المؤرخ في 6 أوت 1936، والمنقح في 17 أكتوبر 1940.
- شرطة مراقبة المتسوّلين: تهتم بجمع المتشرّدين والمطلوبين لدى العدالة وتطبيق قرار ترحيلهم إلى مناطقهم.
- شرطة مراقبة النزل: تهتم بمراقبة الإقامات والمؤسسات العمومية.
- شرطة المسارح: تتمثل مهامها في حفظ الأمن داخل المسارح وخارجها[2].

كما يتمتع مفوّض الأمن العام بنفوذ كبير على شرطة البلدية، وذلك طبقا للفصلين 28 و29 من مرسوم 14 جانفي 1914 المنظم لعمل البلديات وطبقا للمراسيم المنقحة لاحقا (فصل 2 فقرة 1 من مرسوم 30 أكتوبر 1941). فمن صلاحياته الاعتراض على كل إجراء أمني يراه غير مناسب و بالتالي لا يخضع أي قرار صادر عن شرطة البلدية أو يوضع للتنفيذ دون موافقة "مفوض الأمن العام[3]".

وفي حالة اعتراض سلطات البلدية، فإن "مفوض الأمن العام" وتحت مسؤوليته الخاصّة يتّخذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والنظام العام، كما يمكن لمفوض الأمن العام تعويض السلطة البلدية دون سابق إنذار خاصّة في الحالات الطارئة[4].

ويمكن أيضا لمفوض الأمن العام توبيخ رؤساء فرق الجندرمة عند ملاحظته إخلال أو تقصير فيها أداء مهامهم.

إضافة إلى هذه الصلاحيات، فإن مفوّض الأمن هو المسؤول عن توزيع إطارات وأعوان المؤسسة الأمنية داخل التراب التونسي وكذلك تحديد الحدود الجغرافية لكل دائرة أمنية.

II. الترفيع في عدد مراكز الأمن والإطار البشري المكوّن للمؤسسة الأمنيّة

1- الترفيع في عدد مراكز الأمن

لمزيد تشجيع الفرنسين عن القدوم وبكثافة إلى البلاد التونسية، سعت السلطات الفرنسية إلى تغيير النسيج الحضري بالبلاد التونسية، وذلك من خلال إنشاء فضاء جديد يجاور الفضاء التاريخي الذي يختلف من حيث التخطيط والتنظيم وقد خضعت هذه الفضاءات من حيث تشيدها وتجهيزها إلى تمثلات أوروبية بحتة عرفت بالأحياء الأوروبية.

وبالإضافة إلى تهيئتها، فقد تم تجهيز هذه الأحياء بالمرافق الأساسية التي تمليها الحياة العصرية (المباني الخاصة بالأجهزة الإدارية – إنتشار المغازات العصرية – المقاهي والحانات – الفروع البنكية...).

ولمزيد تثبيت المواطنين الفرنسين بهذه الأحياء الأوروبية، سعت السلطات الفرنسية إلى تركيز عدة مراكز أمنيّة بهذه الأحياء، في حين أهملت في المقابل الأحياء العربية، وهو ما أكده محمود بيرم التونسي خلال قيامه ببحث حول ظاهرة السرقة بمدينة تونس وذلك بقوله:" **وهنا شيء لا أحد يستطيع أن يتعامى عليه وهو أنّ القسم الأوروبي من مدينتنا قلّما تقع فيه حادثة سطو على شخص أو على دار أو على متجر... فإضافة إلى التّواجد الأمني المكثّف يستطيع سكان**

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي سلسلة SG 5، صندوق 132، ملف ½

[2] الأرشيف الوطني التونسي سلسلة SG 5، صندوق 132، ملف ½

[3] وثائق الكي دور ساي ،بكرة P7، صندوق 882، ملف فرعي، رسالة من المقيم العام إلى الكاتب العام للحكومة التونسية ورؤساء الإدارات و المراقبين المدنيين بتاريخ 23 جانفي 1942

[4] الأرشيف الوطني التونسي سلسلة SG 5، صندوق 132، ملف ½

القسم الأوروبي إستخدام الحراس ... و عندهم من الأنوار ما يكفي لتنفير اللصوص وعندهم من التليفونات ما يسعفهم ساعة الخطروعندهم من الأسلحة اللازمة من المقاومة[1]".

أما بالأرياف فقد اهتمت السلطات الإستعمارية بتوفير الأراضي للمعمرين في أخصب سهول البلاد التونسية حيث شرعت في إستصدار التشريعات الضرورية لتسهيل عملية الاستيطان، فتم إصدار القانون العقاري بتاريخ غرة جويلية 1885 والذي يضبط صيغا لتسجيل العقارات التونسية قصد تخليص الملكية من كل الحقوق والمستندات الخفيّة، ونصّ القانون على أن كلّ مطلب للتسجيل يجب أن يكون مصحوبا بالوثائق المدعمة وخاصة المبينة لحدود الملكية. ومثال يتمّ إنجازه من قبل مهندس معترف به من قبل المحاكم[2].

لقد مكّن هذا القانون العقاري السلطات الفرنسية مساحات شاسعة من الأراضي لفائدة الفرنسيين. وخوفا من ردة فعل الأهالي التونسيون وانتقامهم، عملت السلطات الفرنسية على تركيز عدّة مراكز أمنيّة (مراكز جندرمة ومراكز شرطة) بالأرياف والمناطق الخصبة أين تركّزت ضيعات المعمرين. هذا إضافة إلى إنشاء فرق أمنيّة متنقّلة للقيام بدوريات مستمرة والتّدخل السريع عند الضروريات.

ومع توسع النسيج الحضري وتوسع الاستعمار الفلاحي بالبلاد التونسية تزايدت الحاجة إلى الترفيع في مراكز الأمن التي انتشرت في فترة الثلاثيات على النحو التالي:

انتشار مراكز الشرطة سنة 1938[3] :

الدّوائر الأمنية	المراقبات المدنية	المحافظات	مراكز الشرطة
الجهة الأولى: دائرة بنزرت	بنزرت – باجة- سوق الاربعاء- طبرقة	بنزرت – باجة- سوق الاربعاء- فيريفيل	المصيدة- غار الملح- ماطر- سجنان- سوق الخميس- غار الدماء
الجهة الثّانية: دائرة تونس	تونس- قرمبالية- زغوان- مجاز الباب	حلق الوادي- قرمبالية	الجديدة- مرناق- باردو- بن عروس- حمام الأنف- رادس- منوبة- سان جرمان- مقرين- أريانة- قرطاج- المرسى- قربص- قربة- الحمامات- تاكلسة- منزل تميم- نابل- زغوان- قليبية- مجاز الباب- بوعرادة- العروسة- تستور
الجهة الثالثة: دائرة الكاف	الكاف – تبرسق – مكثر	الكاف	إبّة كسور- الدهماني- سليانة- السرس- الكريب- قعفور- تبرسق- الجريصة- القلعة الجرداء- قلعة سنان- تالة
الجهة الرابعة: دائرة سوسة	سوسة- القيروان- تالة	سوسة- القيروان	جمّال- مساكن- الجمّ- بوفيشة- القلعة الكبيرة- مكنين- المهدية- المنستير- سبيطلة- بيشون- حاجب العيون
الجهة الخامسة: دائرة صفاقس	صفاقس- قابس- قفصة- توزر-جربة	صفاقس- قابس- قفصة	جربة- قفصة- المحطة- المكناسي- المظيلة- المتلوي- الرديف- أم العرائس

[1] جريدة الشباب 8 جانفي 1937

[2] الهلالي(عبد الحميد) جندوبة 1881 – 1956، علاقة الحركة الوطنية بالأرياف، تقديم الأستاذ علي المحجوبي، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، صفحة 86

[3] العرفاوي (خميس) ، القضاء والسياسة في تونس زمن الإستعمار الفرنسي 1881 – 1956، صامد للنشر والتوزيع، تونس 2005، ص 115.

انتشار مراكز الجندرمة بتونس خلال فترة الثلاثينات

فروع الجندرمة و المناطق التابعة لها		عدد الفرق و المراكز و المناطق التي تركزت بها
فرع بنزرت	بنزرت	6 مراكز و فرق (ماطر – فيري فيل – بنزرت – اوتيك – سجنان – غار الملح)
	باجة	6 مراكز و فرق (باجة – طبرقة – عين دراهم – سوق الاربعاء – سوق الخميس – غار الدماء)
فرع تونس	تونس	5 مراكز و فرق (تونس – الكرم – عين السكر – المرناقية – الجديدة)
	قرمبالية	7 مراكز و فرق (قرمبالية – منزل تميم – نابل – منزل بو زلفة – قربة – قليبية – الهوارية)
	زغوان	3 مراكز و فرق (زغوان – قنطرة الفحص – صواف)
فرع الكاف	الكاف	5 مراكز و فرق (السرس – الكاف – الدهماني – تاجروين – ساقية سيدي يوسف)
	تبرسق	3 مراكز و فرق (تبرسق- قعفور – الكريب)
	مكثر	2 مراكز و فرق (سليانة – مكثر)
	مجاز الباب	2 مراكز و فرق (مجاز الباب – بوعرادة)
فرع سوسة	سوسة	6 مراكز و فرق (سوسة – النفيضة – المكنين – المهدية – الجم – المنستير)
	القيروان	4 مراكز و فرق (القيروان، الوسلاتية، السبيخة، بافيلار (Pavillers)
	تالة	4 مراكز و فرق (تالة – فريانة القصرين – سبيطلة)
فرع صفاقس	صفاقس	4 مراكز و فرق (صفاقس – المحرس – بوثدي – الشابة)
	قفصة	7 مراكز و فرق (قفصة – المتلوي – سيدي بوزيد – الظيلة – الرديف – ام العرائس – المكناسي)
	توزر قابس جربة	مركز وحيد (توزر) مركز وحيد مارث مركز وحيد ميدون
	منطقة مدنين	مركز وحيد بمدنين

2- الترفيع في الإطار البشري والموازنة المالية المخصصة للمؤسسة الأمنية

لقد رافق انتشار مراكز الأمن بالبلاد التونسية الترفيع في عدد أفراد المؤسسة الأمنية خاصّة بعد الحملة الكبيرة التي شنّها المعمّرين حول فقدان الأمن بالبوادي.

أ- جهاز الشرطة

منذ توليه منصب مدير الأمن العام شرع "ليال نوما" في الترفيع في عدد أفراد جهاز الشرطة حيث تمت إضافة 30 عونا لمدينة تونس سنة 1898 (15 عون فرنسي، 15 عون تونسي)، في حين تمّ إضافة 7 أعوان بالمناطق الداخلية (5

أعوان فرنسيين و 2 أعوان تونسيين)[1]. كما عرفت نفاقات هذا الجهاز ارتفاعا فبعد أن كانت تبلغ 489,456 فرنك سنة 1898 ارتفعت إلى حدود 1,911,540 فرنك سنة 1913.

وقد يعطينا الجدول التّالي صورة واضحة لتطور عدد أفراد هذا الجهاز والاعتمادات الماليّة بين 1898 و1913.

تطورعدد افراد و مصاريف جهاز الشرطة من 1898 – 1913 [2]

السنة	محافظ شرطة	حارس شرطة	عون شرطة	مصاريف الافراد	مصاريف المعدات
1898	21	___	342	443.447	46.009
1899	22		338	448.400	61.270
1900	22	___	358	485.850	75.130
1901	22	12	413	562.050	110.030
1902	22	___	435	596.050	129.300
1903	30	___	494	641.450	137.040
1904	31	___	507	704.000	147.940
1905	31	___	555	764.800	148.430
1906	33	___	652	920.200	182.280
1907	33	___	686	986.700	205.100
1908	34	89	656	1.156.800	239.980
1909	39	92	699	1.234.600	279.900
1910	41	96	705	1.319.600	293.600
1911	41	102	720	1.319.400	320.440
1912	46	108	753	1.482.320	337.150
1913	47	112	771	1.556.420	

وفي فترة الثلاثينات، تزايدت الحاجة إلى الترفيع في عدد أفراد جهاز الشرطة نظرا لعدة أسباب لعلّ أبرزها: التوسع الاستعماري الفلاحي – بروز المعارضة الوطنية – تفاقم الجرائم. ولقد بلغ عدد أ فرادها 980 فردا توزعوا بين الرتب على النحو التالي[3]:

الرتبة	العدد
كومسار شرطة	**37**
ضابط شرطة أول	**2**
ضابط شرطة (رئيس)	**10**
ضابط شرطة مساعد رئيس	**50**
ضابط شرطة مساعد رئيس (تونسي)	**16**
ضابط شرطة	**100**

[1] أرشيف الإقامة العامة، بكرة R125 ، صندوق 1761، ملف 1، تقرير الكولونال مور بتاريخ 1937/06/25

[2] الأرشيف الوطني التونسي سلسلة E، صندوق 166، ملف 1

[3] الصباح 9 جانفي 1955

ضابط شرطة (تونسي)	**80**
ضابط (حراس أمن)	**3**
بريقادي	**50**
بريقادي (تونسي)	**66**
حراس أمن	**290**
حراس أمن (تونسيين)	**210**
كاتب و كاتب مترجم	**65**

وفي فترة الخمسينات و مع بروز المقاومة المسلحة بالبلاد التونسية، قامت السلطات الفرنسية بالتّرفيع في عدد أعوان الشرطة التابعين لمصلحة التّنفيذ، فبعد أن كان عدد أفرادها 1873 عونا سنة 1950 إرتفع عددها إلى 2216 عونا سنة 1955[1].

ب- الجندرمة الفرنسية (الدرك الفرنسي)

رغم قلة المصادر الأرشيفية التي تناولت الإطار البشري لجهاز الجندرمة في عدّة فترات من الحماية الفرنسية فإن ما تحصلنا عليه يبرز التزايد التدريجي لعدد أفراد الجندرمة والّذي إرتبط أساسا بالموازنة المالية والتوسع الإستعماري الفلاحي ثمّ بروز المعارضة الوطنية.

بموجب القرار الصادر عن الباي في 26 ماي 1885 والذي ينصّ على إلحاق جهاز الجندرمة بالمراقبات المدنية، أحدثت دائرتين للجندرمة:

دائرة الشمال ومركزها تونس العاصمة ودائرة الجنوب مركزها سوسة وقد بلغ عدد فرقها 18 فرقة (9 فرق خيالة و9 فرق مشاة). بلغ عدد أفرادها 113 فردا توزّعوا على النحو التالي[2]:

الرتبة	العدد
قائد الجندرمة	1
نقيب (يشرف على دائرة تونس)	1
ملازم (يشرف على دائرة سوسة)	1
رقيب أوّل مساعد (أمين الصندوق)	1
رقيب أوّل (maréchal de logis)	6
بريقادي (رئيس فرقة)	12
جندرمي فرنسي	75
جندرمي مساعد محلي	16

وفي 16 ماي 1888 طالب قائد الجندرمة "دي لو رمال" الترفيع في عدد فرق الجدرمة، وذلك ببعث فرق جديدة على غرار منطقة نابل – زغوان – المهدية وجربة. كما طالب أيضا بالترفيع في عدد أعوان الفرق السابقة على غرار منطقة سوسة خاصة بعد تنصيب محكمة فرنسية بها، وهو ما يتطلب أعوان لنقل المتهمين من مناطق الايقاف إلى المحاكم للمثول بها.

وقد لقي هذا الطلب الإستجابة والموافقة من قبل السلطات الفرنسية وذلك بموجب الأمر الصادر عنها في 28 سبتمبر 1888. ليصل بذلك عدد فرق الجندرمة إلى 24 فرقة توزعوا على النحو التالي[3].

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة E، صندوق 450، ملف 5، وثيقة 69.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة E، صندوق 450، ملف 5

[3] العرفاوي (خميس)، القضاء والسياسية مرجع ذكرسابقا، ص 142

توزع فرق الجندرمة بالإيالة التونسية سنة 1888

	الدائرة	الفرق	
		خيالة	مشاة
تونس	تونس	2	3
	حلق الوادي		1
	بنزرت	1	
	باجة	1	
	عين دراهم	1	
	سوق الأربعاء	1	
	غار الدماء	1	
	الكاف	1	
	نابل	1	
	زغوان	1	
سوسة	سوسة	1	2
	القيروان	1	
	المنستير		1
	صفاقس		1
	جربة		1
	قابس	1	1
	قفصة	1	
	المجموع	14	10

وفي بداية الثلاثينات، حثّ المجلس الأعلى إلى التصويت على مرسوم 9 نوفمبر 1930 الذي ينصّ على الترفيع في عدد أفراد جهاز الجندرمة الفرنسية إلى 324 عونا بعد ما أن كانت تضم 160 عونا. كما أقرّ هذا الأمر إحداث ستة دوائر جندرمة: توس – بنزرت - سوسة – صفاقس - الكاف وسيدي عبد الله.

وفي فترة الخمسينات ونظرا لعدّة أسباب ذكرنا منها سابقا سعت السلطات الفرنسية إلى تدعيم قوات الجندرمة وذلك من أجل مجابهة الأوضاع الأمنية المستحدثة، فتم إحداث مراكز جديدة رافقها الترفيع في عدد أفراد هذا الجهاز ليبلغ 643 عونا سنة 1952، ثم إرتفع العدد ليبلغ 20 ضابطا و681 ضابط صف وجندرمي في صائفة 1955.

ج- قوات الوجق

يعتبر الوجق قوة أمنيّة ورثها الإستعمار الفرنسي عن الفترة السابقة فهو يحافظ على الأمن ويساعد السلط المكلّفة بجمع الضرائب. كما تتمثل مهمّته الأمنيّة الأساسية في مراقبة السكان وتحقيق الأمن في الأرياف. إضافة إلى نقل المساجين، ومن ناحية العدد فإن هذا الجهاز الأمني يتكون من حوالي 340 رجل سنة 1887، وقد ارتفع هذا العدد إلى 434 رجلا في بداية العشرينات ليبلغ في جانفي 1942 حوالي 543 عونا[1].

خاتمة

لقد حاولت السلطات الفرنسية منذ إحتلالها البلاد التونسية توفير الأمن الموعود " للفرنسيين وذلك لمزيد تشجيعهم عن القدوم إلى البلاد التونسية فقامت بتكثيف الحضور الأمني والإكثار من بناء مراكز الأمن والترفيع في

[1] العرفاوي (خميس)، القضاء والسياسية مرجع ذكرسابقا، ص 136

الاعتمادات المالية المخصصة للمؤسسة الأمنية. وهو في الحقيقة ما جعل المؤسسة الأمنيّة تلعب دورا هاما في توطين الفرنسيين بالبلاد التونسية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

* أرشيف وزارة الخارجية، بكرة119، صندوق12 N.S ، ملف فرعي، وثيقة 129

* الرائد الرسمي التونسي 16 ماي 1897

* الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة E، صندوق 166، ملف 1

* أرشيف الإقامة العامة، بكرة R206 ، ملف 1، وثيقة 99

* الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة SG4، صندوق 29، ملف 14

* الأرشيف الوطني التونسي سلسلة SG 5، صندوق 132، ملف ½

* وثائق الكي دور ساي ،بكرة P7، صندوق 882، ملف فرعي، رسالة من المقيم العام إلى الكاتب العام للحكومة التونسية ورؤساء الإدارات و المراقبين المدنيين بتاريخ 23 جانفي 1942

* الأرشيف الوطني التونسي سلسلة SG 5، صندوق 132، ملف ½

* جريدة الشباب 8 جانفي 1937

* أرشيف الإقامة العامة، بكرة R125 ، صندوق 1761، ملف 1، تقرير الكولونال مور بتاريخ 1937/06/25

* الأرشيف الوطني التونسي سلسلة E، صندوق 166، ملف 1

* الصباح 9 جانفي 1955

* الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة E، صندوق 450، ملف 5، وثيقة 69.

* الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة E، صندوق 450، ملف 5

قائمة المصادر باللغة الفرنسية:

* .Journal officiel de la république Française 16 mars 1908

قائمة المراجع :

* الهلالي (عبد الحميد) جندوبة 1881 – 1956، علاقة الحركة الوطنية بالأرياف، تقديم الأستاذ علي المحجوبي، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية.

* العرفاوي (خميس)، القضاء والسياسة في تونس زمن الإستعمار الفرنسي 1881 – 1956، صامد للنشر والتوزيع، تونس 2005.

سياسة المملكة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بعد عودتها إلى الاتحاد الإفريقي

مبروكة ألاكوار: حاصلة على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس بالرباط-المغرب.

عبد العزيز بن لحسن: أستاذ بمعهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط المملكة المغربية .

a.benlahcen@um5s.net.ma

ملخص: شكلت عودة المملكة المغربية تجاه محيطها الإفريقي منعطفا هاما ومحطة تاريخية في تعزيز نفوذ المملكة المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، بعدما غادرتها إاحتجاجا على قبول جبهة البوليساريو في بداية الثمانينات من القرن الماضي، جعلتها تنهج توجها ومقاربة جديدة في سياستها الخارجية تجاهها امتد إلى كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والروحية والدينية، ومنحتها نفسا جديدا ودفعة قوية لعلاقاتها الإفريقية، وجعلتها تراهن على لعب دور الريادة والزعامة قاريا، وإعادة تموضعها داخل محيطها الإفريقي والدولي في السنوات الأخيرة، بعد بروز مستجدات أنضجت خيار عودتها إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017م، ساهمت في تحقيق الدبلوماسية المغربية لمجموعة من الأهداف و المكتسبات والإنجازات ولا سيما حشد الدعم لموقفها إزاء قضيتها الوطنية ووحدتها الترابية، وتعزيز موقعها إقليميا ودوليا.

الكلمات المفاتيح: السياسة الخارجية، الدبلوماسية، البعد الافريقي، إفريقيا جنوب الصحراء، الاتحاد الافريقي، ....

The policy of the Kingdom of Morocco towards sub-Saharan Africa after its return to the African Union

Abstract:

The return of the Kingdom of Morocco to its African surroundings constituted an important turning point and a historical milestone in the consolidation of the influence of the Kingdom of Morocco in sub-Saharan Africa, after it left in protest against the acceptance of the Polisario Front in the early eighties of the last century, which made it adopt a new approach and approach in its foreign policy towards it that extended to all political and economic fields. cultural, spiritual and religious, and gave it a new breath and a strong impetus to its African relations, and made it bet on playing the role of leadership and leadership on the continent, and repositioning it within its African and international surroundings in recent years, after the emergence of developments that matured the option of its return to the African Union in January 2017.

Contributed to the realization of Moroccan diplomacy for a set of goals, gains and achievements, especially mobilizing support for its position on its national cause and territorial integrity, and strengthening its position regionally and internationally.

Keywords: foreign policy, orientation, diplomacy, the African dimension, sub-Saharan Africa, African Union, ...

مقدمة

على إثر التحولات في النظام الدولي وانتقال الصراع بين الوحدات الدولية من الصراعات الإيديولوجية بين الشرق والغرب إلى الصراعات بين المصالح الاقتصادية بين الشمال والجنوب بعد انتهاء القطبية الثنائية[1]، وفي ظل عدم التوافق والانسجام بين الدول العربية والمغاربية والتنافس حول الزعامة والانقسامات السياسية ولا سيما بعد فشل اتحاد المغرب العربي **Union du Maghreb Arabe (UMA)**، لم تجد المملكة المغربية أمامها من سبيل للاستمرار في مسارها التنموي وتحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية بين الشمال والجنوب الإفريقي غير الاتجاه نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتحقيق طموحاتها الاقتصادية وتعزيز مكانتها السياسية داخلها باعتبارها من دولها الكبرى[2].

مرتكزة على رابطتها الإفريقية المتجذرة في تعزيز علاقاتها مع محيطها الإفريقي وتوجهها نحو إفريقيا جنوب الصحراء وعلى إرثها التاريخي الذي يعود إلى قرون عديدة ترسخت خلالها الأواصر التاريخية، الأنثروبولوجية، الدينية، البشرية، الدبلوماسية والتجارية التي ربطت المملكة المغربية بإفريقيا على امتداد الأسر المتعاقبة على حكمها[3]، إذ حرصت المملكة المغربية في كل المراحل التاريخية التي مرت بها على حضورها في محيطها الإفريقي والذي وصل أوجه مع العهد السعدي في العصر الحديث[4]،

وبعد الاستقلال، هيمن البعد الإفريقي على السلوك الخارجي للمملكة المغربية، وشهدت الدبلوماسية المغربية نشاطا مهما توج برغبة المملكة المغربية في الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والجهوية[5]، والاستمرار في تأكيد توجهها الإفريقي في ظل عهد الراحل الملك "محمد الخامس من خلال مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في يناير 1961م[6]، الذي شكل اللبنة الأولى لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1963م[7] .

واصلت المملكة المغربية سياستها نحو إفريقيا جنوب الصحراء بعد فشل مجموعة الدار البيضاء كقوة فاعلة، رغم أوضاعها الداخلية طيلة الستينات والسبعينات أو ما يعرف بسنوات الرصاص و الصراع بين الملكية والقوى المحافظة والقوى اليسارية والماركسية، التي انعكست بشكل سلبي على تعاملها مع إفريقيا جنوب الصحراء، وأدت إلى تراجع اهتمامها بها بعد انشغالها بمعالجة أوضاعها الداخلية وتعزيز تعاملها مع الغرب الأوربي وأمريكا والانفتاح على العالم العربي والإسلامي محاولة إعادة التوازن في علاقاتها بين الشرق والغرب وتحرير أراضيها المستعمرة من طرف الإسبان في شمال وجنوب المملكة المغربية[8].

---

[1] حمزة المرضي الشريف محمد، الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -أكدال، 2020-2021، ص1.

[2] بقلول عبد العزيز، العلاقات المغربية الإفريقية: التاريخ والرهانات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، يناير 2020، ص451-452.

[3] محمد بوكبوط، لمحة تاريخية عن السياسة المغربية لحسن الجوار والتضامن، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، الرباط، ص 41.

[4] سيدي سيداتي العلوي، علاقة المغرب بالدول المغاربية في ظل التنافس الدولي والإقليمي من 1999 إلى 2017، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2017-2018، ص 26.

[5] Abdelkader El Kadiri « Les Groupements Régionaux en Afrique antérieurs à L'OUA : le cas du Groupe de Casablanca ", le Maroc et l'Afrique après L'indépendance, Université Mohammed V, publication de L'Institut des Etudes Africaines, Rabat, EL Najah Al Jadida, Casablanca, 1999, p16.

[6] Le Maroc et l'Afrique, pour une Mobilisation Nationale d'Envergure, Etude Collector Light.pdf, l'Institut AMADEUS, Rabat - Maroc, 2014, p :17, Publié sur le site : https://admin.amadeusonline.org/app/uploads/2020/10/EtudeCollectorLight.pdf.

[7] عبد المالك بلغربي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب تجاه إفريقيا، قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، يونيو 2016، ص30، نشرت على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63298، تاريخ التصفح: 06-10-2021.

[8] خالد الشكراوي، قضايا السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 13 يوليوز 2014، ص3، نشرت على الرابط:

ونظرا للمكانة التي احتلتها إفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة للمملكة المغربية كإحدى الدوائر الأساسية المكونة لمجال سياستها الخارجية تم إقرار التوجه الإفريقي في الدساتير المغربية، وجعلتها ضمن المكان الاستراتيجي الثالث بعد أولوية كل من بناء الاتحاد المغاربي وتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة الإسلامية [1].

وإذا كان الملك الراحل" الحسن الثاني" سعى إلى توسيع علاقاته الخاصة مع رؤساء بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتكريسها مع مجموعة من الدول: كالسنغال والكوت ديفوار وغينيا، مؤسسا وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية[2]، فإن سياسة المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء لم تعد تقتصر على المجالات العسكرية والدبلوماسية، بل امتدت لتشمل المجالات الاقتصادية والسوسيو ثقافية[3] ،

ومنذ ذلك الحين، أصبحت سياسة التعاون بين المملكة المغربية مع الدول الإفريقية أقل إيديولوجية وأكثر واقعية، مما أشر إلى بداية سياسة إفريقية جديدة تقوم على تعزيز التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء[4]،

وعقب تولي الملك محمد السادس الحكم في سنة1999 م، غير بوصلة سياسة المملكة المغربية بتوجهه الجديد نحو إفريقيا جنوب الصحراء[5]، وبدأت سياستها تعرف بعض التغيرات وأصبحت أكثر مرونة وبراغماتية تتجلى من خلال توسيع المملكة المغربية لعدد شركائها ومحافظتها على علاقاتها مع حلفائها التقليديين وتحقيقها قفزة نوعية في طبيعة علاقاتها مع العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، امتدت إلى تنويع علاقاتها الدبلوماسية الإفريقية على المستوى المتعدد الأطراف[6]

كما عملت المملكة المغربية منذ استقلالها على دسترة البعد الإسلامي والإفريقي في ديباجة الدستور المغربي لسنة 1962م وهو ما أكدته في الدساتير اللاحقة للمغرب7، مركزة اهتمامها على البعد الإفريقي في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، حيث طبع البعد الإفريقي في بدايته بخصائص التضامن مع بلدان إفريقيا المتحررة من الاستعمار، سرعان ما تقلص بطغيان قضية الصحراء على سياسته الإفريقية، وما ترتب عنه من انسحاب المملكة المغربية من منظمة الوحدة الإفريقية (المبحث الأول)، ولتعويض غيابها في محيطها الإفريقي انكبت جهودها على تعزيز حضورها في المنظمات ذات التوجه الإفريقي ومشاركتها في دبلوماسية حفظ السلام الأممية إلى حين عودتها الرسمية إلى الاتحاد الإفريقي في الدورة السادسة والعشرين لقمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في 30 و31 يناير 2017 (المبحث الثاني).

فهل تشكل عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي قطيعة مع سياسة المملكة المغربية الخارجية في الماضي أم تشكل عودتها استمرارا لها؟

، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/migration/ResourceGallery/media/Documents/2014/7/11/201471119125 Shkrawi377734

[1] أمال الحواسني، التوجهات الإفريقية للمغرب: السياق والرهانات الاستراتيجية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 147، يوليوز غشت 2019، ص89.

[2] كان يرأسها عبد الكريم الخطيب في حكومة 05 يناير 1963، المصدر: عادل موساوي، علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد إنتهاء القطبية الثنائية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2002-2003، ص38.

[3] Abdelaziz BARRE, La Politique Marocaine de Coopération en Afrique Essai de bilan ; in Abdellah SAAF :Le Maroc et l'Afrique après l'indépendance, Rabat, Publication de l'Institut des Etudes Africaines, Série Colloques séminaire 4, 1996, P :19.

[4] رضوان الوهابي، السياسة الإفريقية للمملكة المغربية، التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 1999-2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية- أكدال، 1999 -2010، ص 5.

[5] زهرة طموح، البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي- الرباط، أبريل 2007، ص 64.

[6] عبد المالك بلغربي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب تجاه إفريقيا، قراءة في المحدد الأمني والمحدد الإقتصادي، مرجع سابق، ص 25.

[7] عبد الحق بوصحابا، البعد الديني في السياسة الإفريقية للمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه بمركز الدكتوراه: الإنسان. المجتمع. الحضارات، فريق البحث: إفريقيا، المجالات والحضارات، بمعهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2021، ص72و73.

المبحث الأول: سياسة المملكة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء قبل انسحابها من منظمة الوحدة الإفريقية

تعتبر المملكة المغربية من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة **1963**م من خلال احتضانها لمؤتمر الدار البيضاء في يناير 1961م، ساهمت في صياغة الميثاق الإفريقي وعملت على تعزيز مكانتها بالمنظمة، مستفيدة من تنظيم المؤتمر التاسع للمنظمة سنة1972م ورئاستها له من يونيو1972م إلى يونيو1973م، غير أن التقرير الذي قدمته اللجنة المكلفة حول قضية الصحراء، وتنظيم استفتاء بشأنها في قمة أديس أبابا ما بين 12 و15 نونبر 1984 م[1]، التي عرفت قبول انضمام "الجمهورية العربية الصحراوية" كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية، ترتب عنه انسحاب المملكة المغربية منها[2]، و تأزم العلاقات المغربية الإفريقية وأفرز سياستين متناقضتين للمملكة المغربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، تخص إحداهما: الدول المساندة لها، مثل: (السنغال، والكوت ديفوار، الزائير، الكاميرون، غينيا، نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جيبوتي، غينيا الاستوائية، النيجر، جزر موريس، جزر القمر والسودان)، ثم الدول الأخرى المساندة لانضمام البوليساريو للمنظمة [3] .

رغم أن قبول انضمام "الجمهورية العربية الصحراوية" كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية لم يستند إلى أي أساس قانوني لا سيما أن المادة 28 من الميثاق التأسيسي للمنظمة الإفريقية تنص على أنه" **بإمكان أي دولة إفريقية مستقلة وذات سيادة وفي أي وقت إعلام الأمين العام بنيتها في الانضمام إلى هذا الميثاق**"، وأن الإجراءات العملية لقبول دولة عضو بالمنظمة توضحها الفقرة الثانية من الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية [4].

مما جعل المملكة المغربية تحتج على قرار الانضمام مستندة على ميثاق المنظمة الذي يشترط توفر الشروط اللازمة للدولة للاعتراف بها لقبول دولة عضو، وهو الأساس القانوني الذي لم تستند عليه الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية، بل و يشترط القانون الدولي للاعتراف بالدولة أن يكون لها سلطة داخلية على أراضيها وسكانها، ويتطلب استقلالها عن كل سلطة سياسية خارجية، و توفرها على كيان قائم ومستقل وذا سيادة وهو ما لم يتوفر للجمهورية الصحراوية الوهمية، مما جعل المملكة المغربية تنسحب من المنظمة، بعد خطاب الملك الراحل "الحسن الثاني" في قمة أديس أبابا: **"في انتظار أن يتغلب جانب الحكمة والتعقل فإننا ندعوكم إلى أن المغرب إفريقيا انتماؤه وسيبقى كذلك وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة إفريقيا، وستدركون أن المغرب العضو المؤسس للوحدة الإفريقية لا يمكن أن يعمل على إقبار هذه الوحدة"**.

وعلى الرغم من انسحاب المملكة المغربية من المنظمة فإنها لم تتنكر يوما لانتمائها الإفريقي، بل ظلت قضايا إفريقيا ووحدتها ضمن انشغالات صانعي القرار بالمغرب، إلا أنها فقدت الكثير من غيابها لأنها فسحت المجال لخصوم وحدتها الترابية[5]، ولا سيما الجزائر للترويج وحشد الدعم لأطروحتها الانفصالية[6].

---

[1] لحسن لحسناوي، التوجهات الاقتصادية المغربية في إفريقيا، الواقع ...الرهانات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 76-77 خريف 2016-شتاء 2017.، ص85.

[2] Maïssa ZEBAKH ; Diplomatie Economique, Maroc Afrique, Rabat 2021, p :116.

[3] علي لحويمد، السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء: الأبعاد والتحديات، أطروحة لنيل الدكتوراه، وحدة تكوين الدكتوراه: إفريقيا الفضاءات والحضارات، معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، 2021-2022، ص216-217.

[4] بقلول عبد العزيز، العلاقات المغربية الإفريقية: التاريخ والرهانات، مرجع سابق، ص 456.

[5] بنرمضان العربي، المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، 24 يناير 2021، الأفارقة، نشرت على الرابط: https://theafricans.com، تاريخ الزيارة :8غشت 2021.

[6] Khadija MOHSEN -FINAN ; Le Règlement du Conflit du Sahara Occidental a L'épreuve de la Nouvelle Donne Régionale, Politique Africaine, N° 76 décembre 1999, p : 95-105.

وبالموازاة مع ذلك رسخت المملكة المغربية تواجدها بإفريقيا على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية وعززت حضورها في العديد من الدول الإفريقية، كما ساهمت في استتباب الأمن والاستقرار بإفريقيا جنوب الصحراء، من خلال مشاركتها في بعض عمليات حفظ السلام (**المطلب الأول**) وحل العديد من النزاعات الإفريقية (**المطلب الثاني**) [1] .

المطلب الأول: مساهمة المملكة المغربية في حفظ السلم والأمن في إفريقيا [2].

باعتبار المملكة المغربية عضوا في المنظمة الأممية وبحكم تفاعلها الخارجي وترسيخها للسلام على المستوى الدولي، انخرطت بعد استقلالها في عمليات حفظ السلام[3]، ولا سيما بعد انسحابها من منظمة الوحدة الإفريقية.

ومن شأن تواجدها العسكري في دول إفريقيا أن تعزز حضورها وفرص تضامنها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي يشكل استقرارها السياسي والأمني للمملكة المغربية أهمية خاصة عمقها الإستراتيجي في جزئه الجنوبي[4]، وتعكس مشاركتها حرصها على حل النزاعات بالطرق السلمية واحترام الشرعية الدولية وتعزيز الأمن والسلم، ومن أبرز مشاركاتها في عمليات حفظ السلام: الصومال سنة 1992م، و من 1993م إلى 1994م، الكونغو1992م، وأنغولا سنة 1995م، ثم الكونغو الديمقراطية سنة 2004 م وساحل العاج، في حين دعم تدخل المملكة المغربية في إفريقيا في عهد الملك الراحل الحسن الثاني الأنظمة التي كانت تواجه تمردا داخليا، مثل عملية "شابا" التي دعمت فيها المملكة نظام" موبوتو" إثر مواجهته تمردا في1977 م [5].

بينما واصل الملك "محمد السادس" مسار عمليات حفظ السلام في إطار الشرعية الدولية، باعتبار المملكة المغربية دولة مستقرة قادرة على المساهمة في جهود بناء السلام والاستقرار دوليا، بإسهامها في عملية حفظ السلام بالكوت ديفوار سنة 2004م، التي ظلت تحظى باستقرارها السياسي منذ استقلالها وإلى غاية وفاة رئيسها "هوفيه بوانييه" سنة 1994م، على إثر الانقلاب العسكري بقيادة "الجنرال روبرت جرئة"سنة 1999 م، الذي أطاح بالرئيس "كونان بيديه"، ورغم إجراء الانتخابات التي فاز فيها "لوران جباجبو" سنة 2000م، لم يتوقف الصراع حول السلطة وتوالت النزاعات ومحاولات الانقلابات، في الوقت الذي أعلنت فيه المملكة المغربية في 21 شتنبر 2002 م عن تشبثها بترسيخ الاستقرار والأمن بهذا البلد، ودعمها لمسلسل إعادة الأمن مرسلة حوالي 800 جندي إلى ساحل العاج في إطار قوات حفظ السلام الأممية سنة 2004 م[6].

وهكذا يبدو أن المشاركات المغربية في عمليات حفظ السلام عرفت تطورا نوعيا سواء عبر الحضور المغربي التضامني وإضفاء البعد الإنساني على مشاركاتها في الصومال والكونغو الديمقراطية، أو على مستوى إعادة الاستقرار

---

[1] يحي أبو الفرح، علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إفريقيا كأفق للتفكير، الجزء الأول، الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة دورات، الرباط 8-11 دجنبر 2015، ص204.

[2] يقصد" بعمليات حفظ السلام" peace keeping"مجمل عمليات الأمم المتحدة في الميدان والتي يتم من خلاله نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو أفراد مدنيين تابعين للأمم المتحدة بهدف حفظ السلام وتوسيع إمكانيات منع تجدد النزاع، وتساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البلدان على تخطي الصعاب من الصراع إلى السلام بما في ذلك مشاركة العبء والقدرة على نشر القوات والشرطة في جميع أنحاء العالم، ودمجها مع قوات حفظ السلام المدنية لمعالجة مجموعة من الولايات التي حددها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، المصدر: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (UN)، نشرت على الرابط: dhv: hg jhvdo arK/org.peacekeping.un , 16-07-2021.

[3] محمد أشلواح، المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام، مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 15، دجنبر 2018، ص 29.

[4] خالد العيموني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية في عهد محمد السادس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة الدبلوماسية المغربية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا برسم سنة 2009-2010 ص100 ص 106.

[5] البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة رهانات، العدد 38، 2016، ص39.

[6] رانيا حسين، الصراع في الكوت ديفوار، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002-2003، ص 181.

ودعم المصالحة الوطنية ومسلسل الانتقال الديموقراطي المتمثل في المساعدة على التهييء لإجراء الانتخابات أو مراقبتها كما هو الأمر في أنغولا والكوت ديفوار وجمهورية إفريقيا الوسطى...[1].

وقد شاركت المملكة المغربية بحوالي 1596 عسكري مغربي في عمليات حفظ السلام منذ الستينات إلى اليوم، في ست عمليات إفريقية لحفظ السلام فضلا عن تدخلها في مالي ضد الجماعات الإرهابية [2].

وعلى المستوى العالمي، فقد احتلت المملكة المغربية المرتبة 18 في لائحة الدول المساهمة عسكريا، والرتبة الثالثة على المستوى العربي، ثم الرتبة الثامنة على المستوى الإفريقي، وإن من شأن مساهماتها في عمليات حفظ السلام أن تمنحها الصورة المشرفة والمشرقة باعتبارها دولة الاستقرار قادرة على قيادة وبناء الاستقرار الإقليمي والدولي[3].

المطلب الثاني: دور المملكة المغربية في تسوية النزاعات الإفريقية

تؤكد المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[4]طرق حل النزاعات بداية باللجوء إلى الوساطة واعتماد أسلوب المفاوضات من أجل التقريب بين وجهات النظر المتباعدة بين الأطراف المتصارعة، وهو السبيل الذي نهجته المملكة المغربية كوسيط لحل النزاعات الإفريقية من خلال تعبيرها عن إرادتها، واقتراح وساطتها في العديد من الصراعات الدولية ولا سيما الإفريقية منها :

-وساطة المملكة المغربية لإنهاء الأزمة السياسية بين الجزائر وبلجيكا خلال الفترة ما بين نونبر 1988 م ويوليوز 1989م، والتي أسفرت على توقيع كل من المارشال "مومتو سيسيكو" ورئيس الحكومة البلجيكية اتفاقية تفاهم في 30 مارس 1990م، كما اقترحت المملكة المغربية وساطتها لمحاولة التقريب بين الآراء لحل الخلاف الحدودي بين كل من موريتانيا والسنغال بتاريخ 06 يونيو 2000 م[5].

غير أن أهم وساطة قامت بها المملكة المغربية في منطقة غرب إفريقيا في حوض نهر مانو بين كل من ليبيريا، غينيا وسيراليون من خلال اجتماع يوم 27 فبراير 2002م بين كل من رئيس غينيا "لانسا مونتي"، ورئيس ليبيريا "تشارلز تايلور"، ورئيس سيراليون "أحمد نيجان كباح" اللذين يمثلان نهر مانو، بعدما فشلت وساطة كل من مالي ونيجيريا بقيادة الرئيس "أوباما سانجو"، ورغم المجهودات التي قامت بها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «الإيكواس" ومنظمة الوحدة الإفريقية[6].

وتعتبر قضية مالي سنة 2013 مبادرة أخرى لعودة المملكة المغربية إلى لعب دور فعال في محيطها الإفريقي من خلال تعزيز نفوذها من خلال مساندتها لمالي منذ الانقلاب العسكري على الحكم الشرعي واستيلاء الجماعات المسلحة على مالي والتدخل العسكري الإفريقي لإنهائها والذي جاء دورها مكملا للدور الفرنسي في المنطقة الذي توج باجتماع نوفمبر 2013م بموافقة 19 دولة منها: فرنسا والمغرب وليبيا على الموافقة بإحداث معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود وهو ما عرف باتفاق "إعلان الرباط"، لتتمكن المملكة المغربية من كسب تحالفات جديدة وإعادة رسم الخريطة السياسية وتحولها إلى

---

[1]محمد أشلواح، المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام، مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 15، دجنبر 2018، ص 40و42.

[2]صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء، استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، نشرت على الرابط: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2020/09، تاريخ التصفح: 17-10-2021، ص 268.

[3]بنرمضان العربي، المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الأفارقة، 24 يناير 2021، نشرت على الرابط: https://theafricans.com

[4]طبقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة التي تكرس مبدأ الالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات ومبادئ طرق حل النزاعات المتعددة التي ورد فيها أن " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارهم"، المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

[5] لبابة عاشور، الدبلوماسية المغربية في إفريقيا، مجلة المغرب الإفريقي، العدد 10، 2010.، ص32.

[6]بدر شافعي، الصراع في نهر مانو، التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001-2002، ص 165و 166.

مخاطب سياسي في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تزايد تأثيرها في السياسات الأمنية ومحاربة التطرف بإفريقيا والذي يمكن اعتباره محاولة منها للحد من النفوذ الجزائري[1].

فضلا عن الدور الذي قامت به المملكة المغربية في حل الأزمة الغينية بعد المحاولة الانقلابية التي تعرض لها الكابتن "موسى داديس كامارا" على السلطة، والتي نفذها مساعده " أبو بكر صديق ديا كيدي تومبا "بهدف السيطرة على البلاد، وبفضل وساطة المملكة المغربية ومساعدة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تم التوصل إلى اتخاذ الإجراءات لتنظيم المرحلة الانتقالية وإعادة الاستقرار إلى الدولة[2].

وعلى ضوء ما سبق، إذا كانت المساهمات المغربية في عمليات حفظ السلام على المستوى العالمي والإقليمي تروم ضبط الاستقرار العالمي لخدمة الأمن المشترك ومنه المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي الذي يشكل جزءا من منظومته، فإن خدمة المصلحة المشتركة للبلدان الإفريقية تخدم في جانب منها المصلحة الوطنية للمملكة المغربية، و إن مشاركتها في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المستوى الإفريقي تهدف إلى المساهمة في استقرار البلدان الإفريقية وتعمل على خدمة الاستقرار والأمن الوطني للمملكة المغربية لإن من شأن استمرار النزاعات في الدول الإفريقية أن يؤدي إلى تدفق اللاجئين والمهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على المملكة المغربية، و إن تعزيز استقرارها السياسي يؤدي إلى الاستقرار المغربي[3]، وتعزيز تموقع المملكة المغربية إقليميا ودوليا على المستوى الأمني.

المبحث الثاني: سياسة المملكة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بعد انضمامها إلى الاتحاد الإفريقي

يعتبر قرار انضمام المملكة المغربية إلى الاتحاد في 30 يناير 2017 م منعطفا مهما في سياستها تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وتحولا جذريا أملته مجموعة من الاعتبارات الداخلية والقارية والدولية، اتخذته المملكة المغربية لتعويض انسحابها من منظمة الوحدة الإفريقية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بعدما أظهر غيابها عن الاتحاد الإفريقي محدودية تأثير بعض الدول الحليفة لها في التأثير في قرارات الاتحاد بخصوص قضية الصحراء، وعجز السياسة عن تحييد قدرات الدول المناوئة للمملكة المغربية (الجزائر، جنوب إفريقيا، أنغولا، نيجيريا، على توجيه مواقف المنظمة القارية بخصوص قضية الصحراء وسعي المملكة المغربية إلى فرض نفسها كقوة إقليمية في إطار سياسة جنوب-جنوب داخل إفريقيا[4].

فما هي أسباب ودواعي عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي؟ (المطلب الأول)، وما هي رهانات عودتها؟ (المطلب الثاني).

المطلب الأول: عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي

إن الأمر لا يتعلق بعودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي، بقدر ما يتعلق بانضمامها لكيان انسحبت منه هو: «منظمة الوحدة الإفريقية «والذي تحول إثمه إلى "الاتحاد الإفريقي[5]"، ومما لا شك فيه يعد انضمام المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي مكسبا مهما لدول إفريقيا جنوب الصحراء وإضافة نوعية للأفارقة[6].

---

[1] عمراني رباب، مسعود شنان، التوجهات الجديدة للمغرب في ظل العودة للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على مسار القضية الصحراوية "دراسة حالة منطقة الساحل"، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد 12، ديسمبر 2018، ص187-188، نشرت على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78679، تاريخ التصفح: 07-02-2022.

[2] طبقا لما جاء في إعلان 15 يناير بواغادوغو سنة 2010 م، بنرمضان العربي، المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق.

[3] محمد أشلواح، المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام، مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي، مرجع سابق، ص50.

[4] صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء، استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، مرجع سابق، ص 266 و267.

[5] طبقا للمادة 29 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

[6] ملاك قائد، دور الدبلوماسية المغربية في إدارة الأزمات، أطروحة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2019-2020، ص386.

وإنه لمن أبرز دواعي وأسباب عودة المملكة المغربية إلى بيتها الإفريقي التطور الذي عرفته قضية الصحراء والطريق المسدود الذي وصل إليه المخطط الأممي القائم على إجراء الاستفتاء، وتراجع الدور الدبلوماسي للجزائر وانشغالها بمشاكلها الداخلية، وكذلك تخلى عدد من دول إفريقيا بعد انتهاء القطبية الثنائية عن الإيديولوجية الماركسية وعن سياساتها الإشتراكية السابقة ونظام الحزب الواحد وتوجهها نحو اقتصاد السوق والتحول الديموقراطي وتوالي سحب اعترافاتها بالجمهورية الصحراوية[1].

فضلا عن تراجع فرص المملكة المغربية في محيطها العربي بسبب تصلب الموقف الجزائري من ملف الوحدة الترابية وزيادة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، والطريق المسدود الذي وصلت إليه تطورات قضية الصحراء في المنتظم الدولي بعد تقديم مقترح المملكة المغربية بخصوص إيجاد حل توافقي عبر طرحها مبادرة الحكم الذاتي [2].

وتهدف المملكة المغربية من وراء عودتها إلى الاتحاد الإفريقي، تفكيك الجبهة المؤيدة للبوليساريو وتغيير مسار قضيتها الوطنية عبر تليين مواقف بعض الدول على المستوى السياسي، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمارات وتراجع عدد من الدول عن الاعتراف بالجمهورية الوهمية منها: زامبيا التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها وتقديم 28 دولة إفريقية طلب لرئاسة الاتحاد الإفريقي بشأن تعليق عضوية البوليساريو إلى غاية تسوية وضعها كمرحلة أولى.

في حين تمثلت المرحلة الثانية في سعي المملكة المغربية لطرد جبهة البوليساريو أو تجميد عضويتها من الاتحاد الإفريقي من خلال محاصرة الجبهة والوقوف ضد الانفصال عبر إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات داخل الاتحاد الإفريقي وكذا تغيير ميثاق الاتحاد الإفريقي.

يبدو أن المملكة المغربية تطمح من خلال انضمامها للاتحاد تغيير ميزان القوى لصالحها في إفريقيا من خلال تصدرها محور جديد داخل الاتحاد، مقابل المحور المهيمن على الاتحاد(الجزائر، أبوجا، بريتوريا)، وقد حققت المملكة المغربية هذا الهدف جزئيا من خلال تعزيز نفوذها في المحاور الأساسية في إفريقيا، وأهمها منطقة غرب إفريقيا عن طريق (غانا ونيجيريا)، أو في شرق إفريقيا التي تضم: (تنزانيا، ورواندا، وإثيوبيا) التي تعد دولا محورية في إفريقيا، ولا زال يراهن على التقارب مع جنوب إفريقيا كدولة محورية و كقوة إقليمية حليفة للجزائر ومؤيدة لطرحها بشأن قضية الصحراء.

يبدو أن التحول في سياسة المملكة المغربية الخارجية وخاصة الإقليمية والقارية مرتبطة بالتحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية لاسيما عقب اندلاع ثورات الربيع العربي والتطورات اللاحقة للأحداث في المنطقة العربية عموما والمغاربية خاصة، فقد سمح التراجع الكبير المساند لجبهة البوليساريو (الجزائر وليبيا) إقليميا وقاريا للمملكة المغربية بأن تلعب دورا كبيرا إقليميا وقاريا، وإعادة صياغة المعادلة لصالحها ولا سيما بعد سقوط النظام الليبي وفقدان "جبهة البوليساريو الانفصالية "أحد داعميها ماليا وعسكريا ولوجيستيكيا[3]، فضلا عن تراجع نفوذ ليبيا في دول إفريقيا جنوب الصحراء، ووفاة زعيم البوليساريو "محمد بن عبد العزيز" و تراجع نفوذ الجزائر في إفريقيا مما ترتب عنه تغيير المعادلة الجيوسياسية لصالح المملكة المغربية وسعيها لكسب حلفاء جدد في إفريقيا جنوب الصحراء[4].

هذا فضلا عن ظهور مستجدات أنضجت خيار عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي: ولا سيما ظهور طموح جديد للاتحاد على إثر غياب المملكة المغربية عن الاتحاد الإفريقي (ابتداء من24 إلى 25 يناير 2013بأديس أبابا)، معاكس للمصالح المغربية بخصوص قضية الصحراء تمثل في طلب المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في أن تتخذ مفوضية الاتحاد كل التدابير الضرورية لتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي، مما يعتبر خروجا عن الحياد الإيجابي

---

[1] البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، مجلة رهانات، مرجع سابق، ص 11وص 38 .

[2] حمزة المرضي الشريف محمد، الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا، مرجع سابق، ص35.

[3] عمراني رباب، مسعود شنان، التوجهات الجديدة للمغرب في ظل العودة للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على مسار القضية الصحراوية «دراسة حالة منطقة الساحل"، مرجع سابق، ص189و ص190و191.

[4] محمد الكوخي، استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية، تقارير مركز الجزيرة، بتاريخ 9 فبراير 2017، نشرت على الرابط: https://studies.aljazeera.net

(لصالح البوليساريو)، ثم مراسلة مفوضية الاتحاد الأمين العام للأمم المتحدة في 10 أبريل 2013 لتجديد ومضاعفة المجموعة الدولية جهودها لتجاوز الانسداد الذي يعرفه الملف، ودعوة مبعوثه الشخصي لزيارة أديس أبابا مقر الاتحاد لإجراء مشاورات مع المفوضية بهذا الشأن، والتقرير الذي خلصت إليه حول الوضع في الصحراء الذي قدم إلى المجلس التنفيذي للاتحاد في دورته ما بين19 و 23 ماي 2013م، متبنيا القرار الذي يؤكد فيه لمفوضية الاتحاد بمواصلة جهودها بإجراء مشاورات مع الأطراف الغربية والتعاون مع الأمم المتحدة وباقي الفاعلين الدوليين، فضلا عن دعوة مؤتمر الاتحاد إلى إلغاء منتدى "**كرانس مونتا** "الذي كان مقررا تنظيمه بمدينة الداخلة في12 مارس 2015م ما بين 30 و31 يناير 2015 بأديس أبابا، بحجة أن مدينة الداخلة ليست مغربية وأن الوضع النهائي للصحراء موضوع مسلسل مفاوضات يشرف عليها الأمين العام للأمم المتحدة وهو الموقف الجديد للاتحاد الإفريقي الذي تم تأكيده من خلال تقريري رئيسة مفوضية الاتحاد لسنتي 2015 م و2016م من خلال قرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الذي شجعته المنظمة القارية في بلاغه المشفوع برسالة مفوضية الاتحاد إلى الأمين العام الأممي بتاريخ 30 مارس 2015م، تبنى مجلس الأمن الدولي توصية الأمين العام بمرجعية شاملة لإطار مسلسل المفاوضات الذي كانت الأمم المتحدة قد حددته في سنة 2007 م، إذا لم يتم تحقيق أي تقدم في البحث عن حل لنزاع الصحراء قبل أبريل 2015م، وهو ما يشكل خضوع الاتحاد الإفريقي للأجندة الجزائرية.

كما دعت مفوضية الاتحاد إلى توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية" المينورسو «لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، ونبهت الى ما وصفته " الاستغلال الغير المشروع" للثروات الطبيعية للإقليم المتنازع عليه.

دون تجاهل ما قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي في 27 مارس 2015، بمناشدة المفوض الأممي الأعلى لحقوق الإنسان باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان مراقبة دائمة ومستقلة وشاملة لاحترام حقوق الإنسان، وأوصى بوضع استراتيجية لمقاطعة الدول للمنتوجات المصنعة من طرف الشركات في هذا الاستغلال الغير المشروع، بقصد إثارة الانتباه في "الصحراء الغربية " وقد قرر إنشاء مجموعة اتصال دولية حول الصحراء بغرض جعل الملف ضمن أولويات المجموعة الدولية وإعادة تنشيط اللجنة الإفريقية الخاصة لرؤساء الدول والحكومات حول الصحراء التي سبق إحداثها في يوليوز 1978 م لضمان مشاركة طويلة الأمد، وعلى أعلى مستوى للدول الإفريقية في إيجاد حل للملف وتوسيع عدد أعضائها إلى عشرة أعضاء، بنسبة عضوين عن كل جهة من جهة القارة الخمس، والتمس مجلس السلم والأمن من اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تباشر في أسرع مهمة في الصحراء ومخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف بغرض تقييم وضعية حقوق الإنسان وقد وظفت أجهزة الاتحاد الإفريقي في هذه التقارير والقرارات مفاهيم وأدبيات من قبيل إنهاء الاستعمار " وآخر مستعمرة إفريقية " و" احتلال الصحراء الغربية "و "استفتاء تقرير المصير ". وهي مفاهيم من شأنها ترتيب آثار قانونية قوية في مواجهة موقف المملكة المغربية وفي تحديد طبيعة الحل الواجب تطبيقه، وتعاكس المقاربة المغربية التي تحاول إيجاد حل سياسي تفاوضي مقبول من طرف كل الأطراف.

يبدو جليا أن غياب المملكة المغربية فسح المجال لدمج البوليساريو في الاتحاد الإفريقي، وتطبيع الدول الإفريقية من خلال وجوده، بل أصبح الاتحاد الإفريقي مدافعا عنه على المستويين الأممي والدولي، ومنصة لعكس موقف المملكة المغربية وتقويض الجهود الدبلوماسية لإقناع الفاعلين الدوليين بموقفه والدفاع عن خطته بمنح الحكم الذاتي للإقليم تحت السيادة المغربية والتي عانت من التجاهل داخل أروقة الأمم القارية في مقابل الترويج لأطروحة استفتاء تقرير المصير، مما أتاح الفرصة لإضعاف المملكة المغربية وعزلها قاريا من طرف بعض أعضاء المنظمة، و دفعها إلى التفكير في ضرورة تغيير تفاعلها مع مواقف الاتحاد الإفريقي وأجهزته باتخاذ قرار انضمامها إلى المنظمة[1].

حيث تقدمت المملكة المغربية بطلب انضمامها الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع في كل من مجلس النواب في 18يناير2017م، ومجلس المستشارين في 19يوليوز2017م، وموافقة 39 دولة على عودته إلى بيته الإفريقي في الاتحاد الإفريقي خلال القمة 28 للاتحاد التي انعقدت بأديس أبابا في 30 يناير 2017 م، وعارضته كل من الجزائر، وجنوب إفريقيا،

[1] صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء. استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، مرجع سابق، ص266و267.

وموزمبيق، وزيمبابوي، وملاوي، وناميبيا، وكينيا، وليستوانيا، وما يسمى "بالجمهورية الوهمية"، والتي تعد انتكاسة للمحور المعادي للمملكة المغربية داخل الاتحاد الإفريقي وملأ سياسة الكرسي الشاغر، وتمثل إنجازا كبيرا للدبلوماسية المغربية دعمت بانتخاب المملكة المغربية بعد مدة قصيرة عضوا بمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي الذي انعقد في 26 يناير 2018 لمدة سنتين[1]، تم تجديده لولاية ثانية في سنة 2021م.

المطلب الثاني: رهانات ما بعد الانضمام المغربي إلى الاتحاد الإفريقي

تراهن المملكة المغربية بانضمامها إلى الاتحاد الإفريقي على مواجهة المواقف المعادية لوحدتها الترابية من داخل الاتحاد الإفريقي وتغيير الموازين لصالح قضيتها، ولا زالت تعرقل سبيلها مجموعة من التحديات في شأن تمرير أطروحتها بخصوص قضية الوحدة الترابية [2]،

تراهن المملكة المغربية على تحييد أو على الأقل تليين الاستراتيجية الهجومية التي كانت أجهزة وهيئات الاتحاد قد دشنتها ضد المملكة في قضية الصحراء، وذلك في ظل سياسة محدودية الاعتماد على الدول الحليفة أو ما عرف بسياسة الحلفاء في توجيه والتأثير على قرارات المنظمة، وضرورة علاج الجسم المريض من الداخل المتمثل في طرد الجمهورية الصحراوية، كما أوضح الملك محمد السادس في خطابه في القمة الإفريقية في 17 يوليوز 2016" **وبعد تفكير عميق، بدا واضحا أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاعة أكثر من علاجه من الخارج**[3]" .

تبذل المملكة المغربية كل ما في وسعها جهودها لتصحيح التراكم لدى حلفائه في الاتحاد الإفريقي بشأن ملف الصحراء وتعمل على ضبط الإجراءات والآليات الداخلية لعمل المنظمة والانخراط داخل مؤسساته لموائمة قراراتها مع المسار الذي تقوده الأمم المتحدة للتسوية، في حين صدر الرأي القانوني الثاني في فبراير 2019م، بشأن إدراج فقرة حول" الصحراء الغربية" في التقرير السنوي لمجلس السلم والأمن لمناقشة أو تقديم توصيات قرارات حول قضية الصحراء، هذا التطور الاخير تتويج للعمل الذي قامت به المملكة المغربية بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2017، والذي بدأ بالتعديل التدريجي للغة تقارير مجلس السلم والأمن وتقارير مفوضية الاتحاد بالتغيرات في نهج الاتحاد، من محاولة إعادة وضع يده على الملف.

بدأت نتائج انضمام المملكة المغربية تبرز وشرعت قواعد اللعبة تتغير، ولكن لازال المسار طويلا لحسم الصراع لصالح المملكة المغربية وفرض رؤيته للحل داخل هياكل الاتحاد[4].

وإذا كان المملكة المغربية قد نجحت في تعديل مسار قضية الصحراء داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي، واستخدمت تدخله في القضية ليكون أداة مساعدة لمسار التسوية الأممية، فإن طموحاته في طرد الجمهورية الصحراوية لا تزال تواجه صعوبات كثيرة على المستوى القانوني والسياسي، مما يتطلب من المملكة المغربية بذل جهود أكبر لحشد دبلوماسيته لكسب دعم عدد من الدول الإفريقية، ليتمكن من تعليق عضوية "الجمهورية الصحراوية في الاتحاد الإفريقي، فإذا كان المملكة المغربية تسعى إلى تطبيق المادة السابعة من القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي التي تنص على أن "المؤتمر يتخذ قراراته بالإجماع، واذا تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء" أي موافقة أغلبية 36 دولة، فإن المملكة المغربية بحاجة إلى موافقة 28 دولة أخرى توقع على ملتمس طرد الجمهورية الصحراوية، إذا ما تم الحصول على الأغلبية المطلوبة فإنه يمكن أن تعترضه المادة الرابعة من الفقرة أ التي تنص على" **أن مبدأ المساواة في السيادة والترابط بين الدول** "، كما أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يشير إلى إمكانية تعليق عضوية دولة عضو ويربطها بشرط

---

[1] أحمد شيحي، الأبعاد الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، يناير 2020، ص203. ص218.

[2] صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب الى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء، استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، مرجع سابق، ص266و267.

[3] رسالة الملك محمد السادس إلى القمة بكيغالي عاصمة رواندا بتاريخ 17يوليوز 2016، نشرت على الرابط:- https://www.maroc.ma/ar

[4] صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء، استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، مرجع سابق، ص: 268 و269.

الوصول الى السلطة بطرق غير دستورية طبقا للمادة **30** ولا يشير إلى إمكانية طردها، مما يستدعي تعديل القانون الأساسي وإضافة مادة جديدة تسمح بذلك وبإقرار التعديل من طرف مؤتمر الاتحاد بالإجماع، أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك (المادة 32الفقرة الرابعة)، ويكفي حصول المملكة المغربية على دعم ثماني دول جديدة لكسب دعم ملتمس الطرد، وإن وجود الجمهورية الصحراوية داخل الاتحاد الإفريقي لا يعترف بها على أقصى تقدير سوى ثلث دول الاتحاد الإفريقي مقابل أكثر من 35 دولة لم تعترف بها أو جمدت أو سحبت اعترافها به.

إن انضمام المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي ما هو إلا تدشين لسياسة خارجية إفريقية جديدة، قوتها المحركة هي العلاقات الثنائية القوية التي نسجها عبر التاريخ، ورفع وتيرتها على مدى العقدين الأخيرين مع العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وكان لها تأثير إيجابي على تطور المشهد الإفريقي لصالح عودة المملكة المغربية إلى العمل الإفريقي المتعدد الأطراف في أفق ترسيخ هذه المكتسبات وتجاوز التحديات المنتظرة[1].

عموما، ظلت علاقات المملكة المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء محكومة لفترة طويلة بالموقف من نزاع الصحراء فقد أدى قبول المنظمة الإفريقية عضوية الجمهورية الصحراوية إلى أزمة في العلاقات بين البلدان الإفريقية، وظهور سياستين متباينتين للمملكة المغربية إزاء إفريقيا سياسة تركز على تحسين العلاقات مع الدول التي لم تعترف بالجمهورية الصحراوية، ووقفت مع المملكة المغربية في أزمتها مع المنظمة القارية، وسياسة مغايرة تهم الدول التي كانت وراء انضمام الجمهورية الصحراوية للمنظمة والدول المساندة لهذا الانضمام.

تميزت هذه الحقبة التي استمرت حتى بداية التسعينات بتراجع كبير لدور المملكة المغربية على الساحة الإفريقية، وتجلى في تزايد الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية وعلى الصعيد الاقتصادي في تدني نسبة المعاملات التجارية مع إفريقيا بسياسة المقاطعة مع الدول انتهجها المملكة المغربية في التعامل مع الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية.

تراجع دور المملكة المغربية في إفريقيا مع صعود مؤثر للدبلوماسية الجزائرية التي وظفت دعمها لحركات التحرر من الاستعمار ومواردها المالية الكبيرة، في تقوية علاقاتها مع دول إفريقيا، وهكذا ظلت دبلوماسية المملكة المغربية غائبة في العديد من المناطق الإفريقية.

كما مثلت التغيرات في موقف المملكة المغربية المعتاد من الفاعلين الدوليين في قضية الصحراء علامة فارقة على بداية تحولات جذرية في سياسة المملكة المغربية الخارجية، والانتقال من استراتيجية دفاعية طوال العقدين الماضين إلى استراتيجية هجومية ومحاولة تغيير قواعد اللعبة على الواقع ويتجلى ذلك من خلال رد المملكة المغربية القوي على تصريحات الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون حول الصحراء في مارس 2016 م، بعدما وظف فيها كلمة احتلال "لوصف وجود المملكة المغربية في الصحراء، والتي أثارت ردود فعل مغربية من خلال إلغاء الزيارة المقررة للمغرب، وتقليص وجود البعثة الأممية في الصحراء "المينورسو" وإيقاف التعاون معها، وطرد الدبلوماسيين الأمميين من المملكة المغربية إلى حين اعتذار "باكي مون"عن سوء الفهم الذي لحق تصريحاته، وصدور قرار من مجلس الأمن مراجعة لقراراته واستئناف عمل بعثة المينورسو لسنة إضافية.

وفي نفس الفترة جاء رد المملكة المغربية بنفس القوة على قرار محكمة العدل الأوربية القاضي بإلغاء اتفاقية التبادل التجاري الخاصة بالمنتجات الزراعية والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بسبب تضمنها منتجات إقليم الصحراء المتنازع عليه مباشرة بعد صدور الحكم الذي على إثره قررت المملكة المغربية تعليق كل الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الاتحاد الأروبي وهو القرار الأول من نوعه آنذاك في تاريخ العلاقات المملكة المغربية - الأوربية والذي دفع بالاتحاد إلى استئناف حكم محكمة العدل أمام المحكمة الأوربية والتي أصدرت حكمها في

[1] صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب الى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء، استراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، مرجع سابق، ص 270 و272.

ديسمبر2016م بإلغاء الحكم السابق، وبالتالي سريان مفعول الاتفاقية التجارية بين الاتحاد والمملكة المغربية وعودة العلاقات إلى طبيعتها.

تمكنت المملكة المغربية في السنوات الاخيرة بعد عودتها الى الاتحاد الافريقي من تحقيق مكاسب سياسية مهمة على المستوى الإفريقي والإقليمي والدولي أهمها إقبال دول إفريقية بفتح قنصلياته وسفارتها بالمغرب وتغير مواقف بعض الدول لصالحها وتراجع عدد الدول المساندة للبوليساريو وتأكيد العديد من الدول لمقترح المغرب للحكم الذاتي المقترح من طرف المغرب في السنوات الاخيرة.

بل تمكنت المملكة المغربية من ترأس مجموعة من مؤسسات الاتحاد الافريقي كمجلس السلم بل وأسفرت دبلوماسية السفارات والقنصليات عن فتح مجموعة من السفارات والقنصليات بكل من الداخلة والعيون. وما هي دلالات عن النتائج الايجابية التي حققتها الدبلوماسية المغربية بعد عودتها الى المنظمة الافريقية.

خاتمة:

تأتي عودة المملكة المغربية إلى المنظمة الإقليمية الإفريقية تتويجا لعودتها إلى محيطها الإفريقي، حيث عملت المملكة المغربية على تعزيز حضورها في مختلف دول إفريقيا وتعزيز التعاون معها، وتكثيف نشاطها الدبلوماسي تقليديا في بعض دول إفريقيا التي تربطه بها علاقات خاصة، محاولا اختراقها وإقامة علاقات مع الدول التي ظل غائبا عنها.

إن تعزيز المملكة المغربية لنفوذه في إفريقيا جنوب الصحراء رهين بتقوية علاقاته الإفريقية، ولا سيما بعد عودته إلى منظمة الاتحاد الإفريقي، باعتبارها من أبرز المنعطفات التي عرفتها الدبلوماسية المملكة المغربية إزاء محيطها الإفريقي، وتعد قضية الصحراء إحدى المحددات المركزية في رسم التوجه العام لسياسة المملكة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

فضلا عن أن العودة المملكة المغربية لمنظمة للاتحاد الإفريقي وإن تأخرت ستساهم لا محالة في تعزيز مكانة المملكة المغربية وموقعها تجاه محيطها القاري، كما ستساهم في الدفاع عن مصالح المملكة المغربية السياسية من داخل أروقة وهياكل هذه المنظمة القارية والتي يرجع الفضل فيها لمنظمة الاتحاد الافريقي إلى استثمار علاقاتها المتميزة السياسية منها أو الاقتصادية أو الروحية مع دول تجمع الساحل والصحراء ولا سيما في ظل الدور الفعال والريادي الذي لعبه الملك محمد السادس في هذه العودة.

فالمجهودات الملكية كان لها دورا حاسما في تعزيز حضور المملكة المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء وعودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي،

فضلا أن الدينامية التي أصبحت تشهدها سياسة المملكة المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، بدءا من عودة المملكة المغربية إلى مكانتها الطبيعية في منظمة الاتحاد الإفريقي، ثم انفراج علاقاتها مع جمهورية نيجيريا من خلال فتح صفحة جديدة من العلاقات الدبلوماسية عنوانها مشروع أنبوب الغاز، وكذا التقارب بين الرباط وبريتوريا والرغبة في تدعيم علاقات المملكة المغربية الجنوب إفريقية، وطلب انضمام المملكة المغربية إلى مجموعة دول غرب إفريقيا تعود إلى الدينامية الجديدة التي أطلقها الملك محمد السادس تجاه العمق الإفريقي إلى الواقعية التي أسست عليها المملكة المغربية استراتيجيتها لولوج الفضاء الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء من خلال التعاون بمنطق رابح-رابح.

قائمة المراجع:

الكتب:

- يحي أبو الفرح، علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إفريقيا كأفق للتفكير، الجزء الأول، الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة دورات، الرباط 8-11 دجنبر 2015.

الأطاريح والرسائل:

- علي لحويمد، السياسة الخارجية المغربية تجاه تجمع دول الساحل والصحراء: الأبعاد والتحديات، أطروحة لنيل الدكتوراه، وحدة تكوين الدكتوراه: إفريقيا الفضاءات والحضارات، معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، 2021-2022.
- عبد الحق بوصحابا، البعد الديني في السياسة الإفريقية للمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه بمركز الدكتوراه: الإنسان. المجتمع. الحضارات، فريق البحث: إفريقيا، المجالات والحضارات، بمعهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2021،
- ملاك قائد، دور الدبلوماسية المغربية في إدارة الأزمات، أطروحة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية بسلا، 2019-2020.
- سيدي سيداتي العلوي، علاقة المغرب بالدول المغاربية في ظل التنافس الدولي والإقليمي من 1999 إلى 2017، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية بسلا، 2017-2018.
- رضوان الوهابي، السياسة الإفريقية للمملكة المغربية، التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 1999-2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية- أكدال، 1999 -2010.
- عادل موساوي، علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2002-2003.
- حمزة المرضي الشريف محمد، الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية -أكدال، 2020-2021.
- خالد العيموني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية في عهد محمد السادس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة الدبلوماسية المغربية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا برسم سنة 2009-2010.

المجلات والمنشورات:

- محمد بوكبوط، لمحة تاريخية عن السياسة المغربية لحسن الجوار والتضامن، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956-2006، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، الرباط.
- زهرة طموح، البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي- الرباط، أبريل 2007.
- لبابة عاشور، الدبلوماسية المغربية في إفريقيا، مجلة المغرب الإفريقي، العدد 10، 2010..
- لحسن لحسناوي، التوجهات الاقتصادية المغربية في إفريقيا، الواقع ...الرهانات، بحوث إقتصادية عربية، العددان 76-77 خريف 2016-شتاء 2017.
- محمد أشلواح، المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام، مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 15، دجنبر 2018.
- أمال الحواسني، التوجهات الإفريقية للمغرب: السياق والرهانات الاستراتيجية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 147، يوليوز غشت 2019.
- بقلول عبد العزيز، العلاقات المغربية الإفريقية: التاريخ والرهانات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، يناير 2020.

- أحمد شيحي، الأبعاد الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، يناير 2020.
- بنرمضان العربي، المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، 24 يناير 2021، الأفارقة، نشرت على الرابط: https://theafricans.com
- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (UN)، نشرت على الرابط: jhvdo peacekeping.un.org/arK :dhv ,hg 2021-07-16.
- عمراني رباب، مسعود شنان، التوجهات الجديدة للمغرب في ظل العودة للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على مسار القضية الصحراوية "دراسة حالة منطقة الساحل"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 12، ديسمبر 2018، نشرت على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78679
- عبد المالك بلغربي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب تجاه إفريقيا، قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، يونيو 2016، نشرت على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63298
- البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية"، مجلة رهانات، العدد 38، 2016.
- صلاح الدين العزوازي، انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وقضية الصحراء، إستراتيجيته، رهاناته، والتحديات التي تعترضه، نشرت على الرابط: https://democraticac.de/wp-content/uploads
- خالد الشكراوي، قضايا السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 13 يوليوز 7 2014، ص3، نشرت على الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/migration/ResourceGallery/media/Documents/2014/7/11/201471119125 ، Shkrawi377734
- رسالة الملك محمد السادس إلى القمة بكيغالي عاصمة رواندا بتاريخ 17يوليوز 2016، نشرت على الرابط:- https://www.maroc.ma/ar

التقارير:

- بدر شافعي، الصراع في نهر مانو، التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001-2002.
- محمد الكوخي، إستراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية، تقارير مركز الجزيرة، بتاريخ 9 فبراير 2017، نشرت على الرابط:https://studies.aljazeera.net

النصوص القانونية:

- المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.
- المادة 29 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي

المراجع باللغة الاجنبية:

Les Ouvrages:

- Maïssa ZEBAKH ; Diplomatie Economique, Maroc Afrique, Rabat 2021.

Les Publications :

- Abdelaziz BARRE, La Politique Marocaine de Coopération en Afrique Essai de bilan ; in Abdellah SAAF : Le Maroc et l'Afrique après l'indépendance, Rabat, Publication de l'Institut des Etudes Africaines, Série Colloques séminaire 4, 1996.
- Abdelkader El Kadiri « Les Groupements Régionaux en Afrique antérieurs à L'OUA : le cas du Groupe de Casablanca ", in le Maroc et l'Afrique après

L’indépendance, Université Mohammed V, publication de L’Institut des Etudes Africaines, Rabat, EL Najah Al Jadida, Casablanca, 1999, p 16.

- Khadija MOHSEN -FINAN ; Le Règlement du Conflit du Sahara occidental a L'épreuve de la Nouvelle Donne Régionale, Politique Africaine, N° 76 décembre 1999, p : 95-105.
- Le Maroc et l’Afrique, pour une Mobilisation Nationale d’Envergure, Etude CollectorLight.pdf, l’Institut AMADEUS, Rabat-Maroc, 2014, p :17, Publié sur le site : https://admin.amadeusonline.org/app/uploads/2020/10/EtudeCollectorLight.pdf.

الدولة والمجال في التجربة السياسية المغربية: دراسة تحليلية

محمد اغزيف: دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض بمراكش oughzifmed@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

تكمن أهمية الطرح الإشكالي لمعنى الدولة والمجال في تلك العلاقة الملتبسة والمعقدة التي تربط بين المفهومين. إذ أن توضيح دلالتهما ومحاولة الاقتراب من المقصود بهما يساهم، بدرجة كبيرة، في تحديد معالم الترابطات والتشابكات التي تنسج العلاقة بين الدولة والمجال. وفهم تعقيدات هذا الترابط من شأنه تبيان الهاجس المتحكم في تدبير الدولة لمجالها الترابي، وتحديد حجم الرهانات والتحديات التي تتعلق بالنهوض بالتنمية المجتمعية والمجالية على حد سواء. كما من شأنه أيضا معرفة كيفية تمرير سلطة الدولة عبر المجال انطلاقا من مختلف الأجهزة والفاعليات التي تدور في فلكها لضبط المجتمع ومراقبته. من هذا المنطلق اكتسب طرح التساؤل عن الدلالة والعلاقة الرابطة بين المفهومين شرعيتهما فأي علاقة تربط مفهوم الدولة بمفهوم المجال الترابي؟ وإلى ماذا يشير كل واحد منهما؟

الكلمات المفتاحية: الدولة - المخزن- السلطة– المجال – النظام السياسي المغربي-

“The state and the space/territory in the Moroccan political analytical study"experience: An

Abstract

The importance of the question of the meaning of the State and the space/territory lies in the complex and interlinked relationship between the two concepts. The clarification of their meaning and the attempt to approach their meaning contribute significantly to the identification of associations and interrelationships that are conducive to the relationship between the State and the space/territory. Understanding the complexities of this interdependence would demonstrate the concern that the State is managing its territorial domain, and determine the scale of the stakes and challenges of promoting both community and community development. It would also be interesting to know how the authority of the State could be passed through the space/territory from various organs and actors involved in the administration to control and monitor the community.

Key words : State- Makhzen- authority- Moroccan political system- territory

مقدمة

إن الإلحاح والتركيز على إعطاء دلالة لمفهوم الدولة في المغرب يحمل في مضمونه أمرين أساسيين: الأول، أهمية الرجوع إلى التاريخ ودور تعرجاته وتطوراته في إرساء الثوابت المؤسسة لعلاقة الدولة بالمجال الترابي (موضوع الفقرة الثانية).

والأمر الثاني، يسمح بإدراك أساليب تدبير كل دولة لآلياتها المجتمعية وكيفية تصريف سلطتها بناء على ذلك، لأن تشكل الدولة يتحدد أساسا من خلال الشروط الاجتماعية الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة. مما يعني أن من بين شروط فهم كيفية تدبير الدولة المغربية لمجالها الترابي والمجتمعي لابد من استحضار تعقيدات ممارسة السلطة في التجربة السياسية المغربية ودور الأفكار والمفاهيم والتصورات التي تساهم في صياغتها وعلى رأسها هنا مفهوم المخزن الذي يحيل إلى تلك الصورة المعقدة والمتشابكة لتشكل الدولة والسلطة المرتبطة بها في شموليتها، مما مفاده أن أي تحليل يريد فهم الدولة كمفهوم يجب عليه استحضار دلالات مفهوم المخزن. (الفقرة الأولى).

الفقرة الأولى: الدولة - المخزن: أيهما يحدد الأخر؟

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعرف نشأة الدولة الوطنية بمفهومها الحديث، ونهضة فكرية أخذت على عاتقها تدعيم وتأسيس هذا الصرح المؤسساتي، من خلال النقاشات والأفكار التي عملت على تحديد العناصر والمقومات الجوهرية

التي بدونها لا يستقيم اعتبار دولة ما دولة قائمة الذات[1]، كانت الدول الإسلامية، والمغرب من بينها، تعيش ضبابية على هذا المستوى، إذ كانت تتمسك بخصوصية الإطار الثقافي السياسي الإسلامي وعدم صلاحية نقل المفاهيم والمؤسسات من مجال ثقافي إلى آخر مغاير. وهذا التصور للسلطة هو السائد في مجموع العالم العربي الإسلامي كما ينسجم مع المحيط الطبيعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان. هكذا يطرح بأن مفاهيم "السيادة" و"المشروعية" و"الأمة" و"المجال"، وبالتالي "الدولة" مفاهيم غربية محضة لا يمكن نقلها إلى هذا الحيز الغريب والفريد الذي تمثله السياسة الإسلامية. بيد أنه إذا كان هذا النزوع الفكري يفرز شمولية منهجية تؤدي إلى جمود في التحليل واختزاله في صيغ جاهزة ومكررة، حيث يجعل مفهوم الدولة الإسلامية، في تحليل المجتمع المغربي، من الثقافة بنية تحتية جديدة، فإن هذه الأخيرة بسبب ما تتعرض له من ضغوطات الواقع الملموس تجعلها في تغير دائم ومستمر[2].

إذا كان أغلب الباحثين يقرون بأن الدولة في المغرب تشكل بنية فوقية خاصة تستلزم مقاربة متفردة تلغي أي تماثل مع الدولة الأوروبية التي ظلت تعتبر الدولة مجرد اشتقاق للمجال الاقتصادي في صيغته الرأسمالية العالمية وما واكبها من مؤسسات سياسية[3]، حيث تظهر الدولة ككيان مستقل يضفي طابعا مؤسسيا على المصلحة العامة للرأسمال، لذلك يلزم عليها أن تكون مفصولة فعليا عن المصالح الرأسمالية الفردية كما يلزم أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المادية للعمال من أجل الحصول على إجماع إيديولوجي لجميع أعضاء المجتمع[4]، فإنه سيكون من المجازفة اعتبار الدولة في المغرب تستمد جوهرها فحسب من تناقضات المجتمع الاقتصادي ومن هيمنة طبقة اجتماعية على طبقات أخرى أو من المنظومة الرأسمالية العالمية[5]. والسبب في ذلك يرجع إلى خصوصية كل دولة على حدة. فالوقائع التاريخية - يوضح أحمد الحارثي - تبين أن انبثاق الدولة في غير المجتمعات الغربية، عموما، لم يكن قط معاصرا لتكون الرأسمال العالمي، فإذا كان ذلك صحيحا، إلى حد ما، بالنسبة لبعض المجتمعات التي تم صنع الدولة فيها من طرف القوات الأجنبية، فإن الأمر لا ينطبق على المجتمعات التي كانت تتوفر على بنية سياسية قبل حلول الرأسمالية العالمية، وبعدها الاستعمار، بعدة قرون فيها، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، وغيره من الحضارات كمصر والصين على سبيل المثال لا الحصر[6]. وبالتالي فطبيعة الدولة وكذا خاصية النظام السياسي وعلاقته بمجاله الترابي وبالمجتمع لا يمكن إدراكها فقط من خلال زاوية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل يجب، إضافة إلى ذلك، الإلحاح والتركيز على الخصوصية التاريخية لكل تشكيلة اجتماعية على حدة بهدف الإلمام بدرجة نفوذية هذه الأخيرة وقابليتها للتأثير[7]، ومعرفة طرق تدبير كل دولة لآلياتها المجتمعية وكيفية تصريف سلطتها بناء على ذلك، لأن تشكل الدولة يتحدد أساسا من خلال الشروط الاجتماعية الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة.

بناء على ما سبق، كتب إدمون عمران المليح بصدد تقديمه لقراءة في أطروحة بول باسكون المنجزة حول حوز مراكش المائي ما يلي: "لا وجود للدولة، إذن، في المنطلق في شكلها المؤسسي، لكن هناك زمرة اجتماعية ذات بنية محددة مع صلاحيات سلطوية لا تقل عنها تحديدا ولها تمثلات دينية معينة أيضا. إن للوضعية قيمة النموذج بعيدا عن النظام

---

[1] يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى مفكري عصر النهضة في أوروبا كجون لوك وبودان وهوبس وغيرهم الذين خصوا مفهوم العقد الاجتماعي والسيادة وكذا الدولة بنظريات فكرية جد مهمة. كما يمكن الرجوع كذلك لفقهاء القانون الدولي وعلماء السياسة لمزيد من التفصيل في العناصر المادية والمعنوية لمفهوم الدولة، والتي تتحد غالبا في العناصر التالية: وجود شعب فوق مجال ترابي مضبوط الحدود تمارس داخله الدولة سيادتها وسلطاتها على مجموع هذا التراب.

[2] عبد الله ساعف، اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة "البنيوية" والدولة "المتغيرة"، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، بيير سلامة وبرهان غليون ...وآخرون، افريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994، ص.ص، 249-250.

[3] للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى أحمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب...، مرجع سابق، ص، 85-107.

[4] أحمد الحارثي، المرجع نفسه، ص، 94.

[5] ادريس بنعلي، الدولة وإعادة الانتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، بيير سلامة وبرهان غليون ...وآخرون، افريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994، ص، 215.

[6] أحمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب...، مرجع سابق، ص، 99.

7 أحمد الحارثي، المرجع نفسه، ص، 101.

المرجعي المغربي. وهو بالتالي نموذج مجتمع بدون دولة بل وضد الدولة. ويمكننا بواسطة هذا النموذج أن ندرس سيرورة تشكل دولة وسلطة ممركزتين"[1]. بعبارة أخرى إن للدولة في المغرب خصوصية متميزة يجب أن تؤخذ دائما بعين الاعتبار، وهو ما يزكيه الأستاذ ادريس بنعلي، حيث يدعوا إلى أنه على أي تحليل يكون موضوعه الدولة في المغرب يجب أن يأخذ في حسبانه المعطى الأساسي الذي يقدمه الواقع المغربي، كتفرد سياسي يعبر عن ذاته كليا في مفهوم "المخزن" كبنية فوقية سياسية –إيديولوجية تمتد جذورها إلى ماض بعيد وتستمر إلى يومنا هذا في شكلها التاريخي[2]، فهذا المفهوم/ الظاهرة كان هو الاسم الذي يطلق على جهاز الدولة في مرحلة ما قبل الاستعمار كما تقول الأستاذة رحمة بورقية، وإن وقفت لتتساءل: هل نحن فعلا أمام دولة، أم أمام مخزن، أم أمام شكل من أشكال الدولة؟[3]

قبل تقديم الإجابة عن هذا السؤال، تدعو، الأستاذة رحمة بورقية، إلى استحضار الخصائص التي حددت وجود الدولة في الحقل الغربي والتي تتلخص في العناصر التالية[4]: (الإقليم، الشعب، الحكومة، السيادة أو إرادة العيش المشترك) والتي على أساسها حاول المفكر المغربي عبد الله العروي في أطروحته حول "الأصول الثقافية والاجتماعية للوطنية المغربية" تحديد مفهوم الدولة المغربية. فرغم إقراره بكون البلاد - خلال القرن 19 الإطار الزمني لأطروحته - حرمت من العناصر المؤهلة للوحدة والاستقرار والامتزاج، وكان المستوى التقني بها متدنيا، إلا أن "الإنسان المغربي كان ينفرد بلباسه ولهجته وبمجال مسمى له حدود اعتبره مجاله الخاص"[5]. يعني كل هذا، أنه على أي تحديد لمفهوم الدولة في المغرب يجب عليه استحضار الصورة المعقدة لتشكل الدولة والسلطة المرتبطة بها في كليتها، لأنه لا يوجد مركز سلطوي مستقل بما فيه الكفاية تجاه قبائل لم يكتمل بعد تكوينها وقابلة لأن تطوق بدقة[6].

إذا كان تحليل براديغم الدولة يرتبط إلى هذه الدرجة بمفهوم "المخزن" فما المراد بهذا الأخير وما المقصود به؟ وما دام أن المخزن يحيل إلى نوع من السلطة فإن هذه الأخيرة تقتضي مبدئيا توفر مجال من العلاقات لتمارس فوقه –أي ما يسمى بالمجال السياسي الذي يتحدد بمجال ترابي معين الحدود- فما هو المجال الذي تمارس فوقه سلطة المخزن؟ وما هي حدوده؟ وهل المقصود بالمجال فقط التراب بحدوده الجغرافية أم البشر أيضا – كمجتمع مغربي وكعنصر دائم التحرك- يوجد فوق هذا التراب؟

يتفق جل الباحثين على أن جعل "المخزن" كموضوع للدراسة يتحدى التحليل والتفكير، لصعوبة تحديد مغزاه بدقة وبساطة، وذلك لاعتبارات متعددة: أولا، لأنه ينفذ للمجتمع في جوانبه الأكثر عمقا وحميمية، فهو في ذات الوقت داخله وفوقه، كما أنه يقوم على تمثيل المجتمع عضويا ويرغب في أن يظل فوق الانفلاتات والتناقضات التي تخترقه. ولأنه ثانيا، مفهوم لا يمكن تحديده عبر الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية فهو ليس بمفهوم اقتصادي يمكن اختزاله إلى اشتقاق للسوق أو الرأسمال، كما أنه ليس بمفهوم اجتماعي أو سياسي يمكن الإحاطة به عبر الدولة والسلطة والطبقة...[7]

إن أهم خاصية تميز "المخزن" المغربي هي عراقته وعمقه التاريخي، إذ له تاريخ يشمل عدة قرون يستمد منه مشروعيته ومبرر وجوده، ويفسر أصله التاريخي – السياسي جزءا كبيرا من تجذره في واقع البلاد. فهو كما يصفه الأستاذ ادريس بنعلي، "لم يكن المخزن نتاجا مباشرا للاستقلال السياسي، أي أنه ليس منتوجا زرعت بذوره خلال المرحلة

---

[1] إدمون عمران المليح، مفهوم الدولة في المغرب في: بول باسكون أو علم الاجتماع القروي، بول باسكون، إدمون عمران المليح... وأخرين، منتدى ابن تاشفين: المجتمع والمجال، بدون طبعة ولا تاريخ النشر، ص، 116.

[2] ادريس بنعلي، الدولة وإعادة الانتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي ...، مرجع سابق، ص، 215.

[3] رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط. الأولى، فبراير 1991، ص.ص، 7-8. وكذا ص، 23.

[4] ذكرته رحمة بورقية نقلا عن زيغلرZiegler، "الدولة والسلطة والمجتمع:..."، مرجع سابق، ص،23.

5 Abdallah LAROUI : « Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) », centre culturel arabe, Casablanca, 3ème édition, 2009, P.P, 65-66.

[6] إدمون عمران المليح، مفهوم الدولة في المغرب، مرجع سابق، ص، 117.

[7] ادريس بنعلي، الدولة وإعادة الإنتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي ...، مرجع سابق، ص، 216.

الاستعمارية وما تخللها من صراع سياسي من أجل التحرر ... إنه وليد المجتمع المغربي، خرج من صلبه في زمن معين من تطوره، فاكتسب شرعية تبدو أزلية تأصلت أسسها في المجتمع وترسخت في مخيال الطبقات الشعبية التي تقر له بالقدرة على تجسيد الوحدة الوطنية وتفوض له أمر استعمال بعض الرموز الروحية... "[1].

ونظرا لما تكتسيه مؤسسة المخزن من أهمية في تحليل وفهم النظام الاجتماعي والسياسي المغربي فقد كانت مجالا استقطب اهتمام عدد كبير من الباحثين والدارسين مغاربة وأجانب مما كانت محصلته في الأخير بروز عدة نظريات حول هذه المؤسسة. فالعالم الفرنسي كوتييه والمؤرخ هنري طيراس، قالا بنظرية "المخزن – القبيلة" استنادا إلى أعمال ابن خلدون الذي يربط السلطة السياسية وممارستها بالمجتمع القبلي العصبوي. ومضمون هذه النظرية أن التعارض أو الصراع المستمر بين سكان البوادي الرحل وأهل الحواضر المستقرين هو الأصل الذي يؤدي إلى قيام السلطة السياسية وبالتالي إلى خلق المخزن أو "الدولة". وطالما أن هذه السلطة تنبني على أساس قبلي في قيامها وترسيخ كيانها، فإن المخزن بالنتيجة يكون قبليا في بنياته، وهو ما تبرزه تسمية العصبيات التي حكمت التاريخ السياسي المغربي: كالمخزن أو الدولة الموحدية المصمودية، والآخر المرابطي الصنهاجي، ثم المريني الزناتي...، فالمخزن بهذا الشكل هو مخزن (دولة) القبيلة أو الاتحاد القبلي المهيمن في حقبة تاريخية معينة[2].

هناك نظرية أخرى تتبنى مفهوم "المخزن الفيودالي" انطلاقا من التشابه الكبير بين النظام الفيودالي والمخزن المغربي، ويدافع عن هذا الطرح روبير مونتاني في كتابه "البربر والمخزن في الجنوب المغربي"، رغم إقراره بوجود فوارق كبيرة بين النظامين، إلا أن ذلك لا يلغي في نظره أوجه التشابه بينهما[3].

بدوره صاغ الباحث الأمريكي كليفورد كيرتز تصورا نظريا يقوم على اعتبار "المخزن" "الزاوية"، انطلاقا من الواقع المغربي الذي يزخر بعدد وتشعب الزوايا، ولما رأى أن هذه الأخيرة لا تكتفي بالمجال الديني وحده لتتدخل في المجال السياسي والاجتماعي، ولدعم موقفه هذا يرجع الباحث إلى التاريخ المغربي لتقديم أمثلة عما ذهب إليه، ليذكر أن المخزن المرابطي أو الموحدي انطلقا من "رباطات" دينية أو زوايا تطلعت للسلطة السياسية وأنشأت بنيات إدارية واجتماعية كونت مخزنا، كما أن الزاوية الدلائية في القرن 17 تعد أبرز مثال في هذا الصدد، حيث كان لها مخزنها بإداراته المتعددة، بسلطانه، بإقليمه، بأعيانه، بولاته، وبجيشه وعاصمته[4].

ومن جهته، يضيف الأستاذ عبد اللطيف أكنوش بعد استقرائه للتاريخ الشرفاوي في المغرب ما يسميه "بالمخزن الشرفاوي"، الذي ظهر في المغرب ابتداء من وصول السعديين إلى الحكم في بداية ق.16 إلى غاية تاريخنا هذا. ومعناه يعرف في مقابلته وتضاده "بالمخزن – القبيلة"، و"المخزن الفيودالي"، و"المخزن الزاوية". لأنه لا يعبر في نظره، عن رغبة قبيلة معينة في السلطة العليا، ولا يرتبط بهيكلة نظام حقوق فيودالي، ولا بزاوية قائمة بذاتها. فبدل الدعوة والعصبية التي تطبع "المخزن القبيلة"، يلتجئ "المخزن الشرفاوي" إلى إنتاج "سياسة دينية". وعوض الجهاد الهجومي الذي كان في الماضي يخدم الأغراض المادية للقبائل، يلتجئ هذا المخزن للجهاد الدفاعي الذي من شأنه جمع كل القبائل المغربية وخلق شروط الدولة – القومية. وعوض السلطة السياسية القبلية، يلتجئ إلى سلطة الأشراف التي تبحث باستمرار على تركيع كل القبائل ونزعتها الطبيعية في الاستقلال الذاتي. وذلك قصد بناء دولة ممركزة وقوية[5].

---

[1] Driss Benali, « Etat et reproduction sociale au Maroc : le cas du secteur public », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987, p. 120.

[2] راجع عبد اللطيف أكنوش، "تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دون سنة النشر، ص 119.

[3] Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans les sud marocain : assai sur la transformation politique des Berbères sédentaires, Paris, 1930 pp. 358-359.

[4] عبد اللطيف أكنوش، "تاريخ المؤسسات..."، مرجع سابق، ص ص 119-120.

[5] عبد اللطيف أكنوش، المرجع نفسه، ص 120.

إن الغرض من الدلالات السابقة التي حاولت الاقتراب من مفهوم المخزن يكمن في البحث والبرهنة على الخصوصية التي تميز الدولة المغربية. بشكل يعبر فيها المخزن عن الدولة ككيان عريق ومؤسسة سياسية مستقلة كما يعني في الوقت نفسه الطريقة والأسلوب الذي تدبر به الدولة مجالها الترابي، من خلال ما يتضمنه هذا المفهوم من علاقات السلطة وتشابكات النفوذ. ليتأكد في نهاية المطاف ما يثبت وجود بنية سياسية منظمة في المغرب القديم عبر محاولة رصد العناصر المادية والمعنوية التي تتشابه فيها الدولة المغربية مع الدولة بمفهومها الغربي الحديث: كالإقليم، والرعايا، والجيش، ونظام حكم، وإدارة ومؤسسات اجتماعية وثقافية، وجباية وتشريع... وهي كلها عناصر عملت مختلف السلالات التي تعاقبت على الحكم بالمغرب على تطويرها وتثبيتها وضمان استمراريتها على مدى عدة قرون[1]. وفي هذا السياق اعتبر بعض الباحثين[2] القرن 16 الميلادي التاريخ الذي بدأ يتكون لدى المغاربة "شعور وطني" قوامه ربط مفهوم الأمة بالأرض والدولة بالوطن. ذلك أنه، بالإضافة إلى حركة التوسع الاستعماري التي كان المغرب يواجهها على شواطئه في الشمال والغرب، كان هناك تهديد آخر من الشرق يتمثل في احتلال الأتراك العثمانيين للجزائر وطموحهم إلى الاستيلاء على المغرب. لقد أصبح المغرب بفعل العاملين السابقين يدل على رقعة من الأرض معينة يجب الدفاع عنها ضد تهديد الآخر الأوروبي والآخر العثماني سواء بسواء. فقد كان المغاربة من قبل يعترفون بالخلافة العباسية، اسميا على الأقل، أما عندما وضع الأتراك العثمانيين حدا نهائيا لهذه الخلافة وأخذوا يحكمون كسلاطين، أي بالقوة وحدها، فلم يعد هناك ما يبرر ولاء الحكام في المغرب لغير المغرب نفسه: المغرب الذي أصبح يعني رقعة من الأرض معينة يجب الدفاع عنها مما سيجعله في حالة حرب مستمرة مع جيرانه، وهذا شيء ستنعكس آثاره بقوة على أوضاعه الداخلية[3]، وهو ما أعطى لدولة المغرب وجودا سابقا، حتى إن التدخل الاستعماري في المغرب وجد في مواجهته مجتمعا يتوفر على بنية سياسية توحي بالاستمرارية وترجع بجذورها إلى أزمنة عريقة[4]، فسلطات الحماية لم تجد نفسها أمام فراغ مؤسساتي، لهذا السبب عملت، على الأقل طيلة المرحلة الأولى لهيمنتها على المغرب، على احترام المؤسسات المغربية الموروثة والتي كانت ما تزال آنذاك قائمة، بل أكثر من ذلك أنها أحيت المؤسسات المخزنية العتيقة وقامت بمأسستها خلال تواجدها في المغرب؛ أولا انسجاما مع مقتضيات معاهدة الحماية ل 30 مارس 1912، وثانيا لاحتفاظ تلك المؤسسات التي تفاعل معها المجتمع المغربي طيلة قرون عديدة، في نظرها، على القوة الكافية التي تجعلها أهلا للاحترام وأهلا أيضا للمحافظة على حقها في الوجود[5]. فالمغرب بلد حافظ على استقلاله ووحدة كيانه طوال ما يزيد على 14 قرنا إذ لم يسبق له أن اندمج لا في الإمبراطورية العباسية ولا في الدولة الفاطمية، التي كانت في وقت من الأوقات الدولة المهيمنة في المغربي الكبير، كما أنه لم يقع قط تحت النفوذ المباشر وغير المباشر للدولة العثمانية، بل لقد حافظ على استقلاله ووحدة كيانه، حتى في القرن 19 الذي اشتد فيه وطيس الاستعمار في آسيا وإفريقيا، بل وفي المغرب العربي، حيث كان المغرب آخر دولة استعمرت، وبموجب عقد حماية وليس بموجب هزيمة عسكرية أو انفكاك داخلي. وفوق ذلك كان المغرب من الدول القلائل التي استرجعت استقلالها في أقصر مدة وبأقل الخسائر[6].

إجمالا كان المغرب يتميز ككيان سياسي واجتماعي وثقافي واضح المعالم، مما جعل ملامح مفهوم الدولة في صيغتها العامة تكاد تكون مكتملة؛ حيث كان السلطان يعد أعلى سلطة في البلاد، يستمد مشروعية حكمه من الأصول والأسس الشرعية التي تنبني عليها كل نظم الحكم في البلاد الإسلامية، فضلا عن تقاليد وأعراف وقواعد مرعية وعريقة في القدم،

---

[1] أحمد الحارثي، "عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة"، في: جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب...، مرجع سابق، ص، 102.

[2] محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية"، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط. الأولى 1988، ص ص 129-151.

[3] محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية"، المرجع السابق، ص 129.

[4] محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص، 101.

[5] Michel Rousset, « Les Institutions Administratives Marocaines », Publisud, collection « Manuels 2000 », Paris, 1991, p 21.

[6] محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر..."، مرجع سابق، ص 116.

كانت تحد من سلطة السلطان المغربي وتلزمه، من وقت لآخر، باستشارة العلماء والفقهاء، أو أعضاء الجماعات القبلية، أو فئات اجتماعية أخرى من ذوي الاختصاص (كالتجار، باشوات وعمال المدن، وقواد القبائل) حول قضايا معينة أو نوازل طارئة.

كما أن السلطان المغربي لم يكن يستمد حكمه وشرعيته من تفويض إلهي، أو كان حكمه استبداديا مطلقا، أو طبقيا تسلطيا. بل كان هذا الحكم مؤسسا على البيعة كالتزام صريح وتعاقد متين بين السلطان الجديد ورعاياه، مما كان يسمح بتحديد الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين.

زيادة على المقومات الفكرية والأسس الرمزية المشار إليها أعلاه، هناك بعض المميزات والممارسات التي تعتبر من صميم اختصاصات الدولة المستقلة، من ذلك الرقعة الترابية التي كان يشملها نفوذ وسلطة السلطان، مادية كانت أو روحية، وحريته في سك العملة كلما اقتضت الحاجة ذلك، وتوفره على قوة عسكرية، بغض الطرف عن نقائصها ومثالبها، ظلت تمثل أداة في يد المخزن لتنفيذ أوامره، والإسهام في نشر الأمن واستتبابه، والدفاع عن حوزة البلاد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت تساعد في تحصيل الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات التي كان يسنها المخزن. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى إن الدولة المغربية لم تكن قائمة فقط على العنف بل تملأ وظائف وطنية واجتماعية لازمة لحياة البلاد، وهي التي مكنتها من الحصول على الشرعية في نظر السكان المتطلعين لتحكيم وموازنة المخزن ضمن منظور ذاتي وشخصي ومتغير للشرعية السلطانية التقليدية المتميزة تماما عن الشرعية الغربية القائمة على عناصر غير شخصية وعامة ودائمة[1].

إلى جانب القوة العسكرية كان المخزن السلطاني يعتمد في تدبير شؤون البلاد على جهاز بيروقراطي مركزي، مكون ممن كان ينعت بموظفي "دار المخزن" ويسمون أيضا ب (أصحاب الخناجر، أصحاب الشكارة). إلى جانب أجهزة أخرى على المستوى المحلي كالخليفة والقائد والباشا والمحتسب... الخ، فضلا عن فاعلين آخرين يشكلون امتدادات محلية للسلطان يجسدها قواد القبائل وممثلي الشأن الديني من شيوخ الزوايا والفقهاء والعلماء. ورغم المؤاخذات والملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذا الجهاز الإداري بوصفه جهازا عتيقا وبسيطا يقوم على المركزية المفرطة، وينعدم فيه التحديد الدقيق للاختصاصات وتنقيل المركزية إلى المستوى المحلي عن طريق "الحَرْكة" متى عجزت العاصمة عن ضبط القبائل، لا يرقى إلى مستوى الأنظمة الإدارية والسياسية المعروفة آنئذ في أوروبا. إلا أنه مع ذلك كان بالفعل أداة ملائمة ووسيلة فعالة في تسيير شؤون البلاد وتأمين استمرارية مؤسساتها، بعيدا عن فضولية وتدخلات الأجانب، على الأقل خلال الثلث الأول من ق 20.

خلاصة ما سبق هي أن الدولة المغربية المعاصرة لم تقم في فراغ، ولا من فراغ، فهي تحمل معها استمرارية تاريخية جعلت منها دولة الماضي في الحاضر، ولم يشكل حصولها على الاستقلال سنة 1956 إلا مجرد استرجاع لما سلبته منها معاهدة الحماية، التي فرضتها عليها فرنسا سنة 1912، من عناصر السيادة ومظاهرها[2].

إن التحليل أعلاه بقدر ما بين العلاقة التي تربط بين مفهوم الدولة ومفهوم المخزن وحدد عناصر الأولى من خلال هذا الأخير، بقدر ما يدفع بالتحليل إلى مستوى آخر يصب في صلب موضوعنا وهي تلك العلاقة الرابطة بين الدولة والمجال، ذلك أن دراسة مفهوم "المخزن" تحيل إلى البعد الأنثروبولوجي للسلطة الذي يركز على الطابع الخفي والاستراتيجي للسلطة في المجتمعات التقليدية، والمغرب نموذج حي في هذا الصدد، الأمر الذي يقتضي البحث عن السلطة لا في مراكزها وأجهزتها المعهودة كالدولة والنخبة وأجهزة ووسائل القمع المختلفة فحسب، وإنما في جل مظاهر الاجتماعي والديني والرمزي[3].

في هذا الإطار قام الأستاذ عبد الله العروي بالتمييز بين معنيين لمفهوم "المخزن": "المعنى الضيق ويتعلق الأمر بالمشتغلين بالجهاز الإداري (البيروقراطية) والجيش وكل من يتقاضى راتبا من الخزينة السلطانية، وهو ما يتطلب التمييز بينهم وبين من يتم تعويضهم عن خدماتهم من مال الأحباس، وهو حال المشتغلين في الوظائف التي احتضنتها الحواضر.

---

[1] هند عروب، "المخزن في الثقافة السياسية المغربية"، دفاتر وجهة نظر، العدد (4)، ط. الأولى 2004، ص 64.

[2] محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.."، مرجع سابق، ص 125.

[3] رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع...."، مرجع سابق، ص، 11.

ويؤول لهذا المخزن بالدرجة الأولى أمر الحفاظ على النظام في الحواضر وإلى حد ما في البوادي". والمعنى الواسع يجعل دلالة "المخزن" "تنطبق على مجموع الفئات التي يتم من بينها اختيار أعضاء المخزن في معناه الضيق، وهي الخاصة و"قبائل الكيش" والشرفاء والمرابطون المنتشرون في البوادي، وهم إجمالا من يحظون "بالصلات" (الهدايا) ويحوزون على ظهائر التوقير والاحترام أو بإمكانهم الحصول عليها، ومن يعتبرون أنفسهم جزءا من المخزن تأسيسا على إقراره لهم بفضائل لا تتوفر في العامة". وانطلاقا من هذه الدلالة الواسعة اكتسب المخزن ميزة أساسية تمكن بفضلها من فرض نفسه بشكل شبه مستدام على المناطق الخارجة عن سلطته بالاعتماد على مؤسسات محلية كالزوايا والزعامات المحلية مما جعل التمرد الذي يتعرض له من حين لآخر يكتسي طابعا نسبيا بالنظر لما تحتله هذه المؤسسات من مكانة داخل المخزن بمعناه الواسع، فضلا عن أن أقصى ما تطمح إليه هو تهيئ نفسها، بوعي منها أو بدونه، للارتماء في أحضانه من خلال أخذ نصيب لها في المشاركة في التدبير، وهو الأمر الذي تحصل عليه في غالب الأحيان[1]. بعبارة أخرى إننا لسنا هنا أمام كيان محصور في مجموعة خاصة، بل على العكس، نحن أمام مبدأ للسلطة يتمظهر في كل مكان، بما في ذلك الأماكن التي لا يحل بها أبدا المركز الملكي رغم تنقلاته الشهيرة. من هنا فإن الدولة – كما يعبر عنها لفظ المخزن – لا تقابل مصطلح "الكيان السياسي "Etat/State"كما يعرفها قاموس العلوم السياسية الأوروبي؛ إنها تدل أولا وقبل كل شيء، عن الدور وتوسعا هي الجماعة التي يأتي دورها في الإمساك بشؤون الأمة[2].

وداخل نفس الإطار ينتصب الدين الإسلامي كقطب رحى يجمع المغاربة على أساس وحدة ثقافية روحية أكثر منها وحدة إدارية، لكنه يوفر مجالا واسعا لممارسة السلطة واكتساب الشرعية. "فالشعور الديني هو الوحيد الذي يضمن التضامن بين المغاربة" يقول Doutté، ويضيف: "فبما أن الدولة المغربية لها طابع ديني بالأساس فإن فكرة القومية قد عوضتها بالإيمان وبالتالي يختلف المغرب عن الدولة الأوروبية لا بفهمه للسيادة فحسب، وإنما كذلك بالكيفية التي يضبط بها حدود ممارسة هذه السيادة. إن هذه الأخيرة لا تبدو للمغاربة كحدود محددة بشساعة تراب يكون دولة المغرب... كما أن سلطة الإمام تمتد نظريا إلى كل المسلمين، ولكنها تشمل عمليا كل القبائل التي تصلي باسمه"[3]، هنا يبرز الدين أو المشروعية الدينية لتمنح "المخزن خصوصيات تجعل سلطته تستمد مشروعيتها من عنصر ميتا-اجتماعي، غير أن النظام لا يعتمد في تأكيد شرعيته في الحكم على السند الديني لوحده. فالمخزن يعي جيدا أن الإمامة الدينية وحدها لا تضمن له البقاء والاستمرار، بل عليه أيضا إحاطة نفسه بمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية قوية.

إن المزايا التي يوفرها المجال الديني للسلطان لا تصبح ذات فعالية إلا إذا تحولت إلى ملكية مخزنية قوية، لأن سلطة المرجعية الدينية أمر نسبي وذات دلالات رمزية لا أكثر، ولا تتحول إلى رصيد إيجابي إلا حين يعمد الفاعلون السياسيون إلى ترجمتها على أرض الواقع كأسس للشرعية في الحكم والحق في ممارسة السلطة. لذلك يجد النظام نفسه مضطرا باستمرار إلى توظيف خطابه السياسي بالإشارة إلى تحقيق منجزات اقتصادية ومشاريع تنموية وحلول مستقبلية، ناهيك عن اعتماد خطط الحضور البيروقراطي الناجعة[4].

إن استعراض التشابكات والتقاطعات التي تنسج العلاقة بين الدولة والمخزن في التجربة السياسية المغربية، كما جاء ذلك في التحليل أعلاه، تحيل مباشرة إلى أهمية العمق التاريخي في تشكيل ثوابت الدولة المغربية.

الفقرة الثانية: ثوابت الدولة المغربية كأسس لتحديد المجال الترابي

---

[1] Abdallah LAROUI : Les origines sociales et culturelles…, Op.cit, pp. 154-155.

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط. الثالثة، 2003، ص ص 75-73.

[3] ذكرته رحمة بورقية،"الدولة والسلطة والمجتمع...."، مرجع سابق، ص، 26.

[4] محمد الطوزي، الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، مراجعة عبد الرحيم بنحادة، نشر الفنك، مارس 2001، ص 69.

إذا كانت الدولة المغربية دولة عريقة الجذور في التاريخ فإن هذا لم يكن ليتحقق لها لو لا قدرتها ومرونتها في طريقة تدبيرها للمجال الترابي. فعلى مدى القرن 19 مثلا، عرف تنظيم المجال في المغرب تقلبات لم يسبق لها مثيل لكن تنظيم ووجود الدولة ظلا ثابتين لا يتزحزحان. فالعلاقات بين المجال وتنظيم السلطة في مغرب ما قبل الاستعمار تظهر اليوم معقدة، لأن طبيعة العلاقة الموجودة بين سكان المغرب وحكامه آنذاك، وإن كانت تتميز عن نظيرتها في الدول الأوربية، فإن ذلك لا يعني انتفاء مفهوم الدولة في المغرب، فمن ثوابت الوضعية التاريخية للمغرب، كما يحددها الأستاذ محمد عابد الجابري[1]، سوف نركز هنا على ثلاثة منها فقط، وذلك لعلاقتها المباشرة بصلب الموضوع. وأول هذه الثوابت نجد "استمرارية الدولة الوطنية" فيه منذ ما قبل الفتح الإسلامي له، هذه الدولة كانت دولة وطنية قائمة الذات تدخل في علاقة الند للند مع الدول المعاصرة لها، بمعنى أن حاكميها ومسيريها من سكان المغرب أنفسهم ولم يكونوا قط "دخلاء" على المغرب، ولا من المحتلين ولا من الغزاة، ولا حتى من "المهاجرين" فالمغاربة على مر قرون خلت كانوا يجمع بينهم شعور قوي من "الوطنية"، بحيث جعلهم قادرين على الوقوف قاطبة وبشكل فعال ضد المخططات الاستعمارية الأوروبية في الشمال[2]، والتدخلات العثمانية في الشرق. فالدولة في المغرب كانت دائما من أبناء المغرب ودولة من المواطنين المغاربة، لكن اكتمال كيانها واكتساب سلطانها للقوة إنما تم مع دولة المرابطين الذين نضجت على أيديهم "ثوابت الوضعية التاريخية في المغرب" وعلى رأسها "الدولة الوطنية المغربية". هكذا كانت الدولة المغربية من بين قلة من الدول التي حافظت على كيانها واستمراريته لقرون عديدة. غير أن هذا الوجود لمعنى الدولة تميز بخصوصيات فريدة بالنسبة للدولة في المغرب:

أولا، وهذا يحيلنا إلى الثابت الثاني للوضع التاريخي للمغرب ككيان سياسي وهو ثابت "الرقعة الجغرافية" لما يمكن تسميته بالمغرب الأصل والتي لها بعدان: البعد الأول يحدد ثبات مغرب الحد الأدنى الذي لا يقبل النقصان هو "المغرب الأقصى". ويحده المؤرخون ضمن حدود ثابتة هي: المحيط الأطلسي غربا، البحر الأبيض المتوسط شمالا، ما وراء ملوية إلى تلمسان شرقا، والقبائل الصحراوية جنوبا. وربط المَعْلَم الأخير بالقبائل الصحراوية يبرز خاصية أساسية تميز الحدود، في الماضي، هي كونها بشرية تقوم على الولاء أكثر من كونها جغرافية، وبفعل ذلك تظل في حركة دائمة تبعا لطبيعة العلاقة القائمة بين مختلف الوحدات الاجتماعية المشكلة للقيادة الواحدة، أو لطبيعة العلاقة القائمة بين القيادات المجاورة3. والبعد الثاني يتجسم في تحرك الرقعة الجغرافية لما يمكن تسميته بالمجال الحيوي للمغرب، والذي يتميز بالتغير إما بالامتداد أو النقصان حسب قوة الدولة، بحيث قد يمتد إشعاعها إلى الأندلس كما قد تصل سلطتها إلى جنوب الصحراء، مما يؤدي إلى خلق الضبابية والغموض على مستوى الحدود؛

ثانيا، يبرز هذا الغموض في كون المجالات الحدودية المغربية لم تعرف الاستقرار والثبات[4] ولا الوضوح التام حتى لدى بعض السلاطين أنفسهم؛ فعدم الثبات والاستقرار تمثل في المد والجزر تبعا لقوة الدولة وضعفها، وعدم الوضوح تبرره المقاييس المعتمدة من لدن المخزن في تحديد امتدادات سلطاته عبر المجال وهو ما يحيلنا إلى طبيعة انتظام السلطة بين الدولة والسكان والمجال الترابي؛

ثالث المميزات، نوعية الآليات التي تربط المخزن السلطاني بالسكان ومن خلالهم بالمجال الترابي، والتي تتمثل أساسا في تعدد صورها وتكامل أدوارها؛ بينما هو ذو بعد رمزي كالبيعة والخطبة باسم السلطان يوم الجمعة والدعاء له... وبين ما

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الثوابت المحددة في خمسة وهي بالإضافة إلى الثلاثة المشار إليها أعلاه: الطابع المحارب للدولة المغربية والطابع المقاوم للشعب المغربي، العلاقة الجدلية بين البادية والمدينة في عملية التغيير والمقاومة، يمكن الرجوع إلى محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية"، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، نونبر 1988، ص 116 وما بعدها.

[2] جرمان عياش، "دراسات في تاريخ المغرب"، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، ط. الأولى، 1986، ص 8.

[3] علي المحمدي، "السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1989، ص، 23.

[4] عكاشة برحاب، "المجالات الحدودية في تاريخ المغرب"، مداخلة في ندوة دولية تحت عنوان "الدولة والمجتمع في المغرب: تحديات العالم المعاصر"، من تنظيم مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية، فاس 25-26-27 نونبر 2010، قام بجمع ونشر نصوص الندوة السادة: محمد معروف الدفالي، حسن الوزاني الشاهدي وأنطوان فلوري، ص، 70.

يشكل طابعا ماديا كتعيين وتزكية قواد القبائل وشيوخها ورؤساء الزوايا وتوظيف العلماء والفقهاء، في كل نواحي البلاد بما في ذلك مجال الهوامش، واستخلاص الجبايات...، وهي باختصار ما يشكل أساس "الشرعية الوطنية في المغرب" كثابت ثالث؛

رابعا، كان المخزن خلال القرن 19 يسير بشرا في شكل تنظيمات اجتماعية قبلية، ولم يكن يسير مجالا ترابيا محددا بدقة[1]، وكانت أدوات استجلاء سلطته تتركز على مجالين أساسيين: المجال الديني والروحي، ثم الفرض الجبائي، فعلى أساس هاذين العنصرين كانت تتحدد الامتدادات المجالية للسلطة المخزنية. فأين يتجلى ذلك؟

إجمالا، إذا كان مفهوم الدولة يتحدد بشكل دقيق في الفقه القانوني والسياسي الغربي ولا يثير أي غموض، فإن تحديد الدولة في الفكر العربي الإسلامي له عناصر تقليدية غير تلك المعتمدة حديثا من طرف الفكر السياسي الغربي، تنطبق هذه الملاحظة أيضا على مفهوم الدولة في المغرب؛ فما يحدد جوهر الدولة في المغرب، كما يلخصها مفهوم المخزن، هما عنصري الولاء والخضوع للسلاطين. ويظهر هذا الولاء وهذا الخضوع في بعدين إثنين: الأول زمني، والثاني روحي ديني أو رمزي.

يتجلى البعد الزمني في تأدية الضرائب الشرعية والمكوس لفائدة بيت المال، فعلى أساس الخضوع الجبائي كانت القبائل زمن السلاطين تتوزع بين مجالين: مجال يأوي قبائل تنصاع لأوامر المخزن السلطاني فتؤدي ما يفرضه عليها الحكام من ضرائب وإتاوات ومكوس، وغالبا ما تكون تلك القبائل تستقر في المجال الجغرافي الساحلي والمحاذي للمدن العواصم التي تكون مقر استقرار السلاطين، نظرا لما تتميز به من سهولة تضاريسها، وكانت هذه القبائل معروفة ب"قبائل المخزن" أو "قبائل الضريبة" إن صح هذا التعبير. ومجال آخر يكون مسرحا للصراع بين القبائل والمخزن السلطاني، يتميز، عموما، بوعورة تضاريسه وقساوة مناخه، وهو ما يسهل على القبائل رفض الخضوع الجبائي للمخزن وعدم الانصياع لأوامره، لذلك كانت تسمى "ببلاد السيبة"[2]، لما تتميز به من استقلال عن الحكم المركزي، وإن كانت تخضع لسلطته الروحية والدينية.

ويتمثل البعد الروحي الديني أو الرمزي في الخضوع للنفوذ الديني للسلطان وهو العنصر المشترك بين جميع القبائل المغربية، مما يضفي عليه أهمية بالغة جدا في علاقته بتحديد المجال الترابي للدولة المغربية. وتظهر هذه الأهمية في ضرورة التمييز بين العنصرين التاليين: الاعتراف بالسلطة الدينية للسلطان من جهة، والخضوع للنفوذ الديني للسلطان من جهة ثانية.

فمجرد الاعتراف بالسلطة الدينية للسلطان كأمير للمؤمنين، يبين مدى شساعة النفوذ الروحي للسلطان كما يحدد الإشعاع الديني لهذا الأخير كأمير للمؤمنين، إذ قد يمتد هذا الاعتراف وبالتالي هذا الإشعاع إلى قبائل وشعوب غير مغربية بالأساس، وهو ما يشترك فيه السلطان مع الزوايا، كالقبائل الإفريقية مثلا، حيث لا تصلها سلطته ولا يمتد إليها الخضوع لنفوذه حتى الديني منه.

أما الخضوع الديني للسلطان فله ميزتان اثنتان: الأولى تعكسها مقتضيات هذا الخضوع ومنها الدعاء للسلطان وتقديم البيعة له واللجوء إليه عند التنازع قصد التحكيم. والميزة الثانية تتجسد في الآثار البالغة الأهمية التي تترتب عن الخضوع الديني للسلطان، وعلى رأسها رسم معالم الحدود الحقيقية لامتداد السلطة السياسية المباشرة للحكم السلطاني.

---

[1] Amina AOUCHAR, « L'organisation de l'espace dans la haute Moulouya depuis la fin d XIX[e] siècle », In : la question régionale et les enjeux de développement au Maroc, acte de colloque organisé par l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique (Rabat, les 10 et 11 décembre 1999), Edition OKAD, Juillet 1999, P. 16.

[2] تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين "القبائل الرافضة لأداء الضريبة" وبين القبائل المعفاة من هذا الواجب الجبائي، فإن كانت تشترك في عدم أداء الضريبة، فإنهما يختلفان فيما بينهما جوهريا؛ ومناط التمييز بينهما هو أن القبائل المعفاة مصدره قرار أو ظهير سلطاني (قبائل النايبة مثلا) ولكنها تبقى خاضعة تماما لسلطة المخزن، بل إن سبب إعفائها هو هذا الخضوع التام. بينما "قبائل السيبة" يكون مصدر عدم أدائها للضرائب هي إرادتها المنفردة النابعة من عدم الانصياع للقرار السلطاني وأوامره، على هذا المستوى فقط، بيد أنها تقبل بسلطته الروحية.

مما مفاده انمحاء التمايزات الوهمية بين بلاد السيبة وبلاد المخزن ونسبية الحدود بينهما فإذا كانت هذه الأخيرة تتنازع في تأدية الضرائب للمخزن فإنها لا تنازع في الخضوع لنفوذه. وهناك فرق جلي بين المنازعة في الضريبة بل وحتى رفض أدائها، وبين رفض النفوذ السياسي للسلطان الذي كان محل إجماع القبائل المغربية، الأمر الذي ميز حدود الدولة المغربية جغرافيا عبر التاريخ، عكس ما كانت تدعيه الحماية من سيادة الفوضى والتسيب في مغرب القرن 19 وموظفة إياه كسلاح للغزو الاستعماري.

في الخلاصة نتبين أن العنصرين السابقين المتمثلين في الخضوع للفرض الجبائي المخزني كسلطة مادية، والخضوع للنفوذ الديني للسلطان كأمير للمؤمنين عنصران يكتسيان بالغ الأهمية من زاوية دورهما في تحديد الامتدادات المجالية للنفوذ السلطاني المغربي: فإذا كان العنصر الأول يضيق من المجال السلطاني، بحيث يحصره في حدود القبائل الخاضعة للمخزن، والتي كانت تستقر جغرافيا في المدن الساحلية قريبا من مقر عاصمة السلطان، مما يضطره في حال رغبته الاستزادة في مداخيل بيت المال وتوسيع نفوذه إلى ركوب صهوة جواده للقيام ب"الحَرْكة" داخل نفوذ القبائل التي تنعت بالسيبة، فإن العنصر الديني على العكس يوسع المجال السلطاني، ليشمل قبائل المخزن وقبائل السيبة في بوثقة واحدة. كما يقوي من شرعية السلطان الدينية كأمير للمؤمنين.

وبالتالي فالعنصرين السابقين يكمل بعضهما البعض الآخر، وليس بينهما أي تعارض؛ فما يفقده السلطان من ضرائب وإتاوات يربحه على شكل قيم رمزية تعزز من شرعيته السياسية وتجعله رمز الوحدة الوطنية، وتوسع نفوذ مجاله السياسي، فبناء على آثار العنصرين السابقين يتحدد تعامل الدولة في علاقتها مع المجال والسكان، فهي تزاوج بين المركزة السياسية القوية مع المجال الخاضع للنفوذ من جهة. وبين توظيف "الحَرْكة" والتنقل والوفود واستعمال القوة في ضبط المجال الذي كانت فيه القبائل تحظى بنوع من "اللامركزية القسرية" أو "الواقعية" الناتجة بحكم الواقع، في تدبير شؤونها المحلية، لأن المخزن كان مضطرا لذلك وليس مخيرا.

ومن بين الأمور التي تجدر الإشارة إليها والتي يستدعيها المسار التاريخي العريق للمغرب والانعراجات التي عرفها التاريخ السياسي لدولته وشعبه هي أنه لا يمكن فهم أي جانب من جوانب تاريخه هذا فهما دقيقا طالما تم ذلك بمعزل عن محيطه الجيوسياسي، أي دون نأخذ في الحسبان الجوار الأوروبي للمغرب وضغوطه عليه وعدائه له. خاصة وأن النشاط العسكري والاقتصادي الأوروبي ترك آثارا متراكمة على الحياة المغربية، ليغمر فجأة كيانه الاجتماعي والسياسي بعد 1930، محدثا بذلك تغييرا جذريا مهما على شتى المستويات. وبالتالي فمن شأن أي تحليل ينجز بدون مراعاة هذا العنصر الحاسم أن يقود في كثير من الحالات إلى نتائج غير موضوعية[1].

فالدولة بمفهومها "الحديث" قامت في الأقطار العربية ومن بينها المغرب أثناء خضوعها للاستعمار الأوربي، مع الإشارة إلى أن دور الاستعمار بالنسبة للدولة المغربية أنه قام فقط بدور كاشف وليس منشئ، بمعنى أنه لم يخلقها من عدم وإن ساهم في إرساء المؤسسات الحديثة بها. لأن السمة الأكثر ارتباطا بالدولة المغربية هو استمرارها لقرون طويلة، لم تعرف خلالها فترة انحلال كلي، بما في ذلك حتى المراحل التي خضعت فيها للاستعمار[2]. مما مكنها من التفرد بميزة خاصة تعكسها آليات وطرق حضورها داخل المجتمع وتدبير شؤونه. وعندما استقلت هذه الدول ورثت بنيات الدولة الحديثة التي غرسها الاستعمار، فكان الاستقلال عبارة عن "تأميم" هذه البنيات. أما العلاقات بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة دولة الاستعمار. قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه. وحتى المؤسسات التمثيلية التي تركتها الدول الاستعمارية لم يكن الغرض منها تمكين المجتمع من مراقبة الدولة بقدر ما تم توظيفها من قبل الدولة لمراقبة المجتمع[3]، وهو ما جعل الدولة تتقمص دور الدولة البوليسية.

---

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب...، مرجع سابق.

[2] SAAF Abdallah, Maroc : » l'espérance d'Etat moderne », édition Afrique orient ; Casablanca, 1999, p. 47.

3 محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كتاب في جريدة، من إصدار منظمة اليونسكو سنة 1996، العدد 95، 05 يوليوز 2006.

وبعد الحصول على الاستقلال خضع مفهوم الدولة المغربية لتطور ملموس، ففي عقد السبعينات طبعت الدراسات التي تناولت موضوع الدولة بنزوعات نظرية قوية لا أثر لها على التطورات العملية والتاريخية، ولا على المواقف العملية، بحيث كانت الدولة مجرد تكثيف لكل ما هو سياسي، كلحظة للتأمل، وتعطيل الفعل، كذات منفصلة نسبيا عن الرهانات الجارية. وعلى عكس هذا العقد تميز عقد الثمانينات بالنظر إلى الدولة انطلاقا من التغيرات السياسية الملموسة في الاقتصاد، الإدارة، الدفاع...، ما جعل أدوارها تتكيف وواقع نمط الدولة – العناية، وتم ربط نزع طابع التقديس عن الدولة مباشرة بمسألة الخاص- العمومي، المركزي- المحلي، الوطني- الدولي... بعدما أكد التطور المجتمعي أن مشكلة الدولة تصاغ كمشكلة تندرج في قلب الرهانات التي تمثل الحيز المناسب لدراسة السلوكيات الجارية، لا كمشكلة تصاغ في قوالب نظرية خالصة[1].

وهكذا، تقود سيرورة التطور بشكل تدريجي، إلى صياغة نموذج للتحديث وإلى إعادة تحديد دور الدولة في المجتمع بشكل يفضي إلى تأسيس نظام علاقات يقوم على المسؤولية والمساواة المتبادلة، مع التشديد أساسا على مفهوم جديد للسلطة وعلاقتها بالمجال، وهي القضية المفتاح لتغيير في الأفق يتوخى تحديد جهاز إداري محلي وجهوي ومركزي مصمم لكي يكون أداة تسمح باندماج أفضل للدولة في المجتمع مبني على احترام القانون والثقة المتبادلة. وهو ما يشكل في المجمل إكراه تدبير الدولة للمجال كموضوع مفتوح للبحث والدراسة والتحليل.

لائحة المراجع باللغة العربية:

1. عبد الله ساعف، "اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة "البنيوية" والدولة "المتغيرة"، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، بيير سلامة وبرهان غليون ...وآخرون، افريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994؛
2. أحمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة"، في "جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب"، بيير سلامة وبرهان غليون ...وآخرون، افريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994؛
3. ادريس بنعلي، الدولة وإعادة الانتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، بيير سلامة وبرهان غليون ...وآخرون، افريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994؛
4. إدمون عمران المليح، مفهوم الدولة في المغرب في: "بول باسكون أو علم الاجتماع القروي"، بول باسكون، إدمون عمران المليح... وآخرين، منتدى ابن تاشفين: المجتمع والمجال، بدون طبعة ولا تاريخ النشر؛
5. رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 1991؛
6. عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دون سنة النشر؛
7. محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية"، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط. الأولى 1988؛
8. هند عروب، "المخزن في الثقافة السياسية المغربية"، دفاتر وجهة نظر، العدد (4)، ط. الأولى 2004؛
9. عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2003؛
10. محمد الطوزي، الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، مراجعة عبد الرحيم بنحادة، نشر الفنك، مارس 2001؛
11. جرمان عياش، "دراسات في تاريخ المغرب"، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، الطبعة الأولى، 1986؛

[1] عبد الله ساعف، "اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة "البنيوية" والدولة "المتغيرة"..."، مرجع سابق، ص، 250.

12.عكاشة برحاب، "المجالات الحدودية في تاريخ المغرب"، مداخلة في ندوة دولية. تحت عنوان "الدولة والمجتمع في المغرب: تحديات العالم المعاصر"، من تنظيم مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية، فاس 25-26-27 نونبر 2010، قام بجمع ونشر نصوص الندوة السادة: محمد معروف الدفالي، حسن الوزاني الشاهدي وأنطوان فلوري؛

13.علي المحمدي، "السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1989؛

14.محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كتاب في جريدة، من إصدار منظمة اليونسكو سنة 1996، العدد 95، 05 يوليوز 2006؛

15.جون واتربوري، "أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2004؛

16.عبد الله العروي، "مجمل تاريخ المغرب"، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 2000؛

17.الهادي الهروي، "القبيلة، الإقطاع والمخزن"، أفريقيا الشرق-المغرب، الدار البيضاء، سنة 2010؛

18.محمد شقير، "السلطة والمجتمع المدني، آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب"، أفريقيا الشرق-المغرب، الدار البيضاء، سنة 2011؛

19.محمد شقير، "تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين"، الطبعة الثانية، أفريقيا الشرق-المغرب، الدار البيضاء، سنة 2006؛

20.الطيب بياض، "المخزن، الضريبة والاستعمار: ضربة الترتيب 1880-1915"، أفريقيا الشرق-المغرب، الدار البيضاء، سنة 2011؛

21.أحمد مزيان، "المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي خلال القرن 19"، في جزئين، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2007؛

22.محمد عبد الباقي الهرماسي، "المجتمع والدولة في المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987؛

23."المجتمع والدولة في الوطن العربي"، تنسيق وتحرير الدراسة، سعد الدين ابراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988؛

24.عادل محمد الشرجبي، عبد الإله بلقزيز... وآخرون، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، مؤلف جماعي مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.

Ouvrages :

1. Abdallah LAROUI : « Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) », centre culturel arabe, Casablanca, 3ème édition, 2009,
2. Driss Benali, « Etat et reproduction sociale au Maroc : le cas du secteur public », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987 ;
3. -Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans les sud marocain : assai sur la transformation politique des Berbères sédentaires, Paris, 1930 ;
4. -Michel Rousset, « Les Institutions Administratives Marocaines », Publisud, collection « Manuels 2000 », Paris, 1991 ;
5. Amina AOUCHAR, « L'organisation de l'espace dans la haute Moulouya depuis la fin d XIX^{e} siècle », In : la question régionale et les enjeux de développement au Maroc, acte de colloque organisé par l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique (Rabat, les 10 et 11 décembre 1999), Edition OKAD, Juillet 1999 ;

6. -SAAF Abdallah, Maroc : » l'espérance d'Etat moderne », édition Afrique orient ; Casablanca, 1999 ;
7. SAAF Abdallah, « Notes pour une recherche sur l'Etat Marocain, l'espace de l'Etat : Réflexions sur l'Etat au Maroc et dans et dans le tiers monde », EDINI, Rabat, 1985 ;
8. SAAF Abdallah, « Maroc : l'espérance d'Etat moderne », édition Afrique orient ; Casablanca, 1999 ;
9. Sedjari Ali, « Etat et développent administratif au Maroc, Tradition ou Modernisation », éd. Guessous, 1993 ;
10. Claisse Alain, « Le Makhzen politique au Maroc. Hier et aujourd'hui », Afrique-Orient », 1988 ;
11. Montagne Robert, « La vie sociale et politique des Berbères 1930, leçons professées à la Faculté des Lettres de l'Université de Paris », Editions du Comité de l'Afrique française, Paris, 1931 ;
12. Montagne Robert, « Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc ; essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires, groupe chleuh », F. Alcan, Paris, 1930 ;

العلاقات المغربية-الروسية و آفاقها المستقبلية
(الأهمية-الفرص- والتحديات)

عبد الغني الباهي: باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق أكدال، جامعة محمد الخامس الرباط – المغرب
abdelghani.elbahi.02@gmail.com

ملخص:

مرت العلاقات المغربية-الروسية بمنعطفات مختلفة عبر مراحل زمنية ممتدة لأسباب متعددة، وتكشف السياسة موسكو الراهنة عن منطلقات تتحكم في عودة روسيا إلى المشهد الإفريقي، والتي شكلت جوهر العلاقات الروسية- الإفريقية.

وفي سياق متصل شكلت الحرب الروسية-الأوكرانية أثر واضح في بعض شراكات موسكو التاريخية، وعرضها لتحديات مع دول أخرى، إلا أن المغرب لا يبدو مستعد للانحراف بشكل كبير في علاقته التاريخية الوثيقة مع موسكو في المستقبل القريب. في المقابل، فرضت الحرب الدائرة تحديات جديدة أمام الرباط وأهدافها الراسخة المتمثلة باعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية، وتنويع شركاتها الاستراتيجية والعلاقات الدبلوماسية، شرقا وغربا من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الاقليمي والدولي، والتي تمثل خطوة أساسية يسعي المغرب من خلالها التأكيد على موقعه الجيوسياسي في شمال أفريقيا وك "فاعل إقليمي" حيوي ومؤثر في المنطقة.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل العلاقات المغربية-الروسية، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة الحرب الروسية-الأوكرانية، ومحاولة الوقوف على محدداتها وأبعادها والتطورات الراهنة التي تعرفها، وأفاقها المستقبلية.

الكلمات المفاتيح: المغرب – روسيا- الشراكة الاستراتيجية – البعد السياسي- ملف الصحراء.

Moroccan-Russian relations and its future prospects (Importance - Opportunities - and Challenges)

Abstract :

Moroccan-Russian relations have gone through different turns over extended stages of time for various reasons, and Moscow's current policy reveals starting points that control Russia's return to the African scene, which formed the core of Russian-African relations.

In a related context, the Russo-Ukrainian war has had a clear impact on some of Moscow’s historic partnerships, and exposed them to challenges with other countries, but Morocco does not seem ready to devate significantly in its close historical relationship with Moscow in the near future. On the other hand, the ongoing war imposed new challenges for Rabat and its established goals of adopting a more independent foreign policy, diversifying its strategic companies and diplomatic relations, east and west, in order to enhance regional and international security and stability, which represents an essential step through which Morocco seeks to emphasize its geopolitical position in North Africa and as a vital and influential "regional actor" in the

This study aims to monitor and analyse Moroccan-Russian relations, in the light of regional and international variables, especially the Russian-Ukrainian war, and to try to identify its determinants, dimensions, current developments and future prospects.

Keywords : Morocco - Russia - Strategic Partnership - Political Dimension - Desert File.

تقـــديم:

تشكل المملكة المغربية بموقعها الجغرافي المتميز، وقواعدها الدبلوماسية الراسخة مركز ثقل سياسي هام على المستويين الاقليمي والدولي، فهي تسعي دائما إلى إحداث توازن في علاقاتها الخارجية مع كافة القوى الإقليمية والدولية. فالمغرب يعد واحدا من أهم الدول في منطقة شمال إفريقيا بسبب تأثيره الإقليمي في تحقيق عملية الاستقرار الأمني، هذا

الدور يجعل القوى الإقليمية والدولية تسعى إقامة علاقات قوية واستراتيجية معه، وخاصة القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جانب الصين روسيا على حد سواء.

حفاظا على "علاقاتها الاستراتيجية"، تحاول المملكة المغربية تنويع شراكاتها الدولية "سياسيا وجغرافيا واقتصاديا"، عملت المملكة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 كضابط لسياساتها واختياراتها الأساسية على تنويع علاقاتها الخارجية باتجاه الشرق وتعميق معاملاتها خاصة مع القوى العالمية الصاعدة على غرار كل من روسيا والصين التي استهدفت بشكل رئيسي "تنويع التحالفات الخارجية" للمغرب، وتجاوز فكرة التبعية للمحور الغربي.

أقامت المملكة على مدار تاريخها الحديث شراكة استراتيجية مع الغرب كقوي تقليدية دولية تربطها بالمغرب روابط تاريخية وسياسية عريقة، وهي شركات لم تكن متوازنة في كل اللحظات بتلك الاستدامة والشراكة الاستراتيجية الحقيقية بل قادت المغرب إلى انتهاج خيارات أضرت به.

تم هناك إجماع بين مختلف الأوساط السياسية والأكاديمية على أن خيارات الغرب خاصة بالنسبة لبعض أعضاء الاتحاد الأوربي لم تكن جيدة بالنسبة للمملكة المغربية، ويمكن الحديث عن مرحلة فراغ استراتيجي في العلاقات بين الطرفين خاصة بالنسبة لموقفها من وحدته الترابية أو ملف حقوق الإنسان.

وفي ظل العلاقات الدولية التي تتسم بلا يقين بات من الضروري بالنسبة للمغرب أن يكون له حوار مع روسيا مثلما لها استشارات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. إن الرباط تعي بشكل واضح أن لروسيا كلمة في المحافل الدولية، ووزنها الخاص كعضو دائم العضوية بمجلس الامن، بإمكانها أن تدفع باتجاه تجاوز إيجاد حل دائم ومتوافق عليه حول ملف الصحراء، تساعد على فتح آفاق المستقبل، كما يمكنها في المقابل أن تعول على المغرب كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة. وقد ساهمت الحرب الروسية- الأوكرانية في فتح جبهة معادية جديد لروسيا مع أوروبا، فهي بحاجة إلى الاعتماد على تنويع شركاتها وصداقات قوية وثابتة، تضمن بقائها واستماتتها أمام واجهات معادية بالنسبة لها غربا وجنوبا.

لقد تبنت المملكة المغربية خلال عهد الملك محمد السادس سياسية خارجية تتجه نحو تنويع العلاقات الدولية، وخلق نوع من التوازن بين الغرب والشرق، مع عدم إبقاء المملكة سجينة قطب واحد، وهو ما جعلها تنصاع لضغوطات هذه الجهة، كما أن تنويع العلاقات باتجاه الشرق سيقلل من هذا الضغط.

وشكل التوازن في إدارة العلاقات الدولية، مبدأ أساسيا في السياسة الخارجية المغربية، تأكد في موقفها خلال الحرب الروسية-الأوكرانية. ففي الوقت الذي صوتت الرباط في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الغزو في فبراير 2022، مع إدانة ضم روسيا أربع مناطق من أوكرانيا، فقد حرصت وبشكل متزامن على إصدار بيانات توضح فيها خصوصية موقفها ورؤيتها للأبعاد الأخرى للأزمة غير المضمنة في قرار الجمعية العامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة موضوع العلاقات المغربية الروسية وأفاقها المستقبلية في هذه المرحلة بشكل خاص في ضوء ما تشهده الحرب الروسية- الأوكرانية من متغيرات سياسية وأمنية كان لها أبعاد وتأثيرات دولية متعددة، كما تتوضح أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم طبيعة التقارب المغربي-الروسي في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية، ودوافع تطوير العلاقات بين البلدين في ظل الوضع الإقليمي والدولي الحالي.

مشكلة الدراسة:

بناء على كل المعطيات التي تم ذكرها، فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل العلاقات المغربية-الروسية مبنية على أساس التحالف الاستراتيجي، أم هي علاقات مؤقتة تفرضها الظروف الإقليمية والدولية مع تدهور العلاقات المغربية مع الاتحاد الأوروبي، وتداعيات محاصرة روسيا على ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية.

إن محاولة الإجابة وتحليل الإشكالية المطروحة يفرض طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم الدوافع الحقيقية التي تقوم عليها العلاقات المغربية الروسية في تفاعلاتها؟

- ماهي محددات وأبعاد التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدين؟
- ما مدى تأثير الموقف المغربي من الحرب الروسية- الأوكرانية على العلاقات بين الدولتين؟
- إلى أي مدى تؤثر القوى الغربية على طبيعة ومسار العلاقات المغربية-الروسية؟
- إي مستقبل للعلاقات المغربية- الروسية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟

من هذا المنطلق، تكمن أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، في إلقاء وتسليط الضوء على ما تثيره المعطيات السابقة من إشكاليات قانونية وأمنية وسياسية على العلاقات الثنائية بين البلدين مستقبلا.

فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضيات من اعتبارها تفسير مؤقت للإشكاليات البحثية، فإن الفرضية هذه الدراسة تتجلي أساسا فيما يلي:

- أن العلاقات المغربية-الروسية سوف تقوم على التعاون في جميع المجالات لتحقيق أهدافها ومصالحها المشتركة، ما إذا استمر موقف الرباط الإيجابي المتسم بالحياد تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية قابلة حياد روسي من قضية الصحراء، مما سيدفع الشراكة مع موسكو نحو المزيد من التعاون.

- كلما اتجهت الأحداث والتطورات الراهنة إلى إفراز مصالح وأهداف واضحة ومشتركة كلما زاد من مستوى التنسيق والتعاون بين البلدين.

المقاربة المنهجية للدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على مقاربة منهجية توظف مناهج ومقتربات ونظريات متعددة تسمح بتناول الموضوع وفق مقاربة موضوعية وعلمية، منهجيا قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بغية رصد وتحليل مختلف الدوافع التي تقف وراء توجهه كل بلد نحو الاخر، إضافة إلى وصف مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية التي تأثر على طبيعة العلاقة بين البلدين، كما يتم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يسعى إلى التعمق في تفسير وتحليل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها في العلاقات المغربية الروسية وتفاعلاتها على مختلف المستويات.

نظريا تعتمد الدراسة على النظرية الواقعية والتي تنصرف بشكل عام، بالنسبة للواقعيين والواقعيين الجدد، إلى أن السياسة الدولية صراعا مستمرا من أجل القوة والبقاء، وفي بعض الأحيان، الهيمنة على النظام الدولي، وارتبطت دائما السياسية الخارجية للدول بالواقعية القائمة على تحقيق مصالح الأمن القومي في بعده الشامل.

أولا: دو افع التوجهات الروسية نحو المغرب

لا شك ان هناك مجموعة من الدوافع وراء توجه الروسي تجاه المغرب خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين، حيث يمكن تحديدها، وفقا لما يلي:

إدراك موسكو لأهمية المغرب في ظل ما يتمتع به من ثقل سياسي في منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا، وهو ما دفع موسكو خلال السنوات الأخيرة لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجانب المغربي، وهو ما ساهم في إيجاد مصالح مشتركة بين الدولتين. ويمثل المغرب شريكا استراتيجيا لروسيا وكأحد الركائز في إفريقيا والعالم العربي التي تسعى روسيا إلى تنمية العلاقات معه سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا بهدف استعادة روسيا لمكانتها وقوتها في المنطقة بعد أن فقدتها في العقود الأخيرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. حيث شهد الحضور الروسي في القارة الإفريقية تراجعا بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ جرى إغلاق عدد من البعثات الدبلوماسية والمراكز الثقافية الروسية في إفريقيا، كما جرى إلغاء برامج المساعدات والمنح الاقتصادية. هذا التراجع مع ذلك لم يستمر طويلا، فبعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في موسكو عام 11999، أحدث تحولات جذرية في السياسة الخارجية حتى تستعيد روسيا ورثية الاتحاد السوفيتي مكانتها

[1] أن رؤية الرئيس "بوتين" للسياسة الخارجية الروسية تشكل بعمق بفعل خبرته الشخصية، بما في ذلك خبرته كضابط بجهاز الاستخبارات الروسية "KGB"، وأن هناك نظرة سياسية واقعية صارمة تعتمد على منطق اللاربح واللاخسارة في رؤيته للعالم، للمزيد من التفاصيل في الموضوع أنظر:

ونفوذها ضمن القوى العظمى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية1. حيث أكد الرئيس الروسي، أثناء الجلسة العامة للمؤتمر البرلماني الدولي "روسيا وأفريقيا في عالم متعدد الأقطاب"، إن روسيا تعطي الأولوية للتعاون مع الدول الأفريقية وستواصل ذلك، لافتا إلى أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الأفريقية يتزايد كل عام، ووصل في نهاية العام الماضي 2022 إلى نحو 18 مليار دولار2.

سعي روسيا للحصول على مكاسب اقتصادية من المغرب، وفي هذا السياق؛ رخص المغرب لعشر سفن بحرية روسية في السنوات الأخيرة، من أجل الصيد في المياه المغربية، بالرغم من العقوبات الغربية على موسكو، كما أن المغرب لازال يفتح أجوائه لعبور الطائرات الروسية بعد إغلاق أوروبا لمجالها الجوي ضد الطائرات الروسية.

الاستفادة من الدور ومكانة المغرب في إفريقيا، فإن روسيا تحاول استغلال علاقاتها مع الرباط لربح مجموعة من النقاط في القضايا الإقليمية المهمة بالنسبة لها؛ خاصة على مستوى إعادة عودة روسيا للساحة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل والصحراء على وجهة الخصوص. حيث تحولت إفريقيا إلى ساحة للصراع بالوكالة، وأضحت القارة جزءا من الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة والغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة ثانية. فقد انتقل التنافس الأمريكي-الروسي من شرق أوروبا إلى الأراضي الأفريقية، وهو ما ظهر في محاولة استقطاب الرأي العام الإفريقي لصالح كل طرف في مقابل شيطنة الطرف الآخر، على نحو عززته واشنطن بإطلاق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أغسطس 32022، وتواجهه موسكو من خلال توسيع دائرة تحالفاتها مع الدول الأفريقية وخاصة بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا، إلى جانب انتشار قوات فاغنر الأمنية الخاصة في عدد من الدول الأفريقية لتعزيز النفوذ الروسي، ومزاحمة النفوذ الأمريكي والغربي في بعض المناطق الاستراتيجية مثل الساحل4.

رغبة موسكو في عدم فقدان المغرب كشريك جديد يقدم الكثير من الحلول، في مجالات عديدة، كالصادرات الفلاحية وتسهيل عبور الطائرات والسفن الروسية، وتسهيل عودة موسكو للساحة الإفريقية، والبحث عن فضاءات جيوسياسية جديدة في ظل الحصار الغربي لها، وهو الأمر الذي يفسر مواقف الروسي الأخيرة من قضية الصحراء.

تداعيات حالة العزلة التي تعيشها روسيا، فالعقوبات الغربية على موسكو، جعلت من هذه الأخيرة تبحث عن شركاء جدد ضمن فضاءات جيوسياسية خارج المعاقل التاريخية لروسيا، مع وضع الروسي الحالي وحالة العزلة الدولية غير مسبوقة وحسابات الدولية المعقدة من مآلات الحرب الروسية-الأوكرانية، كلها عوامل ألقت بظلالها على روسيا وزادت من عزلتها الدولية، مما شكل دافعا مهما وراء محاولة روسيا المتكررة نحو التقارب مع الرباط.

لقد حرصت روسيا على الظهور بمظهر القوة العظمى في المنطقة، ويرجع ذلك أساسا إلى الرؤية الروسية لعلاقاتها بالقارة الأفريقية كعامل مهم في معادلة العلاقات الروسية- الأمريكية أو العلاقات الروسية-الأوروبية.

أوليسياتكاشيفا ،كيث كرين، و كريستوفر إس تشيفيس، أولجا أوليكر، سكوت بوسطن: السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، منظور تحليلي، برنامج الاستراتيجيات والعقائد والموارد،، مركز" Arroyo" مركز للبحث والتطوير" RAND" ، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 21

[1] محمد تورشين: التمدد الروسي في إفريقيا الوسطى، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 23 مارس 2022، الدوحة، قطر، ص 3.

2 دون ذكر صاحب المقال: روسيا تري أن إفريقيا أحد قادة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، مقال منشور على موقع الإمارات اليوم الإلكتروني نقلا عن وكالة الأنباء الروسية، بتاريخ 21 مارس 2023، متوفر على الرابط الإلكتروني للموقع:

https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2023-03-21-1.1730207 أخر زيارة بتاريخ 11 أبريل 2023، على الساعة 19.21

[3] أكدت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان رسمي لها على أن القمة الأمريكية الإفريقية تقوم على القيم المشتركة لتعزيز المشاركة الاقتصادية الجديدة بشكل أفضل، وتعزيز التزام الولايات المتحدة وأفريقيا بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتخفيف من تأثير وباء كوفيد-19 والأوبئة المستقبلية، والعمل بشكل تعاوني لتعزيز الصحة الإقليمية والعالمية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز السلام والأمن، والاستجابة لأزمة المناخ، وعرفت القمة تجمع الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني والقطاع الخاص للسعي إلى تحقيق رؤية مشتركة لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا. للمزيد من التفاصيل حول القمة أنظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية: https://www.state.gov/ أخر زيارة بتاريخ 12 أبريل 2023، على الساعة 11.20

[4] أحمد عسكر: "عام على الحرب الروسية-الأوكرانية: تحولات ومسارات"، ملفات "عام على الحرب الروسية-الأوكرانية تحولات والمسارات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير 2023، القاهرة، مصر، ص 30-31

الدو افع المغربية للتوجه نحو روسيا:

لا شك ان هناك العديد من الدوافع وراء توجه المغربي نحو روسيا لاسيما بعد وصول الملك محمد السادس إلى سدة الحكم إذ تسعى المملكة الى إيجاد تحالفات جديدة بعيدا عن الضغط الأوروبي والأمريكي لاسيما أن هناك رغبة روسية لتوغل بالمنطقة، وبالتالي لابد للرباط من التوجه لتوطيد العلاقة مع روسيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ويمكن إيجاز أبرز الدوافع المغربية فيما يلي:

- إيجاد داعم دولي إضافي إلى جانب الدعم الأمريكي والجزء الأكبر من الدعم الأوروبي والدولي المتزايد لطرح المغربي تجاه ملف الصحراء فالملاحظ خلال السنوات الأخيرة اتخاذ روسيا مواقف أكثر حيادا في قضية الصحراء على عكس مواقفها السابقة لاسيما أن روسيا تملك ورقة الفيتو داخل مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يشير إلى تطور هام لصالح المغرب، خاصة في ظل التطور الإيجابي في العلاقات بين الرباط وموسكو، وأن هذه الأخيرة تملك أوراق ضغط قادرة للتأثير على مجريات ملف الصحراء خاصة داخل أروقة مجلس الأمن بيد أن موسكو تعي جيدا أن علاقتها بالرباط تحكمها أولوية موقفها من ملف الصحراء، الذي أكد الملك محمد السادس بأنه "المنظار" الذي يحدد من خلاله المغرب شراكاته الاستراتيجية1.

- استمرارية السياسة الخارجية المغربية وفق منطق برغماتي في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وصياغة علاقات تضمن مصالحها مع الشرق والغرب على حد سواء عبر تنويع علاقاتها الخارجية، خاصة مع روسيا كقوة دولية تسهم في تشكيل البنية الهيكلية للنظام الدولي.

- تأثير العامل الاقتصادي على العلاقات الدولية، خاصة في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث تسعى الرباط إلى ضمان شريك يتوفر على مؤهلات زراعية وبترولية مهمة كروسيا في ظل أزمة الطاقة والغذاء العالمية، ولاعتبارات اقتصادية يعتبر المغرب روسيا مزود رئيسي له خاصة فيما يتعلق بالحبوب. في ظل أزمة جفاف يعرفها المغرب، وعدم قدرته على تحقيق اكتفاءه الذاتي في هذا المجال. إضافة إلى كون المملكة تستورد معظم احتياجاتها البترولية من الخارج، وتعد السوق الروسية من أرخص الأسواق في سوق النفط الدولية. فالظروف الاقتصادية الداخلية والدولية الضاغطة من أبرز الدوافع المغربية تجاه روسيا.

- تحول السياسة الخارجية المغربية، إلى مرحلة أكثر ديناميكية وانفتاح تجاه مجريات الشؤون الإقليمية والدولية، وتصحيح أنماط العلاقات الخارجية ومفهوم الشراكة والمنفعة المتبادلة، وتحقيق الاستقلالية عبر تعدد البدائل والشركاء الاستراتيجيين الجدد للمملكة وتعظيم مصالحا، هذا لا يعني تخلي الرباط على شركائها التقليدين.

- إدراك المملكة بتعاظم فرصها في نظام عالمي متعدد الأقطاب، خاصة في ظل المجريات والأحداث التي يعرفها النظام الدولي لاسيما مع الحرب الروسية-الأوكرانية، والمكانة الجيوسياسية التي تحظي بها الرباط بمختلف العواصم الإفريقية، وتعتبر المملكة أن لا مكان لروسيا إفريقيا إلا عن طريق موافقة سياسية للرباط.

- كما تأتي الاعتبارات العسكرية ضمن أولويات التوجه المغربي نحو روسيا، فالتنوع في مصادر التسليح، ورغبة المغرب نحو إستراتجية مستقبلية طموحة من أجل صناعة عسكرية مغربية خالصة، في هذا الاتجاه يعتبر المغرب أن التجربة الروسية تجربة فريدة ورائدة على المستوى الدولي في مجال الصناعات العسكرية.

ثانيا: البعد التعاوني في العلاقات المغربية-الروسية

شهدت العلاقات المغربية الروسية تطورا كبيرا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية...، وسنتطرق الى أبعاد العلاقات بين البلدين وفقا لما يلي:

---

[1] خطاب جلالة الملك محمد السادس لمناسبة الذكرى التاسعة الستين لثورة الملك والشعب، بتاريخ 20 غشت 2022، أنظر نص الخطاب كاملا على الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة المغربية التالي: https://www.cg.gov.ma/ar/node/10721 أخر زيارة بتاريخ 12 أبريل 2023، على الساعة 15.03

البعد السياسي لعلاقات الروسية المغربية

إن العلاقات المغربية الروسية قديمة ومتجذرة عبر التاريخ، وهي تعود إلى عام 1778 من خلال تبادل الرسائل بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والإمبراطورة كاترين الثانية في أفق التوقيع على اتفاق السلام. ومنذ ذلك التاريخ، فإن علاقات التبادل بين بلدين لم تتوقف، بل تطورت وتعمقت على مر السنين. إن تبادل الزيارات على مستويات عليا دفعت قائدي البلدين جلالة الملك محمد السادس والرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سن حوار بناء ومثمر، ساعد العلاقات المغربية الروسية على الرقي والازدهار، إذ توسعت لتشمل عدد من القطاعات الإستراتيجية متعددة. لقد قرر قائدي بلدين تعزيز العلاقات الثنائية وتعميقها، وغرس ديناميكية في مستوى روابط علاقة الصداقة التي تجمع بين المملكة المغربية والفيدرالية الروسية في مختلف المجالات[1].

إذا كانت العلاقات بين البلدين محكومة خلال الحقبة السوفياتية بالعامل الأيديولوجي، بحكم أن المغرب كان شريكا للولايات المتحدة، ومنحازا إلى الكتلة الغربية كنموذج سياسي واقتصادي، بينما كانت روسيا تركز على الجزائر، بحكم الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء.

تعد الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس في 2002 إلى موسكو الأولى من نوعها منذ وصول جلالة الملك إلى العرش، والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية شراكة استراتيجية؛ وشكلت تطورا كبيرا في العلاقات بين البلدين، بعضها جاءت زيارة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين للمغرب خلال 2006 لتؤكد هذا المنحى التصاعدي في العلاقات الثنائية. وبعد ذلك أعقبتها الزيارة الثانية للملك محمد السادس إلى روسيا في السادس من مارس 2016، لتعزيز الشراكة الإستراتيجية التي تم التوقيع عليها إبان الزيارة الأولى، فالزيارة الرسمية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس إلى روسيا أعطت لا محالة نفسا جديدا للعلاقات المغربية الروسية، خصوصا في مجالات الصيد البحري والبحث العلمي والتقني، وسلطت الضوء على إرادة البلدين في الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة للرقي بالتعاون في مجالات الفلاحة والصناعة وغيرها. كما شكلت الزيارة فرصة لتدعيم وتطوير العلاقات الثنائية بين الرباط وموسكو، ومناقشة القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك،

تشهد هذه الزيارات على علاقات الصداقة المتميزة بالاحترام والتقدير المتبادلين التي تجمع الدولتين، وتندرج ضمن خيار واضحا لآفاق التعاون الذي دشنته الزيارة التاريخية لجلالة الملك محمد السادس إلى موسكو سنة 2002، والشراكة الاستراتيجية العميقة التي نتجت عنها. حيث تتربع المملكة المغربية بالتأكيد على قائمة أولويات روسيا الإقليمية في المنطقة.

لقد شكل الحوار السياسي القائم بين البلدين محورا رئيسيا في أفق بالتعزيز التدريجي لعلاقات الصداقة التقليدية الروسية- المغربية، بما في ذلك الحفاظ على حوار سياسي نشط حول قضايا تسوية النزاعات التي لا تزال قائمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل والصحراء أو تداعيات الجيو-سياسية للحرب الروسية-الأوكرانية، وذلك على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

بالإضافة الى الزيارات المتبادلة بين حكومتي البلدين حيث كان أخرها تلك التي قام بها رئيس الوزراء الروسي ولقاءة مع رئيس الحكومة المغربي بحضور عدد من أعضاء الحكومتين ومسؤولين من البلدين، تم في نهايتها التوقيع على 11 اتفاقا للتعاون تهم مجالات التعاون الجمركي والفلاحي والعسكري والدبلوماسي والإداري والتجاري والثقافي والنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة والاستعمال السلمي للطاقة النووية2.

---

[1] كلمة السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية السابق، بمناسبة زيارة الوفد الروسي للمغرب برئاسة رئيس الوزراء الروسي على رأس وفد رفيع المستوى، الأربعاء 11 أكتوبر، 2017، الرباط، الرسالة منشورة على الموقع الرسمي للرئاسة الحكومة: https://www.cg.gov.ma/ar أخر زيارة بتاريخ 15 أبريل 2023، على الساعة 14.20

[2] بلاغ رئاسة الحكومة المغربية: المملكة المغربية وفدرالية روسيا توقعان على 11 اتفاقية تعاون في مختلف المجالات، بتاريخ 11 أكتوبر 2017، للمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة المغربية التالي: **https://www.cg.gov.ma/ar** أخر زيارة بتاريخ 05 مارس 2023، على الساعة 18.03

وتجري وزارتا الخارجية بالبلدين اتصالات ومشاورات مستمرة، وتعملان على توسيع الحوار السياسي بينهما وتصب المباحثات نحو تطوير العلاقات الثنائية في إطار الاحترام المتبادل والحوار البناء وتعزيز التعاون القطاعي ومناقشة مختلف القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك. إضافة إلى تبادل الزيارات بين رؤساء خارجية البلدين وانعقد اللقاءات الثنائية على هامش المؤتمرات الإقليمية والدولية.

إضافة إلى العلاقات المتبادلة بين برلمانات البلدين، ونظر لأهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين لترجمة التفاهم السياسي إلى تعاون وثيق بين المؤسستين التشريعيتين، حيث عبرت الجانبين حرسهما المشترك على توطيد روابط التعاون وتبادل الزيارات البرلمانية، وتوحيد وجهات النظر حول العديد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك. تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتبادل الخبرات والزيارات، وتعزيز التنسيق والتشاور والتواصل بين الجانبين1.

وبمناسبة الذكرى الـ 62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وروسيا، أبرزت الخارجية الروسية على موقعها الرسمي، أن البلدين يعملان، في الوقت الراهن، على توسيع الحوار السياسي بينهما، من خلال اتصالات منتظمة بين وزارتي خارجيتهما.

البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية -الروسية

قدمت وزارة الخارجية الروسية منذ عام 2000 ورقة أفكار حول السياسة الخارجية الروسية، واعتبرت أنه على روسيا أن تتخلى عن فكرة الاتحاد السوفياتي السابق، وأن تفكر عوضا عن ذلك بتعزيز مصالحها الاقتصادية والعسكرية.2

فعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب، وبحسب الإحصائيات الرسمية فقد بلغ حجم التبادل التجاري خلال سنة 2016 بين روسيا والدول العربية 48.14 مليار دولار، وتأتي المملكة المغربية في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة.3 لقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين المغرب-وروسيا خلال الفترة الأخيرة نموا مطردا إذ أصبح، المغرب الشريك التجاري الثاني لروسيا على المستوى الافريقي، وأن البلدين يتقاسمان نفس الرغبة والإرادة لتطوير التعاون فيما بينهما، وشهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدي تطورا لافتا، حيث قفز التبادل التجاري بين البلدين في الفترة من يناير 2021 إلى فبراير 2022 بنحو 50٪.4

ويرتبط الجانب الاقتصادي بعدد مهم من الأمور مثل حجم التبادل التجاري، والاستثمارات الروسية في المغرب، وتدعم روسيا المغرب بقوة في العديد من مشروعات الطاقة أبرزها تشييد محطة الطاقة الحرارية في جرادة، وسد المنصور الذهبي، وخط نقل الكهرباء بطول 200 كيلومترا، ومحطة مولاي يوسف لتوليد الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى تشييد

---

[1] بلاغ صادر عن مجلس المستشارين المغربي حول لقاء مجاملة لمجموعة الصداقة المغربية الروسية مع سفير روسيا المعتمد بالرباط، الثلاثاء 20 يونيو 2017، انظر الموقع الرسمي التالي للمجلس المستشارين: http://www.chambredesconseillers.ma/ أخر زيارة بتاريخ 20 أبريل 2023، على الساعة 16.03

[2] ليليا شيفتسوفا: روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005، ص 189

[3] حسيبة مخبي: التوجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا، مجلة مدرات سياسية، عدد ديسمبر 2017، الجزائر، ص 164، متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/429/1/3/104959 أخر زيارة بتاريخ 06 مارس 2023، على الساعة 19.36

[4] تصريح لممثل التجاري الروسي في المغرب ارتيوم تسينغامز غفريشفيلي، في تصريح لوكالة «تاس» الروسية. بتاريخ 11 مارس 2022، للاطلاع على التصريح أنظر الموقع التالي: https://tass.ru/ekonomika/14595027 أخر زيارة بتاريخ 13 أبريل 2023، على الساعة 11.03

الوحدة للطاقة الذي تم بدعم روسي، والتي تعد أكبر المنشآت في العالم العربي وأفريقيا حيث تولد 30 في المائة من كهرباء المغرب[1].

في هذا الصدد تواصل كل من اللجنة الحكومية المشتركة الروسية المغربية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ومجلس الأعمال الروسي المغربي عملهما في تجاه تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين2، في هذا السياق جاء تأسيس المنتدى الاقتصادي المغربي-الروسي كإطار مؤسساتي يندرج في إطار وضع أسس الشراكة الاقتصادية وفق منطق (رابح رابح) ،إن الانفتاح المغرب على السوق الروسية خاصة بعد افتتاح خط الشحن البحري أكادير، سانت بترسبورغ، لدليل على أن لا المسافة ولا اللغة، تعد عائقا لتطوير العلاقات التجارية.

وفي هذا السياق بلغت المبادلات الفلاحية بين البلدين 2.9 مليار درهم في الفترة من 2015 الى 2019، أي ما يمثل 19 في المائة في المتوسط من مجموع المبادلات بين البلدين، وأن الصادرات الفلاحية المغربية نحو روسيا ارتفعت في المتوسط الى 1.8 ملايير درهم خلال الفترة نفسها بما يمثل حصة 82 في المائة في المتوسط من مجموع صادرات المغرب نحو هذا البلد3.

ووفقا لتصريحات تقدم بها المسؤول التجاري لروسيا الملحق لدي السفارة الروسية بالرباط فإن المملكة المغربية تعد الشريك التجاري الأهم لروسيا في إفريقيا. وكشف المسؤول الروسي، عن ارتفاع حجم التجارة بين روسيا والمغرب خلال عام 2021. وأن هناك زيادة مرتقبة في المشاريع الروسية المغربية المشتركة خلال العام 2022، وتوقع زيادة في عدد الشركات الروسية الصغيرة والمتوسطة الحجم في السوق المغربي بنهاية عام 2021، وزاد حجم التبادل التجاري بين روسيا والمغرب بنسبة 42٪ وبلغ 1.6 مليار دولار.

في السياق ذاته تعرف الصادرات الروسية إلى المغرب اتجاها إيجابيا واثقا، ففي عام 2021 نمت بنسبة 60٪ وهذا هو أفضل مؤشر بين جميع دول القارة الإفريقية كما ارتفعت الواردات من المغرب في نهاية نفس العام ونمت بنسبة 11٪ وبلغت قيمة المبادلات التجارية الثنائية 778.4 مليون دولار. وأنه بالإضافة إلى النمو المتوقع في حصة قيمة المواد الخام، ولا سيما المواد الكيميائية والبتروكيماويات والمعادن فقد تنوعت واردات المغرب من روسيا بين زيت النفط الخام والحديد والكبريت وغيرها، فقد احتلت المنتجات عالية التقنية حصة كبيرة في الصادرات الروسية. وزادت شحنات المركبات التجارية من روسيا إلى المغرب 6 مرات، والمنتجات الغذائية، وكذلك منتجات اللب والورق ب 3 مرات في عام 2021، كما تم تصدير لحوم البقر والعسل الروسي إلى المغرب لأول مرة.4

في المقابل استورد المغرب الحبوب الروسية بقيمة 75 مليون دولار في عام 2017، وفي عام 2018 ستورد ما مجموعة 103 مليون دولار، في عام 2019 حوالي 102 مليون دولار، في عام 2020 بلغت ما مجموعة 94 مليون دولار، في عام 2021 وصلت إلى 49 مليون دولار .كما أن حصة واردات المغرب من الغازوال الروسي شكلت 9% في 2020، وانتقلت إلى 5% سنة 2021، قبل أن تصعد إلى 9% خلال 20225."

---

[1] موسكو تتشبث بتعميق الحوارات السياسية مع الرباط، مقال منشور على جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ 2 شتنبر 2020، متوفر على الموقع الالكتروني للجريدة التالي: https://www.hespress.com أخر زيارة بتاريخ 14 أبريل 2023، على الساعة 13.09

[2] اللجنة الحكومية الدولية المختلطة الروسية المغربية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني (يشار إليها فيما يلي باسم اللجنة) العمل على أساس الاتفاق بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء لجنة حكومية دولية مختلطة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، المبرم في مراكش في 15 أبريل 1994.

[3] بلاغ لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، على هامش منتدى للأعمال للمصدرين الروس للمنتجات الفلاحية نحو المغرب، بلاغ لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. منشور موقع البوابة الوطنية تحت عنوان: "المغرب وروسيا... إرادة مشتركة لتعزيز المبادلات التجارية الثنائية في المجال الفلاحي". بتاريخ 16 أكتوبر 2020، أنظر الموقع الإلكتروني لبوابة المغرب التالي: https://www.maroc.ma/ar أخر زيارة بتاريخ 07 مارس 2023، على الساعة 11.14

[4] المغرب يجني ثمار الحياد، مقال متوفر على موقع زنقة 20 الإلكتروني، بتاريخ 10 مارس 2022، https://rue20.com/584129.html أخر زيارة بتاريخ 01 ماي 2023، على الساعة 11.00

[5] تصريح وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، ردا على سؤال شفوي للفريق الاشتراكي في مجلس النواب، أثناء جلسة الأسئلة الشفوية الأسبوعية.

ويعد المغرب من أكبر المزودين لسوق الروسية بالفوسفاط، الذي يستخدم في الزراعة، ويود المغرب أن يزيد استغلاله لموارد الفوسفاط الموجودة بالصحراء، حيث تمتلك احتياطيات فوسفاتية كبيرة، بينما تظل روسيا محايدة رسميا في الصراع، فقد عززت أيضا مصالحها الاقتصادية في المنطقة المتنازع عليها.

وترتيبا على ما سبق ذكره، فإن المملكة المغربية احتلت عام 2020 المرتبة 63 من بين شركاء التجارة الخارجية لروسيا، بما في ذلك المركز 59 عند التصدير والمركز 54 عند الاستيراد. وبلغت حصة المغرب في التجارة الخارجية لروسيا ٪0.2، وفقا لدائرة الجمارك الفيدرالية الروسية، فيما انخفضت التجارة بين روسيا والمغرب في عام 2020 بمقدار 0.1 مليار دولار أمريكي. في الوقت نفسه، زادت الصادرات الروسية بشكل طفيف بمقدار 0.9 مليون دولار أمريكي (من 764.9 إلى 765.8 مليون دولار أمريكي، + 0.1٪). انخفضت الواردات من المغرب بمقدار 119.06 مليون دولار أمريكي (من 511.8 مليون دولار أمريكي إلى 392.9 مليون دولار).1.

في هيكل الصادرات الروسية إلى المغرب في عام 2020 كانت الحصة الرئيسية من الإمدادات تستأثر بالمنتجات المعدنية ب 63.2 ٪ ، والمنتجات الكيميائية والمطاط ب 19.4 ٪ ، والمنتجات الغذائية والمواد الخام ب 12.6 ٪. حصة السلع الأخرى ضئيلة. وشكلت المنتجات الغذائية والمواد الخام الزراعية من إجمالي الواردات الروسية من المغرب في عام 2020 ما مجموعة 60.07٪.

فيما تنوعت صادرت المغرب تجاه روسيا خلال سنة 2020، من خلال المنسوجات والأحذية من إجمالي الواردات الروسية من المغرب بنسبة (28.01٪)؛الآلات والمعدات والمركبات ب (13.27٪) من إجمالي الواردات الروسية من المغرب ب (4.94٪) ؛المنتجات المعدنية من جميع الواردات الروسية من المغرب بنسبة (0.73٪) ؛المعادن والمنتجات منها من جميع الواردات الروسية من المغرب ب (1.53٪).2

ويستند الأساس القانوني للتعاون الثنائي في المجال التجاري والاقتصادي بين البلدين إلى ما يلي:

اتفاق التجارة بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المغربية المؤرخه في 15 أبريل 1994؛ اتفاق 15 مارس 2016 بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المغربية بشأن الخدمات الجوية؛

الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المغربية في مجال الأمن وإدارة الموارد الطبيعية في 15مارس 2016؛ الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي التعاون في ميدان النقل البحري الصيد اعتبارا من 15 مارس 2016؛ الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المغربية للمساعدة الإدارية في المسائل الجمركية اعتبارا من 11 أكتوبر 2017؛ والاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة المملكة المغربية بشأن الحماية المتبادلة للنتائج وحماية الملكية الفكرية؛ والتعاون العسكري التقني الثنائي في 11 أكتوبر 2017.

كما يرتبط البلدان باتفاقية القرن التي تستورد روسيا الفوسفات بموجبها من المغرب، وتم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية عام 2016. وعلى الرغم من أن المغرب تحقق أرقاما مهمة على صعيد استقطاب السياح الروس، إلا أن مبادلاتها التجارية مع روسيا تعاني من عجز تجاري طيلة السنوات الأخيرة .وفي هذا الجانب، بإمكان المغرب تجاوز هذا العجز التجاري الحاصل فهو قابل للتحسن إذا ما توسعت علاقاته مع روسيا وتخطت مسألة المبادلات التجارية إلى توقيع معاهدات واتفاقيات شاملة تشمل كافة الجوانب خاصة الاستثمارية منها.

---

[1] التجارة الروسية المغربية. المؤشرات العامة، أعدته وزارة التجارة الخارجية الروسية استنادا إلى بيانات من دائرة الجمارك الاتحادية في روسيا تقرير عن التجارة الخارجية بين روسيا والمغرب في عام 2021، صدر بتاريخ 12 فبراير 2022، أنظر الرابط التالي للاطلاع: https://www.economy.gov.ru/material/file/df6dedd866f56bed763f426ad7f2670a/TEC_Morocco_1kv_2021.pdf أخر زيارة بتاريخ 14 أبريل 2023، على الساعة 14.01

[2] تقرير حول التجارة بين روسيا والمغرب في عام 2021، دائرة الجمارك الاتحادية الروسية، وزارة التجارة الخارجية الروسية، متوفر على الموقع التالي للوزارة: https://russian-trade.com/reports-and-reviews/2022-02/torgovlya-mezhdu-rossiey-i-marokko-v-2021-g/ أخر زيارة بتاريخ 14 أبريل 2023، على الساعة 16.03

التعاون في مجال التعليم العالي

يحتل مجال التعليم العالي مكانة هامة في أطر التعاون الثنائي بين البلدين حيث تخرج أكثر من 11 ألف مغربي من مؤسسات سوفيتية، بينما يوجد آلاف الطلاب المغاربة يتلقون حاليا تعليمهم في روسيا، ويوجد عدد مهم من النخبة المغربية خريجة الجامعة الروسية في مختلف المجالات العلمية.

البعد العسكري والأمني في العلاقات المغربية-الروسية

تعد روسيا ثاني أكبر مزود للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي معظم صادرات الأسلحة الروسية إلى البلدان النامية1، إذا كانت المملكة المغربية وفية لحليفها الأمريكي كأكبر مزود للأسلحة للرباط، فإن المملكة المغربية عملت على تنويع مقتنياتها العسكرية عبر دعم قدرات الدفاع الجوي المغربي وتحديثها، وتعد روسيا قوة عالمية في مجال الأسلحة الجوية.

خلال عام 2005 أبرمت المملكة صفقة عسكرية رئيسية وحيدة مع وروسيا وتتعلق بيع الأخيرة لأنظمة 2S6M Tunguska mobile AD systemsللمغرب، وبعدها لم يعرف مصير هذه الصفقة لنظر لتكتم الكبير الذي رافقها، وفي عام 2016، أعلن المغرب اهتمامه بشراء المقاتلات الجوية الروسية، ويتعلق الأمر ب بقاذفات SU-34 وغواصات Amur-1650، لكن لم تتم هذه الصفقة بسبب قانون مكافحة أعداء أمريكا (CAATSA) والعقوبات المفروضة على شركات الصناعات الدفاعية الروسية، ورغم ذلك تواصل روسيا تقديم وعرض صفقات السلاح الروسية على المغرب2، مما يشير إلى أن المصالح الروسية الرئيسية هي فتح أسواق عالمية لبيع الأسلحة التي تنتجها شركاتها الدفاعية. وبالإضافة إلى ذلك، يحاول المغرب بناء صناعات دفاعية خاصة به، لذلك يمكن لروسيا أن تصبح شريكا رئيسيا للمغرب في هذه الاستراتيجية إذا ربطت مبيعات الأسلحة بنقل التكنولوجيا العسكرية للمغرب، وهو الأمر الذي سيمكن المغرب من استخدام التكنولوجيا العسكرية الروسية للإنتاج العسكري داخليا، والحصول على براءات اختراع للإنتاج الحربي.

وتواصلت المفاوضات الروسية المغربية بشأن اقتناء بطاريات وطائرات مضادة للقذائف، عقب الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف إلى المغرب، ونشرت وسائل الإعلام الروسية والأمريكية في وقت سابق تقارير عن الاتفاقية العسكرية بين البلدين، وموضوعها الاستحواذ على الغواصة الروسية «أمور 1650». وتجري مناقشة إمكانية هذه الصفقة منذ عام 2013. كما اقتنا الفريق العسكري المغربي مرافق لصيانة الغواصات وتدريبها، وذلك في إطار اتفاق ثنائي طويل الأجل لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين.

إلى جانب التعاون العسكري حظي التعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب بأهمية خاصة بالنسبة للبلدين، اللذان يعدان من الدول الرائدة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، ومن أكثر الدول المستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفين. وعليه، فمن الطبيعي أن يحدث تلاقي في رؤى الجانبين في التعاطي مع الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، تؤيد كل من الرباط وموسكو على الدوام توحيد الجهود من أجل مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها، وتواصلان الحوار الوثيق حول هذا الموضوع في المحافل الدولية وداخل هيئة الأمم المتحدة. وكذا، التعاون استخباراتي بينهما، إذ تمتلك موسكو قدرات استخباراتية ومعلوماتية متقدمة التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الخبرات وتبادل القدرات مع نظيرتها المغربية.

ثالثا: الحرب الروسية-الأوكرانية ومبدأ التوازن في السياسة الخارجية المغربية

---

[1] Ian Store : "The Russia-Ukraine War and its Potential Impact on Russia's Arms Sales to Southeast Asia" . ISSUE : 2022 No. 47. 5 May 2022. ISEAS – Yusof Ishak Institute (formerly Institute of Southeast Asian Studies). Singapore.

[2] Lukas Jansen :Western Sahara and Russian Arms Sales: A Review . Topic: International security. Region: Africa . Type: Columns - Military and Security. The Russian International Affairs Council (RIAC). 9 April 2021. Russian https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/columns/military-and-security/western-sahara-and-russian-arms-sales-a-review/ Last visited on April 17, 2023, at 13.16 pm

حظيت القرارات الثلاثة المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا التي صوتت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد واسع من قبل دول العالم، سواء في قرار الجمعية العامة الأول الصادر في بداية شهر مارس 2022، أو في قرارها الثاني القاضي بإدانة الغزو واعتباره خرقا للقانون الدولي، ثم في قرارها الثالث حول رفض ضم روسيا لإقليمين في شرق أوكرانيا، وصولا إلى تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. في هذا الصدد كان تصويت معظم الدول العربية لصالح الموقف الغربي المؤيد لأوكرانيا، إلا أن المراقبين يرصدون تفاوتا في مواقف الدول العربية في المسوغات التي قدمتها لتفسير مواقفها؛ فهنالك دول عربية أيدت أوكرانيا ودول أخرى تحفظت ودولة واحدة اعترضت1.

وظهر بشكل واضح أن الدول العربية أظهرت تباينا في خطواتها ومواقفها وإشاراتها إزاء طرفي النزاع الروسي-الأوكراني ومن ورائه الغربي. ويطرح السؤال حول المدى الذي تساهم به حرب أوكرانيا في تقارب أو تباعد دول عربية حليفة للغرب من الولايات المتحدة وأوروبا أو في اتجاه معاكس من روسيا. وإلى أي مدى تؤثر هذه المواقف المتخذة على العلاقات العربية الروسية بشكل عام، والعلاقات المغربية بشكل خاص. وهو الأمر نفسة بالنسبة للدول الإفريقية حيث كشف التصويت عن اتساع نطاق تجزئة قواعد الحكم في إفريقيا؛ كما يظهر أن العلاقات الإفريقية مع روسيا من الآن فصاعدا لن تكون موحدة ولن تنعكس فجأة. 2.

وجاء في القرار الأممي الصادر عن الجمعية العامة الذي "يتأسف بأشد العبارات لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا" و"يطالب موسكو بالسحب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العسكرية". وبناء على ما ورد في هذا القرار الذي عارضته خمس دول (روسيا وبيلاروسيا وكوريا الشمالية وإريتريا وسورية)، وامتنعت عن التصويت لفائدته 35 دولة، منها المغرب والصين والهند والعراق...، وأيدته أغلبية من 141 دولة، منها والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

اتخذ المغرب قرارا بعدم التصويت على مشروع القرار المذكور على الجمعية العامة بإدانة روسيا، واعتبر أن قراره لا يحتمل أي تأويل بخصوص موقفه المبدئي من الوضع بين روسيا وأوكرانيا، بحكم أنه سبق وأعلن في موقف سابق عن رفضه لتسوية النزاعات بين الدول عبر اللجوء إلى القوة، وعن تشجيعه المبادرات التي تسهم في تعزيز التسوية السلمية للنزاعات، ودعمه للوحدة الترابية والوطنية لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة3.

وعليه، بات الموقف الرسمي المملكة المغربية من الحرب الروسية الأوكرانية يتسق مع موقفها المبدئي المتمسك بمقاصد ومواد ميثاق الأمم المتحدة، من حيث نبذ التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، والجنوح إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات. حيث أعلنت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، في بلاغ رسمي لها، أن المملكة المغربية تتابع بقلق تطورات الوضع بين فيدرالية روسيا وأوكرانيا، وذكر بلاغ صادر عن الوزارة؛ أن "المملكة المغربية تجدد دعمها للوحدة الترابية والوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة."

بتصويته على قرار الأخير الذي يدين ضم موسكو لـ 4 أقاليم في شرق أوكرانيا، طرحت عدة تساؤلات حول تغير الموقف المغربي، ويجد هذ الموقف تفسيره في كون المملكة المغربية قد جعلت من احترام سيادة الدولة الوطنية ووحدة

---

[1] منصف السليمي: كيف تؤثر الحرب فب أوكرانيا على تحالفات دول عربية مع الغرب؟، سياسة واقتصاد، مقال تحليلي منشور على موقع دويتشه فيله الألماني، بتاريخ 24 فبراير 2023، المانيا، للمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/s-9106 أخر زيارة بتاريخ 21 أبريل 2023، على الساعة 12.19

[2] جوزيف سيجل: التداعيات الإستراتيجية لإفريقيا من الغزو الروسي لأوكرانيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 18 مارس 2022، مقاطعة كولومبيا، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. متوفر على الرابط التالي: https://www.printfriendly.com/p/g/jgtqNm أخر زيارة بتاريخ 12 أبريل 2023، على الساعة 15.33

[3] بلال التليدي: في دلالات الموقف المغربي من الحرب الروسية على أوكرانيا، مقال منشور على جريدة القدس العربي، بتاريخ 3 مارس 2022، أنظر الرابط الإلكتروني للجريدة التالي: https://www.alquds.co.uk/ أخر زيارة بتاريخ 04 مارس 2023، على الساعة 12.36

أراضيها أحد محددات سياستها الخارجية، وهو ما دأبت عليه الرباط منذ سنوات، باعتبارها دولة فاعلة في الأمم المتحدة، وذلك دون أن تحيد عن هذه المبادئ أو تتنصل منها في أي مرحلة.

لقد استطاعت المملكة الحفاظ على توازن صارم في التعامل مع ملف الحرب الروسية الأوكرانية، واعتبرت أن أي انحياز لأي طرف بالأزمة الروسية الأوكرانية سيدفع إلى مزيد من العنف، فكانت أولوية الرباط هي تشجيع جميع الأطراف على تبني الدبلوماسية والتفاوض لإيجاد تسوية سياسية تنهي هذه الأزمة.

لقد اتسمت المواقف المغربية من مختلف الأزمات سواء في إفريقيا أو الشرق الأوسط أو موقف الرباط من الحرب الروسية-الأوكرانية، بنوع من التوازن المدروس من مختلف القضايا الإقليمية والسعي لإيجاد الحلول بشأن الكثير من الأزمات. وتشير التحركات الدبلوماسية المغربية الأخيرة للاتزان في السياسة الخارجية للرباط، فبعد ساعات من القرار المغربي داخل الجمعية العامة الأمم المتحدة؛ يأتي بلاغ الخارجية المغربية لتوضيح موقفها من التصويت، وفي سياق ذاته استقبل رئيس مجلس النواب المغربي نظيره الروسي شرح من خلاله موقف المملكة المغربية في الموضوع، وهذا يفسر لنا الاتزان في العلاقات بين البلدين.

تأثير الموقف الغربي على المغرب تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية:

إن استراتيجية توازن القوي إحدى أقدم الاستراتيجيات في الدول النامية عندما تتصارع القوى الكبرى. هناك بعض الدول تقرر أن تتجه إلي إحدى القوى الكبرى المتصارعة، وهناك بعض الدول أن تخلق إسترتيجية قائمة علي التوازن والتعاون المشترك وتحقيق أكبر قدر من المصالح1، ولكن كيف للمغرب أن يفعل ذلك في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية؟

في واقع اليوم، في عصر المواجهة العالمية مع روسيا والصين، تحاول الدول الغربية اتباع سياسة احتواء خصومها، وهي تعارض بشدة، على وجه الخصوص، توسيع نطاق شراكتها مع الدول الأخرى.

إن صعود نفوذ روسيا أصبح مزعجا جدا للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، خصوصا داخل الساحة الأفريقية، حيث أصبحت موسكو تهدد النفوذ الغربي داخل القارة السمراء، وتكاد تكون قد لعبت دورا أساسيا في طرد الوجود الفرنسي في أفريقيا الوسطى، ويشعر الغرب بالقلق من أن وموسكو تبني علاقة بناءة مع المغرب كأحد أكثر الجهات الفاعلة نفوذا في شمال إفريقيا والساحل والصحراء، بالنظر إلى التجربة التاريخية وحجم استثمارات بالمنطقة إضافة إلى الروابط الدينية.

إن الموقف المغربي تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية يهدف إلى إعادة إحياء الدور هذا ما مثله تحرك المغرب داخل أروقة الأمم المتحدة بخصوص الحرب حيث يحاول توفيق بين الضغوط الغربية والأمريكية من جهة وكسب ود موسكو من جهة أخرى، يؤكد على تفعيل أكبر لإعادة إحياء دور الحياد الدولي في النزاعات السياسية الدولية، ولا نغفل في هذا السياق، التقارب الصيني العربي في الآونة الأخيرة أو التقارب السعودي الإيراني وما سيخلقه من إعادة تشكيل للتكتلات الإقليمية والدولية.

أن السؤال المطروح يستند على فراضية أساسية حول مدى قدرت المملكة المغربية على اتخاذ قرارات باستقلالية تامة عن هيمنة الأحلاف التقليدية، ولا سيما المعسكر الغربي منها، وجعل المحرك الأساسي لسياسته الخارجية المصلحة الوطنية دون سواها، فلا تستطيع السياسة الخارجية أن تكتسب هامش المناورات أكثر من مواقفها تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية، وستبقى خيارات الرباط الخارجية مجرد حلقة متممة في تاريخ المملكة، القائمة على الاصطفاف وراء الحلف الغربي بزعامة واشنطن، وهذا لا يعني جزء من المناورات المدرسة نحو تنويع الشركات الاستراتيجية الدولية خاصة تجاه موسكو. فالدول الغربية أصبحت تعي أن المغرب كشريك الاستراتيجي للناتو من خارج الحلف، بات يقيم علاقات شراكة

1 أبوبكر أبو المجد: مصر وعلاقات التوازن مع القوى الكبرى في عالم متغير، مقال منشور على الشبكة الدولية للأخبار التحليلية، بتاريخ 13 أبريل 2023، متوفر على الرابط التالي للشبكة: https://ednews.net/ar/news/politics/587536 أخر زيارة بتاريخ 01 ماي 2023، على الساعة 19.23

اقتصادية واسعة مع روسيا. وهنالك من يرى بأن روسيا بفضل علاقات استراتيجية متنامية باتت تستميل دول عربية حليفة للغرب وتؤثر بالتالي على مواقفها وتحالفاتها.

لقد أظهرت الحرب الروسية-الأوكرانية لعبة الحياد التي أصبحت تتقنها الرباط، واعتبرت هذه السياسة عنصرا مهما مؤثرا في المبادرات الرامية إلى إحلال السلام وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، وفقا المواثيق الدولية ذات الصلة.

مكاسب وفرص التقارب المغربي-الروسي:

لقد عبرت روسيا عن حيداها في قضية الصحراء المغربية رغم إدانة المغرب ضم موسكو لـ4 أقاليم في شرق أوكرانيا، وحافظت موسكو عن موقفها داخل مجلس الأمن واكتفائها بمسك العصا من الوسط، نظرا لرغبتها في الحفاظ على تحالفاتها، وخاصة مع المغرب. واستمرار روسيا في تبني سياسة "الحياد" في ملف الصحراء بالامتناع عن التصويت عن قرار مجلس الأمن الأخير.

وهكذا، مكن تبني مبدأ التوازن في إدارة الأزمة عام 2022، المغرب من الاحتفاظ بعلاقاته بمختلف الأطراف، وأدى لاستقرار علاقاته في السياق الإقليمي الذي شهد تباينا في المواقف، وقدم نموذجا للحفاظ على الرصيد المعنوي لسياسته الخارجية في الداخل، وعلى الإرث الدبلوماسي الذي يمزج بين المبادئ والمصالح، وهو أمر لم يكن سهلا في ظل حسابات معقدة جميعها محفوفة بالمخاطر، ويدعو للسير على خيط رفيع وقت أزمة دولية هددت بالاستقطاب العالمي، وفي ظل التداعيات السلبية للأزمة على الوضع الاقتصادي الداخلي طيلة السنوات الأخير من الحرب الروسية-الأوكرانية.

يمكن القول إن الرباط حافظت على التوازن الدقيق في موقفها من هذه الحرب، فلم تتعرض سياستها للانتقاد الحاد من أطراف الحرب المباشرين وغير المباشرين، ولم تضغط واشنطن بشكل كاف عليها للانضمام إلى نظام العقوبات التي يطبقها التحالف الغربي ضد روسيا.

رابعا: التقارب المغربي-الروسي رؤية استشرافية لمستقبل للعلاقات المغربية-الروسية

يكمن العنصر المهم في التقارب المغربي-الروسي، والذي ينظر إليه بنظره التفاؤل والاستمرار والديمومة، بأن يبنى على المصالح المشتركة المباشرة ذات الاتجاهات المتعددة، وألا يرتكز على الظروف الإقليمية أو الأزمات الدولية الطارئة كما هو الحال بالنسبة للحرب الروسية-الأوكرانية؛ حيث يعد ذلك بمثابة مفصل محوري ينتقل بالعلاقات المغربية-الروسية من حيز علاقات الموقف والظروف وردت الفعل لحظية إلى حيز علاقات التعاون الاستراتيجي الثابت.

وبكل تأكيد سيكون ملف الصحراء المغربية إضافة إلى الملفات الإقليمية والدولية حاضرة، وفي عمق ووعي البلدين، ولكن يجب ألا تكون هي الأساس الذي تؤسس عليه العلاقات الثنائية بينهما، بل يجب أن تعددها إلى مختلف أبعاد ومجالات التعاون بينهما.

في ضوء ذلك، من المتوقع أن يأخذ التقارب المغربي-الروسي الذي تشهده المرحلة الحالية مسارين متوازيين:

الأول :اقتصادي-تنموي، يتفرع عنه المزيد من التعاون الاقتصادي وتوقيع المزيد من الاتفاقيات تشمل تعزيز علاقات البلدين في مختلف المجالات والميادين، ولعل الاتفاقيات التعاون الاستراتيجي الموقعة سنة 2016 عقب زيارة الملك محمد السادس إلى موسكو، والاتفاقيات (11) التي وقعت على هامش زيارة رئيس الوزراء الروسي للرباط، ستكون الأرضية لما سيتم الاتفاق عليه لاحقا أثناء اجتماع رفيع المستوى الذي من المفروض أن يعقد مستقبلا بين البلدين والذي تم تأجيله نظرا لظروف الصحية الدولية، وتبعتها الحرب الروسية-الأوكرانية. من شأن هذا التوجه استمرار تطور هذه العلاقات ذلك في ظل حدوث المزيد من التقارب في وجهات نظر العديد من الملفات والتحديات الدولية المختلفة.

الثاني: رغم حالة "التقارب الراهنة" في العلاقات المغربية الروسية، فهي لا تزال بعيدة عن مستوى "الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي"، بسبب اختلاف الدولتين حول العديد من القضايا الاستراتيجية/السياسية، وأهمها ، كيفية التعامل الروسي مع ملف الصحراء خاصة داخل أروقة مجلس الأمن الدولي في المدى المنظور، أما في المدى

البعيد، فإن هذا التقارب محكوم بالقيود الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الموقف الأمريكي منه، وتفضيل روسيا علاقاتها الإستراتيجية مع دول أخري في المنطقة أقل قربا من الأنظمة الغربية، مع حرص موسكو على الاستفادة اقتصاديا وماليا من التعاون مع الجزائر.

فهذه الملفات ونقاط تحتاج إلى رؤية مشتركة بين البلدين، وعليه، سيكون نجاح المغرب وروسيا في بناء علاقاتهما بمثابة محور لنجاح أي تحالفات قادمة لتجاوز المشكلات الإقليمية العالقة والمقلقة للمنطقة، والتي أصبحت منافذ للخلل الأمني في عموم الساحل والصحراء وشمال إفريقيا. والتي من شأنها أن تؤسس لمسار جديد للعلاقات المغربية-الروسية.

ماذا عن إضعاف التقارب المغربي-الروسي؟

بالمقابل، فمن الممكن ظهور معادلتين خارجيتين قد تؤثران سلبا في التقارب بين الرباط وموسكو:

الأولى :تكمن في الموقف الأوروبي والأميركي من هذا التقارب؛ ففي يد الولايات المتحدة الكثير من الأوراق التي يمكن أن تستخدمها للتأثير في مسيرة هذا التقارب، ومنها، التغيير -ولو الشكلي- في تعاطيها مع ملف الصحراء، وتهديد بتغير موقفها من الملف المذكور برغم من أن هذا السيناريو بعيد منال لعديد من الاعتبارات السياسية وغيرها، إضافة إلى الموقف الأوروبي الرافض لهذا التقارب خاصة الفرنسي، والذي من شأنه التأثير السلبي وإرباك قرار التوجه المغربي نحو روسيا، أو على الأقل التخفيف من قوة مساراته.

الثانية :القوى الإقليمية الفاعلة بالمنطقة تجاه المغرب، والتي يسندها حضور جزائري فاعل ومؤثر في علاقته مع موسكو فالجزائر تربطها صفقات عسكرية مهمة تبلغ ملايير الدولارت مع المؤسسات والشركات العسكرية الروسية، فهي تعد الزبون الأول للسلاح الروسي في إفريقيا وثالث مستورد للسلاح الروسي بعد الهند والصين عالميا، وأن الجيش الجزائري مجهز على نحو شبه كامل بالسلاح والعتاد الروسي، إضافة إلى الاعتبارات السياسية والاديولوجية بين الجزائر وموسكو فإن هذه الأخيرة تستنزف مواد وعائدات مهمه من الجزائر تعود بالنفع الكبير على الدخل القومي الروسي، إلى جانب ذلك ، توقيع عقود كبير من صفقات التوريد وإشغال البنيات التحتية إلى جانب فرص اقتصادية هائلة لروسيا بالجزائر، ويقابله توجه مغربي تاريخي نحو الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مورد للسلاح إلى الرباط، حيث لا يوجد للمملكة قناة تواصل وتفاعل حقيقية مع الجانب الروسي في مقابل حضور جزائري مكثف على كافة المستويات .

يلاحظ أنه من مصلحة الجزائر القيام بكل ما هو ضروري للحيلولة دون حدوث تقارب مغربي-روسي، أن المطالب الاستراتيجية الجزائرية تجاه موسكو تجنح نحو ممارسة المزيد من الضغوطات على موسكو لمساندة الطرح الجزائري تجاه ملف الصحراء، هذا العامل قد يكون له تأثيره السلبي على صانع القرار الروسي في سرعة وجدية توجهاته نحو المملكة المغربية؛ ولقد شكلت زيارة الأخيرة للرئيس الجزائري لموسكو بالإعلان عن "شراكة استراتيجية معمقة" بين البلدين، وجاءت لتعوض "اتفاق الشراكة الاستراتيجية" الموقع بينها عام 2001. والتوقيع على ثماني معاهدات تشمل مجالات عدة، من بينها منظومة القضاء وقطاعات الزراعة والاتصالات والثقافة بالإضافة إلى استكشاف الفضاء "لأهداف سلمية"، كما كانت أهم أهداف الزيارة تتجلي في طلب جزائري نحو تسهيل وتسريع عملية انضمام الجزائر بشكل عاجل إلى مجموعة "بريكس"، بالرغم من القيود الذاتية والموضوعية التي تعترض هذا الانضمام.

وترتيبا على ما سبق ذكره، يمكن القول إنه من المبكر تعزيز الثقة في بناء علاقات مغربية-روسية. خاصة في تجاه المناورات الجزائرية المتعددة نحو فرملة عجلة التقارب المغربي-الروسي.

خاتمة:

تتمتع المملكة المغربية بفضل تاريخها العريق وسياستها الخارجية المتوازنة وقدرتها المستندة إلى "رؤية معرفية" لمواكبة للأحداث مستجيبة للمتغيرات المتسارعة خاصة الحرب الروسية- الأوكرانية مع الحرص على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية على "الأريحية الاستراتيجية" تجاه روسيا فقد نجحت الرباط إلى حد ما في الموازنة بين مصالحها الاقتصادية والسياسية مع روسيا من جهة وارتباطاتها التاريخية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. إن العلاقات

المغربية الروسية كانت ولا زالت تحكمها الظروف السياسية والاقتصادية، والتي يمكن القول بأنها علاقة حسنة على طول الخط رغم بعض التعثرات البسيطة التي كانت تتلاشى مع مرور الزمان.

لائحة المصادر والمراجع:

الكتب:

- ليليا شيفتسوفا: روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005

الدوريات:

- محمد تورشين: التمدد الروسي في إفريقيا الوسطى، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، الدوحة، قطر 2022.

- أحمد عسكر: "عام على الحرب الروسية-الأوكرانية: تحولات ومسارات"، ملفات "عام على الحرب الروسية-الأوكرانية تحولات والمسارات "، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير 2023، مصر.

حوارات ومقالات الجرائد:

- تصريح لممثل التجاري الروسي في المغرب ارتيوم تسينغامز غفريشفيلي، في تصريح لوكالة «تاس» الروسية. بتاريخ 11 مارس 2022، الرباط.

- تصريح وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، ردا على سؤال شفوي للفريق الاشتراكي في مجلس النواب، أثناء جلسة الأسئلة الشفوية الأسبوعية.

- جوزيف سيجل: التداعيات الاستراتيجية لإفريقيا من الغزو الروسي لأوكرانيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 18 مارس 2022، مقاطعة كولومبيا، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

- حسيبة مخبي: التوجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا، مجلة مدرات سياسية، ديسمبر 2017، الجزائر.

- أوليسياتكاشيفا، كيث كرين، وكريستوفر إس تشيفيس، أولجا أوليكر، سكوت بوسطن: السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، منظور تحليلي، برنامج الاستراتيجيات والعقائد والموارد"، مركز" Arroyo" مركز للبحث والتطوير" RAND" ، الولايات المتحدة الأمريكية.

- موسكو تتشبث بتعميق الحوارات السياسية مع الرباط، جريدة هسبريس الالكترونية، 2 شتنبر 2020، الرباط.

- بلال التليدي: في دلالات الموقف المغربي من الحرب الروسية على أوكرانيا، جريدة القدس العربي، مارس 2022، لندن.

- دون ذكر صاحب المقال: روسيا تري أن إفريقيا أحد قادة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، موقع الإمارات اليوم الإلكتروني نقلا عن وكالة الأنباء الروسية، 21 مارس 2023. دبي، الامارات العربية المتحدة.

- منصف السليمي: كيف تؤثر الحرب فب أوكرانيا على تحالفات دول عربية مع الغرب؟، سياسة واقتصاد، مقال تحليلي، موقع دويتشه فيله الألماني، 24 فبراير 2023، المانيا.

- أبوبكر أبو المجد: مصر وعلاقات التوازن مع القوى الكبرى في عالم متغير، الشبكة الدولية للأخبار التحليلية، 13 أبريل 2023، باكو، أذربيجان.

- المغرب يجني ثمار الحياد، مقال على موقع زنقة 20 الإلكتروني، 10 مارس 2022، الرباط.

البلاغات والتقارير والوثائق الرسمية:

- خطاب جلالة الملك محمد السادس لمناسبة الذكرى التاسعة الستين لثورة الملك والشعب، بتاريخ 20 غشت 2022، رئاسة الحكومة المغربية، الرباط.

- كلمة السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المغربية السابق، بمناسبة زيارة الوفد الروسي للمغرب برئاسة رئيس الوزراء الروسي على رأس وفد رفيع المستوى، الأربعاء 11 أكتوبر، 2017، الرباط.

- بلاغ رئاسة الحكومة المغربية: المملكة المغربية وفدرالية روسيا توقعان على 11 اتفاقية تعاون في مختلف المجالات، أكتوبر 2017، الرباط.

- بلاغ لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، على هامش منتدى للأعمال للمصدرين الروس للمنتجات الفلاحية نحو المغرب، 16 أكتوبر 2020، الرباط.

- بلاغ صادر عن مجلس المستشارين المغربي حول لقاء مجاملة لمجموعة الصداقة المغربية الروسية مع سفير روسيا المعتمد بالرباط، يونيو 2017، الرباط.

- التجارة الروسية المغربية. المؤشرات العامة، وزارة التجارة الخارجية الروسية، تقرير عن التجارة الخارجية بين روسيا والمغرب عام 2021، فبراير 2022، موسكو، روسيا.

- تقرير حول التجارة بين روسيا والمغرب في عام 2021، دائرة الجمارك الاتحادية الروسية، وزارة التجارة الخارجية الروسية، 2021، موسكو، روسيا.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ian Store : "The Russia-Ukraine War and its Potential Impact on Russia's Arms Sales to Southeast Asia" . ISSUE : 2022 No. 47. 5 May 2022. ISEAS – Yusof Ishak Institute (formerly Institute of Southeast Asian Studies). Singapore.

- Lukas Jansen :Western Sahara and Russian Arms Sales: A Review . Topic : International security. Region: Africa . Type : Columns - Military and Security. The Russian International Affairs Council (RIAC). 9 April 2021. Russian

التنافس الأمريكي - الروسي
دراسة في الأزمة الأوكرانية

فاضل عبد علي حسن: دكتور أستاذ مساعد، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية/ جامعة ذي قار / العراق
Fadhelabd2014@gmail.com

المستخلص

يعد التنافس ما بين الدول الكبرى والصاعدة في النظام الدولي علامة فارقة في القرن الحادي والعشرين، بسبب التطور الهائل في العالم والعولمة والتكنولوجيا والطاقة وارتفاع مستوى الانتاج والميزانيات لعدد من الدول الصاعدة، الأمر الذي تسبب بدخول دول جديدة على خط التنافس الدولي والهرمية الدولية، من هنا أخذت الدول الكبيرة في المحافظة على مصالحها ومكانتها في النظام الدولي، فدعم الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أوكرانيا من أجل انضمامها الى حلف شمال الأطلسي لتحجيم الدور الروسي والوقوف على عدم استعادة مكانتها في النظام الدولي، الأمر الذي أثار حفيظة روسيا الاتحادية مما أدى الأمر الى الاجتياح الروسي الى أوكرانيا وانتج لنا هذا الاجتياح حرباً كبيرة تهدد السلم الدولي والنظام الاقتصادي والأمني والغذائي العلمي لما تشكله هاتين الدولتين من أهمية ومكانة في النظام الدولي .

الكلمات المفتاحية : أمريكا، أوكرانيا، روسيا، تنافس، أزمة

The American-Russian rivalry is a study in the Ukrainian crisis

Abstract

The competition between the major and emerging countries in the international system is a milestone in the twenty-first century, due to the tremendous development in the world, globalization, technology, energy, and the high level of production and budgets of a number of emerging countries, which caused the entry of new countries on the line of international competition and international hierarchy, from here I took major countries in preserving their interests and position in the international system, The West, led by the United States of America, supported Ukraine in order to join NATO in order to curtail the Russian role and stop not restoring its place in the international system, which aroused the ire of the Russian Federation, which led to the Russian invasion of Ukraine, and this invasion produced for us a major war that threatens international peace and order. Economic, security, nutritional and scientific due to the importance and position these two countries have in the international system.

keywords: America, Ukraine, Russia, competition, crisis

مقدمة

يعد التنافس الأمريكي – الروسي تنافساً تاريخياً يعود الى ما قبل الحرب الباردة وما بعدها، إذ كان النظام الدولي حينذاك نظاماً ذو الثنائية القطبية، الطرف الأول يتمثل في النظام الرأسمالي وحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والطرف الثاني يتمثل في النظام الاشتراكي وحلف وارشو بقيادة الاتحاد السوفيتي، واستمر هذا الأمر حتى نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي والتحول في النظام الدولي الى عالم أحادي القطب وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل تشظي وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي الى دول مستقلة والبعض منها انظم الى حلف شمال الأطلسي.

من هنا حصلت أوكرانيا على استقلالها السياسي مطلع عام 1991 كدولة مستقلة إلا أن معظم السكان في تلك الدولة هو من الروس لا سيما في مناطق أوكرانيا الشرقية وبالطبع سيكون ولاء هؤلاء السكان الى بلدهم الأصل روسيا

الاتحادية، الأمر أحدث شرخاً في التعايش ما بين السكان الروس في شرق أوكرانيا وسكانها في المناطق الغربية ذات الولاء الأوروبي، وبمجرد محاولة أوكرانيا الانضمام الى حلف شمال الأطلسي والمجتمع الغربي حدثت هناك احتجاجات كبيرة ما بين مؤيد ومعارض الأمر الذي تسبب بثورة كبيرة سميت (بالثورة البرتقالية) عام 2014 وأدت الى مخاطر كبيرة وخطيرة في مستقبل أوكرانيا .

أهمية الموضوع:

يعد هذا الموضوع من بين أهم المواضيع التي شكلت تهديداً خطيراً في رسم ملامح النظام الدولي باعتبار أن أوكرانيا تشكل رقماً مهماً في البناء الاستراتيجي الدولي، من هنا ستكون دراسة هذا الموضوع تبعاً لأهميته وما تؤول اليه الأمور ومستقبل النظام الدولي وما ستنتجه هذه الحرب القائمة ما بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا والغرب.

الاشكالية:

من خلال ما يحدث من أزمات في النظام الدولي وعدم الاستقرار السياسي فيه، بسبب الاحتدام في المصالح الدولية ما بين الدول الكبرى والدول الصاعدة، بات الخطر يهدد السلام الدولي والاعتمادية في توزيع الطاقة والغذاء في العالم، فما مدى قدرة أوكرانيا في الصمود أمام الاجتياح الروسي في ظل الدعم الغربي لأوكرانيا، وما يمكن أن تؤول إليه الأمور ومستقبل العلاقات الروسية الغربية.

الفرضية:

من الممكن أن تمسك أوكرانيا العصا من الوسط في الحفاظ على علاقاتها مع روسيا الاتحادية من جهة وعلاقاتها مع الغرب من جهة أخرى، وبهذا تحافظ أوكرانيا على مكانتها كدولة مستقلة وتحافظ على التعايش المجتمعي فيها، وتخرج من حرب الاستنزاف هذه التي تهدد مستقبل الأمن الدولي والاقتصادي.

المبحث لأول: التنافس الأمريكي – الروسي وجذور الأزمة الأوكرانية (التاريخ والاستراتيجية)

يعد التنافس الدولي ما بين الدول الكبرى روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض الدول الصاعدة على الهرمية الدولية، سبباً رئيساً أدى الى رسم ملامح نظام عالمي جديد متعدد القطبية، فأوكرانيا التي يعود تأسيسها الى القرن التاسع الميلادي باتت هي الأخرى أنموذجاً للتنافس الأمريكي- الروسي بعد تفكك الأخير بداية تسعينيات القرن المنصرم واستقلال أوكرانيا عام 1991 وتطلعها الى الانضمام الى حلف الناتو، الأمر الذي أثار حفيظة روسيا الاتحادية لأن أوكرانيا تمثل عمقاً جيوستراجياً بالنسبة لها، الأمر الذي جعل أوكرانيا أن تكون مكاناً للتنافس الأمريكي – الروسي .

المطلب الأول: التنافس الأمريكي – الروسي

أدت نهاية الحرب الباردة الى تحولات وتطورات جذرية في بنية النظام الدولي، فقد شهدت تلك المرحلة نهاية عالم ثنائي القطبية حكم العالم نحو نصف قرن من الزمن، تخلله تنافساً واحتداماً واضحاً ما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى الى ظهور فواعل جدد في الساحة الدولية([1]).

ان سرعة استعادة روسيا لمكانتها اقتصادياً ودولياً ومحافظتها على ترسانتها النووية الاستراتيجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أسهم في تعزيز دورها الريادي، وعودتها إلى الساحة العالمية من باب الدول الكبرى، والتي تمتلك موارد وإمكانات تؤهلها لتكون لاعباً جيو- استراتيجياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية الحالية دون الوصول إلى حد المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أية قوة كبرى أخرى، من هنا تحاول روسيا العمل مع شركائها في مجموعة

[1]) ايناس عبدالسادة العنزي، الصراع الدولي في العقد الأول للهيمنة والقطبية الأحادية، دار الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق بغداد 2016، ص 71.0 72.

البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة العشرين، بالإضافة إلى بناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس المصالح المتطابقة بين البلدين([1]).

فعلى الرغم مما تملكه روسيا من مزايا تنافسية مهمة أبرزها السلاح النووي والعضوية الدائمة في مجلس الأمن والمساحة الشاسعة والغنية بالموارد المتنوعة والاحتياطات الضخمة من مصادر الطاقة الاستراتيجية، إلا أنها ليس من السهولة عليها من أن تصارع منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، من هنا فهي مضطرة إلى المناورة والدخول في تحالفات مع بعض الدول الكبرى مثل الصين والعمل على التوازن الدولي وصياغة عالم متعدد الأقطاب([2])،وتشير المعطيات بأنه من المحتمل ألا تظهر روسيا كقطب دولي في المستقبل المنظور، وذلك لحاجتها للقيام بالكثير من الإصلاحات الداخلية والخارجية، لكن في الوقت ذاته لا يمكن للقوى الكبرى تجاهل القوة النووية والعسكرية الروسية التي سيكون لها دور مهم في تحديد معالم شكل التوازن الدولي([3]).

فالولايات المتحدة الأمريكية تعد من بين أهم الدول العظمى والفواعل المؤثرة في الساحة الدولية كونها تمتلك مزيجاً من القوة العسكرية والاقتصادية وهو ما يطلق عليه بالقوة الصلبة بالإضافة الى القوة المعرفية، وهو ما يميزها عن مثيلاتها من القوى في العالم وكان لظاهرة العولمة التكنولوجية والمعلوماتية دور مهم في انتشار وتعميم الأنموذج الأمريكي والهيمنة في العلاقات الدولية، اذ ترتكز مقومات القوة للولايات المتحدة الأمريكية بالموقع والمساحة إذ تبلغ مساحتها نحو 9,363,000كلم2 وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالمياً، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي([4]).

إن ما شهدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو بداية بنية عالمية جديدة للقوة شكلت معايير السياسة الدولية، فالعالم كان أمام تحولات كبيرة في المعطيات الجيوستراتيجية، وكان يمكن ملاحظة تحول بارز في مراكز الاهتمام الاستراتيجي لدى القوى الفاعلة في البيئة الدولية، وهنالك دول ومناطق ارتفعت مكانتها الجيوسياسية فيما تقلصت هذه المكانة في بقاع عديدة من العالم، من هنا فان مسألة التوازنات الاستراتيجية من وجهة نظر صانع القرار السياسي الأمريكي تستند بالأساس الى رؤية جيوستراتيجية فيما يتعلق بالتوزيع الدولي للقوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسات محددة تمكنها من معادلة ومشاركة القوى الأخرى أو السيطرة عليها على النحو الذي يحافظ الرؤية الأمريكية، لذا فان الأخيرة بدأت بتنفيذ سياسة إعادة صياغة وترتيب التوازنات على أساس مناطق العالم المهمة أزاء اللاعبين الجيوستراتيجيين والمحاور الجيوبوليتيكية وعلى والمستويات كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية([5]).

من هنا فان العلاقات الأمريكية الروسية لم تزل في مستوى التنافس الحذر، وما الأزمة الأوكرانية إلا جزءاً من هذا التنافس ما بين البلدين، فمحاولة انضمام أوكرانيا الى حلف الناتو هي محاولة لإضعاف روسيا باعتبار أوكرانيا تعد عمقاً جيوستراتيجياً الى روسيا، وهذا ما سوف نعمل عليه ونشتغل عبر هذه الدراسة حول هذه الأزمة وتداعياتها على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للأزمة الأوكرانية

يعود تاريخ نشوء أوكرانيا كدولة إلى القرن التاسع الميلادي، حيث اتخذت كييف عاصمةً لها، لكنها عادت لتتفكك في القرن الثاني عشر وتتقاسمها عدد من الدول المجاورة، وفي القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها إلى الإمبراطورية الروسية، وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، وبعد استقلالها أثر الحرب العالمية الأولى أصبحت في 30

---

[1]) وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد(64-65)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد 2016، 282، ص- 287.

[2]) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين، الدار العربية لعلم ناشرون، بيروت، 2016، ص 194.

[3]) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي ما بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات وزارة الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص 336.

[4]) أحمد عبدالجبار عبدالله، التوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2015، ص 165.

[5]) المصدر نفسه، ص 167.

كانون الثاني/ يناير 1922 من مؤسسي الاتحاد السوفيتي، ثم من مؤسسي منظمة الأمم المتحدة في عام .1945 وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أعلنت أوكرانيا استقلالها في .1991/8/24 ثم حاولت بسط سيادتها على شبه جزيرة القرم(*) التي كانت قد ألحقت بها قانونيا في عام 1954م أبان الحقبة السوفيتية، وكان ذلك من الأسباب الرئيسة لتوتر العلاقات مع روسيا فضلاً عن سيطرة أوكرانيا على أسطول البحر الأسود، وفي شهر أيار/مايو 1997 تمت تسوية النزاعات الروسية- الأوكرانية حول أسطول البحر الأسود وبعض القضايا([1]).

والروس يشكلون 20% من السكان إلا أن بصمتهم الثقافية كانت واضحة جداً إذ كانت اللغة الروسية هي الأولى في البلاد وعند وصول الرئيس الأوكراني فيكتور بوشينكو ذو التوجه والميول الغربية الى الحكم عام 2005 فقد كانت نحو 60% من البرامج الإعلامية والتلفزيونية والصحف باللغة الروسية و40% منها باللغة الأوكرانية، وعند تركه لمنصبه عام 2010 تحولت النسبة الى العكس تقريبا([2])، ومن الجدير بالذكر فان روسيا كانت قد وقفت بالضد ومثلت دور المعارضة لمشروع الشراكة الشرقية(*) الذي يهدف الى تعميق الروابط ما بين الاتحاد الأوربي مع دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة للنفوذ الأوروبي الغربي([3]).

ومن خلال الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا ووقوعها ممراً لتمرير الغاز من الشرق وروسيا إلى أوروبا وإطلالتها على البحر الأسود وتوافرها على ثروات طبيعية أدى إلى أن تقع وسط التجاذبات الإقليمية والدولية التي تدخل في شؤونها، فروسيا الاتحادية الداعمة الرئيس (فيكتور يانوكوفيتش) المقرب منها ترى في أوكرانيا دولة تابعة لها وامتداد لمستعمراتها ومناطق نفوذها، وهي التي تزودها بمصادر الطاقة كالنفط والغاز حتى أنها تحصل على الوقود النووي من روسيا الاتحادية، وطالما أن أوكرانيا تقع في قلب أوراسيا ومن يسيطر على القلب يتمكن من السيطرة على العالم، إذ تتركز فيها الطاقة والمواصلات البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا فان هذا يجعل من الصعب على روسيا الاتحادية ترك أوكرانيا للغرب، إلا أنه

---

*) جزيرة القرم، كانت شبه جزيرة القرم جزءاً من الدولة العثمانية في أجزائها الشمالية بعد أن دخلها الاسلام في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي وكان معظم سكانها من أصول تركية أطلق عليها فيما بعد اسم التتار وتسمية الفرم جاءت من اللغة التترية وتعني القلعة وكانت تظم مناطق ما يسمى الآن شبه جزيرة القرم والأراضي المحيطة ببحر أزوف في روسيا الآن وشمال جزيرة القرم في أوكرانيا، وقد قامت على الأراضي في القرم مملكة قرمية تترية من العام 1441-1783 وهي مملكة ضعف بضعف الدولة العثمانية وتخلت عنها الدولة العثمانية بتوقيع معاهدة كوجك قينارجة التي نصت على منح القرم استقلالاً ذاتياً عام 1774 ليبدأ الوجود الروسي لأول مرة في شبه الجزيرة وعمل السوفيت بزعامة ستالين عملوا على تهجير التتار وطردهم تحت ذريعة الخيانة واستبدالهم بالروس من أجل التغيير الديموغرافي لصالح السوفيت، فوفق احصائيات عام 2001 يشكل الروس نحو 58% من اجمالي السكان البالغ 2 مليون نسمة في حين يشكل الأوكرانيون نحو 24% ويشكل التتار في القرم نحو 12%، وقد كانت القرم واحدة من دول الاتحاد السوفيتي الى العام 1954 فقد انتقلت القرم في 26 نيسان 1954 من جمهورية روسيا الى جمهورية أوكرانيا، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال اوكرانيا أصبحت جمهورية شبه جزيرة القرم في 6أيار 1992 جزءاً من الأراضي الأوكرانية وقد باءت بالفشل كل محاولات شبه الجزيرة للاستقلال عن جمهورية أوكرانيا. للمزيد من التفاصيل ينظر : سهاد اسماعيل خليل، المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي أزمة القرم أنموذجاً ، مجلة دراسات دولية، العدد70، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2017، ص156-157.

[1]) كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية – الأمريكية التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، العدد 45-46، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص 150-151.

[2]) ، كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 151.

*) مشروع الشراكة الشرقية، طرح اقتراح تشكيل الشراكة الشرقية لأول مرة في 26/ايار/ 2008، حيث طرح الاتحاد الأوروبي المساهمة في قرار حلف شمال الأطلسي بتشكيل لجنة جورجيا- الناتو لكن بعد أحداث صيف عام 3008 التي شهدت الحرب الجورجية –الروسية والتي اسفرت عن خسارة جورجيا لمقاطعة أوسيتيا الجنوبية سعى الغرب الانطلاقة جديدة لمبدأ القوة الناعمة كان على الاتحاد الأوروبي ممارسة الدبلوماسية وتقديم المساعدات الاقتصادية === فيما كان على حلف شمال الأطلسي تزويد جورجيا بأسلحة هجومية حديثة وانظمة استطلاعية وتدريب الجيش الجورجي وايفاد المستشارين اليه، وشهدت المداولات التي جرت في قمة شمال حلف الأطلسي في بخارست عام 2008 على هذا التوجه لا سيما لجهة زيادة الدمج السياسي والعسكري والأمني في اطار ما اصطلح على تسميته تعزيز الترابط القائم ما بين القوى الناعمة والقوى الخشنة في اطار هذا الوصف يمكن ان نشكل مشروع الشراكة الشرقية تطبيقاً لمفهوم القوى الناعمة وكانت الحرب الروسية الجورجية في أب 2008 وراء القرار باطلاق هذه المبادرة وعلى هذا الأساس يعتبر المراقبون الروس ان مشروع الشراكة الشرقية يعد ستاراً لأهداف اخرى بعيدة كل البعد عن القم الديمقراطية والتطوير الاقتصادي. ينظر : وسيم قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص264- 265.

[3]) وسيم خليل قلعجية، المصدر نفسه، ص 267.

يجب عدم إغفال أن روسيا الاتحادية لا يمكن أن تكون في أوروبا بدون أن تكون أوكرانيا في أوربا أيضاً، في حين يمكن لأوكرانيا أن تكون في أوروبا دون أن تكون روسيا فيها ([1]).

لم تكن الأزمة الأوكرانية أزمة داخلية فقط من خلال ما يسمى (بالثورة البرتقالية)، بل هنالك تدخل خارجي من أجل إضعاف الدور الروسي ونفوذه في المنطقة من خلال استقلال أوكرانيا ودعوتها إلى الانضمام إلى الحلف الغربي (الناتو)، فأوكرانيا تمثل عمقاً جيو- استراتيجياً إلى روسيا، ففي نهاية عام 2013 بدأت احتجاجات الميدان الأوروبي في العاصمة الأوكرانية كييف للمطالبة بدخول أوكرانيا إلى الاتحاد الأوربي بعد تعليق حكومة الرئيس) فيكتور يانوفيتش(التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد فازدادت وتيرة هذه الاحتجاجات مع بداية 2014 وأدت إلى مقتل العديد من المحتجين والقوى الحكومية، تأججت الاشتباكات بين قوات الأمن والمحتجين ابتداءً من يوم 20 فبراير/شباط، وفي ظل تلك الظروف صوت مجلس النواب الأوكراني على عزل الرئيس يانوكوفيتش في 22 فبراير/شباط، هذا التغيير في كييف لم يرق لسكان العديد من المناطق في جنوب وشرق البلاد، وفي يوم 23 شباط وكجزء من نتائج الثورة الأوكرانية تم إلغاء قانون اللغة للأقليات (والذي يشمل الروسية) وتم إعلان اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة للبلاد، فجاء هذا القرار ليصب الزيت على النار في تلك الأقاليم المستاءة أصلاً من التغييرات الحاصلة في عاصمتهم، وقد رأت تلك الأقاليم وخاصة شبه جزيرة القرم أن خطوة إلغاء قانون اللغات هي دليل على أن المحتجين في كييف يحملون أجندة معادية لروسيا ولهم توجه عنصري، وفي 16 مارس أُجري استفتاء في القرم للانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا الاتحادية وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام إلى روسيا بنسبة 95%([2]).

إن الأزمة الأوكرانية تجسيد واضح على التنافس الأمريكي – الروسي وعلى طبيعة العلاقات المتأرجحة بينهما، ولذلك فان الأزمة تمثيل لصراع القوى على الدور والنفوذ([3])، ويرى أيضاً زبغنيو بريجينسكي، بأن أي إتحاد لأوكرانيا مع روسيا من شأنه أن يغني روسيا ومن ناحية أخرى تعد خطوة عملاقة على طريق تمكين روسيا من استعادة دائرتها الإمبراطورية وتلك مسألة مشحونة بقدر كبير من الحنين الماضوي بالنسبة لعدد كبير من قادتها، من هنا فان من المحتمل أن يواصل الكرملين ضغطه على أوكرانيا لجرها إلى الانضمام إلى " حيز اقتصادي مشترك" مع روسيا، مجردة أوكرانيا بالتدرج من تحكمها المباشر بأصولها الصناعية عبر سلسلة من عمليات الدمج ووضع اليد من قبل شركات روسية، في الوقت نفسه ثمة محاولات صامتة سوف تستمر للتسلل إلى أجهزة الأمن والقيادات العسكرية لأوكرانية بهدف إضعاف قدرة أوكرانيا على حماية سيادتها عندما تدعو الحاجة([4]).

ان الصراع القائم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول أوكرانيا، دفع الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية لأوكرانيا لما تمر به من أزمات اقتصادية خانقة ومحاولة إبعاد أوكرانيا عن روسيا سيَما وإن روسيا تزود أوكرانيا بالغاز والطاقة، وقد دعت الولايات المتحدة أوكرانيا من الانضمام إلى حلف الناتو، الأمر الذي أثار حفيظة روسيا الاتحادية ما جعلها تقدم إلى تشكيل منظمات إقليمية وتجمعات دولية بالتعاون مع الصين وبعض الدول الأخرى مثل منظمة شنغهاي للتعاون SCO وتكتل البريكس BRICS، من أجل محاولة استدراج أوكرانيا وضمها إلى تلك التشكيلات ومن ثم السيطرة عليها وضمها إلى روسيا من أجل استعادة المكانة الروسية والتوازن الدولي وتقليص النفوذ والهيمنة الأمريكية، ومن هنا فان أوكرانيا من بين الدول الأكثر عرضة للخطر الجيو- سياسي إذا ما تراجع الدور الأمريكي بتأثير الفواعل الجدد المتمثل بالمنظمات الإقليمية ودورها في إعادة تشكيل التوازن الدولي، بالتالي ستكون أوكرانيا في بوتقة القوة

---

[1]) هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد عام 2001 المسار والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (25) بغداد 2014، ص 452.

[2]) نوار محمد ربيع، الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(26 – 27)، لسنة 2015، ص26.

[3]) هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد عام 2001 المسار والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 454.

[4]) زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي، ط1، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، 2012، ص 112 – 113.

الروسية الجديدة، الأمر الذي سيفضي إلى بداية استعادة المكانة الروسية في النظام الدولي، والتأثير في مستقبل القطبية العالمية([1]).

أما فيما يتعلق بمسألة أن تكون أوكرانيا جزءاً من المعسكر الغربي فهذا يؤثر وبشكل كبير على مستقبل روسيا الجيو- سياسي والجيو- استراتيجي كون أوكرانيا تعد (خاصرة روسيا) المهمة، لأنها تعتبر المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا إذ أنها تعد نقطة عبور لما يقرب من 80% من الغاز الطبيعي الروسي، فضلاً عن ذلك فان أوكرانيا تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا وتعد امتداداً طبيعياً للصناعة والزراعة وتعد أيضاً همزة الوصل لمعظم البنية التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق أو سكك الحديد التي تسير بين روسيا والغرب، من هنا تحاول روسيا ضم أوكرانيا إلى المنظمات التي تعد روسيا جزءاً منها كمنظمة شنغهاي أو البريكس، والعمل دون سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على المقدرات الأوكرانية، مما يؤثر بطبيعة الحال على مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون([2]).

المبحث الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية الى اوكرانيا في ظل التنافس الدولي

تعد أوكرانيا من بين أهم الدول المؤثرة اقتصادياً وسياسياً في شمال منطقة الشرق الأوسط، كونها دولة تمثل مكاناً جيوستراتيجياً لا سيما الى روسيا الاتحادية، بالاضافة الى أنها دولة تتمتع بقدرة اقتصادية وممكنات مادية وديمواغرافية، من هنا فهي تعد دولة ذات مكانة هامة وذات تأثير كبير على كل المستويات والصعد، من هنا سندرس عبر هذا المبحث أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لأوكرانيا بالاضافة الى ممكناتها الاقتصادية والديموغرافية من خلال المطلبين القادمين من هذا المبحث.

المطلب الأول: الموقع الجيوستراتيجي لأوكرانيا

يطلق على أوكرانيا اسم (الحافة) لأنها تقع على سهل فسيح، وتعد أوكرانيا دولة متوسطة بالمفهوم الجغرافي، وتصل مساحتها نحو 600,000 الف كم2 وهي ثالث أكبر دولة في الاتحاد السوفيتي السابق وتأتي بعد روسيا الاتحادية ذات المساحة التي تصل نحو 17 مليون كم2 وكازاخستان التي تصل مساحتها نحو 2.720.000 كم2، ولأوكرانيا حدود يصل طولها نحو 4566 كم اطولها مع روسيا الاتحادية بواقع 1576 كم كما تمتد سواحلها على طول 2782 كم وتقع هذه السواحل على البحر الأسود وبحر آزوف، وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات التكنولوجية المدنية والعسكرية، ويبغ عدد سكانها نحو 43 مليون نسمة وفقاً لمؤشرات العام 2021 وينحدر أكثر من 40% من السكان من أصول روسية([3]).

وتحتل اوكرانيا مكاناً استراتيجياً هاماً في رقعة الشطرنج الأوراسية فهي تعد دولة محورية في الجغرافيا السياسية، لأن وجوده كدولة مستقلة يساعد على تغيير وتحويل موقف روسيا الاتحادية، من هنا فان روسيا الاتحادية بلا أوكرانيا فإنها لا تشكل امبراطورية أوراسية، وروسيا الاتحادية بدون أوكرانيا تستطيع أن تتابع السعي الى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية، ويحتمل جداً أن تجر الى نزاعات مع الدول الآسيوية الوسطى الصاعدة([4])، أما أهمية أوكرانيا بالنسبة الى أوروبا فتنبع أوكرانيا تعد بمثابة الجدار الفاصل ما بين روسيا الاتحادية وأوروبا الشرقية، فبعد أن اصبحت بولندا عضواً في الاتحاد الأوروبي في العام 2004 ثم انضمت رومانيا وبلغارية للاتحاد في العام 2007 أصبحت أوكرانيا جارة ذات أهمية كبرى بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي، فهي من جانب تعنبر جسراً بين أوروبا وروسيا الاتحادية ومن الجانب الآخر تعتبر منطقة عازلة فيما بينهما، من هنا فان استعادة موسكو السيطرة على أوكرانيا حينها روسيا ستستعيد مكانتها وثراتها لتصبح

---

[1]) فاضل عبد علي حسن، المنظمات الاقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، *اطروحة دكتوراه غير منشورة*، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص 204.

[2]) فاضل عبدعلي حسن، مصدر سبق ذكره، ص 204.

[3]) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص 164.

[4]) زبغنيو بريجينيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط3، الأردن 2012، ص 65.

دولة امبراطورية قوية ممتدة عبر أوروبا وأسيا، وبالوقت نفسه فان فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات كبيرة على أوروبا الوسطى([1]).

أما التواجد الأمريكي في أوكرانيا هو وجود على البحر الأسود الذي يعد منفذاً لروسيا على البحر الأبيض المتوسط، كذلك فان أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بأهمية حيوية وجيوسياسية وجيوستراتيجية خاصة، تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي، كذلك فان موانئ أوكرانيا مهمة لحلف شمال الأطلسي وبوارجه عند دخول البحر الأسود، كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفاً مستمراً لخاصرة روسيا الاتحادية ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التأريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية ([2]).

وتمثل اوكرانيا موقعاً جيوستراتيجياً هاماً ما بين الجانب الروسي ودول حلف شمال الأطلسي، اذ تمثل أوكرانيا المسافة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة الجانب الشرقي لأوروبا، الأمر الذي يهدد الجانب الروسي بل وهو يعد مصدر تهديد تاريخي لها، وتقوم عمليات الاندماج والشراكة الأوربية والأطلسية بتقليص النفوذ الروسي في تلك المنطقة واحكام السيطرة عليها، أما روسيا فقد بات يثير حفيظتها النفوذ الغربي هناك، من هنا فإنها لا تستطيع بأن تترك أوكرانيا لتصبح جزء من المنظومة الأمنية للغرب، فضلاً عن المشاعر القومية الروسية تجاهها فضلاً عن انها تكون ضمن منطقة المصالح الروسية الاستراتيجية والتي تعزلها عن الغرب وحلفائه([3]).

وتشكل أوكرانيا ممراً هاماً الى روسيا لتسويق الطاقة الى أوروبا عبر أوكرانيا اذ بلغ حجم صادرات الطاقة الى أوروبا عن طريق أوكرانيا نحو 80% كما أن روسيا تبذل كل ما تستطيع للحفاظ على أوكرانيا كطريق ومعبر حيوي للطاقة سيما وان روسيا تحاول وضع يدها على الطاقة في بحر قزوين من جانبين مهمين الأول أن روسيا تريد أن تسيطر على إمدادات الطاقة من بحر قزوين والجانب الآخر المهم هو قتل المشروع التركي الأوروبي (تاناب) الذي يعد مشروع القرن لأوروبا لتقليل الاعتماد على روسيا في امدادات الطاقة تقل الى أدنى حد إلا أن روسيا نجحت في ضرب مشروع القرن السالف الذكر([4]).

وتعد اوكرانيا بحسب صانع القرار السياسي الروسي جداراً فاصلاً وخط للدفاع بين روسيا وحلف شمال الأطلسي فأوكرانيا تلعب دور الدولة العازلة بين قطبين عالميين سيما وان عالم القطبية الواحدة قد بدأت ملامحه تغيب بشكل واضح وسيادة توازن الأقطاب الذي قد برزت ملامحه بعد صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية وعودة روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق بفكرة الاتحاد الأوراسي عام 2014 والدفاع المستميت لحلفائها وعمقها الجيوبولوتيكي البعيد في سوريا، التي انتصرت على الغرب في محاولاته لتغيير نظام الحكم فيها، فضلاً عن انه لا يمكن ان نغفل عاملاً جغرافياً هاماً في سياسة التوجه الروسي حيال اوكرانيا ألا وهو ان هنالك اقلية سكانية في اوكرانيا ناطقة باللغة الروسية تتعاطف بشكل تام مع مشاعر الاندماج مع روسيا الاتحادية([5])

ومن هنا فان التواجد الأمريكي على الساحة الأوراسية ما هو إلا تمهيد لما تم ذكره سابقاً والذي كان يتمحور حول السيطرة على منابع النفط والسيطرة على طريق الحرير وتقويض دور روسيا في الصعود لقيادة العالم والانفراد الأمريكي كقوة تحكم العالم ويبقى ذو قطبية أحادية، وان الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد تأخرا في ادرك الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وهنا بدأت نقطة الخلاف والصدام

---

[1]) المصدر نفسه، ص 121.

[2]) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص 185 - 186 .

[3]) ايثار أنور محمد البياتي، الأساس الجيوستراتيجي للأزمة الأوكرانية وتداعياتها الداخلية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 17، العدد 71، الجامعة المستنصرية، بغداد 2020،ص111.

[4]) موسى جعفر راضي، مسلم مهدي علي، الأبعاد الجيوبوولتيكية للأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبل الصراع العالمي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 7، بغداد 2022، ص 143.

[5]) المصدر نفسه، ص 143.

الجيوسياسي والأزمة الأوكرانية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية الطامحة لتوسيع حلف شمال الأطلسي عبر بقاء أوكرانيا مستقلة وبين روسيا الاتحادية التي تتطلع الى لإستعادة امبراطورية أوراسية تكون أوكرانيا من ضمنها واقعاً ونفوذاً[1].

وبعد أن بدأت الحرب الأوكرانية الروسية عام 2022 فان النظام الجيوبولتيكي للمصالح الأمريكية لم تتمتع باستقرار سياسي فأوكرانيا تعاني منن نقص في امداد الطاقة الروسية وتايوان تعاني من تهديد صيني مستمر واليابان الحلف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تعاني هي الأخرى من تهديد كوريا الشمالية، من هنا فان هذه الحرب الأخيرة قد تلقي بضلالها على مستقبل النظام الدولي والمصالح الأمريكية ومستقبل روسيا الاتحادية ومكانتها في النظام الدولي القائم.

المطلب الثاني: الممكنات الاقتصادية والديموغرافية لأوكرانيا

تعد أوكرانيا(*) من بين أهم الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي السابق قبل التفكك، فهي تتميز بموقع استراتيجي وجيوسياسي هام جداً بين قارتي آسيا وأفريقيا وهي أساس توازن القوى في منطقة القوقاز التي تمتد صعوداً الى روسيا وغرباً الى أوروبا الشرقية وهي ممر لأنابيب الغاز تجاه دول غرب أوروبا فتحاول دول أوروبا كسب أوكرانيا من أجل الضغط على أوروبا استثماراً لحاجتها الماسة الى النفط والغاز الروسي مروراً عبر الأراضي الأوكرانية الأمر الذي انتج خلافاً ما بين روسيا وأوكرانيا[2]، وتتميز اوكرانيا بنقاط قوة اقتصادية وصناعية وزراعية وبعد استقلالها عام 1991 انتقلت الى اقتصاد السوق وقد بلغ الناتج الصناعي نحو 5% وانتاج الحديد بنحو 10% من الانتاج العالمي لعام 1991 ومن أجل معالجة النقص الواسع في المنتجات لجأت أوكرانيا الى أطلاق حرية الأسعار ودعم الزراعة والصناعة المملوكة وأكثر المتضررين هم من أصحاب الدخول الثابتة، وتمتلك أوكرانيا قدرات عسكرية مهمة ما يجعلها في موقع القوة ضمن الترتيبات الاقليمية خاصة وانها برزت ثاني دولة نووية بعد روسيا وورثت ترسانة للأسلحة السوفيتية، ولها دور كبير في صناعة الأسلحة الروسية فمعظم الشركات الروسية تعمل في أوكرانيا[3].

وتعتمد أوكرانيا في اقتصادها بشكل رئيس على الزراعة وكانت تعد هي سلة الخضار الى أوروبا ومن بين منتوجاتها الحبوب والبطاطا وخاصة الحنطة والشعير وتعد من بين أجود انواعها في العالم بالاضافة الى الذرة وزهرة الشمس وبنجر السكر والتبغ والفواكه، حيث تتوفر التربة الغنية بالمعادن والعناصر المعدنية وانتاجها الزراعي الكثيف الذي كان يغطي ما يحتاجه الاتحاد السوفيتي في السابق، فضلاً عن منتجاتها الحيوانية وتشتهر اوكرانيا بوجود الماشية من الأبقار والأغنام والخنازير والخيول وهذا ما يزيد من انتاج الألبان والحليب ومشتقاته، أما القطاع الصناعي فتعد أوكرانيا من بين الدول

---

[1]) المصدر نفسه، ص 144-145.

[*]) تعد أوكرانيا ثاني أكبر دول أوروبا من حيث المساحة والتي تبلغ نحو 603،700 كم2 وتنقسم الى 24 اقليم بالاضافة الى جمهورية القرم باعتبارها دولة ذاتية الحكم والتي تقع من الجنوب منها وهي قد انفصلت عنها مؤخراً، وموقع اوكرانيا يكون في جنوب غرب القسم الأوروبي لروسيا ويحدها من الشمال بيلا روسيا بحدود يبلغ طولها نحو 891كم وغرباً المجر بنحو 103كم وبولندا بنحو 526كم وسلوفاكيا بنحو 97كم ومن الجنوب الغربي رومانيا بنحو 438 كم ومولدافيا بنحو 940 كم وجنوباً روسيا بطول حدود 1576 كم .ولها اطلالة على البحر الأسود وبحر آزوف ويقدر طول اجمالي حدودها البحرية بنحو 2782 كم وقد حددت مياهها الاقليمية بـ 12 ميل بحري، وهي بذلك محاطة بـ 7 دول، وقد شكلت حدودها مع روسيا أطول الحدود بطول 1576 كم أي بنسبة 34،4% من اجمال أطوال الحدود ، وهذا ما يجعلها تكون تحت تأثير هذه الدولة ويبقيها تحت رحمتها وان كثرة عدد الدول الجوار يشكل خطراً على أوكرانيا أو أية دولة ويكون عليها اقامة علاقة حسن الجوار مع جاراتها، ولما كان عدد الدول المجاورة كبير شكل ذلك خطراً ولا سيما دولة قوية كروسيا فضلاً عن نسبة طول الحدود ما أدى للتدخل في شؤونها الداخلية . للمزيد من التفاصيل ينظر : فيان أحمد محمد لاوند، الأزمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، السنة2، المجلد 3، العدد 3، ملحق2، كلية التربية، جامعة بغداد 2021، ص 185.

[2]) ميادة علي حيدر، أوكرانيا في الإدراك الروسي الأمريكي الأوروبي دراسة في الأزمة الأوكرانية 2014- 2018، مجلة قضايا سياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 2020، ص 119.

[3]) المصدر نفسه، ص 119.

الصناعية الرائدة فهي تمتلك مصادر الطاقة والوقود والمواد الحديدية والأخشاب والبتروكيمياويات فضلاً عن امتلاكها الصناعات الثقيلة والمعدنية وصناعة الأسلحة، والأدوات الكهربائية[24].

وعلى الرغم من اعتمادها على روسيا لتأمين حاجتها من البترول والغاز إلا أنها تنتج أغلب أنواع السيارات والطائرات فهي تقوم بتصدير طائرات انتونوف وشاحنات كراز الى الكثير من الدول وتسوق أغلب ما تنتجه الى الاتحاد الأوروبي واتحاد الدول المستقلة، كما أن لأوكرانيا نشاطات في مجال استكشاف الفضاء والبعثات العلمية والبحثية والاستشعار عن بعد ، إذ أطلقت ما يقارب 101 مركبة إطلاق محلية الصنع ما بين عامي 1991- 2007، وبهذا فان أوكرانيا تعد من بين الدول الرائدة في العالم في انتاج الصواريخ والتكنولوجيا ([25].

ولأوكرانيا مناخ معتدل قاري وترتفع نسبة الأمطار فيها غرباً وشمالاً في حين تقل نسبتها في الشرق والمناطق الجنوبية الشرقية، أما في فصل الصيف فيكون دافئاً في جميع انحاء أوكرانيا بينما يكون ساحل شبه جزيرة القرم جنوب أوكرانيا بمناخ شبه استوائي رطب متأثراً بمناخ المحيط الأطلسي أما الأمطار في أوكرانيا يتم توزيعها بطريقة غير مناشبة في الغرب والشمال وأقل منه بكثير في شرق وجنوب شرق أوكرانيا([1]).

وتمتلك اوكرانيا نحو 3 آلاف بحيرة متوسطة وصغيرة الحجم وتعد بحيرة يالبوغ في إقليم أوديسا أكبر بحيرة في أوكرانيا، أما بحيرة سفيتياز في اقليم فولين فهي الأكثر عمقاً كما تمر عبر الأراضي الأوكرانية مجموعة كبيرة من الأنهار فضلاً عن وقوعها على بحرين وهما الابحر الأسود وبحر آزوف من جهة جنوب البلاد، وتوجد في أوكرانيا عدد من الأنهار الكبيرة مثل نهر دنيبرو والدانوب ودنيسبير وسيفريسكي دونتيس وبيفدني بوغ وبريبيات وديسنا، فموقع أوكرانيا الجيوستراتيجي في شرق ووسط أوروبا يعود الى سبب وقوعها على السواحل الشمالية للبحر الأسود وبحر آزوف بالاضافة الى ذلك فانها تحدها دول أوربية مثل بولندا وسلوفاكيا والمجر في الغرب، وروسيا البيضاء في الشمال ومولودافيا ورومانيا في الجنوب وروسيا في الشرق، ووقوع الشواطئ الجنوبية لشبه جزيرة القرم دواخل منطقة احيائية شبه استوائية التي يتم فصلها عن اغلب مناطق اوكرانيا من قبل مجموعة جبال القرم وان الجزء الشمالي من جبال الكاربات يصل الى الجزء الغربي من اوكرانيا، كما يقسم نهر دنبيرو الذي يمر عبر أوكرانيا من الشمال الى الجنوب حتى يصب في البحر الأسود كما تمثل الحدود الأوكرانية مع روسيا أطول الحدود([2]).

وتمثل أوكرانيا من بين أحدى الدول المستهلكة للطاقة في أوروبا فقد تستهلك ما يقرب نحو ضعف الطاقة التي تستهلكها المانيا فهي تحصل على الوقود النووي من روسيا بالإضافة الى استيرادها للنفط والغاز من الاتحاد السوفيتي السابق وهي تمتلك أيضا محطة للطاقة النووية في أوروبا وهي محطة زابوريجيا النووية لتوليد الطاقة في أوكرانيا، وكان قد خططت الأوكرانية في عام 2006 بناء 11 مفاعلاً نووياً بحلول عام 2030 مما يضاعف من الكمية الحالية لقدرة الطاقة النووية فهي تحتل المرتبة الثانية عشر في العالم ضمن قطاع الطاقة بمقدار 54 ميغاواط بينما لا يزال دور الطاقة المتجددة متواضعاً في انتاج الكهرباء بالإضافة الى بلوغ حصة الفحم والغاز في توليد الطاقة 4704% الغاز حوالي 20% و4705% ومن الطاقة النووية 9205 تيرواط ساعة و 5% من الطاقة المائية في عام 2007([3]).

المبحث الثالث: الحرب الروسية - الأوكر انية و أثرها على التوازن الدولي

مما لا شك فيه فان التنافس الأمريكي والأوروبي على أوكرانيا بالإضافة الى التنافس الروسي الاتحادي كان له الدور الرئيس في اثارة الأزمة الأوكرانية، وهذا يعود الى ثمانينيات القرن الماضي وتحديداً منذ سقوط جدار برلين عام 1989، فقد

---

[24]) فيان احمد محمد لاوند، مصدر سبق ذكره، ص190.

[25]) المصدر نفسه، ص190.

[1]) محمد صادق جميل الحمداني، الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبولتيكي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 24، العدد 101، ديالى 2018، ص 348.

[2]) المصدر نفسه، ص 349.

[3]) محمد صادق جميل الحمداني، مصدر سبق ذكره، ص 350-351.

كان هنالك تخوفاً كبيراً لدى الأمريكان من أن تتحد روسيا الاتحادية وأوروبا في نظام اتحادي موحد، الأمر الذي يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها في النظام الدولي، وهذا ما سندرسه عبر المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي من أوكرانيا

تمثل أوكرانيا للولايات المتحدة الأمريكية(*) بأنها تعد من بين أهم الدول التي يتوجب ادخالها في حلف شمال الأطلسي لما لها من دور بارز وموقعاً استراتيجياً هاماً في المواجهات العسكرية بين الحلف وروسيا وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الضغط على الأتحاد الأوربي لبدء مهمة التقارب مع اوكرانيا من أجل ادخالها مع الاتحاد الأوربي، كما عملت أمريكا على تشجيع المعارضة الأوكرانية من أجل الاطاحة بالرئيس الأوكراني يانوكوفيتش لتحقيق هدفها في القضاء على التواجد العسكري الروسي في القرم، عبر انزال الوحدات العسكرية الأمريكية في محاولة لتطويق روسيا، ومن أجل توسيع الحلف ايضاً كمخرج استراتيجي من أجل اخراج أوكرانيا من الفلك الروسي ودمجها بالغرب([1]).

وتعود السياسة الجيوبولتيكية الى الغرب(*) في أوكرانيا الى أمرين هامين([2]):

الأول: أن اوكرانيا تمثل مفتاح السيطرة نحو طريق الحرير الذي يعد مؤشر السيطرة الأساس لمفتاح العالم الاقتصادي بسبب أن أوكرانيا تمثل نقطة الربط بين أوروبا الغربية والشرقية مروراً بالقوقاز وآسيا الوسطى ثم الهند والصين ولا تتم السيطرة على هذا الممر من دون السيطرة على أوكرانيا.

ثانياً : إن السيطرة على طريق الحرير للوصول الى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى سيكون بطريقة مباشرة والتي تبلغ نحو 34% من احتياطي الطاقة العالمية، من هنا فان الأمرين آنفين الذكر قد يكونا أمرين واضحين لسياسة الغرب في أوكرانيا، لكن الأمر الأكثر أهمية هو تقويض التوسع الروسي وضرب مجالها الحيوي لها ومنع روسيا أيضاً من التحكم ببوابة طريق الحرير نحو أوروبا وجعل العاصمة الروسية في مرمى نيران حلف شمال الأطلسي وانهاء حلم روسيا بإعادة امجاد الامبراطورية السوفيتية لأن القرب الجغرافي وعدم ترك مسافة أمان بين الغرب وروسيا سيصب في صالح الغرب كثيراً لأن الغرب لا يلعب باستراتيجية بعيدة عن أرضه فحسب وانما يلعب في ارض الروس.

ومن الجدير بالذكر فان الولايات المتحدة الأمريكية ترك تماماً بأن الوقوف بوجه المشروع الروسي الاتحادي يكون عبر ضم أوكرانيا الى حلف شمال الأطلسي لأن المشروع الروسي بلا أوكرانيا مشروع ميت كما يرى المفكر والمنظر الروسي (الكسندر دوغين*)، الذي دعا الى احتلال أوكرانيا كونها الجزء الهام في مشروع أروسيا الروسي، لأن فقدان أوكرانيا يعني بأن

---

*) يرى العالم الأمريكي نيكولاس سيبيكًمان بأن هنالك ثمة ضرورة لقيام القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أحتواء الاتحاد السوفيتي عبر سلسلة من الأحلاف العسكرية والأمنية التي تسيطر على مناطق الحزام المحيط لمنعه من التمدد نحو المياه الدافئة أو الولوج في أوروبا الغربية، مفترضاً أن من يسيطر على الحزام المحيط يحكم روسيا ومن يحكم روسيا يسيطر على مصائر العالم، وتتكون مناطق الحزام المحيط من أوروبا وصحراء الجزيرة العربية والشرق الأوسط والمنطقة الأسيوية أي شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، أما سياسة الاحتواء فبعد أن قام جورج كينان في الاتحاد السوفيتي مجموعة خطط لاختراق الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية والواقعة ضمن الحزام المحيط، فقد حث أمريكا على تطبيق المفاهيم التي دعى اليها سيبكًمان عبر احتواء القوة التي تسيطر على أوراسيا فطبقتها أمريكا خلال الحرب الباردة. للمزيد من التفاصيل : ينظر : محمد صادق جميل الحمداني، مصدر سبق ذكره، ص 352.

[1]) عطارد عوض عبدالحميد، روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية التوجهات الجيوستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، صلاح الدين 2019، ص 133.

*) يرى رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ونستون تشرشل بأن اذا أردت أن تقضي على الاتحاد السوفيتي يجب عليك بأن تفصل روسيا البيضاء وأوكرانيا عن الاتحاد، وقد ما يحص اليوم هو تطبيق لما تمت الاشارة اليه في السابق، من هنا جاءت المواقف الغربية والأمريكية مخالفة للإجراء الروسي . ينظر : أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي، العدد 11، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد 2014، ص81.

[2]) موسى جعفر راضي، مسلم مهدي علي، مصدر سبق ذكره، ص 124.

*) الكسندر دوغين : هو المفكر والمنظر الروسي الأقرب الى الرئيس الروسي بوتين، والذي رأى بضرورة احتلال أوكرانيا، لأن الأخيرة تمثل الحجر الأساس في تحقيق المشروع الأوراسي، وله أيضاً آراء سياسية أخرى كثيرة حيال مسألة التوازن الدولي والقطبية الدولية وعودة الأمبراطورية السوفيتية واستعادة مكانتها في النظام الدولي.

الخاصرة الرخوة الى روسيا ستفقدها السيطرة على أغلب المقدرات الموجودة في أرواسيا، فالمناطق ما بين أوكرانيا وكازخستان تعد السلة الغذائية للعالم لأنها تسيطر على انتاج القمح في العالم، فتمثل أوكرانيا لوحدها فقد على 40% من التربة السوداء على مستوى العالم، وتحوي دول آسيا الوسطى دوا آسيا الوسطى وأوكرانيا والقوقاز على 10 ملايين كم من الأنهار، مع خزين هائل وكبير من النفط والغاز، من هنا فضم القرم الى روسيا الاتحادية ستكون حينها الأخيرة منافساً شرساً ومهاً للولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يفسر الدعم الأمريكي المستمر لأوكرانيا[29].

المطلب الثاني: موقف الدول الكبرى من الحرب (روسيا والصين)

تشكل أوكرانيا معبراً مهماً لروسيا من أجل تسويق الطاقة الى أوروبا عبر أوكرانيا إذ بلغ حجم صادرات الطاقة الى أوربا عبر أوكرانيا نحو 80% كما أن روسيا تبذل كل شئ للحفاظ على بقاء أوكرانيا كمعبر هام للطاقة، خاصةً وإن روسيا تريد وضع اليد على الطاقة في بحر قزوين من جانبين هامين **الأول:** إن روسيا تريد أن تسيطر على إمدادات الطاقة من بحر قزوين، والجانب الآخر الهام هو قتل المشروع التركي – الأوربي (تاناب) الذي يعد مشروع القرن لأوروبا لتقليل الاعتماد على روسيا والأراضي الأوكرانية كممر، وجعل اعتماديتها على روسيا في إمدادات الطاقة تقل الى أدنى ما يمكن، إلا أن روسيا نجحت في ضرب مشروع القرن التركي الأوروبي[30].

ومما لا شك فيه فان أوكرانيا بنظر صانع القرار الروسي تعد مساحة أمامية لها، من هنا تعد أوكرانيا بالنسبة الى روسياً جداراً فاصلاً وخط الدفاع الأول بين روسيا وحلف شمال الأطلسي بمعنى أن أوكرانيا تلعب دور الدولة العازلة بين قطبين عالميين لا سيما وان عالم القطب الأحادي قد بدأت ملامحه تغيب بشكل واضح وسيادة عالم توازن الأقطاب الذي قد برزت ملامحه بعد بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية وعودة روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي بفكرة الاتحاد الأوراسي عام 2014 والدفاع الكبير لحلفائها وعمقها الجيوبولتيكي (البعيد في سوريا) التي انتصرت على محاولات الغرب لتغيير نظام الحكم فيها، ولا يمكن أن نغفل عاملاً جغرافياً سياسياً هاماً في سياسة التوجه الروسي حيال أوكرانياً إلا وهو أن هنالك أقلية سكانية في أوكرانيا ناطقة باللغة الروسية تتعاطف تعاطفاً تاماً مع مشاعر الاندماج مع روسيا الاتحادية[31].

وترتبط روسيا الاتحادية بأوكرانيا علاقات اقتصادية استراتيجية إذ يعد الغاز الطبيعي عنصراً هاماً ورئيساً في العلاقات الاقتصادية الروسية – الأوكرانية، إذ لا يمكن لأوكرانيا البقاء من دون أمدادات الغاز الطبيعي من روسيا الاتحادية، في حين أن عوائد صادرات الغاز الطبيعي بالنسبة الى روسيا تعد ذات أهمية كبيرة لضمان استقرار الاقتصاد الروسي لأن صادرات الغاز تمثل المورد المالي الهام في للاقتصاد الروسي، إذ تصدر روسيا الغاز بشكل حصري عبر تقريباً عبر الأراضي الأوكرانية، وقد أدى إطلاق أول فرع لخط (أنابيب يامال) الى تعزيز الاقتصاد الروسي بشكل أكبر ومن جانب آخر تعد أوكرانيا أحد أكبر مستهلكي الغاز الروسي، وهو مستهلك لم تستطع شركة عز بروم الروسية الاستغناء عنه[32].

أما الصادرات الروسية الى أوكرانيا فتكون في المقام الرئيس من موارد الطاقة لا سيما الغاز والنفط والمنتجات القائمة على النفط بالاضافة الى وقود محطات الطاقة النووية، وتصدر روسيا الى أوكرانيا الآلات والأجهزة الميكانيكية فضلاً عن المعدات لوسائل النقل[33].

أما فيما يتعلق في الموقف الصيني من أوكرانيا، ففي ردود فعل متباينة مع مواقف القوى العالمية تجاه الأزمة الأوكرانية، التزمت الصين بموقف التحفظ والوسطي، وترى بأنها تتأمل بإيجاد موقف وحل سلمي لإنهاء الوضع المتفاقم هناك، فقد خرجت الكلمة الرسمية الوحيدة من قبل بكين بشأن الصراع الأوكراني الروسي عن طريق وزارة الخارجية

---

[29]) ماهر سعدون خوشي صبار، التنافس الأمريكي – الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد العام 2000 أوكرانيا وسوريا أنموذجاً، *اطروحة دكتوراه*، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف 2021، ص 290.

[30]) موسى جعفر راضي، مسلم مهدي علي، مصدر سبق ذكره، ص 143.

[31]) المصدر نفسه، ص143.

[32]) ماهر سعدون خوشي صبار، مصدر سبق ذكره، ص 298.

[33]) المصدر نفسه، ص 299.

الصينية، ففي مؤتمر صحفي أكد المتحدث بأسم وزارة الخارجية التزام الصين بالاستقلال والسيادة لأوكرانيا والسلامة الإقليمية، ودعا الى حل سلمي للوضع القائم مع احترام القانون الدولي من قبل كل الأطراف لكنه لم يشر بالتحديد الى روسيا أو الى تواجدها العسكري في البلاد([34]).

ومن خلال ما تقدم نرى بأن هنالك تنافس جلي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وحلفائها حيال أوكرانيا فضلاً عن أسيا الوسطى، أوكرانيا التي تتمتع بموقع جيوستراتيجي هام جداً وقدرات اقتصادية كبيرة، من هنا فقد باتت هذه المنطقة محط أنظار الدول الكبيرة ومكاناً للصراح الجيوبولتيكي، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومحاولة أوكرانيا للانضمام الى حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي لا ترغب به روسيا الاتحادية لأنه يهدد وجودها ومكانتها في النظام الدولي.

المطلب الثالث: آثار الحرب الروسية – الأوكرانية على النظام الدولي

بعد أن تم اتخاذ القرار الروسي بغزو أوكرانيا في 2022/2/24 فقد سعى الرئيس الروسي بوتين الى زيادة مرونة الاقتصاد الروسي وتوسيعه لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية المحتملة إثر هذه الحرب، عبر زيادة الاحتياطيات الدولية للمصرف المركزي الروسي وتعميق اقتصاده والشراكة الاقتصادية مع الصين، وهنالك قناعة لدى القيادة الروسية بأن دولة مثل ألمانيا التي تعتمد على الغاز الروسي بأنها ستعارض أية إجراءات اقتصادية صارمة ضد روسيا، بيد أن التطورات ما بعد الحرب أكدت جميعها بأن الرئيس الروسي أغفل بردة الفعل الغربي والأوكراني حيال الهجوم الروسي، من هنا بدأ ينمو توجه يدعو الى ايقاف الاعتماد على واردات الغاز الروسي، ومنع احتياطيات البنك المركزي الروسي من عملات مثل الدولار واليورو والجنيه الاسترليني وتم استبعاد عدداً من البنوك الروسية من نظام سويفت بين البنوك، وقد تبنى الغرب استراتيجية تمثلت بمعاقبة وعزل الاقتصاد الروسي ما أنتج صدمة كبيرة من الانهيار الاقتصادي وتداعيات عالمية دفعت الى الزيادة في اسعار الغذاء والطاقة، الأمر الذي أدى الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وقيام العديد من الدول الغربية بما فيها ألمانيا من ارسال أسلحة الى الجيش الأوكراني([35]).

ويظهر مما تقدم بأن هذه الحرب الروسية – الأوكرانية سيكون لها تداعيات على مستقبل النظام الدولي لا تؤثر فقط على أطراف النزاع بل تؤثر أيضاً على صورة توزيع القوة وانتشارها في النظام الدولي، على الرغم من الانقسام الغربي حيال الأزمة فلم تستطع اوروبا على اتخاذ موقفاً موحداً من العملية العسكرية باستثناء الإدانة والتنديد فقط في حين ضغطت كل من بولندا وفنلندا والسويد بشدة من أجل الموقف الأوروبي الموحد بالضد من روسيا، وفضلت فرنسا وألمانيا من عدم التصعيد بسبب المصالح القوية التي تربطهم بروسيا وهو أمر ينعكس ايجاباً على المصالح الروسية وتحقيق الهدف الروسي، واذا ما نجحوا الروس في تحقيق الهدف من هذه الحرب فسيكون ذلك بمثابة اعتراف أوروبي بروسيا كقوة مهيمنة في أوروبا الشرقية، إن لم يكن للغرب استراتيجية أخرى ترى غير ذلك ([36]).

وقد أثرت الحرب الروسية – الأوكرانية في الاقتصاد العالمي ونسبة اعتماد الدول عليهم في تحقيق أمنهم الاستراتيجي الغذائي، فروسيا تعد من بين أكبر مصدري القمح في العالم بـ 37 مليون طن سنوياً في حين تأتي أوكرانيا في المركز الرابع ب 18 مليون طن سنوياً وتستورد الدول العربية نحو 11% من صادرات القمح العالمية، من هنا ومن خلال ما تقدم يتضح بأن الدول العربية من بين أكثر المناطق تأثراً بالأزمة بسبب قلة توافر السلع من أوكرانيا وروسيا، الأمر الذي أدى الى زيادة

[34]) : أرشد مزاحم مجبل، مصدر سبق ذكره، ص 81.

[35]) هديل حربي ذاري، التوجه الروسي الجديد تجاه منطقة شرق أوروبا بعد العام 2021، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، بغداد 2023، ص 240.

[36]) المصدر نفسه، ص 243.

في اسعار المواد الغذائية، وهذا ما انعكس على المجتمعات واستقراراها بسب الهجرة بسبب هذا الخلل الاقتصادي خلفته هذه الأزمة([37]).

فقد أثرت الأزمة الروسية – الأوكرانية على جميع انحاء العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فروسيا تمثل أكبر دول العالم انتاجاً واحتياطياً واستهلاكاً للنفط والغاز فقد يصل انتاجها نحو 10-11 مليون برميل نفط يومياً، إلا أنها كانت عاملاً من عوامل ارتفاع أسعار النفط بسبب اجتياحها لأوكرانيا، وفرض العقوبات عليها والامتناع عن استيراد النفط منها بالاضافة الى تداعيات أخرى ممثل في تأجيل أوروبا والولايات المتحدة مشروع نورد ستريم وهو خطا أنابيب باستثمارات غربية لنقل الغاز الطبيعي من مدينة فيبورج في روسيا الى مدينة جرايف سغالد في ألمانيا الى أجل غير مسمى، لذلك قفزت أسعار النفط والغاز مما أدى الى زيادة تكاليف الانتاج ونتج عن ذلك ارتفاع اسعار السلع وارتفاع نسبة التضخم مما أثر على نتائج النمو العالمي ([38]).

وتأسيسا على ما تقدم فانه لا تستطيع أية دولة منفردة أن تكون لديها القدرة على أن تسد الفراغ أو أن تحل محل إمدادات الغاز الروسية لأوروبا بالغز الطبيعي المسال، نظراً لأن معظم كميات الغاز القطرية محجوزة لعقود طويلة الأجل في الغالب اشترين آسيويين، وإن ما يمكن تحويله للشحن الى أوروبا يتراوح من 10 – 15% فقط من الانتاج القطري وهي قطعاً كمية لا يمكن أن تلبي احتياجات اوروبا، في حين طلبت الولايات المتحدة الأمريكية دولاً أخرى بتحويل إمدادات الغاز الطبيعي الى اوروبا في حال تصاعد الصراع، وان هذه الأحداث ساهمت في تصاعد أسعار النفط والغاز عالمياً الى مستويات كبيرة، اذ بلغ سعر برميل النفط بنحو 70,57 دولار للبرميل في نوفمبر/2021 ونحو 100,9 دولار للبرميل الواحد في شباط / 2022، ووصل سعر الذروة في حزيران 2022 عند بلوغه 114,8 دولار للبرميل الواحد، وقد رافق أزمة الطاقة أيضاً أزمة الغذاء العالمي لا سيما وأن روسيا وأوكرانيا من أكبر منتجي عدد من المواد الغذائية في العالم ومنها القمح والزيوت([39]).

وتأسيساً على ما تقدم فان الحرب الروسية - الأوكرانية أثرت ويشكل فاعل وكبير في النظام الدولي، من حيث أزمة الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) وأزمة الغذاء العالمي، لما تمتلكه هاتين الدولتين من قدرات اقتصادية هائلة ومكانة جيوستراتيجية مهمة، من هنا فان العالم الغربي وحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع الى أن تظم أوكرانيا الى الحلف وتكون جزءاً من النظام الدولي الغربي، أما روسيا فهي ترى بأن أوكرانيا تمثل الدولة لا يمكن الاستغناء عنها فروسيا بلا أوكرانيا لا يمكن أن تحافظ روسيا على مكانتها في النظام الدولي والتي تبحث عن تقوية هذه المكانة واستعادة قوتها في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، وهي تحاول أن تكون أوكرانيا جزءاً ممن يدور في فلكها، أو على الأقل أن تكون أوكرانيا دولة محايدة ما بين الغرب وروسيا الاتحادية .

الخاتمة

من خلال ما تقدم نرى بأن التنافس الدولي ما بين الدول الكبرى كالولايات المتحدة والأمريكية ورسيا والصين وباقي الدول الصاعدة هو العلامة الفارقة في النظام الدولي القائم، وبالتالي الحفاظ على المصالح لتلك الدول بات أمراً ضرورياً للحفاظ على المكانة لتلك الدول في النظام الدولي، من هنا فان الحرب الروسية – الأوكرانية لم تكن وليدة اللحظة بل هي نتيجة لتداعيات لعقود من الزمن، فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول الضغط على الجانب الروسي وتقويض دوره وتحجيم مكانته كي لا يكون منافس مرتقب لها سيما وان روسيا الاتحادية تعد القوة العسكرية الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن كونها وريثة الاتحاد السوفيتي السابق المنافس والغريم الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[37]) أية ابراهيم بدوي عبدالواحد، أثر الغزو الروسي الأوكراني على أزمة الغذاء و الطاقة العالمية، بحث منشور ، في كتاب الصراع الروسي – الأوكراني وتداعيات عام من الحرب، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2023، ص 82.

[38])) أية ابراهيم بدوي عبدالواحد، مصدر سبق ذكره، ص 83.

[39])عباس فاضل علوان، الاتجاهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال الحرب الأوكرانية، مجلة الكوفة العدد54، كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة ، 2023 ، ص 199.

فأوكرانيا تلك الدولة التي تمثل الكثير للولايات المتحدة الأمريكية ومثلها الى روسيا الاتحادية، لذا فان كل طرف من هذه الأطراف يحاول استمالة أوكرانيا الى جهته، وهذا لا يمكن أن يكون فأوكرانيا لا تريد أن تكسب طرف على حساب الطرف الآخر لأن ذلك سيؤثر على مستقبلها السياسي والوجودي في عالم متغير.

المصادروالمراجع

أولاً: الكتب العربية :

1- أحمد عبد الجبار عبدالله، التوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2015.

2- أية ابراهيم بدوي عبدالواحد، أثر الغزو الروسي الأوكراني على أزمة الغذاء و الطاقة العالمية، بحث منشور ، في كتاب الصراع الروسي – الأوكراني وتداعيات عام من الحرب، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2023.

3- ايناس عبد السادة العنزي، الصراع الدولي في العقد الأول للهيمنة والقطبية الأحادية، دار الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق بغداد 2016.

4- وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين، الدار العربية لعلم ناشرون، بيروت، 2016.

5- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي ما بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات وزارة الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010.

ثانياً الكتب الأجنبية:

1- زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي، ط1، ترجمة فاضل جتكر، بيروت لبنان، 2012.

2- زبغنيو بريجينيسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط3، الأردن 2012.

ثالثاً : الدوريات ولمجلات :

1- أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي، العدد 11، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد 2014، ص81.

2- ايثار أنور محمد البياتي، الأساس الجيوستراتيجي للأزمة الأوكرانية وتداعياتها الداخلية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 17، العدد 71، الجامعة المستنصرية، بغداد 2020.

3- سهاد اسماعيل خليل، المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي أزمة القرم أنموذجاً ، مجلة دراسات دولية، العدد70، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2017.

4- عطارد عوض عبدالحميد، روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية التوجهات الجيوستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، صلاح الدين 2019.

5- فيان أحمد محمد لاوند، الأزمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، السنة2، المجلد 3، العدد 3، ملحق2، كلية التربية، جامعة بغداد 2021.

6- كوثر عباس الربعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية – الأمريكية التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، العدد 45-46، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016.

7- ماهر سعدون خوشي صبار، التنافس الأمريكي – الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد العام 2000 أوكرانيا وسوريا أنموذجاً، اطروحة دكتوراه، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف 2021.

8- محمد صادق جميل الحمداني، الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبولتيكي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 24، العدد 101، ديالى 2018.

9- موسى جعفر راضي، مسلم مهدي علي، الأبعاد الجيوبوولتيكية للأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبل الصراع العالمي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 7، بغداد 2022.

10- ميادة علي حيدر، أوكرانيا في الإدراك الروسي الأمريكي الأوروبي دراسة في الأزمة الأوكرانية 2014- 2018، مجلة قضايا سياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 2020.
11- نوار محمد ربيع، الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(26 – 27)، لسنة 2015.
12- هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد عام 2001 المسار والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (25) بغداد 2014.
13- هديل حربي ذاري، التوجه الروسي الجديد تجاه منطقة شرق أوروبا بعد العام 2021، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، بغداد 2023.
14- وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد(64-65)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد 2016.

رابعاً : الأطاريح والرسائل :

1- عباس فاضل علوان، الاتجاهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال الحرب الأوكرانية، مجلة الكوفة العدد54، كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة ، 2023.
2- فاضل عبدعلي حسن، المنظمات الاقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.

الحرب السيبرانية الروسية الأوكرانية بين التنظير والواقع الميداني

فؤاد بنبوعزة: دكتوراه في العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط
fouadcomo@gmail.com
حميد بوهدا: طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط
habouhda@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصراع الروسي الأوكراني خاصة في بعده السيبراني، الحرب السيبرانية بين روسيا وأوكرانيا واقع يومي يكرس لبروز وأهمية التكنولوجيا الحديثة على حياة الانسان بصفة عامة والصراعات الدولية على وجه الخصوص. السباق نحو التسلح السيبراني بات واقعا يفرض ذاته كل يوم خاصة بين الولايات المتحدة، الصين وروسيا. في خضم هذا السياق الجديد يسعى الدب الروسي الى فرض استراتيجيات جديدة لتكريس مبدأ السيادة الرقمية وأيضا البروز كقوة ناعمة. يتبنى هذا البحث المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي مع اعتماد المقاربة السوسيولوجية للعلاقات الدولية خاصة في بعدها الصراعي المبني على القوة.

كلمات مفاتيح: روسيا، أوكرانيا، ، السيادة الرقمية، الفضاء السيبراني، الحرب السيبرانية، المخاطر السيبرانية

The Russian-Ukrainian cyber war between theory and field reality

ABSTRACT

This study aims to shed light on the Russian-Ukrainian conflict, particularly in its cybernetic dimension. The cyberwar between Russia and Ukraine is an everyday reality that focuses on the emergence and importance of modern technology on human life in general and international conflicts in particular. The cyber-weapons race has become a daily reality, especially between the United States, China and Russia. In this new context, the Russian bear seeks to impose new strategies to consolidate the principle of digital sovereignty and also to emerge as a soft power. This research adopts the historical, descriptive and analytical approach while adopting the sociological approach to international relations, particularly in its conflictual dimension based on power.

Keywords: Russia, Ukraine, international law, digital sovereignty, cyberspace, cyberwar, cyber risks

مقدمة

في خطابه أمام مجلس الأمن في 1 أكتوبر 2014 قال الرئيس فلاديمير بوتين : « العصر الحديث يسمى بحق "عصر المعلومة ". نرى أن كل بلد يحاول استخدام موقعه المهيمن في فضاء المعلومات العالمي ليس فقط لتحقيق أهداف اقتصادية، ولكن أيضا لأهداف سياسية وعسكرية. [هذه البلدان] تستخدم بنشاط نظم المعلومات كأدوات القوة الناعمة لخدمة مصالحهم.» (رئاسة الاتحاد الروسي 2014).

وبنفس المعنى ينبغي فهم كلمات الرئيس فلاديمير بوتين في "منتدى الإعلام" الأول الذي عقد في 24 أبريل 2014 في سان بطرسبورغ: "استخدمو ياندكس". أي يحث الروسيين على استخدام التكنولوجية الروسية في المجال الرقمي لكبح أنشطة التجسس المناوئة لروسيا.

تمر العلاقات الدولية بممر تاريخي رئيسي مع تطور التقنيات الجديدة، يتم تفكيك الحرب التقليدية من خلال الإمكانيات التي يوفرها الإنترنت للقوى الدولية المختلفة التي يمكن أن تردع خصومها دون حشد الكثير من الموارد. أصبحت الحرب الغير دموية حقيقة مكرسة أكثر بفضل الحرب الإلكترونية.

في مقابلة بثتها القنوات التلفزيونية الروسية في 31 آب (أغسطس) 2008 ، شرح ديمتري ميدفيديف[1] "المبادئ الأساسية الخمسة" للسياسة الخارجية الروسية:

1. أسبقية القانون الدولي؛
2. تعددية الأقطاب في العالم؛
3. الرغبة في "تجنب الخلاف والعزلة؛
4. الدفاع عن حياة وكرامة المواطنين الروس أينما كانوا؛ حماية رواد الأعمال في الخارج؛
5. اعتراف روسيا بـ "مناطق المصالح المتميزة."

يسعى المسؤولون الروس إلى موازنة القوة ضد الهيمنة الغربية المعادية بطبيعتها للموقف الروسي على المستوى الجيوستراتيجي. النقاط التي ذكرناها للتو تتقاطع مع السياسة الخارجية الصينية، ومن ثم تحالفهما الاستراتيجي. تهدف الاستراتيجية الروسية للفضاء الإلكتروني في المقام الأول إلى ردع الأعداء الأضعف منها كما هو الشأن لصراعاتها مع القريب الأجنبي كالصراع مع جورجيا وحاليا مع أوكرانيا وفي مقام ثان مضاهاة قوة الولايات المتحدة. مؤخرا، التدخل في الشؤون الداخلية البحتة للولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبية أخرى هو محاولة روسية لإرسال رسالة إلى المجتمع الدولي عن قوتها السيبرانية. نتيجة لذلك، يمكن تلخيص الاستراتيجية الروسية في الفضاء السيبراني في ثلاث نقاط أساسية: 1- الحفاظ على المصالح الخاصة لروسيا في منطقة النفوذ الروسي، 2-تمركز جيوستراتيجي في مواجهة القوى الغربية، 3- موازنة القصور الاقتصادي والعسكري بسلاح استراتيجي.

لا يعتبر بعض المتخصصين روسيا كقوة إلكترونية. ومع ذلك، فإن لديها العديد من مزايا القوة التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي. بالإضافة إلى مكانتها كقوة تاريخية، تتمتع بقدرات تكنولوجية ذات أهمية كبيرة وقدرات هجومية كبيرة يمكن أن تزعزع استقرار أي بلد بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. يؤكد بيفا "Beffa" في هذا الصدد هذا الواقع، روسيا ورثت العديد من الامتيازات التي لا يمكن إنكارها من الحقبة السوفيتية، كالقواعد الصناعية الصلبة في صناعة الدفاع، وصناعة الصلب، والفضاء، ونظام التعليم العالي الفعال، وما إلى ذلك. الكثير من المزايا التي يمكن الاعتماد عليها في الثورة الرقمية[2].

من الناحية القانونية، ومنذ عام 1998، جعلت روسيا من موضوع الرقمنة والتطور المعلوماتي موضوعا رئيسيا خاصة في إطار العلاقات الدولية وإدارة الصراع، حيث اقترحت في هذا الإطار القرار الأول بشأن "التطورات في مجال الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي "(الجمعية العامة للأمم المتحدة 1999). وذلك بغية ضمان الحماية للدول من الأعمال الاجرامية والارهابية عبر النت.

تعتمد القوة السيبرانية لبلد أو دولة بالضرورة على جانبين متكاملين: صناعة رقمية مع الرفع من قدرات العرض الرقمي على الإنترنت على المستوى العالمي، والتطوير الموازي لقدرات الدفاع ومرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

تشهد الساحة الدولية اليوم حربا معلوماتية كبيرة بين القطبين الغربي والروسي، فما هي يا ترى إمكانيات الدب الروسي السيبرانية وحقيقة تفوقه الاستراتيجي في هذا الصعيد على المستوى الإقليمي والدولي ضمن سياق الصراع الروسي الغربي بأكرانيا؟

تتمحور مشكلة البحث أساسا حول الحرب الباردة والخفية نوعا ما والتي تدور رحاها بين القوى العظمى قصد تشكيل براديعم جديد للعلاقات الدولية مبنية بشكل كبير على القوة الرقمية والسيبرانية. لذلك ففرضيات البحث الخاصة بهذا الموضوع ترتكز بشكل كبير على دراسة السباق الخفي للتسلح الجديد ودوره في تشكيل وعي جديد بالصراعات والحروب في المناخ الدولي، وأيضا فرضية اعتبار روسيا كقوة سيبرانية تمتلك إضافة الى القدرة النووية القدرة السيبرانية

[1] تقلد ديمتري ميدفيديف منصب رئيس فدرالية روسيا بين سنة 2008 و 2012

[2] Beffa, J.L, Les clés de la puissance, Seuil, 2015, p 75.

مما يجعلها في صراع من أجل إقامة توازن للقوى بينها وبين الصين والمعسكر الغربي. ويمكن في هذا الإطار إضافة فرضية أخرى ألا وهي رجوع روسيا وبقوة الى الساحة الدولية كوريث شرعي للاتحاد السوفياتي ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية المعاصرة.

المحور الأول: السلاح السيبراني بين الردع والتفوق الاستراتيجي

يشكل اليوم السلاح السيبراني أداة ردع حقيقية ضد الدول، وهذا ما تهدف له السلطات الروسية خاصة ضد القريب الأجنبي، التفوق الاستراتيجي السيبراني بات مطلبا أساسيا لوقف الزحف الغربي في اتجاه الحدود الروسية. أبرزت الحرب مع جورجيا أن روسيا قادرة على الحاق الضرر عسكريا ومدنيا بأهداف الدول المحيطة بها. وهذا ما تم بالفعل في الحرب مع هذا البلد والتي تم افقاد طائراتها الحربية القدرة على الطيران. أما الصراع مع إستونيا فقد جعل من روسيا قوة سيبرانية كبيرة استفزت حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، نتذكر جميعا ما فعله الروس بالمنظومة الإلكترونية الإستونية والتي توقفت عن الاشتغال لأيام نتيجة غزو رقمي لم يسبق له مثيل عطل كل مؤسسات هذا البلد تقريبا.

الفصل الأول: السباق نحو التسلح السيبراني

اتخذت اليوم، الحرب بعدا أكثر تعقيدا، فإذا كانت ظاهرة تكنولوجيا الكمبيوتر جديدة نسبيا، فقد وضعت الدول فجأة في وضع محرج. على المستوى الاستراتيجي، يرى الخبراء أن الجهات الفاعلة، ولا سيما الدول، في الوقت الحالي في سباق تسلح سيبراني لم يسبق له مثيل، وهو بلا شك نتيجة للتطور الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات في العقدين الماضيين. يشير المتخصصون إلى أن التكلفة المنخفضة تظل أهم خصائصه الأساسية، حيث يصبح هذا السلاح أداة غير مادية ذات إمكانات هجومية هائلة.

شرعت عدة دول في السباق على الأسلحة السيبرانية بالنظر إلى إمكاناتها العسكرية والاستراتيجية في الدفاع والهجوم على حد سواء. لقد أدرك الباحثون الرئيسيون التحدي المتمثل في مثل هذا التمكن من الفضاء السيبراني، وخاصة السيطرة على الإنترنت وعلى كل أضراره: التجسس والاحتيال وانتشار الفيروسات. وفقا لمنحنى "S " ، هناك ثلاث فترات رئيسية لجميع الاتجاهات الأساسية: فترة التكوين ومحيط النضج أو فترة التطور والنمو السريع وفترة الانقراض ، والتي نسميها الشبع.

يشهد العالم تراتبية كبيرة في هذا الشأن حيث تتربع القوى الكبرى على عرش التطور والنمو السريع للبراديغم الرقمي في كل مجالات الحياة وحتى العسكرية منها. في هذا الصدد، تؤمن ستونسوفت "Stonesoft " بوجود ثلاث دول قادرة على إنشاء برامج ضارة يمكنها تقويض وجود دولة هي الولايات المتحدة والصين وروسيا. هذه القوى السيبرانية هي بالفعل في سباق تسلح في الفضاء السيبراني. يضيف الخبير الفنلندي أنه "يمكننا حقا التحدث عن سباق للأسلحة الإلكترونية" ، حيث "تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى مراجعة مفاهيم الحرب والسلام"[1].

من بين التعريفات التي تم اقتراحها لتعريف السلاح السيبراني، هناك تعريف دليل تالين[2] الذي يعتبر السلاح السيبراني على أنه "أي جهاز، أو مادة ، أو أداة ، أو آلية ، أو جهاز ، أو برنامج يراد استخدامه للقيام بهجوم إلكتروني ".[3] تتميز صفات الأسلحة السيبرانية من ناحية بتطورها ومن ناحية أخرى بكفاءتها وقدراتها الخفية.

---

[1] Guénaël Pépin, La cyberguerre, nouvel enjeu des armées Depuis la multiplication des espionnages et des attaques informatiques de grande ampleur, le domaine "cyber" est au cœur de rivalités entre Etats, Le Monde, 2013.

2 دليل تالين التابع لحلف الشمال الأطلسي والذي يعتبر مرجعا أساسيا للقانون الدولي في المجال السيبراني

[3] Internet et le droit international, Colloque de Rouen, Mai 2014 , p 262.

بدأ خبراء أمن الكمبيوتر الحديث بالفعل عن تطور الأسلحة السيبرانية. أشهرها كان فيروس تجسس اللهب " FLAME ". يقوم هذا الأخير بمجموعة من العمليات غاية في الفعالية الاستراتيجية كنسخ المعلومات بعد اختراق أجهزة الكمبيوتر، اختراق البيانات المخزنة في أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة.

وكذا فيروس ستوكسنت "Stuxnet " والذي عرف أيضا بقدرته على الاختراق وإلحاق الأضرار بضحاياه. تم اكتشاف هذا الفيروس من قبل شركة بيلاروسية تدعى VirusBlokAda في عام 2010. إنه فيروس استهدف برنامج المنشآت النووية الإيرانية، وقد وصف لاحقا بأنه "السلاح السيبراني الأكثر تعقيدا الذي تم نشره على الإطلاق" أو "السلاح الإلكتروني للدمار الشامل". بحسب السلطات الإيرانية ، ألحق هذا السلاح أضرارا جسيمة[1] استهدفت مفاعل محطة بوشهر للطاقة النووية ودمرت أيضا ألف جهاز طرد مركزي في موقع تخصيب اليورانيوم.

بالنسبة للمدير السابق لوكالة المخابرات المركزية ، مايكل هايدن ، فإن "ستوكسنت هو أول هجوم كبير من هذا النوع والذي ينجح في إحداث دمار مادي يؤثر على بنية تحتية مهمة (...). شخص ما عبر الروبيكون "Rubicon "[2]. لا أريد أن أقول إننا سنشهد نفس العواقب ، ولكن ، بطريقة ما ، نحن قريبون من أغسطس 1945."[3]

في هذا الصدد، أكد العديد من الخبراء أن إنشاء ستوكسنت قد تم من خلال التعاون الأمريكي الإسرائيلي تحت رئاسة بوش في عام 2006 والمسمى ب "الألعاب الأولمبية". اكتسب المشروع المزيد من الزخم في ظل إدارة أوباما لتحقيق هدفه الأصلي. على المستوى التقني ، يصنف اختصاصيو الكمبيوتر ستوكسنت ضمن APTs[4] ، أي باعتباره تهديدا متقدما ومستمرا.

يتميز هذا النوع من الفيروسات بالتسلل الخفي الذي يبقى على الجهاز لفترة طويلة في نظام الهدف. "لقد تسبب هذا النوع من الهجوم في الحاق أضرار كبيرة بمجموعة من المؤسسات الدولية ، شركة سوني "Sony " وشبكة بليستيشن "Playstation " التابعة لها ، جوجل ،تيفي5 "TV5 " ، الخ.

هذه العملية التاريخية بطبيعتها تفتح الطريق أمام المنافسة الدولية في تطوير برامج الكمبيوتر ، وقد ركز النقاش بعد إطلاق هذا الهجوم على إيران ، وفقا لبعض المختصين ، على قيمته كهجوم من شأنه إضفاء الشرعية على تصنيع مثل هذه البرامج مستقبلا.

سيؤدي هذا بلا شك إلى دخول العلاقات الدولية في حقبة جديدة من شأنها أن تقلب مفهومنا للحرب التقليدية تماما. وبالتالي، سيعتمد عنصر القوة على قدرة الدولة على ردع الخصوم إلكترونيا عبر التفوق الاستراتيجي السيبراني.

تم اكتشاف فيروس FLAME في عام 2012 من قبل شركة برامج مكافحة الفيروسات الروسية Kaspersky Lab ، ووصفته بأنه أقوى بعشرين مرة من ستوكسنت . " سيكون نوعا معقدا جدا من البرامج الضارة التي تهدف إلى التسلل إلى جهاز كمبيوتر دون علم مستخدمه للسيطرة عليه أو جمع المعلومات أو حذف الملفات[5]."

---

[1] كان الهدف الذي تم تحقيقه في نهاية العملية هو تباطؤ البرنامج النووي الإيراني من ستة أشهر إلى عامين. بالإضافة إلى إصابة نظام الكمبيوتر لمحطات الطاقة النووية الإيرانية، فقد أصاب آلاف أجهزة الكمبيوتر حول العالم.

[2] يتم استخدام عبارة "عبور روبيكون أو تجاوزه" عندما يتخذ الشخص خيارا حاسما ولا رجعة فيه والذي يجب تحمل مسؤوليته لاحقا إذا تحول إلى كارثة. يعني أننا نتخذ القرار ونتحمل كل العواقب.

[3] Jean-Marie BOCKEL, RAPPORT D´INFORMATION, SÉNAT SESSION EXTRAORDINAIRE DE 2011-2012, N° 681n au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (1) sur la cyberdéfense, p 15. Disponible sur https://www.senat.fr/rap/r11-681/r11-6811.pdf.

[4] Advanced Persistent Threat

[5] Jean-Marie BOCKEL, RAPPORT D´INFORMATION, SÉNAT SESSION EXTRAORDINAIRE DE 2011-2012, N° 681n au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (1) sur la cyberdéfense, p 14. Disponible sur https://www.senat.fr/rap/r11-681/r11-6811.pdf, p 16.

أبرز قدرة لدى هذا الفيروس هو قدرته على التدمير الذاتي بعد الانتهاء من مهامه. في 10 يونيو 2012، أكدت شركة أمن الكمبيوتر الأمريكية سيمونتيك "Symantec " أن فيروس اللهب قد أمر "بالاختفاء دون أن يترك أثرا[1]."

وفقا للشركة الروسية المذكورة أعلاه، تأثر أكثر من 1000 جهاز كمبيوتر بهذا الفيروس، خاصة في الشرق الأوسط. يتفق المختصون على حقيقة أن مثل هذا الفيروس لا يمكن تصميمه أو تصنيعه إلا من قبل دولة، وقد تم توجيه الشكوك نحو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه استهدف إيران بشكل خاص لأغراض التجسس.

نفس الملاحظة هذه المرة قدمها ليفينتي بوتيان ، مدير CrySys في بودابست: "لا يوجد دليل ، لكن عندما نفحص أساليب العمل ، ونأخذ في الاعتبار المنطقة التي تتركز فيها الأهداف ، من الواضح أن الشك يقع على عاتق الولايات المتحدة وإسرائيل. [2]"

على المستوى العملياتي ، استهدف الفيروس طيلة فترة عمله عدة أهداف استراتيجية ، لا سيما القطاع العسكري والاقتصادي. بالنسبة إلى يوجين كاسبيرسكي ، "يمثل اللهب مرحلة جديدة في الحرب الإلكترونية". وبحسب قوله "يجب أن يكون مفهوما أن مثل هذه الأسلحة يمكن استخدامها بسهولة ضد أي دولة. وعلى عكس الحروب التقليدية، فإن الدول الأكثر تقدما هي الأكثر عرضة للخطر هنا".[3]

الفصل الثاني: خصائص السلاح السيبراني

يتميز عالم اليوم بالتشابك بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي الذي يحدث بفضل الوسائل الرقمية. الأمر المثير للصدمة هو أن بعض عناوين الهوية الرقمية "IP" يمكن أن تجعل "كائنات إلكترونية خفية" تضرب دون ترك أي أثر، وهذا ما يمكن أن نسميه المفارقة السيبرانية، أي كلما كان البلد متقدما من الناحية المعلوماتية، الإلكترونية والرقمية سيكون أكثر هشاشة اذا تعرض الى أي هجوم، الشيء الذي قد يكون من شأنه زعزعة استقراره.

على عكس الأسلحة التقليدية، تتمتع "الأسلحة الإلكترونية" بالقدرة على التصرف بحذر ، وقبل كل شيء بشكل فعال. المثال الأبرز في السنوات الأخيرة هو هجوم ستوكسنت على برنامج إيران النووي الذي استمر طويلا دون أن يتم اكتشافه. يصف الخبراء هذا السلاح بأنه ثوري ويفتح النقاش نحو أبعاد استراتيجية أخرى للحرب.

يتميز السلاح السيبراني بضرباته الغير مرئية والتي تضع الخصم في حالة ذهول أو فوضى. يرى بعض المتخصصين أن السلاح السيبراني يسبب حاليا ضررا أقل من السلاح التقليدي، لكن أفق تطويره تظل غامضة وغير مرئية الى الآن. لكن مما لا شك فيه أن الوضع الجديد يفتح آفاقا جديدة ستعتمد فيها الحرب بشكل أكبر على العامل التقني أكثر من العامل البشري.

لا يستقيم الحديث عن هذه الظواهر الجديدة دون الحديث عن الولايات المتحدة البلد الرائد في هذا المجال، في هذا الشأن، حاول الصحفي داني فينك معرفة استراتيجية البنتاغون السيبرانية فيما يتعلق بالأسلحة الإلكترونية ، وخاصة نوع الأسلحة المتاحة للولايات المتحدة ، مؤكدا أن هذه السياسة تظل سرية للغاية: "الأسلحة السيبرانية محاصرة بالغموض ، يشبه إلى حد ما بداية البرنامج النووي الأمريكي ، هناك الكثير من الفضول ولكن القليل جدا من المعلومات العامة. هذه السرية جزء من المفهوم: يكون الهجوم السيبراني مفيدا فقط إذا لم يكن العدو على علم به. كلما كشفت الحكومة عما يوجد في ترسانتها ، كلما تمكن خصومنا من حماية أنفسهم.[4]"

نفس المعطى ينطبق على روسيا والصين واللذان يحظيا مشروعهما السيبراني بالسرية التامة، لكن على عكس الطاقة النووية السلمية، التي يمكن حظر استخدامها بالنسبة لبعض الدول بحجة الاشتباه في استخدامها لاحقا، تنتشر

---

[1] Ibid. p 17.

[2] Yves Eudes, *Flame, un virus espion d'Etat*, LE MONDE, 20.06.2012.

[3] نفس المرجع

4 Claire Levenson, L'armée américaine crée une nouvelle division spécialisée en cyberguerre : 10.12.2015, disponible sur http://www.slate.fr/story/111345/armee-americaine-cyberguerre. Consulté le 16/09/2017

أدوات الكمبيوتر في كل مكان ولا يمكن التحكم في تطويرها. أي أن الواقع لا ينطبق فقط على الدول الكبرى بل من شأن دول أصغر أن تحظى بالتفوق الاستراتيجي في المجال كتايوان، إسرائيل، سنغافورة، كوريا الجنوبية وإيران.

المحور الثاني: نظرية التفوق الروسي من الناحية السيبرانية

تتأرجح القوة السيبرانية الروسية بين تحليلين في وقتنا المعاصر، الأول يعتبرها قوة سيبرانية والثاني لا يعتبرها كذلك.

أصبحت السيادة الرقمية قضية مركزية في روسيا. ووفقا لهذا النموذج الجديد، أطلقت الحكومة الروسية سياسة لتعزيز تطوير البرمجيات في البلاد، تهدف بالأساس الى تكريس استراتيجية ترويس[1] البرمجيات المستخدمة على المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال تبني معايير جديدة تهدف إلى تنظيم، تصميم وتشغيل واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. إن هذا الانتقال من الصناعة الرقمية إلى موقع رئيسي (ذو قيمة استراتيجية) في روسيا، يهدف الى ضمان مصالح الدولة والشركات الروسية في الإقليم، ولكن أيضا في الخارج.

المبحث الأول: روسيا كقوة سيبرانية

كثفت روسيا مجهوداتها العلمية للحاق بالركب الغربي والصيني في المجال السيبراني خاصة بعد اعترافات ادوارد سنوودن حول التجسس الرقمي والمراقبة الرقمية لمشروع العيون الخمسة.[2] في هذا الصدد، تعتمد الاستراتيجية الرقمية والسيبراينة الروسية على الاستقلال الرقمي، وهذا ما دفع مجلس الدوما لتبني نص بشأن إعادة التوطين (أو "الإعادة إلى الوطن") لبيانات المواطنين الروس الرقمية. أضحى الرهان الجيواستراتيجي يقلق مضجع المسؤولين الروس حيث استيراد البرامج الأجنبية "backdoors[3] " الحاملة لبرمجيات خبيثة من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

منذ العقدين الاخيرين، لجأت روسيا لاستراتيجية إعلامية جديدة لمنافسة المد الغربي الرقمي وذلك من خلال تطوير وسائل إعلام ومنصات روسية المنشأ (RT ، Sputnik ، VK[4]...) مما يرفع من حجم التأثير الروسي الذي يوفره الإنترنت على الصعيد الدولي. مما لا شك فيه، أن رهان القوة السيبرانية لروسيا يندرج ضمن استراتيجية تهدف لحماية الوعي الجمعي الروسي من أي اختراق سيبراني أمريكي-غربي يطيح بمشروع بوتين "الحنين لزمن الإمبراطورية السوفياتية". هذا دون اغفال الهاجس الاقتصادي المتمثل في توفير الحماية للشركات الروسية أيضا من الاختراقات. تتبنى روسيا منذ خاصة العقد الأخير استراتيجية الاستثمار في الفضاء السيبراني التي يمكن تحليلها من خلال عنصرين أساسيين: تكريس السيادة المعلوماتية ، مدعومة بنشر شكل من أشكال القوة الناعمة الاعلامية والثقافية.

تأتي الاستراتيجية الرقمية الروسية أيضا في ظل هيمنة غربية في تشكيل الرأي العام الدولي عبر اعلام يسيطر على المشهد الإعلامي الدولي :وفقا لمبدأ "اذا لم تصنع معلومتك فسيخترق العدو الوعي الجمعي لبلدك".

من الناحية القانونية، كذلك تعتبر روسيا سباقة في المجال المعياري في الضغط من أجل تبني قواعد على المستوى الدولي عبر بوابة الأمم المتحدة وذلك منذ سنة 1999 عبر القرار المعنون ب " "التطورات في مجال المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي", كانت مخاوف روسيا استباقية ووقائية من أي خطر يهدد أمن الدول، وهذا ما أكده لاحقا ايغور ايفانوف خاصة جانب تسليح الفضاء السيبراني.

---

[1] ترويس البرمجيات تعني جعل الروس يستخدمون فقط المنتجات الرقمية الروسية ضمن فضاء سيبراني وأنترنت خاضع لروسيا ومستقل عن باقي الفضاءات خاصة الجانب الغربي

[2] الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، استراليا ونيوزيلاندا

[3] الباب الخلفي هو برنامج كمبيوتر ضار يستخدم لمنح القراصنة وصولا غير مصرح به عن بعد إلى جهاز كمبيوتر مصاب عن طريق استغلال نقاط الضعف في النظام.

[4] الشبكة الاجتماعية/المنصة VKontakte، تشبه طريقة عمل فيسبوك.

" كيفت الشركات الروسية لتكنولوجيات المعلومة تدريجيا اختياراتها الاستراتيجية بناء على تجدر المؤسسات الرأسمالية بصيغتها الجديدة[1] في منطق اشتغال هيآت الدولة، ولأن أنشطتها أثرت في المجالات التي يعتبرها صانعو القرار العموميون استراتيجية". (D. Volkov, D, 2022, pp 58-59)

لا بد لفهم هذا المعطى من استحضار التاريخ الروسي بعيد انهيار الاتحاد السوفياتي، فمنذ انتخابه كرئيس في عام 2000، لم يخفي فلاديمير بوتين حنينه لتلك الحقبة، تهيمن على البيئة المؤسسية لروسيا بشكل متزايد من خلال نظام رأسمالي نيوبريبوندي "Néoprébendier " حيث التأييد و استقرار حقوق الملكية يعتمد على الولاء للرئيس أو ممثليه".[2]

ترافق هذه الاستراتيجيات الروسية في الفضاء السيبراني رهان القوة الناعمة التي تبغي روسيا تطويرها عن طريق مجموعة من الآليات خاصة الإعلامية منها روسيا اليوم و سبوتنيك "Sputnik".

من وجهة نظر استراتيجية، تمت ترجمة فكرة السيادة الإلكترونية في روسيا على النحو التالي:

- الأمن والتحكم في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالكامل
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والصناعات الرقمية
- تثقيف الناس حول جميع قضايا أمن المعلومات لصد خطر نشر المعلومات الكاذبة وإلى ضرورة تأمين بياناتهم الشخصية.

وعلى غرار الصين، تخشى روسيا في المقام الأول من أي غزو ثقافي لأراضيها ونظرتها المريبة لكل الوسائل والتكنولوجيات المستوردة من أمريكا (جوجل، آبل، فيسبوك، أمازون...).

تعتمد الاستراتيجية الروسية على مجموعة من الآليات لبلورة خطتها حول السيادة السيبرانية. فمن الناحية القانونية تبنى النظام السياسي الروسي مجموعة من القوانين قصد مراقبة معطيات الروس داخل الجال الرقمي الروسي، " كما حدث في عام 2014، أثناء التصويت في مجلس الدوما على نص بشأن إعادة التوطين (أو "الإعادة إلى الوطن") بيانات المواطنين الروس على الخوادم الروسية حصرا ".[3]

برزت الاستراتيجية الروسية الجديدة خصوصا منذ العقد الأخير وسط تزايد التعاون بين مراكز البحث، المقاولات الرقمية والقطاع الصناعي الوطني. الجدول الموالي يوضح توجه الصين وروسيا منذ العقد الأخير الى بلورة استراتيجية الاستقلال والسيادة الرقمية في ترابهما. الجدول الموالي يظهر حصة ياندكس كمحرك بحث روسي من السوق الروسية ومنافسته لباقي المحركات في العشر سنوات الأخيرة.

الجدول 1: حصص السوق لعام 2013 حسب الدول الخاصة بمحركي البحث الأساسيين

البلد	أول محرك بحث	الحصة في السوق	ثاني محرك بحث	الحصة في السوق
أمريكا	غوغل	65,00%	بينغ، ياهو	15,00%
روسيا	ياندكس	60%	غوغل	25,00%
الصين	بايدو	73,00%	أويهو ,زوغو	8%, 9%
اليابان	ياهو يابان	51,00%	غوغل	36,00%
بريطانيا المتحدة	غوغل	91,00%	بينغ	5,00%
فرنسا	غوغل	92,00%	بينغ	3,00%
تشيكيا	غوغل	53,00%	سيزنمان	37,00%

[1] Néoprébendier، اللفظ يحيل الى ارتباط الميزات الاقتصادية بدرجة القرب من السلطة السياسية وأصحاب القرار

[2] D. Volkov, Dmitry. « Souveraineté technologique ou isolement ? Conséquences de la guerre en Ukraine sur le secteur russe du numérique », Revue d'économie financière, vol. 147, no. 3, 2022, pp. 57-73, p 58

[3] Bertran, M.-G. (2019). La Russie : une cyber-puissance ? Études internationales, 50(3), 357–384, p 358.

Source : Thierry BERTHIER, Internet. Géopolitique de la donnée, Maîtriser la donnée : enjeux et défis géopolitiques. Moteurs de recherche et web profond, 3 juin 2015. Disponible sur https://www.diploweb.com/Internet-Geopolitique-de-la-donnee.html

حتى الآن، تظل شركة غوغل المسيطر التام على صعيد محركات البحث العالمية مع توطين استعمال ياندكس بالنسبة للروس و بايدو بالنسبة للصينيين، تعتبر الصين الأقدر على المدى المتوسط والبعيد على منافسة الشركات الأمريكية نظرا للنهضة الصناعية والاقتصادية التي يعرفها هذا البلد منذ العقود الأخيرة.

جدول 1: حصة الشركات من سوق المحركات سنة 2023

الشركة / حصتها من السوق	غوغل	بينغ	ياهو	ياندكس	بايدو	دوكدوك غو
	92,58%	3,03%	1,24%	1%	0,73%	0,58%

Source : Vincent Brossas, Les parts de marché 2023 des moteurs de recherche en France et dans le Monde ! https://www.leptidigital.fr/

المبحث الثاني: الصراع الاوكراني الروسي ومحدودية قوة روسيا السيبرانية

إذا كان بإمكان المرء، بهذا المعنى، التحدث عن القوة السيبرانية الروسية، لكن محدوديتها تبقى قائمة. محدودة أولا من حيث تنوع البرامج والتطبيقات المطورة، ناهيك على أن الشركات الرقمية الروسية ليست بالحجم الذي يمكن أن تنقل منتجاتها خارج الحدود الروسية اللهم بعض الأسواق الناطقة بالروسية. يرى مجموعة من المحللين أن روسيا تفتقد لعدة خصائص تعيقها لتصبح قوة سيبرانية خاصة المرونة الاقتصادية التي تتميز بها الشركات الامريكية[1] دون اغفال الجانب اللغوي والذي يعد أيضا معطى استراتيجي جد هام في الصراع داخل الفضاء السيبراني.

غالبا ما توصف أوكرانيا كمنطقة نفوذ تابعة للروس تاريخيا، و بملعب القرصنة السيبرانية لتنفيذ هجمات لاختبار التقنيات والأدوات الروسية بعد سلسلة منها، ففي عام 2015 ، تعطلت شبكة الكهرباء الأوكرانية بسبب هجوم إلكتروني يسمى الطاقة السوداء BlackEnergy ، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي لفترة قصيرة عن 80،000 من عملاء شركات الكهرباء في غرب البلاد. وأدى هجوم إلكتروني آخر بعد مرور عام ، أطلق عليه اسم Industroyer ، إلى انقطاع التيار الكهربائي في حوالي خمس العاصمة الأوكرانية كييف لمدة ساعة تقريبا.

في هذا السياق، قالت مارينا كروتوفيل ، المتخصصة في الأمن السيبراني الأوكراني: "يمكن لروسيا أن تحاول بشكل جيد للغاية تنفيذ هجوم من هذا النوع ضد الغرب لتوضيح قدراتها وإحداث انطباع".

تعتبر هذه الهجمات جسا للنبض واستعراض للقدرات التي يبغي الروس ايصالها للجانب الأمريكي الغربي من حيث قوة الردع السيبراني التي يمتلكوها" ، والتي اذا كان من الصعب للغاية تنفيذ هجمات إلكترونية على الأنظمة التقنية المعقدة بشكل موثوق اليوم لكن الغد يعد بتطور هائل للأسلحة السيبرانية داخل هذا الفضاء الجديد.

يتكهن خبراء مثل مارينا أيضا أن هذا قد يأتي بنتائج عكسية على روسيا أيضا، حيث من المرجح أيضا أن الغرب لديه موطئ قدم كبير في الشبكات الروسية. وهذا ما يجعل الروس رغم سعيهم الحثيث الى الاستقلال الرقمي أن يضلوا خاضعين للسوق الدولي والى الشركات الغربية من حيث التموين والتسويق.

يعتبر NotPetya هو الهجوم الإلكتروني الأكثر تكلفة في التاريخ وقد تم إلقاء اللوم فيه على مجموعة من المتسللين العسكريين الروس من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسلطات الأوروبية. تم إخفاء البرنامج التدميري في تحديث لبرنامج محاسبة شهير مستخدم في أوكرانيا ، لكنه انتشر في جميع أنحاء العالم ، ودمر أنظمة الكمبيوتر لآلاف الشركات

[1] الشركات المعروفة بغافام نسبة لغوغل، آبل، فيسبوك، آمازون و ميكرسوفت تسيطر ليس فقط على حصة الأسد التجارية على الصعيد الدولي لكنها بصدد أيضا إقامة تورة في المجال التجاري و التسييري.

وتسبب في أضرار بنحو 10 مليارات دولار. كان الهدف الأول هو اكرانيا بمعدل 80% ثم ألمانيا بحوالي 9% من الهجمات والتي استهدفت العديد من البلدان الغربية الأخرى.[1]

في سياق الحرب بين البلدين، أحصى معهد السلام الإلكتروني[2] 918 هجوما إلكترونيا أو عمليات إلكترونية مرتبطة بهذا الصراع، اعتبارا من 13 يناير 2023.

لكن الهجمات السيبرانية الروسية على أكرانيا ليست وليدة هذا الصراع الحالي بل كانت هذه الأخيرة مسرحا لعمليات إعلامية وهجمات على أنظمة الطاقة ، كما حدث في 2015-2016 ، حيث كانت محطات الطاقة مشلولة لعدة ساعات. مما يعني أن القدرات السيبرانية الروسية هي أمر واقعي وليس مجرد ضربات عابرة وعادية.

في حين خلص جون باتمان عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، إلى أنه: "لذلك ربما يكون من المضلل النظر إلى الفضاء الإلكتروني على أنه" عالم خامس "للحرب مكافئ في مكانته للأرض والبحر ، الجو والفضاء ". لذلك فإن الحرب الرقمية مخيبة للآمال، إذا جاز التعبير.

لكن المعطيات الواردة عن الصراع الروسي الاكراني تبقى خاضعة أيضا لموازين القوى على الصعيد الدولي، فالجانب الغربي يهمه تقزيم أي قوة سيبرانية روسية عبر التعتيم الإعلامي وكذلك عبر التقليل من شأن الهجمات.

مما يجعل الجانب الروسي مستمرا في استراتيجيته الرادعة عبر استخدام مكثف لما يسمى " بهجمات رفض الخدمة "DDoS " ، أي إغراق الموقع بطلبات لجعله غير متاح والتي استهدفت العديد من البنوك الأوكرانية وهياكل الدولة" ، والذي استخدم في العديد من الصراعات مع القريب الأجنبي كالصراع مع جورجيا وإستونيا. و أيضا هجمات أكثر تعقيدا كالهجوم على نظام الأقمار الصناعية "KA-SAT «، الذي يستخدمه بشكل خاص الجيش الأوكراني والألماني ، لإدارة توربينات الرياح.

في نيسان (أبريل) الماضي ، كان هناك أيضا مضاعفة للهجمات من قبل البرمجيات الخبيثة من نوع "ممسحة" ، وهي فيروسات الكمبيوتر التي تدمر البيانات ، كما تحدد كريستين دوغوين كليمان. هذه الهجمات كانت قد بدأتها روسيا منذ بداية حربها مع أكرانيا، حيث يضل أشهرها هو الهجوم المسمى وايسبرغيت "WhisperGate" والذي استهدف أهم مؤسسات الدولة الاكرانية وأصابها بالشلل.

تستخدم الحرب السيبرانية أيضا كحرب سيكولوجية[3] عبر عمليات التضليل الإعلامي التي تهدف إلى تشويه سمعة الخصم ، أو التأثير على الرأي العام. إضافة الى جمع المعلومات والتي تأتي فش شكل ضربات استباقية الغرض منها تحضير ملعب الصراع.

استصغار حجم القوة السيبرانية الروسية يعزيه العديد من الباحثين الى المساعدات التي تلقاها الأوكرانيون من قبل الأمريكيين للسنوات القليلة الماضية والتي تقدر بملايين الدولارات. لكن الحرب الالكترونية يكتنفها حتى اليوم غموض كبير. وهذا ما أشارت اليه كريستين دوغوين كليمان والتي تنضم إلى ألكسيس رابين[4] "Alexis Rapin " في فرضياته حول الموضوع، والذي يشير أنه من سمات هذه الحرب:

1. عدم النضج: لا يزال الفاعلون على دراية قليلة بحقائق وإمكانيات الإنترنت
2. العجز: ليس من السهل الهجوم على أهداف كبيرة
3. التخفي: من الصعب تحديد دقة العمليات نظرا لطبيعتها الخفية

[1] Jane Wakefield, Tax software blamed for cyber-attack spread, BBC News, 28 June 2017.

[2] منظمة غير حكومية مقرها جنيف

[3] يفصل الروس الأنظمة المستقلة للأراضي المحتلة عن الشبكة الأوكرانية، لإعادة الاتصال إلى الشبكة الروسية. إنه احتلال رقمي حقيقي للفضاء مما يعني أن السكان لا يمكنهم الوصول إلى الإنترنت ومصادر المعلومات إلا عبر نظام التصفية الكامل الذي وضعته الرقابة الرقمية في روسيا.

[4] الباحث المقيم في مرصد النزاعات متعددة الأبعاد في جامعة كيبيك في مونتريال

الخاتمة

تكمن الاستراتيجية السيبيرانية الروسية في استعمال الأسلحة السيبرانية كأسلحة ردع جديدة نظرا للتفوق التقني الموروث عن الاتحاد السوفياتي ضد الخصوم في منطقة النفوذ الروسي التاريخية وأيضا ضد خصوم الروس التقليديين داخل المعسكر الغربي وخاصة الولايات المتحدة و طموح حلف الناتو في التوسع شرقا على الحدود الروسية.

هذا الأمر من شأنه أن يجعل الحرب الباردة الأمريكية الصينية-الروسية واقعا متزايدا ستكون فيه الصراعات مستقبلا رهينة بالتفوق الاستراتيجي السيبراني.

قائمة المصادروالمراجع:

باللغة العربية

- إيهاب خليفة، الحرب السيبرانية الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس، العربي للنشر والتوزيع، 2021.
- علي زياد العلي، علي حسين حميد، تكتيكات الحروب الحديثَة الأمن السيبراني والحروب المعززة والهجينة، العربي للنشر والتوزيع،

باللغات الأجنبية

- *Beffa, J.L, Les clés de la puissance, Seuil, 2015.*
- *Bujon, Anne-Lorraine, et Marie Mendras. « En Ukraine et en Russie, le temps de la guerre. Introduction », Esprit, vol. , no. 4, 2022, pp. 35-38.*
- *Brandon Valeriano, Ryan C. Maness, Cyber War Versus Cyber Realities: Cyber Conflict in the International System, Oxford University Press, 2015*
- *Brian M. Mazanec, the Evolution of Cyber War: International Norms for Emerging-Technology Weapons, U of Nebraska Press, 2015.*
- *D. Volkov, Dmitry. « Souveraineté technologique ou isolement ? Conséquences de la guerre en Ukraine sur le secteur russe du numérique », Revue d'économie financière, vol. 147, no. 3, 2022, pp. 57-73.*
- *Heather Harrison Dinniss, Cyber Warfare and the Laws of War, Cambridge University Press, 2012*
- *Janvier Chouteu-Chando, Janvier T Chando, Ukraine: Le Bras de Fer Entre la Russie et l'Occident Amazon Digital Services LLC - KDP Print US, 2022*
- *Kevin Limonier, Ru.net: géopolitique du cyberespace russophone, L'Inventaire, 2018*
- *Kevin Limonier, Ru.net: géopolitique du cyberespace russophone, L'Inventaire, 2018*
- *Laura Baudin, Les cyber-attaques dans les conflits armés : qualification juridique, imputabilité et moyens de réponse envisagés en droit international humanitaire, Harmattan, 2014*
- *Mark Corcoral, Cyber-attaques: L'Amérique désigne ses ennemis, Editions L'Harmattan, 2021,*
- *Yannick Harrel, La cyberstrategie russe, Nuvis, 2013*

Gestion du principal risque biologique du chêne liège de la Maâmora

Ibtissame FATAH: FLSHS; Kénitra; Maroc

Ibtissamefattah10@gmail.com

Résumé:

La forêt de la Maâmora est un patrimoine forestier national de grande importance. Elle est considérée comme la plus vaste subéraie d'un seul tenant du monde et la plus importante en Méditerranée, en constituant un capital naturel très riche et diversifié. Compte tenu de ses richesses floristique et faunistique, cet écosystème offre un assortiment de produits variés ayant une valeur économique très appréciable, tant au niveau local qu'international. Elle génère le bois d'industrie, le liège, le bois de feu, le tanin et les plantes médicinales, les champignons et les lichens...

La présente étude vise à gérer la situation actuelle de cette forêt à travers la gestion de son essence principale qui est le chêne liège (Quercus suber).

En effet, la combinaison des changements climatiques avec les risques biologiques affectant la forêt, sont les grands problèmes phytosanitaires dans ce territoire forestier, en se multipliant, ils peuvent entraîner de rapides changements structuraux et fonctionnels des forêts, qui causent des menaces sérieuses à la pérennité du peuplement forestier.

A ce titre, différents intervenants dans la gestion forestière s'accordent tous sur le principe considérant l'aménagement des forêts comme un passage indispensable pour pérenniser la ressource et atteindre la durabilité des massifs forestiers et de leur production.

Mots clés : Quercus suber**,** changement climatique, risques biologiques, gestion, Maroc.

تدبير الخطر البيولوجي الرئيسي للبلوط الفليني بالمعمورة

ملخص :

تعتبر غابة المعمورة تراثا غابويا وطنيا ذو أهمية كبيرة. وتعتبر أكبر غابة فلين متجاور في العالم والأكبر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتشكل رأسمالا طبيعيا غنيا ومتنوعا للغاية. ونظرًا لثرائه بالنباتات والحيوانات، يقدم هذا النظام البيئي مجموعة متنوعة من المنتجات المتنوعة ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة جدًا، محليًا ودوليًا. وينتج الأخشاب الصناعية والفلين والحطب والعفص والنباتات الطبية والفطر والأشنة...

تهدف هذه الدراسة إلى تدبير الوضع الحالي لهذه الغابة من خلال تدبير نوعها الرئيسي وهو البلوط الفليني.: في الواقع، يعتبر الجمع بين تغير المناخ والمخاطر البيولوجية من اهم مشاكل الصحة النباتية الرئيسية التي تؤثر على المنطقة الغابوية، من خلال تضاعفها، يمكن أن تؤدي إلى تغييرات هيكلية ووظيفية سريعة للغابات، مما يسبب تهديدات خطيرة لاستدامة الغابة.

وعلى هذا النحو، يتفق جميع متدخلي مصلحة تدبير الغابات على مبدأ اعتبار تهيئة الغابات خطوة أساسية لاستدامة الموارد وتحقيق استدامة مناطق الغابات وإنتاجها.

الكلمات المفتاحية: البلوط الفليني، تغير المناخ، المخاطر البيولوجية، تدبير، المغرب.

INTRODUCTION GENERALE

Le chêne-liège est considéré comme l'une des essences forestières dont l'aire, naturellement inextensible est étroitement limitée au bassin méditerranéen occidental (Boudy, 1950).

L'importance écologique et socio-économique du chêne-liège (*Quercus suber.L*) incite à augmenter les efforts en vue de la réhabilitation des subéraies.

Les problèmes dont souffrent les subéraies sont nombreux. Le premier est l'aspect lié à l'insuccès de la reforestation, il peut être surmonté par un recours à la régénération assistée. semi directe ou naturelle demeure problématique (Messaoudene, 1984 ; Hasnaoui, 1998). La lenteur de la germination des glands augmenterait le risque de mortalité ou/et de prélèvement par les rongeurs (Marouani *et al*., 2001a; Marouani *et al*., 2001b). Il y a aussi les problèmes liés à la physiologie et l'écologie de l'arbre dormance embryonnaire et l'irrégularité des glandées (Sork et Bramble, 1993). D'où la nécessité absolue de mener des actions de rénovation et de rajeunissement des forêts, dans ce cadre le recours à la plantation s'est avéré nécessaire. La reprise des plants après plantation, qui est le facteur primordial à l'évaluation du succès de la régénération artificielle, est conditionnée aussi par les méthodes de plantation et d'élevage des plants de cultures en pépinière hors-sol.

En effet, au Maroc le problème de la préparation des substrats se pose toujours dans la plupart de nos pépinières forestières, du fait que nous continuons à utiliser des mélanges traditionnels de qualité physico-chimiques médiocres, caractérisés par la compacité et la densité élevée du substrat, une mauvaise aération et une faible porosité, faible capacité d'échange cationique, faible capacité de rétention en eau, une mauvaise cohésion de la motte et une faible qualité nutritive, pour éviter ces contraintes plusieurs matériaux ont fait l'objet d'une série d'expérimentations en culture hors-sol pour le chêne liège, en vue de leur valorisation pour la confection de nouveaux supports de culture.

Dans un cadre de changement global irréversible, les subéraies sont en face d'un avenir incertain. Selon le rapport intergouvernemental sur le changement climatique (IPCC, 2007), dans la région méditerranéenne, nous attendons à ce que la température de l'air moyenne s'élève par 2°C à 4,5°C au-dessus de la moyenne actuelle. Les précipitations totales peuvent diminuer pas moins de 20% en été et jusqu'à 10% en hiver vers la fin du 21ème siècle.

Au niveau cellulaire, le stress thermique affecte la formation des membranes et les processus de division cellulaire (Bradford *al*., 1982). Au niveau de l'arbre, il réduit la croissance en diamètre et en hauteur, affaibli la capacité des arbres à résister aux autres stress (Kozlowski, 1992) et influence les autres processus de développement, à savoir la floraison, la fructification et la reproduction (Kramer,1983), augmente le dépérissement et la mortalité ou le remplacement des espèces par d'autres plus résistantes (Teskey, 1986).

Dans ce contexte, il nous a paru intéressant d'entreprendre une étude préliminaire sur cette espèce, en vue d'une meilleure gestion de cette espèce forestière. Le suber de la Maâmora souffre de plusieurs risques environnementaux tels que les risques biologiques, écologiques ainsi que climatiques. Cet article a été consacré à l'étude du principal risque biologique dont souffre la subéraie de la Maâmora.

PROBLEMATIQUE

La forêt de la Maâmora est l'une des plus grandes subéraies au monde, grâce à ce patrimoine forestier le Maroc est le premier des pays du Nord-Afrique suivi par l'Algérie puis la Tunisie.

La Maâmora se caractérise par une grande biodiversité soit floristique (liège, bois, arbres…) soit faunistique (animaux, insectes, oiseaux, reptiles…) dont les unes sont des espèces protégées. Cette forêt est un espace ouvert aux différents types de surexploitations, suites aux rôles qu'elle joue sur les différents niveaux: économique, social, touristique et environnemental.

Cette situation vulnérable de la forêt qui ne cesse d'augmenter a pris l'attention de plusieurs institutions et associations aussi les spécialistes environnementaux qui cherchent des solutions pour gérer ce risque à plusieurs niveaux : le niveau socio-économique qui exigent l'exploitation de cet espace forestier par les citoyens ; un surpâturage excessif (un tiers du cheptel qui y pâture gratuitement appartient à des « urbains ») , la multiplication des coupes illégales, encouragées par la demande de bois de feu des bains publics et des fours à pain des

villes avoisinantes. Aussi bien la réduction de la superficie forestière au profit du prolongement de l'urbanisation (Université Ibn Tofaïl, Académie de la police, McDonald's…), et le défrichement des forêts pour la recherche des terres cultivables. Aussi les dérèglements climatiques internationaux qui ont un impact négatif sur les écosystèmes forestiers, ces derniers trouvent une grande difficulté dans l'adaptation rapide avec eux.

Objectif de la Recherche

Cette recherche vise globalement à étudier le principal risque biologique qui affecte la Subéraie en parallèle avec ces changements climatiques, en se basant sur quelques stations climatiques pour montrer l'impact de ces dérèglements climatiques sur le couvert forestier de la subéraie Ainsi que, de savoir les différents plans et stratégies qui a fait le Haut-Commissariat des Eaux et Forêts et de la Lutte Contre la Désertification pour la protection de ce patrimoine forestier.

ETAT DU LIEU DE LA ZONE D'ETUDE

La forêt domaniale de la Maâmora s'étend depuis l'Océan Atlantique entre Rabat et Kenitra. Elle est limitée au Sud par la vallée de l'Oued Bou Regreg et les contreforts du Plateau Central et au Nord par la plaine du Gharb.

La Maâmora est subdivisée en cinq cantons délimités par quatre dépressions où coulent vers le nord des oueds.

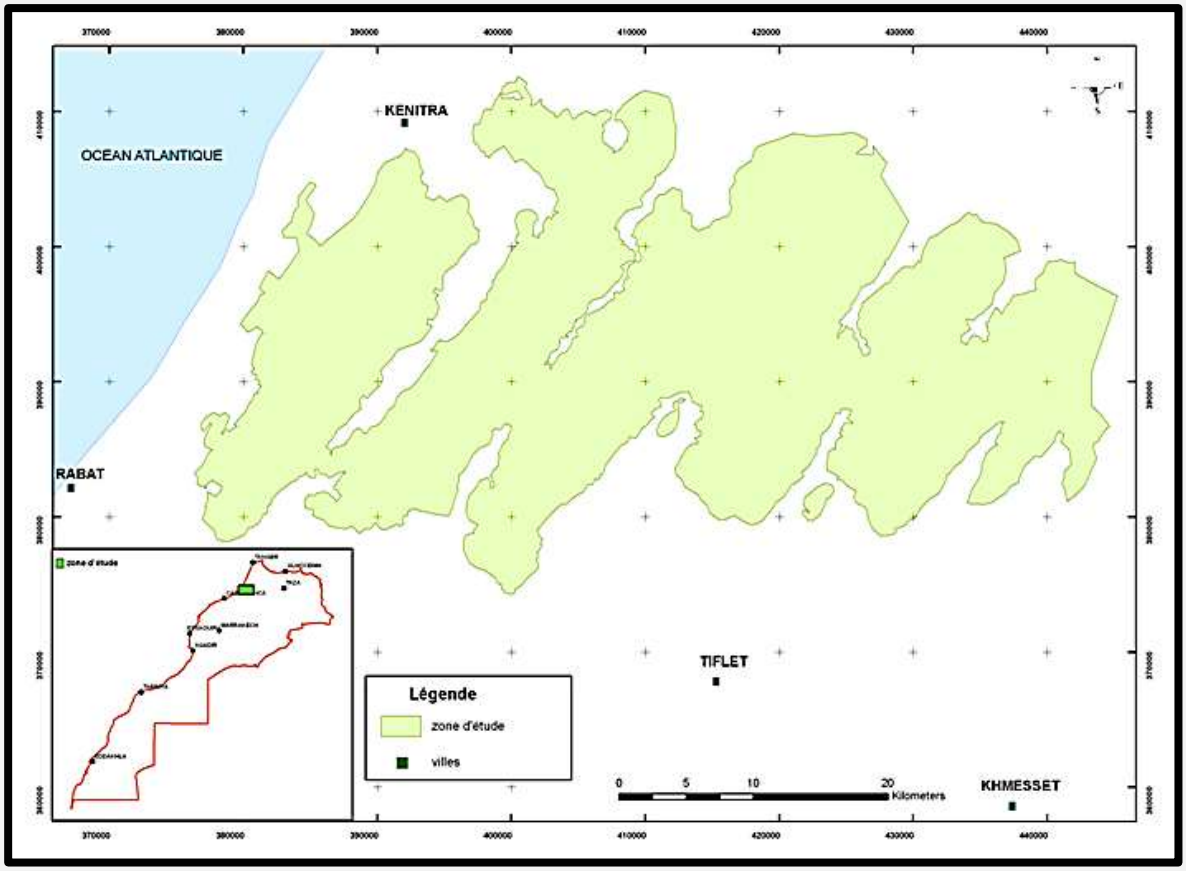

Ce territoire forestier se caractérise par une diversité floristique importante, représentée par une flore d'origine naturelle (chêne liège) aussi bien artificielle (eucalyptus, pin, acacia…)

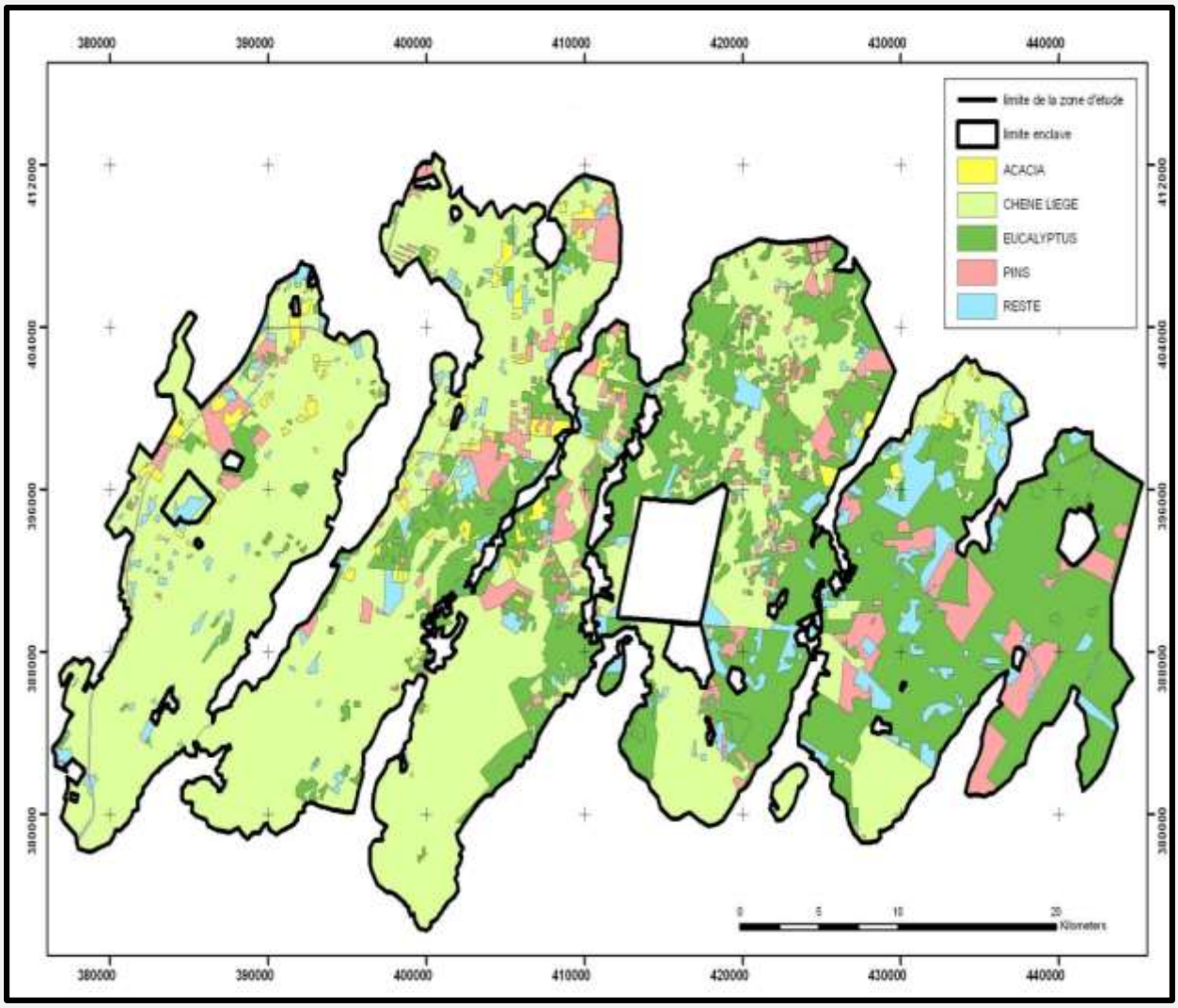

D'après la carte au-dessus, on constate que le chêne liège constitue la principale essence de la forêt.

Cette essence qui a connait une concurrence d'autres essences intrus surtout l'eucalyptus, ce dernier, qui a couvert presque toute la partie Est de la Maâmora. Cette observation qui est bien confirmée par la figure à cté, dont le Suber couvre la grande partie de la Maâmora par une superficie d'environ de 70000Ha, suivi d'Eucalyptus par 40000Ha, alors que le pin et l'acacia présente une petite superficie par rapport à celle du chêne liège.

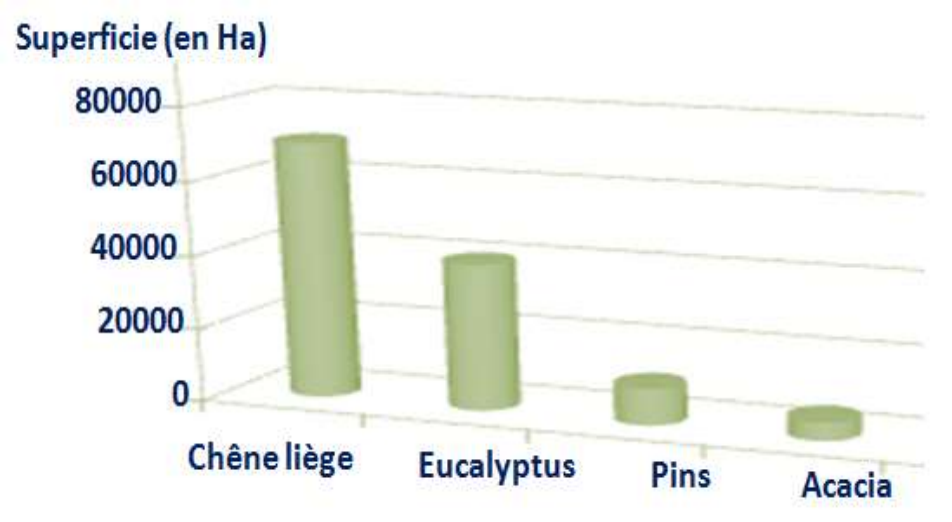

Photo 1 : Chêne liège

Photo 2 : Eucalyptus

Photo 3 : Pin

Photo 4 : Acacia

Reprise personnelle le 17/04/2020

Avant toute chose, il paraît important de rappeler que les insectes et les champignons font partie intégrante de l'écosystème forestier de la Maâmora "subéraie". Ces derniers ne se révèlent réellement en tant qu'agents dommageables que dans le cas d'un déséquilibre éco-physiologique (changements climatiques), d'un stress ou de l'explosion d'une population. Les dépérissements sont, quant à eux, des maladies à étiologie complexe liées à diverses variations d'origine biotique et abiotique, la responsabilité n'incombant que très rarement à un seul agent, mais résultant de la concordance de plusieurs facteurs défavorables à un moment donné. La finalité des attaques aboutit parfois à un affaiblissement létal d'un ou plusieurs individus, parfois d'un peuplement entier.

En effet, l'augmentation de perturbations telles que les infestations d'insectes peuvent entraîner de rapides changements structuraux et fonctionnels des forêts.

Lymantria dispar

Originaire de l'Extrême-Orient (Japon, Corée), le ***Lymantria dispar*** (Lepidoptera Lymantriidae) s'est propagé progressivement vers le Nord de la Chine, la Mongolie, la Sibérie, le Turkestan, le Caucase, le Moyen-Orient ; l'Europe, et l'Afrique du Nord.

Le ***Lymantria dispar*** ou spongieuse est un lépidoptère invasif. Il s'attaque aux chênaies et parfois aux arbres fruitiers. Il pullule certaines années et les troncs des arbres sont alors littéralement recouverts de pontes protégées par les poils clairs que la femelle prélève de son abdomen.

Lymantria dispar est l'insecte défoliateur n°1 de la Maâmora, il est considéré parmi les papillons les plus célèbres et les plus étudiées.

Description du Cycle biologique du Lymantria dispar :

Le cycle biologique de l'insecte est très simple : une seule génération par an. Caractérisé par :

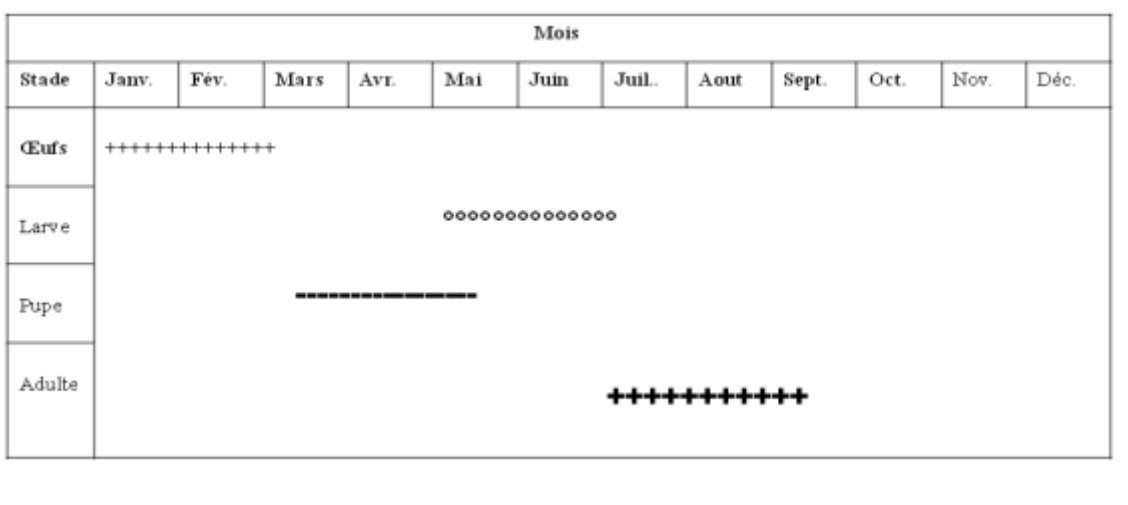

Les chenilles : sont d'un brun foncé, couvertes de touffes de poils, dont certains sont courts et raides, et d'autres sont longs et minces. Les jeunes chenilles sont noires, très poilues et difficiles à reconnaître, à moins qu'elles soient près d'une masse d'œufs de couleur chamois. Des attributs distinctifs apparaissent sur le dos des chenilles au **début du mois de juin**, À partir de **juin**, elles se nourrissent uniquement la nuit. Elles descendent des arbres chaque jour pour se mettre à l'ombre dans des endroits sûrs, sur le tronc des arbres ou dans la litière.

Pontes :sont ovales de quelques centimètres de diamètre, renfermant plusieurs centaines d'œufs recouvert d'un feutrage de poils de couleur chamois.

Les papillons : les papillons mâles et femelles ne se ressemblent pas, tant sur le plan de leur apparence que sur celui de leur comportement. Le mâle vole rapidement, il possède des ailes brunes fortement rayées de noire la longueur de ces derniers est d'envergure 35 à 40 mm ainsi que des antennes ressemblant à des plumes d'oiseaux. La femelle est beaucoup plus grosse, elle ne peut pas voler et elle a des ailes blanches à raies brunes et d'envergure de 65 mm

Les chrysalides : Les chrysalides sont des cocons d'un brun rougeâtre foncé dans lesquels les chenilles effectueront leur période de repos. On trouve normalement les chrysalides **à la fin de juillet et au début du mois d'août**. Les chrysalides des femelles sont beaucoup plus grosses que celles des mâles.

Symptômes et dégâts:

Depuis quelques décennies, le ravageur Lymantria dispar a été reconnu comme le principal défoliateur du chêne liège le plus dangereux, vu l'ampleur des dégâts causés par ce dernier. Il est considéré comme un redoutable défoliateur dans la subéraie de la Maâmora. Il provoque des défoliations partielles ou totales dont l'étendue peut atteindre plusieurs milliers d'hectares. Les clairières et les lisières qui semblent offrir les sites les plus attractifs pour l'espèce.

Photo 5: Défoliation des chênaies causée par Lymantria dispar

Le défoliateur Lymantria dispar, comme la plupart des ravageurs et des agents pathogènes du chêne liège est considéré comme agent secondaire, c'est à dire qu'il s'attaque aux sujets après leur affaiblissement dû à un ou la combinaison de plusieurs facteurs. Une défoliation, même totale ne provoque pas la mortalité directe de l'arbre. Néanmoins, les défoliations totales et successives peuvent constituer des facteurs supplémentaires d'épuisement pour des peuplements déjà affaiblis par la sécheresse ou par des interventions humaines.

Surveillance :

La surveillance peut être définie comme l'ensemble des procédures qui permettent de détecter les ravageurs, d'estimer leurs effectifs, d'évaluer le risque de dégâts, de mesurer les déprédations effectives et de prévoir l'évolution des populations.

La détection des populations de *Lymantria dispar* se fait par recherche visuelle des pontes et par piégeage des papillons mâles. On mesure très généralement la taille de la population en comptant les pontes.

L'évaluation de l'infestation de *Lymantria dispar* se fait en effectuant une prospection au niveau de la région infestée, et on compte le nombre de pontes ainsi on a :

- ✓ 0 à10 pontes /arbre correspondent à un degré d'infestation faible
- ✓ 10 à 50 pontes/arbre correspondent à un degré d'infestation important,
- ✓ Supérieur à 100 pontes/arbre correspondent à un degré d'infestation très importante

Photo 5: Détection des populations de Lymantria dispar

Méthode de lutte :

La méthode de lutte utilisée dans la forêt de Maâmora contre *Lymantria dispar* est essentiellement microbiologique, qui consiste à l'utilisation d'une solution à base d'une bactérie ***Bacillus thurengensis*** (BT). Ce produit est commercialisé sous forme de poudre mouillable (PM), est appliqué par un traitement aérien ou terrestre en visant les jeunes stades larvaires (I et II), les chenilles plus âgées n'étant sensibles qu'à des doses considérablement plus élevées. Ce produit qui porte le nom de **Foray 4B** est appliqué à l'aide d'un pulvérisateur à pression à jet porté.

Le volume du produit à épandre est prescrit auparavant et ne doit pas être dépassé pour des raisons multiples : gaspillage du produit, toxicité à forte dose…. Or selon la formulation du produit, le volume à épandre va changer, et ce qu'il faut noter c'est que le volume du produit utilisé ne dépend pas du degré de l'infection, autrement dit un certain volume du produit doit être appliqué sur une surface donnée indépendamment du degré d'infestation.

Le produit obtenu est introduit dans une petite chambre dans la machine, et sort sous forme de gouttelettes fines à travers des buses (4 petites buses) lors de la pulvérisation ou le traitement des arbres.

Photo 6 : lors de traitement

Autre chose importante, c'est qu'il faut toujours suivre la direction du vent lors du traitement de manière à ce que les gouttes du produit soient facilement transportées par le vent et atteignent la cible et non le contraire.

On peut régler la pression dans la machine pour agir sur l'intensité du jet

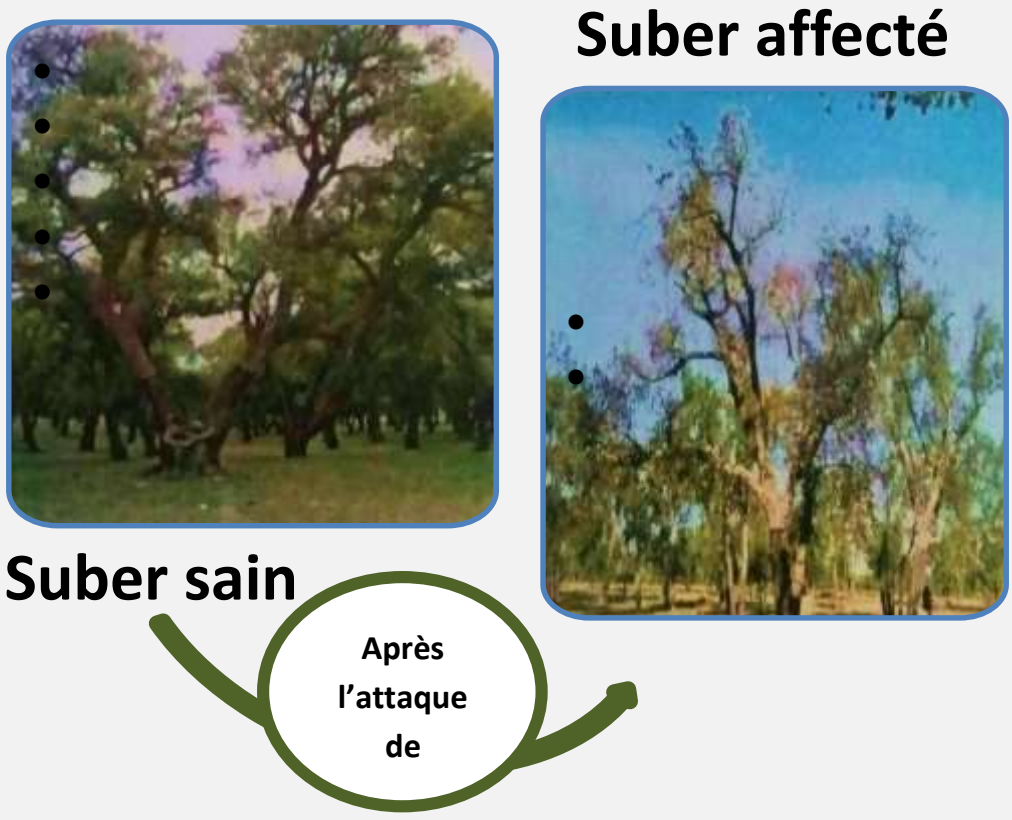

Conclusion

La Maâmora est un écosystème forestier riche en une biodiversité animale aussi que florale sans égale. Dont les risques biologiques affectant la forêt, sont les grands problèmes phytosanitaires dans nos forêts, en se multipliant, ils causent des menaces sérieuses à la pérennité du peuplement forestier

D'où, différents intervenants dans la gestion forestière s'accordent tous sur le principe considérant l'aménagement des forêts (dahir, lois, plans, conventions, programmes…) Comme un passage indispensable pour pérenniser la ressource et atteindre la durabilité des massifs forestiers et de leur production.

Bibliographie:

- **Aafi, A .,(2006).** La Mamora. *Encyclopédie du Maroc*, N°21 : 7199-7200.
- **Alatou. D., (1990). Re**cherche sur le déterminisme de la croissance rythmique du Chêne (Quercus *pedenculata, Quercus mirbikii durieu, Quercus suber. L*) Etude Morphologique, biochimique et écophysiologie. Thèse doc. État science, UniversitéDe Constantine, P 109.
- **Boudy P.,(1950)**:Economie forestière nord-africaine.Tome 2(1): Monographie et traitements des essences forestières.Larousse, Paris, p : 525
- **IPCC.Intergovernmental Panel on Climate Change, (2007)**: Climate Change 2007 –The Physical Science Basis:Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the IPCC.
- **Kramer P.J., (1983):** Waterrelations of plants. New York:Academic Press. 489p
- **Merouani H.,Branco M.,Almeida M.H.ET PereiraJ.S., (2001)**:Effects of acorn storageduration and parental tree on emergence and physiological status of cork oak (Quercussuber L.) seedlings. –Ann.For. Sci.58: 542-554

L'Héritage d´Al-Andalus et la croissance économique de la ville de Grenade

Boutaîna HASSANI : Université Mohammed 1er ; Faculté des lettres et des sciences humaines - Oujda
Salvador Hernández Armenteros : Université de Grenade; Faculté des sciences économiques

Résumé

Cet article examine l'évolution du secteur touristique en Espagne depuis le début du XXème siècle jusqu'à aujourd'hui, mettant en lumière les phases clés de son développement. Au départ réservé à une élite fortunée, le tourisme espagnol a connu une transformation majeure à partir des années 1950, devenant un phénomène de masse grâce à la croissance économique en Europe, à l'augmentation du pouvoir d'achat et aux changements dans les habitudes de loisirs.

La politique touristique espagnole des années 1920 visait à attirer une élite internationale en mettant en avant le patrimoine artistique et paysager du pays, mais les infrastructures limitées et l'isolement international ont entravé sa réussite.

Toutefois, dans les années 1950, après la fin de la Seconde Guerre mondiale et la reprise économique en Europe, le tourisme de masse est devenu la norme. L'Espagne est devenue une destination populaire pour les touristes européens et américains, stimulée par une politique favorable au tourisme sous le régime franquiste.

Le nombre de visiteurs étrangers en Espagne a considérablement augmenté, passant de 749 544 en 1950 à 34 558 943 en 1973, grâce à la croissance économique, l'augmentation du pouvoir d'achat, les droits sociaux comme les congés payés, l'amélioration des transports et les plages méditerranéennes attractives. Les années 1980 ont vu une reprise du secteur touristique en Espagne grâce à la croissance économique mondiale, mais des réformes n'ont pas été mises en œuvre malgré la prospérité.

Les années 1990 ont connu une nouvelle crise due à des circonstances internationales, mais le tourisme culturel a permis une croissance significative. Le nombre de visiteurs étrangers a continué d'augmenter, portant le total à 96 millions en 2006.

L'article met également en évidence l'importance du patrimoine culturel, notamment l'Alhambra à Grenade, dans le succès du tourisme en Espagne. En fin de compte, cet article montre comment le tourisme espagnol est passé d'un tourisme élitiste à un tourisme de masse, avec un impact significatif sur l'économie espagnole. Il met en évidence l'importance de gérer soigneusement les ressources patrimoniales, comme l'Alhambra, pour assurer leur préservation à long terme et souligne la nécessité de développer des stratégies pour mettre en valeur l'ensemble du patrimoine touristique de Grenade, au-delà de l'Alhambra seule, en faisant de l'Espagne l'une des principales destinations touristiques mondiales.

Les mots clés :

Le tourisme - L'économie – Andalousie - La ville de Grenade - monumental de l'Alhambra-Generalife - les crises touristiques - le progrès touristiques.

تراث الأندلس والنمو الاقتصادي لمدينة غرناطة

ملخص

يتناول هذا المقال تطور قطاع السياحة في إسبانيا منذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم، مع التركيز على المراحل الرئيسية لتطويره. في البداية، كانت السياحة في إسبانيا تخصص للنخبة الثرية، ولكنها شهدت تحولًا كبيرًا منذ الخمسينيات وأصبحت ظاهرة جماهيرية نتيجة النمو الاقتصادي في أوروبا وزيادة القوة الشرائية وتغيرات في العادات.

كانت سياسة السياحة في إسبانيا في عشرينيات القرن الماضي تهدف إلى جذب النخب الدولية من خلال التركيز على التراث الفني والمناظر الطبيعية للبلاد، ولكنها واجهت صعوبات بسبب البنية التحتية المحدودة والعزلة الدولية. مع ذلك، في الخمسينيات، بعد انتهاء الحرب

العالمية الثانية والانتعاش الاقتصادي في أوروبا، أصبحت السياحة الجماعية هي السياق الرئيسي. أصبحت إسبانيا وجهة شعبية للسياح الأوروبيين والأمريكيين، وتم دعمها بسياسات داعمة للسياحة في ظل نظام فرانكو.

شهد عدد الزوار الأجانب القادمين إلى إسبانيا ارتفاعًا ملحوظًا، من 749,544 في عام 1950 إلى 34,558,943 في عام 1973، وذلك بفضل النمو الاقتصادي وزيادة القوة الشرائية وتحسين وسائل النقل وجاذبية الشواطئ البحرية المتوسطية. وفي فترة الثمانينات، شهد قطاع السياحة في إسبانيا انتعاشًا آخر بفضل النمو الاقتصادي العالمي، ولكن لم يتم تنفيذ الإصلاحات على الرغم من الازدهار.

في التسعينيات، شهدت إسبانيا أزمة أخرى بسبب الظروف الدولية، ولكن السياحة الثقافية ساهمت في تحقيق نمو كبير. واستمر عدد الزوار الأجانب في الزيادة، ليصل المجموع إلى 96 مليون زائر في عام 2006.

المقال يسلط أيضًا الضوء على أهمية التراث الثقافي، مثل قصر الحمراء في غرناطة، في نجاح السياحة في إسبانيا. في الختام، يظهر المقال كيف تطورت السياحة في إسبانيا من سياحة النخبة إلى سياحة جماهيرية، وكيف أثر ذلك بشكل كبير على الاقتصاد الإسباني. يسلط أيضًا الضوء على أهمية إدارة الموارد التراثية بعناية للحفاظ عليها على المدى الطويل ويشدد على ضرورة تطوير استراتيجيات لتعزيز التراث الثقافي بشكل عام في غرناطة وخارجها، مما يجعل إسبانيا واحدة من الوجهات السياحية الرائدة في العالم.

الكلمات المفتاحية: السياحة - الاقتصاد - الأندلس - مدينة غرناطة - النصب التذكاري لقصر الحمراء جَنَّة الْعَرِيف - الأزمات السياحية - التنمية السياحية

Introduction

On peut sans aucun doute, considérer le tourisme comme l'un des phénomènes économiques et culturels les plus éminents du siècle dernier en Espagne. Son importance fut en perpétuelle évolution tout au long du siècle. Le tourisme est devenu un secteur décisif pour l'économie d'un pays qui, dans le contexte international, occupait, à la fin de la période considérée, la seconde position quant au nombre de visiteurs et revenus générés.

Le but de ce travail est de mettre en évidence l'évolution suivie par ce secteur en Espagne et en Andalousie depuis le début du XX^{ème} siècle jusqu'à aujourd'hui, établissant les différentes phases qu'il a traversées et en expliquant l'origine des périodes de crises, ainsi que celles de récupération et d'expansion. Dans un dernier temps, nous nous intéresserons à l'analyse des effets de l'un des segments qui, depuis le début des années 90, a ouvert de nombreuses perspectives : le tourisme culturel. De plus nous analyserons son impact sur Grenade, l'une des villes les plus attractives de cepoint de vue et dans laquelle la culture andalouse a laissé son empreinte[1].

Nous nous sommes basés sur les informations obtenues des différentes publications et bases de données de l'Institut National des Statistiques, de l'Institut des Statistiques d'Andalousie, du Conseil du Tourisme, du Commerce et Sport de la Junta d'Andalousie et du Patronat de l'Alhambra et Generalife, dont l'excellent travail publié par María del Mar Villafranca Jiménez et Victoria Eugenia Chamorro Martínez, respectivement directrice et secrétaire générale de ce patronat dans lequel est analysé l'impact de l'ensemble monumental de l'Alhambra et du Generalife (CMAG) sur l'économie de Grenade.

1. LE LONG CHEMIN DU SECTEUR TOURISTIQUE EN ESPAGNE

Le progrès du secteur touristique en Espagne a été conditionné, d'une part, par l'avancée de l'économie dans les pays européens les plus développés, par l'augmentation du pouvoir d'achat de ses habitants, et par les changements d'habitudes face aux loisirs ; d'autre part, par l'évolution de la société espagnole et par la politique touristique menée par l'Etat. Le premier de ces facteurs nous permet de distinguer deux grandes périodes : a) La première moitié du siècle, marquée par un tourisme minoritaire, lié au fort pouvoir d'achat de ses protagonistes et aux graves fractures de lavie politique sur le vieux continent.

b) La deuxième période date des années cinquante à aujourd'hui, elle est caractérisée par lechangement du tourisme en un phénomène de masse, lié à la forte croissance du pouvoir d'achat descitoyens européens et américains. Le deuxième facteur étant l'évolution de la

[1] Actuellement la ville de Grenade occupe la troisième place du tourisme culturel espagnol, derrièreMadrid et Barcelone

société espagnole et lapolitique touristique menée, permettent d'expliquer les caractéristiques du secteur touristique dans ce pays, pour établir ainsi une séquence de phases qui, à l'intérieur du cadre général, singularisent son processus d'expansion.

Les grandes lignes de la politique touristique vers la fin des années 20 furent, d'une part, exploiter la richesse artistique et celle du paysage pour promouvoir un tourisme international élitiste ; d'autre part concéder à l'initiative privée le rôle principal. Il a fallu donc organiser et pas attirée, des installation hôtelières qui, en plus de servir de modèle pour le secteur privé,permettront de développer les régions abandonnées mais dotées d'art et de paysages attrayants[1].

Malgré les efforts, les chiffres mettent en évidence que les résultats furent modestes[2] bien qu'une partie de l'Espagne réunisse les exigences du touriste de cette époque[3]. La situation précaire des réseaux de transport, le mauvais état des logements et l'isolement dans lequel a été plongé l'Espagne firent que ce ne fut pas un pays inclus dans les destinations préférées du tourisme du début de siècle dernier.

La trajectoire de ce secteur fit un virage à 180 degrés à partir de la quatrième décennie du siècle dernier. Suite à l'éclatement de la profonde crise de l'économie mondiale dans les années trente et du froid jeté sur les relations internationales, une longue période d'instabilité de la vie politique et sociale espagnole s'est mise en place ce qui a été préjudiciable à ce secteur jusque dans les années cinquante. Dans ces deux longues décades non seulement l'arrivée de visiteurs fut difficile mais le secteur se transforma fortement en s'orientant vers l'obtention de devises et à faire la publicité et l'éloge du régime franquiste[4].

La deuxième période du développement touristique espagnol, coïncide avec la deuxième moitié du XX siècle. Elle se fit avec les forts changements qui ont eu lieux dans le contexte international etleurs conséquences sur l'activité économique et politique de l'Espagne. D'une part, la reprise économique intensive des pays européens après la Seconde Guerre Mondiale, l'importante croissance du pouvoir d'achat des citadins et le nouveau climat de stabilité politique en Europe Occidentale et en Amérique du Nord, favorisa un changement substantif dans la perception de l'activité touristique. Voyager dans d'autres pays cessa d'être un privilège réservé à une minorité et devint une coutume de masses[5]. D'autre part, le cap pris par le régime franquiste pendant la « guerre froide » permit de saisir la main tendue par les Etats-Unis et les pays occidentaux et donc d'ouvrir l'économie au reste du monde ce qui entraîna une période de croissance connue sous lenom de « miracle espagnol ».

Avec ces nouvelles circonstances, le secteur touristique d'Espagne, poussé par la demande extérieure et intérieure, se lance dans une course qui le conduisit au XX^{ème} siècle parmi les premières positions du rang international. Durant cette seconde période, il montra un profil ascendant et pratiquement constant.

---

[1] Résultat notable de cette politique est la création en 1926 du réseau d'hôtels relais et d'auberges.

[2] Malheureusement nous ne disposons pas de chiffres fiables jusqu'en 1966.

[3] Le profil du touriste de la première moitié du 20 ème siècle est, en grande partie, une prolongation des dernières décennies du 19 ème, c'est-à-dire des touristes avec un fort pouvoir d'achat, qui ont comme destinations favorites lesstations thermales, les plages avec un climat doux et loin de la chaleur étouffante du littoral méditerranéen, et des régions ayant un important patrimoine artistique. Dans ce sens le voyageur français P.L IMBER dans son œuvre, *L*

´Espagne, splendeur et misères, expliquait : "De toutes les plages espagnoles, la plus fréquentée est celle de Saint- Sebastien. Certes, les provinces meridionales ont d´irrésistibles seducctions (…). Mais, sur les côtes de la Mediterranée,la température est torride, les gammes de la lumiére arrivent à la intensité de l´embrasement, et les baigneurs, enfassés dans les tartanes, rissolent sous l´incendie du ciel azur et pourpre, suffoquent au milieu des tourbillons de opusiere qui s´elevent du sol calcine.

Ceux qui n´ont pas du sang arabe dans les veines préfèrent l´Ocean".

[4] Durant la guerre civile, les deux bandes en lutte ont recouru au tourisme comme un puissant élément de propagande.Depuis ce moment et jusqu'à 1951, la direction du secteur restât affectées au ministère de l'intérieur.

[5] A propos du tourisme de masse, voir FERNANDEZ FUSTER, L. (1991)

La trajectoire suivie par le nombre de visiteurs (graphique 1), présente une première étape comprise entre 1950 et 1973, où le nombre de visiteurs étrangers ne cesse d'augmenter, passant de 749.544 à 34.558.943, auxquels on peut ajouter les touristes nationaux. Les clés de ce succès furent dans les avancées économiques en Europe, aux Etats-Unis et même en Espagne. L'augmentation dupouvoir d'achat des habitants de ces pays, le progrès des droits sociaux (reconnaissance de congés payés), l'amélioration des transports et les préférences grandissantes pour les qualités des plages Méditerranéennes plutôt que celles du nord ont expliqué l'avancée du littoral espagnol. La politique touristique des différents gouvernements espagnols à cette période était clairement de continuer[1], avec le sentiment que l'objectif était de continuer à recevoir le maximum de visiteurs et de divises pour un pays nécessitant du financement pour la modernisation de son économie. Avec une positionnettement interventionniste, l'intention de l'administration se centra sur l'offre dans le but de mettreen avant les avantages du pays par rapport aux concurrents méditerranéens. Le contrôle des prix et de la qualité des services, l'augmentation de la capacité des logements et l'organisation administrative de l'offre furent ses principales préoccupations[2]. Ceci en prenant le secteur hôtelier comme référence, avec un nombre de touristes dans ces établissements passant de 11.275.982 en 1966, à 22.269.504 en 1973. (Voir cadre 1 et graphique 2).

Gráfico 1: Visitantes extranjeros que han entrado en España, 1931-2006

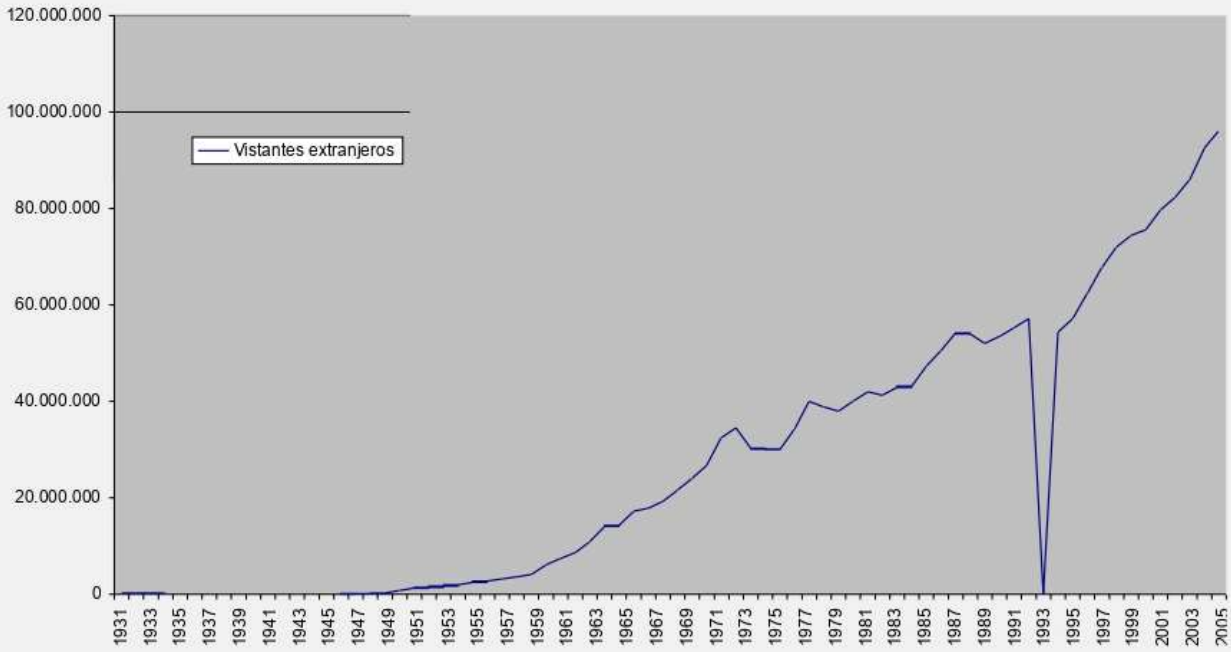

Source: Instituto Nacional de Estadística (INE)

[1] PELLEJERO, C. (2006)
[2] PELLEJERO, C. (2006)

Gráfico 2: Viajeros alojados en establecimientos hoteleros en España, 1966-2006

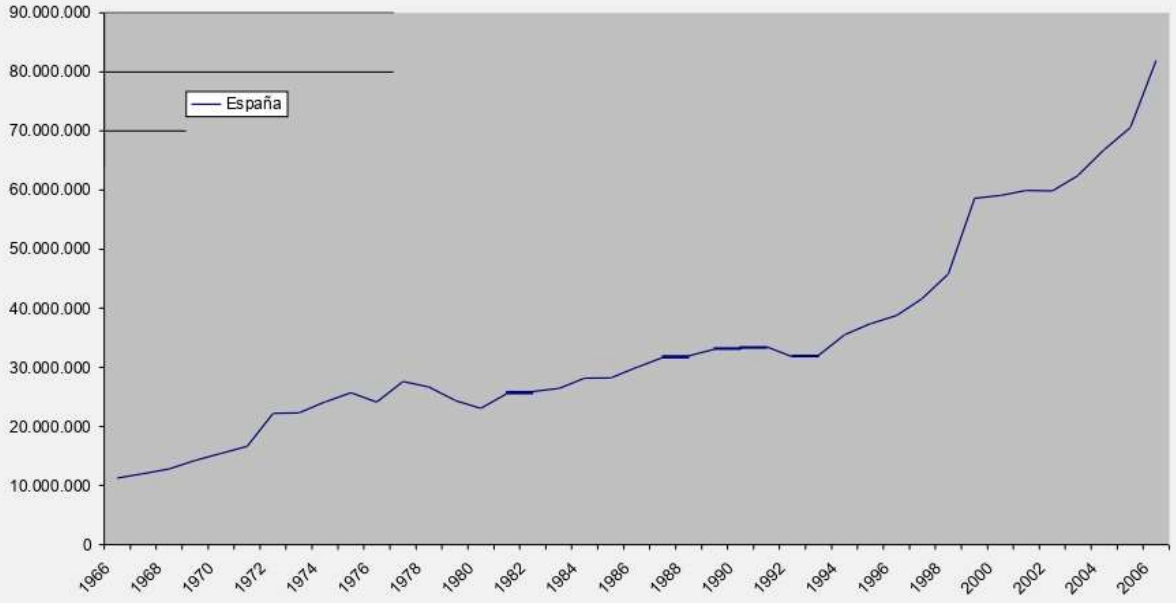

Source: Instituto Nacional de Estadística (INE)

La crise énergétique de 1973 a marqué la première fracture dans cette tendance. Les difficultés de l'économie internationale générées par la brusque hausse des carburants eurent pour conséquence la baisse du nombre de visiteurs et ce pour la première fois depuis les années cinquante. Cela étant, la crise du secteur touristique espagnol avait d'autres composantes qui la rendaient plus complexe. La fin du régime franquiste, les incertitudes de la future politique et la grave crise économique et sociale qui accompagna la période de transition espagnole, furent les facteurs qui donnèrent lieu aux années les plus dramatiques, avec une réduction continuelle du tourisme extérieur et national (voir graphique 1 et 2). Durant ces années où la préoccupationmajeure fut le projet politique du pays, l'Administration Centrale ne put pas se faire. Ceci se caractérisa par le développement d'une politique continuelle pour ce secteur, bien que quelques indicateurs montraient que ce modèle de tourisme balnéaire commençait à donner de signes d'épuisements[1].

Le relèvement vint, d'une part, de l'économie internationale qui durant les années 80 connu un nouveau cycle d'expansion ; et d'autre part, de la clarification de la situation politique dans une Espagne qui, avec la victoire du parti socialiste, vit s'éloigner le danger d'immobilisme, et également par les mesures à caractère monétaire (dévaluation de la peseta). Les différents indicateurs montrèrent des années de prospérités dans ce secteur. Le nombre de visiteurs est passé de 38.026.816 en 1980 à 54.057.562 en 1989 et, malgré tout, ces années de plénitude ne sont pas bien employés pour introduire de reformes demandées depuis longtemps.

L'Espagne a connu une nouvelle période de crise durant les années 90. Une fois de plus, des circonstances internationales ont interrompu la trajectoire ascendante des indicateurs. La Première Guerre du Golfe, l'instabilité de l'Europe Orientale par la chute des régimes communistes, et l'augmentation du prix du pétrole, ajouté à la concurrence croissante des destinations touristiques de Méditerranée orientale et d'Afrique du nord, firent que dans la fin des années 80 et le début des années 90, l'arrivée de touristes étrangers diminua en Espagne. Ce fut cependant un passage bref et en partie pallié par la réussite du tourisme national.

La conjoncture changea dans la première partie des années 90, avec une croissance jamais connue dans l'histoire du secteur touristique espagnol, ce qui renforça sa position grâce aux nouveaux segments touristiques comme le rural, le tourisme du golf ou le tourisme culturel.

[1] Sur le développement du secteur touristique durant ces années, voir: ALCAIDE, A. (1975)

Ces derniers étaient presque inexistants avant cette période1. Comme on peut le voir dans le graphique 1, à partir de 1995 le tourisme extérieur initia un nouveau cycle d'expansion qui éleva le nombre de visiteurs de 54 millions en 1995, à 96 millions en 2006. Cela est dû à différents facteurs : la forte expansion de l'économie sur les principaux marchés touristiques espagnols, les problèmes d'instabilité des concurrents et les forts investissements en modernisation des infrastructures touristiques et dans les transports. Ceci a donc permis à l'Espagne de connaître la période touristique la plus glorieuse de toute son histoire.

2. L'ANDALOUSIE, DE L'IMAGE ROMANTIQUE AU TOURISME DE MASSE.

L'Andalousie a toujours constitué l'une des destinations préférées des visiteurs étrangers. Au départ, seule une minorité de touristes avait une motivation culturelle et historique l'Espagne musulmane et avant tout la partie de la péninsule où cette culture atteignit son apogée, la région andalouse, était l'objectif fondamental de ces voyageurs romantiques et ceux qui, sans voyager, suivaient les premiers récits de voyages2chez eux. Déjà au vingtième siècle, des plans de développement touristiques étaient mis en place par les gouvernements de la Restauration. L'héritage très important de la région, en grande partie d'origine musulmane, constituait un des piliers de l'offre touristico-culturelle. Les villes les plus représentatives de cette culture sont Séville, Cordoue et surtout Grenade- qui se transformèrent en destinations les plus prisées de ce type de tourisme minoritaire[3].

Gráfico 3: Viajeros alojados en establecimientos hoteleros en Andalucía (1966-2006)

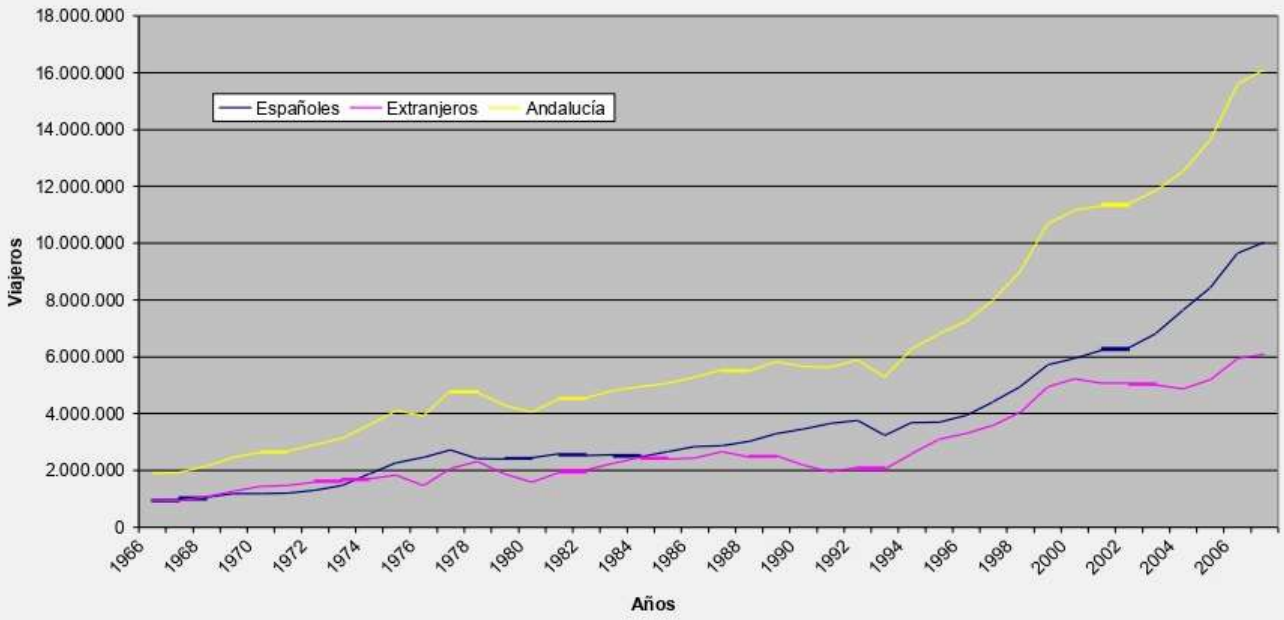

Source : Instituto Nacional de Estadística (INE)

La récupération du secteur après la guerre civile et le premier Franquisme, s'établît, comme nous avons pu le voir, sur diverses bases. Le tourisme, convertit en un phénomène de masse, ne dépend pas de l'art, ni des richesses naturelles, des paysages ou de la particularité historique, mais du climat, du soleil et des plages. De même que dans ce nouveau contexte l'Andalousie occupe une position avantageuse. Comme le montre le graphique 3 et le cadre 1, la région a su profiter de ses bonnes conditions climatiques, de sa large cote littorale et de ses avantages en termes de localisation, en comparaison aux autres pays

[1] Aurioles Martin, J., Fernandez Cuevas, C., Manzaneda Diaz, E. (2004)
[2]A propos de la présence de voyageurs romantiques à Grenade, voir : VIÑES MILET, C. (1982)
[3]Sur la question comment étaient perçues les potentialités touristiques de Grenade dans le premier tiers du 20 èmesiècle, voir : GALLEGO BURIN, A. (1928).

européens, de façon à ce que, entre 1966 et 2006, le tourisme extérieur et intérieur a connu une forte expansion, interrompue uniquement durant les périodes de crises précédemment citées. En comparaison à l'ensemble du pays, ce tourisme a continuellement gagné du terrain, passant de 16.8% en 1966, à 19% en 2006[1], en ce qui concerne les voyageurs logés dans des structures hôtelières, et de 12.5% à 16.4% pour des séjours et durantles mêmes dates (voir cadre 2). L'augmentation a été singulièrement élevée pendant la dernière période en expansion, années 90 et premières années du nouveau siècle.

L'analyse de la provenance de ces touristes met en relief que le cas de l'Andalousie est celui qui a le plus de poids dans le tourisme national (voir graphique 3). En effet, excepté la première étape, de 1966 à 1974, les touristes d'origine espagnole ont gagné du terrain. A l'étranger, cette tendance a été plus importante pendant les premières années du XXI ème siècle et que nous devons mettre en relation avec la forte croissance qu'a connu l'économie espagnole ces quinze dernières années. Les étrangers prédominent dans les provinces méditerranéennes où a débuté ce phénomène, c'est le cas de Malaga et de quelques régions de la province d'Almeria, elles ont leurs origines profondes en Europe occidentale, où les marchés allemands avec 18.6% en 2000, le Royaume-Uni avec 17% et la France avec 10.2%, constituent les principales origines. Mais n'oublions pasd'autres pays d'Europe comme l'Italie avec 6.5%, la Hollande avec 3.9%, la Belgique avec 3.6% oule Portugal avec 3.1%. Hors d'Europe les américains se détachent avec 9.5% ou bien encore leJapon avec 6.2% (voir cadre 3).

Cette augmentation du nombre de touristes n'a pas touché de façon égalitaire toutes les provinces. En suivant les règles du nouveau modèle, le tourisme balnéaire, les provinces du littorales sont celles qui ont connu la plus forte expansion. Malaga (Costa del Sol), est la province qui a initié le développement de ce secteur dans les années soixante, se sont jointes par la suite les régions littorales de Grenade, Cadix, Almeria et plus récemment Huelva (voir le graphique 4 et le cadre 4). Dans l'effort de rompre avec le tourisme de masse de soleil et de plage, qui montre, depuis les années quatre-vingts des signes d'essoufflement[2] et dans le but de favoriser les provinces intérieures, les administrations centrales et autonomes cherchent, depuis les années quatre-vingts, à diversifier les lieux offrant un tourisme de qualité, en s'appuyant sur d'autres segments touristiques, comme le golf, la culture, les richesses naturelles et les paysages[3]. Il est difficile d'obtenir des résultats, mais comme le montre le graphique 4, le cas des trois grandes villesd'Andalousie, Cordoue, Séville et avant tout Grenade sont encourageants[4]. De fait, ces dernières années l'Andalousie a réussi à atteindre un meilleur équilibre en termes de tourisme, que les autres communautés autonomes. En analysant ces nouvelles destinations, le tourisme culturel, nous allons nous consacrer à présent, à l'influence de l'héritage andalou sur la ville de Grenade, principalement à travers l'ensemble monumental de l'Alhambra-Generalife.

[1] Nous avons seulement des données séparées par province depuis cette année, néanmoins la croissance de ce tourisme en Andalousie est très intense depuis le début des années 50.
[2] Voir: AGUILÓ, E, y TORRES, E. (1990); SECRETARIA GENERAL DE TURISMO (1994).
[3] Sur la politique touristique à la fin des années 80 et 90, voir : PELLEJERO, C. (2004).
[4] Apropos de l'importance du tourisme culturel en Andalousie, voir: GALLEGO GALÁN, I., MOLINA JIMÉNEZ, S.P., MONICHE BERMEJO, A. y MUÑOZ SUPERVIELLE, Mª. J. (2002).

Gráfico 4: Viajeros alojados en establecimientos hoteleros en Andalucía, por provincias (1966-2006)

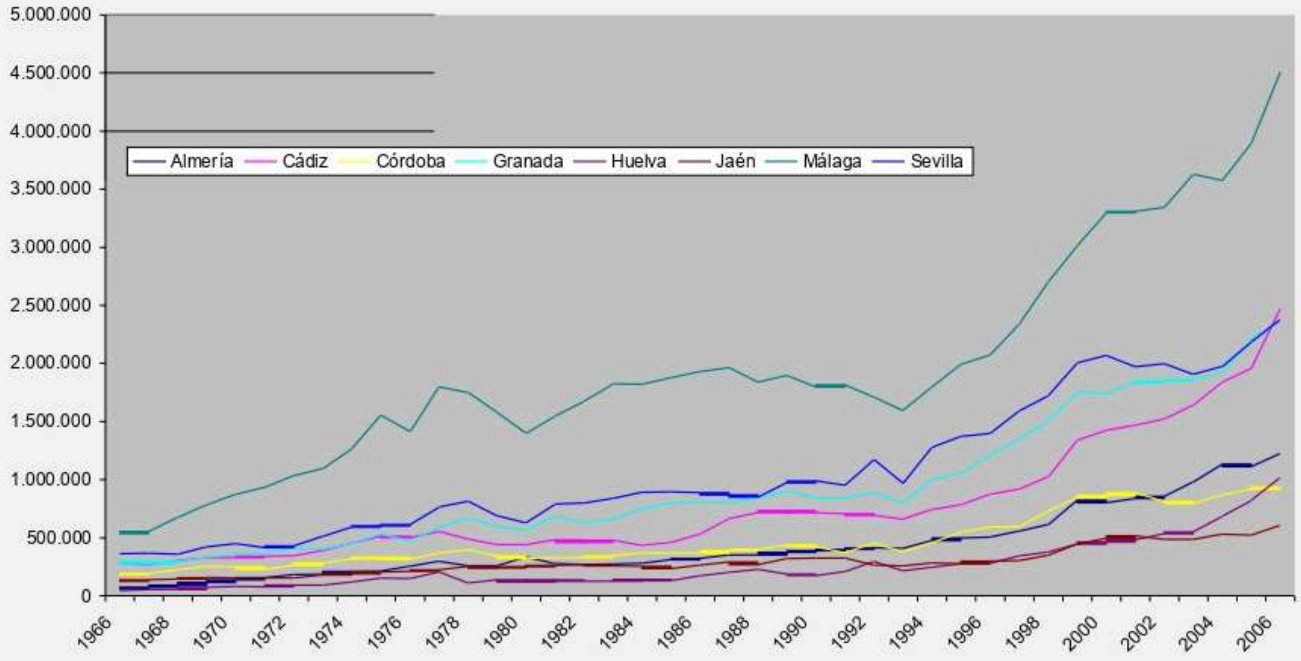

3. A propos de l'heritage nazarí et de son incidence sur l'economie degrenade.

L'héritage musulman est devenu un attrait important pour les voyageurs qui visitent l'Espagne[1]. Comme nous l'avons indiqué précédemment, la richesse monumentale, la singularitéde ces villages et villes, y compris le " tempérament "de ses habitants, ont été soulignés par les grands voyageurs romantiques comme étant un legs de cette civilisation. Cette image est tellement ancrée, que le cliché "Spain is beautiful and different" s'est basé sur celle-ci. C'est aussi sur cette image, que la politique touristique du franquisme voulait s'appuyer pour représenter le pays à l'extérieur. Estimer le poids de ce patrimoine dans la richesse des monuments d´Espagne et son attrait, est une tâche difficile qui est hors de notre portée. Mais à titre indicatif, le cadre 5 peut nous être utile, il recueille les monuments les plus visités du pays en 2003, nous en avons sélectionné seulement quelques uns qui ont un intérêt historique et une ancienneté d'un siècle minimum. Sur les23 immeubles que nous avons sélectionnés ayant un intérêt culturel, 9 d'entre eux, soit 39.13%, sont directement liés à la présence de l'Islam, et sur 13 241 399 visites, 41.48% (soit 5 492 134 visites) sont liées au contexte historico-artistique d'origine musulmane. Entre tous les monuments, celui qui se détache est l'ensemble monumental de l'Alhambra et du Generalife (CMAG), monument capital de l'héritage andalou, qui est au cœur de l'identité de Grenade, et qui est son principal attrait culturel.

Indéniablement, le capital musulman représente de nos jours un intérêt culturel très important, qui surpasse l'héritage andalou. Du point de vue de ses monuments Grenade abrite 76 immeubles, déclarés d'intérêt culturel, deux zones archéologiques, deux ensembles classés au Patrimoine mondial de l'Humanité, et environ 1.000 bâtiments d'une valeur architecturale et environnementale[2], bon nombre d'entre eux sont liés à la culture chrétienne implantée après la conquête du royaume en 1492, étant après Séville, la deuxième capitale andalouse aux richesses monumentales. A cela s'ajoute les externalités positives, qui du point

[1] VIÑES MILLET, C. (1988), CASTILLO RUIZ, J. (1994).
[2] TROITIÑO VINUESA, M.A. (2000).

de vue culturel provoquent l'existence d'une grande et ancienne université[1]. Ainsi comme d'autres institutions, infrastructures et événements liés à l'action de l'administration nationale, régionale, et municipale aux dates les plus récentes -le Palais des congrès, musée des sciences, de nombreux musées, archives et bibliothèques, festivals de musique et de danse, orchestre symphonique de la ville de Grenade, etc.- Cependant, ce sont les vestiges monumentaux et culturels andalous qui donnent leur empreinte à Grenade, et qui constituent l'élément clé de son charme. Parmi ces derniers, c'est sans aucun doute l'ensemble que constitue l'Alhambra et le Generalife (CMAG), qui marque le plus l'esprit des touristes de toute la planète, il éclipse le reste du patrimoine culturel de la ville[2]

Gráfico 5: Viajeros alojados en establecimientos hoteleros en la provincia de Granada (1966-2006)

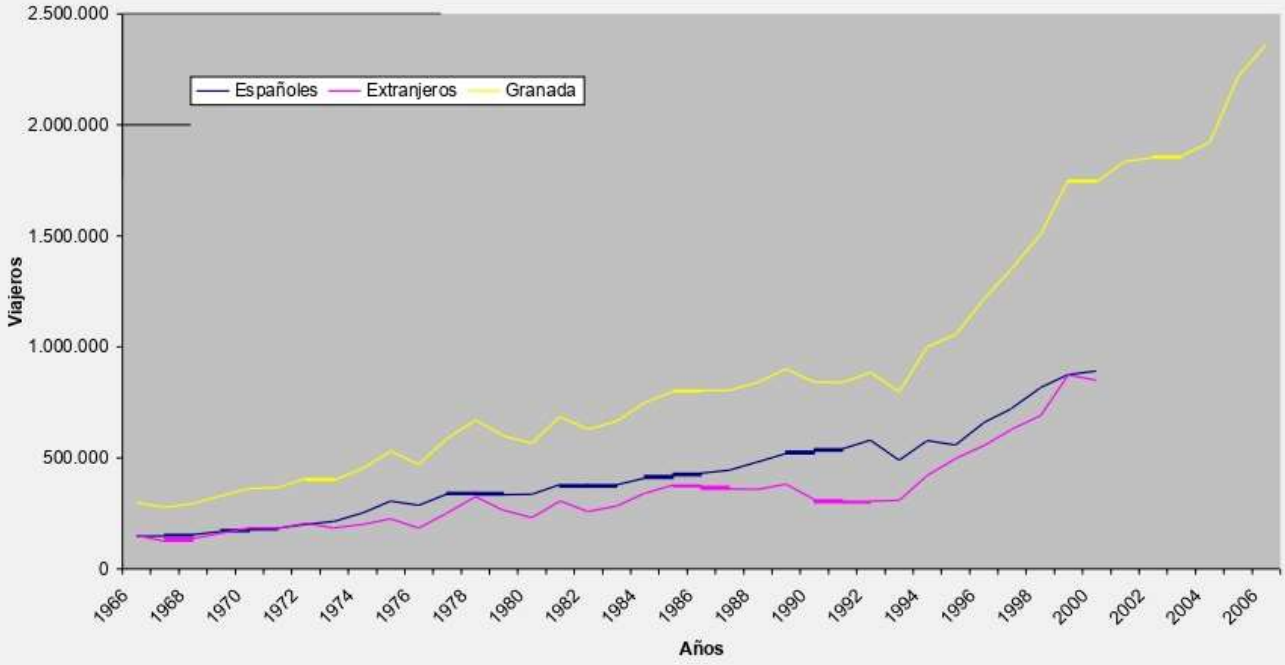

Le tourisme de Grenade a connu ces dernières années un fort dynamisme[3]. Si nous observons le graphique 5, le changement de cycle expérimenté par la demande touristique a commencé dans les années 90, avec cela le décollage de nouveaux segments, entre autre le secteur culturel, qui a joué un rôle déterminant. Cela s'est traduit par une croissance sans précédent du nombre de voyageurs logés dans des structures hôtelières, avec un taux supérieur au reste de l'Espagne et d'Andalousie4 (voir graphiques 6 et 7). Si nous analysons l'origine de ces voyageurs, la province de Grenade ne soutient pas seulement, depuis le début des années 90 à nos jours, un rythme de croissance supérieur à la moyenne espagnole et andalouse, de plus elle présente la particularité d'augmenter le nombre d'étrangers, en comparaison avec l'ensemble du pays et de l'Andalousie, bien que la tendance soit inverse.

[1] A propos de la présence de l'université dans la société de Grenade, ses faiblesses, forces et opportunités, voir:LUQUE MARTINEZ, T. y BARRIO GARCIA, S. (2006).
[2] TROITIÑO VINUESA, M. A. (2000).
[3] Pour l'étude du secteur touristique dans la province de Grenade et de sa capitale, nous comptons depuis 1999, sur les statistiques de l'observatoire touristique de l'association provinciale de tourisme et publiées dans son mémoire annuel. Son analyse entre, dans certain cas, avec plus de détail dans les données de l'IEA et de l'INE.
[4] 87.2% des visiteurs de la ville de Grenade déclarèrent en 2003 que leur visite était à but culturel. VILLAFRAN JIMENEZ, M., CHAMORRO MARTINEZ, V.E. (2007).

Les facteurs qui expliquent cette tendance si positive du secteur touristique et l'augmentation du pourcentage de touristes étrangers est sans aucun doute, le grand intérêt de l'héritage andalou de cette ville, fondamentalement représenté par l'ensemble Alhambra- Generalife et les efforts fournis par toutes les administrations, locales, régionales, et étatiques, pour une bonne diffusion et une meilleure accessibilité[1]

L'importance de cette influence a suscité l'intérêt de nombreux travaux[2], le plus récent et le plus complet est celui édité par María del Mar Villafranca Jiménez, directrice de l'institut de l'Alhambra et du Generalife et Victoría Eugenia Chamorro Martinez[3.] Cette étude explique comment le CMAG est devenu l'un des principaux moteurs économiques de la ville de Grenade, de la province et d'Andalousie. Ses effets économiques sont mis en valeur du point de vue de la gestion et du maintien de cet ensemble, ainsi que le flux touristique et des excursionnistes générés par un des trois centres d'intérêt touristico-culturel les plus visités d'Espagne[4.]

Gráfico 7: Viajeros alojados en establecimientos hoteleros España-Granada

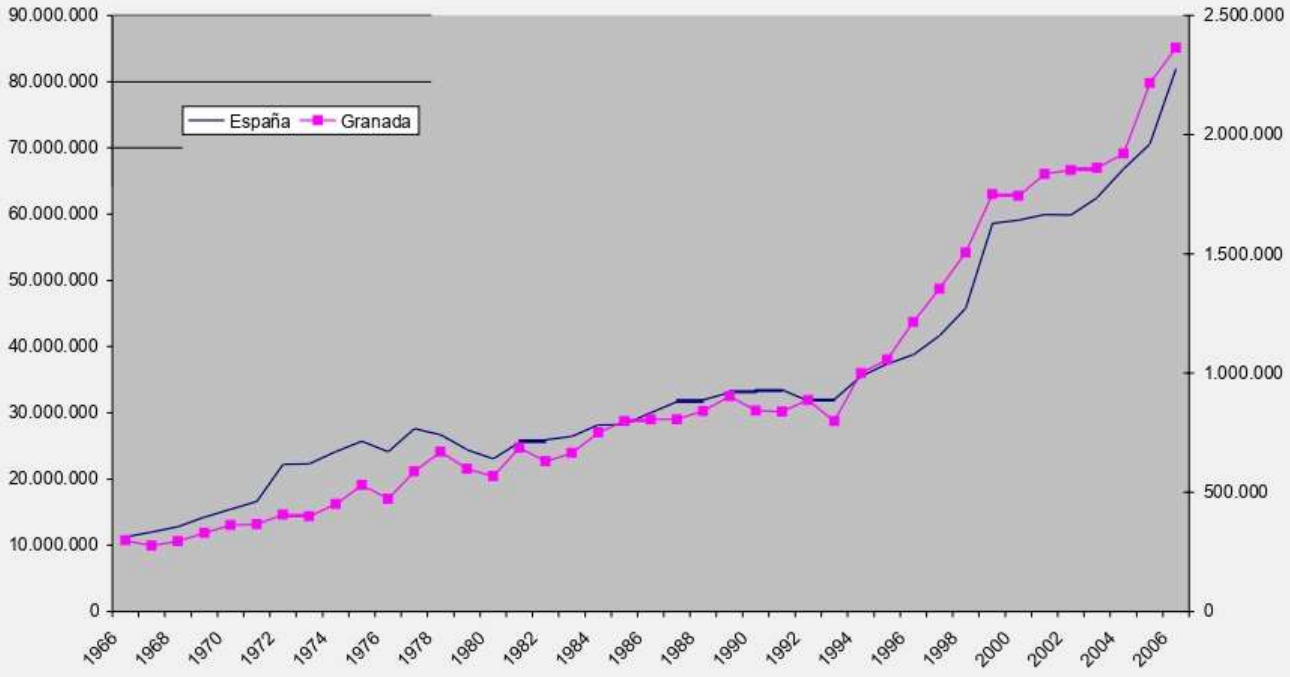

[1] Un indicateur de l'importance des actifs culturels de cette ville est le sondage effectué en 2003, dans lequel 87.2% des personnes qui visitèrent Grenade le firent pour des raisons culturelles.

[2] Entre tous les travaux sur le CMAG comme bien culturel, comme monument exceptionnel et son utilité comme ressource touristique, avec les problèmes que cela engendre, on peut citer ceux de : CHAMORRO MARTINEZ, V.E.(2005); GARCIA HERNANDEZ, M. (2001); TROITIÑO VINUESA, M.A. (1999), (2000), TROITIÑO VINUESA, M.A., GARCIA HERNANDEZ, M., CALLE VAUQERO, M de la (1999).

[3] Nous nous référons à la magnifique étude éditée par Maria del Mar Villafranca Jiménez et Victoria Eugenesia Chamorro Martinez, directrice et secrétaire, de l'assoiation de l'Alhambra et du Generalife et réalisé par une équipe dirigée par les professeurs : Jordi Suriñach Carat et Manuel Artís Ortuño, de l'Université de Barcelone.

[4] Traditionnellement l'Alhambra et le Generalife ont été l'ensemble monumental le plus visité en Espagne, cependant,ces dernières années la politique de restriction des entrées pour atteindre un équilibre entre les visiteurs et la juste restauration de l'ensemble, a été que le nombre de visiteurs a baissé et l'Alhambra est passée en troisième position du classement derrière le musée du Prado de Madrid et la Sagrada Familia de Barcelone.

Concernant l'économie d'une ville de province[1] dans laquelle le secteur des services représente respectivement 82,55% et 70,43%[2], la recherche indiquée analyse les effets économiques de la présence de l'ensemble monumental nasride depuis la triple perspective de l'impact direct, indirect et induit, en établissant dans un même temps, une analyse comparative avec les résultats de l'ensemble des visiteurs de la ville de Grenade, indépendamment de leur motivation. Les conclusions ne peuvent pas être plus significatives.

Gráfico 8: Impacto directo e indirecto del CMAG, en términos de facturación por sectores

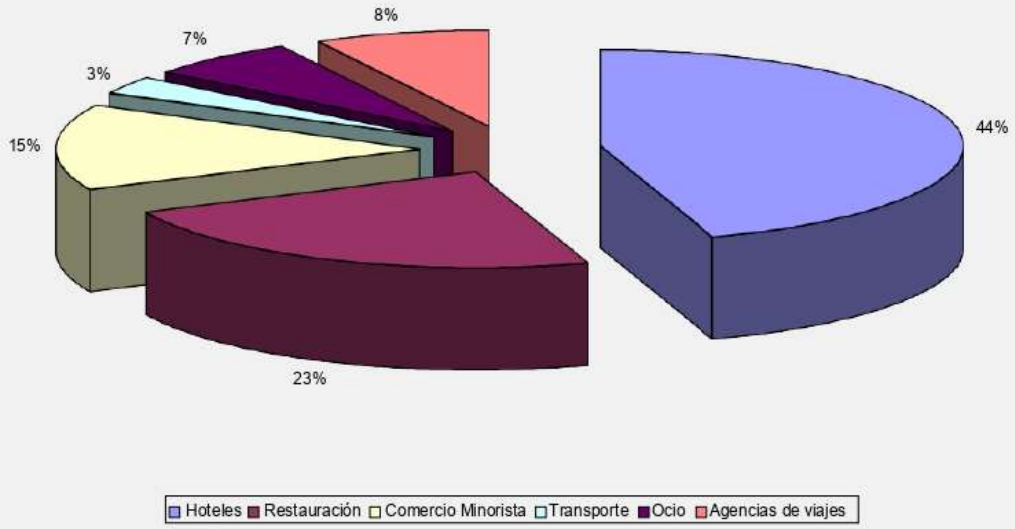

Source: Villafranca Jiménez, María del Mar y Chamorro Martínez, Victoria Eugenia (2007)

En considérant l'Impact Economique Total[3], le CMAG a engendré un bénéfice de 453.925.377 euros à la ville de Grenade en 2003, sur lequel seulement 2,1% sont consacrés au excursionniste[4],et 97,9% aux touristes (voir graphique 7). Dans la distribution par secteur (voir graphique 8) on observe que la plus grande partie de cet impact retombe sur le chapitre du Logement, avec 44%suivi par la Restauration avec 23% et les Achats avec 15%. Dans une certaine mesure, nous pourrions avoir une idée plus claire du poids de l'héritage andalou sur l'ensemble de l'économie de la ville, ce qui contraste avec l'ancien coup recouvert par le volume total du chiffre d'affaires des secteurs indiqués (voir graphique 8). Le résultat de cet exercice est que la dépense générée par ce tourisme représenterait 19,8% du total de la facture des secteurs impliqués[5], avec un incidence très marquée dans le secteur de l'Hôtellerie, qui représenterait 64,53% de la facture et les Agences de Voyages 52,04%.

[1] En fonction de la structure économique de la province de Grenade et des caractéristiques du secteur des services, voir : SAEZ FERNANDEZ, J. (Dtor), (2000).

[28]Ce sont des pourcentages qui se réferent à la distribution des érablissements ayant une activité économique selon lessecteurs. Source : IEA. Directorio de Establecimientos con Actividad Económica.

[3] On peut comprendre que par impact économique direct, la résultante de multiplier le nombre de visiteurs, par le séjour moyen et les dépenses moyennes .L'impact économique indirect est constitué par l'impact de l'activité touristiques sur les secteurs qui agissent comme fournisseurs de ceux qui sont directement touchés par la demande touristique. L'impact économique induit équivaut à la demande générée sur la ville de Grenade par les 5485 travailleurs,qui, directement ou indirectement, sont dus à la présence du CMAG. Le calcul, une fois déduites les cotisations socialeset les retenus de l'IRPF, est estimé à 87 588 507 euros. L'impact économique total serait la somme des 3 précédents

[4]On entend par « excursionniste » les personnes qui visitent le CMAG sans séjourner dans la ville.

[5]Si la référence est le chiffre d'affaires du total des secteurs de l'économie de la ville, l'impact du tourisme propre auCMAG est de 3.9%. VILLAFRANCA JIMENEZ, M. DELMAR y CHAMORRO MARTINEZ, V.E. (2007).

Afin d'expliquer la signification de ce tourisme nous pourrions utiliser le nombre de postes de travail. Le tableau 9 montre que le total de 5845 travailleurs affiliés à la sécurité sociale (5,36% du total) expliquerait l'impact direct et indirect que ce tourisme culturel exerce sur la ville de Grenade, avec un poids supérieur à 60% dans le secteur de l'hôtellerie.

CONCLUSION

Bien que l'importance de l'héritage Andalou à Grenade s'étend à l'aspect économique et que sa fonction essentielle réside dans le milieu culturel, dans les pages qui précèdent nous avons vu quece patrimoine a constitué, depuis toujours, un grand attrait pour les visiteurs. Dans le tourisme moderne et principalement dans les dernières décennies du siècle XXème et durant le XXIème, cet héritage s'est manifesté comme un puissant moteur pour le développement économique de la ville de Grenade et également pour l'Andalousie – en 2003 les visiteurs de la CMAG représente 9% du total des touristes en Andalousie-, en favorisant comme élément fondamental, le développement d'un secteur touristique moderne, de qualité, comme le montre l'évolution du nombre d'hôtels et sites hôteliers dans cette ville (graphiques 9 et 10), le niveau éducatif des visiteurs – le 57,66% ontun niveau universitaire – ou la considération qu'ils ont de cette vue culturelle – 72.7% des visiteurs déclarent qu'ils espèrent revenir de nouveau-. Dans ce cas on peut parler d'un tourisme au pouvoir d'achat élevé, avec un pourcentage d'étrangers supérieur à la moyenne régionale et nationale, dans lequel la meilleure offre touristique, culturelle, de loisir et plus récemment, des moyens de transport[1], a permis la transformation du profil des visiteurs « d'excursionniste », avec une moyenne de 1.6 nuitées par visiteurs à la fin des années 90, à « touriste », avec une moyenne deplus de trois nuitées.

Cela dit, l'utilisation de ces ressources patrimoniales, qui sont principalement un ensemble de monuments de l'exception et de la fragilité de l'Alhambra et du Generalife, connait des limites très rigides qui, si elles ne sont pas prises en compte, courent le risque de mettre en péril le maintiende ce bien culturel Patrimoine de l'Humanité. Comme l'indique le professeur Troitiño « Trop lui demander signifie s'aventurer dans le dangereux chemin de l'instabilité, tant culturelle comme touristique »[2]. Dans ce sens le Patronat de L'Alhambra et Generalife vient de prendre, depuis l'année 2001, des mesures pour réduire la pression sur les parties les plus fragiles de l'ensemble, limitant le nombre de visiteurs et a dû assumer des postures contraires aux projets urbains et fonctionnels de l'environnement du CMAG qui, à plusieurs occasions, n'on pas été écoutées par les agents économiques de Grenade.

En résumé, l'héritage d'Al-Andalus, et plus concrètement le CMAG, continue d'être l'un des principaux moteurs économiques de la ville de Grenade, mais pour son exploitation comme ressource touristique il doit intégrer, selon des études les sérieuses sur ce thème, une série de stratégies qui, garantissent le maintien d'un bien culturel aussi fragile et permettent d'augmenter le nombre et la qualité des touristes. Les directives qui s'imposent sont : en premier lieu, mettre en valeur le grand patrimoine culturel, tangible et intangible[3], que possède la ville et ses environs[4].En second lieu, améliorer les externalités positives que génère une institution de la dimension de l'Université de Grenade, en favorisant le tourisme de

[1] Dans ce secteur, le développement du transport aérien est très favorable, qui en peu d'années est passé de 238 691 passagers en 2002, à 541 158 en 2006. Cette augmentation a joué un rôle de premier plan pour les compagnies low cost.

[2] TROITIÑO, M.A. (2000).

[3] Avril 2006, marque l'entrée en vigueur, de la Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel intangible del'UNESCO.

[4] En parlant du patrimoine tangible, nous ne faisons pas seulement référence à la grande quantité d'immeubles déclarésd'intérêt culturel mais au grand nombre d'édifices ayant une valeur architecturale à Grenade ou dans les villes proches, mais aussi aux paysages et l'environnement, à la gastronomie existante dans les environs de l'Alpujarras, Lecrin ou la Sierra Nevada, pour ne citer que les plus connus. Du point de vue des intangibles nous faisons largement référence à l'Espagne et à l'étranger, au cas de Garcia Lorca ou de Washington Irving.

congrès ou le tourisme en relation avec l'apprentissage de l'espagnol, parmi tant d'autres[1]. En troisième lieu, continuer à améliorer les services du secteur de l'hôtellerie ainsi que les moyens de transports terrestres urbains, interurbains et aéronautiques, dans lesquels de nombreuses avancées on été faites au cours des dernières années[2]. Dans un quatrième temps, développer les campagnes de diffusion dans lesquelles est mis en relief tous ces atouts et qui permettent d'identifier Grenade à travers sa grande richesse touristique qu'elle héberge et non pas seulement à travers l'image de l'Alhambra[3]

BIBLIOGRAPHIE

- ALCAIDE, A., (1975), "El desarrollo turístico español, 1964-1974", en *Información Comercial Española,* núm. 42, pp. 292-305. *Historia general del turismo de masas*, Madrid, Alianza.
- AGUILÓ, E, y TORRES, E. (1990), "Realidad y perspectivas del sector turístico", en Papeles de Economía Española, núm 42, pp. 292-305.
- AURIOLES, J., FERNANDEZ, C. y MANZANEDA, E. (2004), "El medio y largo plazo en el turismo español", en Mediterráneo Económico, núm 5, pp. 15-38
- CASTILLO RUIZ, J. (1994), "La valoración paisajística de la Alambra en los libros de viajes y su reconocimiento tutelar en la declaración de ésta como Monumento Nacional en 1870", en Cuadernos de la Alambra, vol. 29-30.
- CONSEJO SOCIAL DE LA CIUDAD DE GRANADA (2007), Plan Estratégico de Granada, Granada, Ayuntamiento de Granada.
- FERNANDEZ FUSTER, L. (1991), Historia general del turismo de masas, Madrid, Alianza. GALLEGO BURIN, A. (1928), El turismo en Granada. Publicado en edición facsímil por la Junta de Andalucía en 1995.
- *GALLEGO GALÁN, I., MOLINA JIMÉNEZ, S.P., MONICHE BERMEJO, A. y MUÑOZ*
- *SUPERVIELLE, Mª. J. (2002), "El turismo cultura en Andalucía", Equipo del Sistema de Análisis y Estadísticas del Turismo de Andalucía (SAETA), Junta de Andalucía, Consejería de Turismo y Deporte.*
- IMBERT, P.L. (1875), *L´Espagne. Splendeurs et misères*, Paris, E. Plon et Cie, Editeurs
- LUQUE MARTINEZ, T. et BARRIO GARCIA, S. (2006), *Plan Estratégico Universidad Granada,2006-2010*, Granada, Universidad de Granada.
- MORENO, A. (2007), *Historia del turismo español en el siglo XX*, Madrid, Síntesis.
- PELLEJERO, C. (1994), "La promoción del turismo en España durante la primera mitad del sigloXX: El papel del Estado", en *Información Comercial Española*, núm. 730, pp. 127-146.
- (2000), *La intervención del Estado en el sector turístico: de la Comisión Nacional a la EmpresaNacional de Turismo*, Sevilla, Junta de Andalucía.
- (2002), "La actuación del Estado en materia turística durante la dictadura de Primo de Rivera", en Revista de Historia Económica, 1, pp. 149-158.

[1] La position de leader qu'occupe l'université de Grenade dans les programmes internationaux de mobilité est considérée comme l'une des forces et un terrain propice à son développement.
Voir: LUQUE MARTINEZ, T. y BARRIO GARCIA, S. (2006).

[2] Malgré ces améliorations c'est ce chapitre des moyens de transport qui recoit la pire qualification de la part des touristes. Dans cette année 2006 la note qu'il a reçue fut inférieur aux 5 points sur 10. Un annuaire Statistique de l'Andalousie, de 2007. Actuellement est en marche un projet de grand envergure qui, dans un future plus ou moins proche, contribuera a palier ce déficit. Nous faisons référence a l'achèvement de l'autoroute de la Costa, du Métropolitain, et a plus long terme, au train a grande vitesse (TGV).

[3] CONSEIL SOCIAL DE LA VILLE DE GRENADE (2007).

- "La política turística en España. Una perspectiva histórica",(2004), en Mediterráneo Económico, núm. 5, pp. 268-284.
- *Estadísticas históricas sobre el turismo en Andalucía. Siglo XX*, (2006), Sevilla, Junta de Andalucía. SECRETARIA GENERAL DE TURISMO (1994), *Informe sobre el sector turístico español: situación, evaluación y perspectivas*, Madrid, Ministerio de Comercio y Turismo.
- *TROITIÑO VINUESA, M.A., GARCIA HERNANDEZ, M., CALLE VAUQERO, M de la, (1999),*
- *"Granada, un potente destino turístico dependiente del Conjunto Monumental de la Alhambra- Generalife", en La actividad turística española en 1998, AECIT, Madrid, pp. 605-625.*
- *TROITIÑO VINUESA, M.A. (1999, "Turismo y Patrimonio Cultural en la Alambra. Un reto de racionalidad y sostenibilidad", en El Fingidor. Revista de Cultura, núm. 3-4, pp. 5-8*
- *TROITIÑO VINUESA, M.A. (2000), "Turismo y sostenibilidad: la Alhambra y Granada, en Anales de Geografía de la Universidad Complutense, núm. 20, 377-396.*
- VIÑES MILET, C. (1982), *Granada en los libros de viajes*. Granada, Miguel Sánchez

- ***Annexe***
- *Graphiques*
- *Graphique 1: visiteurs étrangers qui sont entrés en Espagne, 1931-2006.*
- *Graphique 2: voyageurs séjournant dans des hôtels en Espagne, 1966-2007*
- *Graphique 3: voyageurs séjournant dans des hôtels en Andalousie, 1966-2007*
- *Graphique 4: Les voyageurs séjournant dans des hôtels en Andalousie, 1966-2007.*
- *Graphique 5: voyageurs séjournant dans des hôtels à Grenade, 1966-2007*
- *Graphique 6: voyageurs séjournant dans les établissements hôteliers en Andalousie et de Grenade*
- *Graphique 7: voyageurs séjournant dans des hôtels en Espagne et Grenade*
- *Graphique 8: Impact direct et indirect du CMAG en termes de chiffre d'affaires*

قواعد النشر بالمجلة

- أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

§ الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد: د. محمد عسيوي

سبتمبر/ أيلول 2023 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X